بحوث و دراسات
في علوم اللغة والأدب (٧)

وظيفة المصدر

في الاشتقاق و الإعراب
بحث ميداني للتأصيل

للدكتور
فخر الدين قباوة

ناشرون

دار الرفاعي للنشر
دار القلم العربي

وظيفة المصدر

في الاشتقاق والإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

بحوث ودراسات في

علوم اللغة والأدب

٧

وظيفة المصدر

في الاشتقاق والإعراب

بحث إحصائي للتأصيل

للدكتور فخر الدين قباوة

دار الرفاعي للنشر   دار القلم العربي

وظيفة المصدر في الاشتقاق و الإعراب

تأليف : د.فخر الدين قباوة

دار النشر : دار القلم العربي - دار الرفاعي للنشر

الطبعة الأولى

2007 م-١٤٢٨ هـ

دار الرفاعي للنشر - سوريا - حلب

خلف الفندق السياحي - ص.ب :78

هاتف : 00963 21 2122599

www.qalamarabi.com

دار القلم العربي - سوريا - حلب

هاتف : 00963 21 2113129

فاكس : 00963 21 2212361

e-MAIL :qalamrab@scs-net.org

المقدمة

نستهل بحمد الله هذا العمل الكريم، لِما أولانا إياه المولى - تعالى - من النعم العظيمة والأفضال العميمة، ونصلي ونسلم ونبارك على رسولنا الحبيب، لِما أتانا به من التبليغ والهداية والتوجيه والبيان، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، والصحابة الكرام والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة.

وبعد، فإن عنصر المصدرية في اللغة العربية يشغل أكبر حيز من ميادين المخزون اللغوي، وتتصل إشعاعاته الحيوية بجميع مظاهر العِلمين المكونين للنحو. أعني الصرف والإعراب. ومع هذا، فقد كانت الدراسات والبحوث والمصنفات قد تغفل التعرض له، أو تدرجه في مطاوي الموضوعات المختلفة، على أنه واحد من عناصر التشكيل والتعبير، دون أن تبرز مكانته الحيوية الناشطة وسلطانه المستبد في جميع ميادين البيان.

ومنذ ربع قرن ونيف، شرعت أتناول بعض جوانب المصدرية، في الأبحاث النحوية التي يتلقاها طلاب الدراسة العليا في الشرق والغرب. فلمست من ذلك حيوية ونشاطاً حيثما توجهتُ من جنبات البحث، وغنى فياضاً يملأ أحيازاً وافرة من حياة العربية في علومها المختلفة، وتمكناً متميزاً ومركزية متألقة تطل على سائر العناصر اللغوية، وتشاركها في المادة والروح والوظائف المعنوية والتعبيرية، وفي العلاقات التركيبية والصلات الحميمة، من ارتباط وتأثر وتأثير في البنى والصيغ والتعبير.

ولهذا رأيتني أخص الموضوع ببحث قائم برأسه، يكون عنوانه «**وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب**»، ليتناول الشخصية المصدرية في العلمين المكونين للنحو، ويبحث منزلتيه فيهما، وتعاونهما لأداء المهامّ التي هيأها الله - عز وجل - له في صميم لغة القرآن، وجميع خطوات التفكير والتعبير والبيان من عروبة اللسان. ولذلك انقسم البحث بين يديّ إلى بابين.

فالباب الأول عنوانه «وظيفة المصدر في الاشتقاق». وفيه فصلان، أولهما يخص العلاقة بين «المصدرية والاشتقاق». فقد طالما اشتجرت الأفهام والألسنة والأقلام، في اكتشاف العنصر الحيوي المخصب لأغصان الأرومة اللغوية الواحدة، وأُلقيت دلاء متشابكة متنازعة، تحاول ارتياد أعماق العربية، والغوص في معالمها ومجاهيلها، لوضع اليد على بؤرة التوالد والإنجاب للمفردات، والجَدّ الأول لها يساهم في تشكيلها ونفحها مقومات الحياة والنشاط والبقاء.

وقد تطلب ذلك مني العودة إلى موضوع الاشتقاق. فإذا هو غني بمضمونه أكثر مما ذكره له القدماء والمعاصرون، ويتوزع في ست درجات من السعة والاستيعاب. وهذا خلاف ما توارد عليه الباحثون من تحديد الدرجات بالثلاث. ثم انتقلت لبيان توجهات العلماء في تعيين الأصالة والفرعية في الاشتقاق، فذكرت المذاهب المختلفة قديمها وحديثها، مرجحاً مركزية المصدر بأدلة نظرية وعملية.

ولما كان ذلك غير كاف للبت في الموضوع، إذ كثُر ما اصطدمت النزعات وتناحرت الأنظار لتغليب مذهب دون آخر، وجب عليّ الرجوع إلى ميادين الحياة اللغوية النابضة، لاستقراء «أصل الاشتقاق في المصادر التراثية». وهذا يعني تتبع نشوء التفكير الاشتقاقي خلال عدة قرون، من الجاهلية إلى عصور الاستقرار والموسوعات العربية.

وقد جندت لذلك طلاب الدراسات العليا بضع سنوات، ينقبون في المصنفات اللغوية والأدبية والتفسيرية، لتلمس التوجهات العملية للمؤلفين في هذا الموضوع. فكان أن رصدنا معاً عشرات المصنفات، نجمع منها بالعيّنات العشوائية والعيّنات الضابطة مادة الإجراءات اللغوية في التأصيل والتفريع، ونصنفها بحسب التوجهات المتنازعة بأسلوب إحصائي موضوعي.

ومن خلال ذلك تبين أن الفكر العربي كان قبل الإسلام على تفهم واع للصلات الحميمة بين مفردات المادة الواحدة، يتنقل بينها بوضوح واقتدار ليصوغ عناصر التعبير، ويستمد لها مقومات الحيوية والارتباط بالحيز اللغوي الذي تتولد عنه. ثم ترقّى في التخصيص أواخر القرن الأول الهجري، فأفصح عن احتجاز المصدر لهذه الخاصية الاشتقاقية.

وعندما عرضنا لهذه الناحية فيما صنفه العلماء، على مر طبقاتهم التاريخية، تحقق لدينا أن ما ألقوه من تحليلات لغوية يمنح المصدرَ بؤرة الاشتقاق أضعاف ما يمنحه الفعلَ بعشرات المرات، وأن النص على ذلك ورد في مواطن كثيرة من الأعمال العلمية المستقراة، مقابل شذرات منسوبة إلى بعض الكوفيين عن منح الفعل ذلك، ولم نجد في مصنفاتهم التعبير عنه بنص صريح. وهكذا تحقق ما ذهب إليه جمهور البصريين، وذهب ما سواه أدراج الرياح.

أما نظرية الجذر المستوردة من مقولاتٍ استشراقية، مستوحاةٍ من نظرية لبعض متأخري المسلمين، فما كان لها موطن قدم في تلك المنجزات الضخمة من التراث. وأما الإحالة على المشتقات في التفريع فقد تردد ذكرها بين ثنايا المقولات، ولم تأخذ شكل المذهب المعتبر.

وأما أصالة اسم الذات فكان لها ذكر عند بعض المتأخرين من النحاة، مع أن أكثر أسماء الذوات المعتمدة هي منقولة من مصادر أو مشتقات. وأما الإحالة في الاشتقاق على الأدوات والأحرف وأسماء الأصوات فمآلها أصالة المصدر، لأن تلك العناصر المعنيّة تُنقل إلى المعاني الاسمية والمصدرية ليكون الاشتقاق من هذه المنقولات.

ثم جاء الباب الثاني ليتوضع تحت عنوان «وظيفة المصدر في الإعراب»، أي: الشّق الثاني من البحث. وهنا تبدى لنا ما يقع فيه الدارسون من تخليط في مفاهيم مصطلحات الإعراب.

فكان علينا توضيح حقائق المقاصد الاصطلاحية في الواقع العملي للنحو. فإذا لدينا فصل عنوانه «أنواع الإعراب»، ويضم تحت شعاره مايلي: الاستعداد الإعرابي، وإعراب التعبير، والإعراب التركيبي، والإعراب اللفظي، والإعراب المعنوي، وإعراب الصيغة، والإعراب التحليلي، والإعراب الصوتي. ولكل من هذه الأنواع توظيف متميز في التراث العربي، وإن كان يشارك نظائره في شيء من الاصطلاح.

وتلا ذلك فصل ثان توجه إلى بحث الموضوع التالي: «المصدر والإعراب التحليلي»، أي: وظيفة هذا العنصر الحيوي في الإجراءات الإعرابية، من تأثر وتأثير بألفاظ السياقات المختلفة، وعلاقات نحوية بما حوله من التعبير، ومُهمّات إعرابية ودلالية يقوم بها في التحليل الصرفي والإعرابي ومعاني الأدوات.

وقد تبدى لنا من خلال ذلك ما لعنصر المصدرية من استقطاب لسائر مشاركيه في الفظ والمعنى، يحضر فيها بمادته وروحه ليغذيها بالنسغ الحي ومقومات النشاط اللغوي، سواء أكانت تلك المشاركات مشتقات أو جوامد. وقد حاولنا أن نرصد الأنماط التي يتلبسها المصدر، في السياقات المختلفة من التعبير، فكان بين أيدينا المصدر:

الصريح يرد في الكلام بلفظه ويقوم بواظف وافرة لصياغة التراكيب، والمؤول ينسبك من أحد الحروف المصدرية مع ما يكون بعده من مفردات، والمنتزع يُتصيَّد من تعبير متقدم على مصدر مؤول ليكون بينهما تعاطف وتبعية، والمقدَّر حيث يتجسد في جمل لها مواقع الابتداء والفاعلية والاستثناء والإضافة والمفعولية، والمضمر إذ يكون عائداً على مصدر صريح - وهو ضمير منفصل أو مستتر - والمضمَّن يستكنّ في الأفعال والأسماء المشتقة والأدوات المختلفة، وينفحها القدرة على العمل الإعرابي، والمعنوي يتوضع في أسماء الأجناس والذوات والأعلام.

وهكذا يكون حضور المصدر مستبدًّا بسائر عناصر الكلام، إلاّ ماشذ بغياب أصله وفقده النسبَ الدلالي.

تلك كانت رحلتنا مع قمة الهرم االلغوي، نتتبع نشاطها وتشعبها في المخزون الكلامي، وسلطانها القاهر في بناء المفردات والتراكيب، وحيويتها في إقامة العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وبين عناصر التعبير في التعامل الانفعالي وتبادل التأثير.

وقد اعتمدنا في ذلك كله، على الحقائق العلمية من مقولات اللغويين والنحاة، وعلى الأدلة النصية من شواهد قرآنية ونبوية وشعرية ونثرية، واستقصاء لواقع العشرات من مصنفات اللغة والأدب والنحو والتفسير والأعاريب...

وكان رائدنا في هذه الرحلة إبراز تميز المصدر بين أقرانه من العناصر الكلامية، وتميز لغة الكتاب الكريم بخاصية متألقة في هذا الميدان، يؤهلها أن تكون حاملة لرسالة القرآن، ومولدة للعلوم الإسلامية المباركة، مادام في الكون حياة لإنسان.

وقد تحقق لنا ذلك. بفضل الله وعونه، وانتهينا إلى نتائج من الأبكار طيبة، قلما تجد لها ظهوراً أو تألقاً في الزاد العلمي المعاصر، ونادراً ماترى توجهاً إليها في البحوث والدراسات المتخصصة.

وإننا لنتوجه إلى المولى ـ تعالى ـ أن يتقبل جهودنا بنياتها وأقوالها وأعمالها، خالصة لوجهه الكريم، ويجعلها لنا شفيعاً يوم الدين مع رسول الرحمة والخير للعالمين، ويفتح لها سبل الإكرام والتقدير في قلوب الزملاء والدارسين والطلاب القاصدين. والحمد لله رب العالمين.

حلب في ١٢ ربيع الأول لعام ١٤٢٢
و٣ حزيران من عـام ٢٠٠١

الدكتور فخر الدين قباوة

الباب الأول

وظيفة المصدر

في الاشتقاق

الفصل الأول

المصدريّة والاشتقاق

عندما أدرك علماء العربية ظهور اللحن، في بعض كلام العرب، تطلعوا إلى علم يصون لغة القرآن، ويضع لأصحابها ومحبّيها أصولاً تحفظ الألفاظ والتراكيب والأساليب، من مزلة اللحن والاضطراب والضعف والفساد. فقد ترددت على ألسن بعض المسلمين، من العرب والمتعرِّبين، عبارات فيها انحراف لمخارج الحروف وصفاتها، أو تشويه لصيغة الكلمات وألفاظها،[1] مما يهدد صفاء العربية وبيانها بالتضعضع، أو الانحدار نحو الفناء.

ظهر هذا في الصدر الأول من العصر الإسلامي. فقد كان لواء المشركين بغزوة أُحُد في يد غلام حبشي، يقال له صؤاب، فقاتل حتى قتل عليه، وهو يقول: «اللّهمّ هل أعزرتُ» يريد: أعذرتُ، أي: كان مني ما أُعذَر به. فأبدل الذال زاياً.[2]

وروي عن الصحابي، صُهيب بن سنان النمري - رضي الله عنه - أنه كان يرتضخ لُكنة رومية، فيقول مثلاً: «إنّي لَهائن» يريد: لَحائن، أي: هالك.[3] وكذلك بعض الصحابة المستعربين - رضي الله عنهم - كبلال الحبشي، وسلمان الفارسي.[4]

ثم كان سُحيم عبد بني الحسحاس يتعذر عليه لفظ الشين، فيخرجه سيناً.[5] وروي أن الإمام عليًّا - رضي الله عنه - سمع عُبيد الله بن زياد يقول لمن ظن فيه الخارجيّة: «أهَرُورِيٌّ منذُ اليومِ»؟ يريد: أحَروريّ ؟[6] وأن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩) سمع رجلاً يقول: «سقطتْ عصاتِي»، بزيادة تاء التأنيث فيما هو مؤنث معنوي، فدافعه وخاصمه.

---

(١) البيان والتبيين ١: ٧٣ و٢: ٢١١ - ٢١٩ وعيون الأخبار٢: ١٥٩ - ١٦٠ وابن عصفور والتصريف ص ١٧ - ٢١.

(٢) سيرة ابن هشام ٣: ٣٥.

(٣) البيان والتبيين ١: ٧٢.

(٤) المعجم العربي ١: ٢٣.

(٥) البيان والتبيين ١: ٧١ - ٧٢.

(٦) الكامل ص ٥٨٥ - ٥٨٦ ومراتب النحويين ص ٨.

ولا شك أن مثل هذه البوادر قد حدا بالعلماء أن يسعوا إلى تحديد الأصول الصرفية في الأصوات والصيغ والأبنية، فكان من ذلك ما وضعه أبو الأسود في أبواب: الإمالة واسمَي الفاعل والمفعول..[١]

ثم توالت جهود هذا العالِم المبدع، يضيف الموضوعات التي تجدّ الحاجة إليها، وتابعه في ذلك تلاميذه، حتى أصبحنا في مطلع القرن الثاني أمام زاد وافر من تلك المعلومات المتنامية.

هذا عبد الله بن أبي إسحاق (٢٩ ـ ١١٧) يملي كتاباً في الهمز، ويكتشف القياس المطّرد لبعض اللهجات القبلية، وأبو عمرو بن العلاء (٧٠ ـ ١٥٤) يتكلم في حروف الإلحاق، حتى قيل: إنه ومعاصريه وضعوا أبنية الأسماء والأفعال، وتعرضوا للإعلال والتضعيف، وكثير من الموضوعات الصرفية، ويصنف من الكتب مايملأ بيته حتى السقف، ثم تنسك فأتلف ذلك.[٢]

وكان عن هذا أن تنبه النحاة، إلى ضرورة تأصيل تلك الجزئيات المتناثرة، ومتابعة الفروع، للوصول إلى منابعها الأولى، شأنهم في جميع العلوم الإسلامية، فتعرضوا لصياغة المفردات، والألفاظ التي تُستقى منها. ومن هنا توالى الحديث في تاريخ النحو، عن الاشتقاق والمشتقات ومصادرها، فكان خلاف كبير، استمرت حركته في التاريخ النحوي، تستقطب الآراء والأقوال والمذاهب، إلى يومنا الحاضر، فكانت مثاراً لهذا البحث.

والمعروف أن مفهوم الاشتقاق كان متداولاً، في الحياة اللغوية بين العرب قبل الإسلام. فقد روي أن النابغة الذبياني أراد الغزو مع بعض أقربائه، ولكنه لما رأى جرادة على ثوبه قال[٣]: «جَرادةٌ تَجرد، وذاتُ لونَيـن. غيري مَن خرج في هذا الوجه»، فتطيّر منها وارتد عما عزم عليه. وهذا يعني أنه يرى في الجراد معنى الجرد والإتلاف، وهو ضرب من الاشتقاق الدلالي ظاهر.

وأوضح من هذا في الدلالة ما جاء في الحديث القدسي أن الله ـ تعالى ـ يقول: «أنا الرَّحمـٰنُ، خَلَقتُ الرَّحِمَ، وشَقَقتُ لَها مِن اسمي اسماً.

---

(١) مفتاح السعادة ١: ١٢٥ والأشباه والنظائر ٣: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.
(٢) مراتب النحويين ص ١٢ وطبقات فحول الشعراء ص ١٥والأغاني ٧: ١٦٣ وبغية الوعاة٢: ٢٣١.
(٣) الحيوان ٥: ٤٤٧ و ٣: ٤٧٧ والممتع الكبير ص ٤٤.

فمَـن وَصَـلَـها وَصَـلتُـهُ، ومَن قَـطَـعَـها بَتَـتُّـهُ».[١] وروي أن بعض العرب من جُهينة سألهم النبي ﷺ: «مَن أنتُم» ؟ فقالوا: نحن بنو غَـيّـانَ. فقال لهم: «بَـل أنتُم بَـنُو رَشدانَ». وسألهم: «ما اسمُ وادِيكُم»؟ قالوا: غَـوَى. فقال: «بَـل هُـوَ رَشَـد». وقد لزمهما هذان الاسمان. فهو ﷺ يرى أن «غيّـان وغوَى» من الغي، ويقترح لهم اسمي «رشدان ورشَد» لأنهما من الرُّشد.[٢]

وعندما همّ الشاعر جِران العَود بالرحيل، طار بين يديه عُقاب وغراب، فلم يجد في العقاب إلاّ العقوبة، ولا في الغراب إلاّ الغريب المطرّد ـ يعني الحرمان والفراق ـ فقال:[٣]

فأمّـا العُـقابُ فهـيَ، مِـنها، عُـقُوبةٌ ... وأمّـا الـغُـرابُ فـالـغَـريـبُ الـمُـطَـوَّحُ

ونُسب إلى الشنفرَى أيضاً أنه رأى غراباً على غصن بان، فسأل أحد الزاجرين للطيور، ونظم جوابه فيما يلي:[٤]

فقـالَ: غُرابٌ لاغتِرابٍ، مِنَ النَّوَى ... وبـالبـانِ بَـيـنٌ، مِن حَـبِيـبٍ، تُعاشِـرُهْ

وقد نُسبت أشعار، من هذا القبيل، إلى مثل أبي حيّة النُّميري وسوّار ابن المضرَّب وكُثيّر عزة والـمَعلوط وجَحدر العُـكلي.[٥] الأمر الذي يعني قدم استمرار تلك النزعة الاشتقاقية في أذهان العرب وألسنتهم، يتداولونها في المناسبات المختلفة، ثم ذهبت آثارها مع التاريخ، إلاّ شذرات من الأسماء الأعلام، في ألقاب الناس أو أسماء السلاح والخيل والإبل والبلدان والجبال والأنهار، وصفات الأسد والسيف وغيرهما من الكائنات.

وعندما تناول المسلمون نصوص القرآن الكريم بالتحليل اللغوي، وظفوا هذه النزعة لفهم بعض المفردات والصيغ، فصدر عنهم مقولات كثيرة في هذا الميدان وصلت إلينا شذرات منها.

---

(١) المسند ١: ١٩٤. وانظر ١: ١٩١ و ٢: ٤٩٨ منه والأدب المفرد ص ٣٤ والحديثين ١٩٠٨ في الترمذي و ١٦٩٤ في أبي داود والأحاديث القدسية ص ١١٦ ـ ١١٨. وفي المزهر ١: ٣٤٦ ضبط «الرحم» بضم الراء، خلافاً لما جاء في كتب الحديث الشريف. واللفظان معناهما واحد، هو أصل القرابة وسببها، أي: مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة، عُـبِّـرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة.

(٢) المنصف لابن جني ١: ١٣٤ ومعجم ما استعجم ٢: ٦٥٣ واللسان والتاج (غوي). وقريب من ذلك ما جرى في تسمية العاصي بالمطيع. الإصابة ٦: ١٣٤ ـ ١٣٥ والاستيعاب ص ١٤٧٦.

(٣) ديوانه ص ٣ والحيوان ٣: ٤٤١ والممتع ص٤٥.

(٤) الممتع ص ٤٥. وانظر عيون الأخبار ١: ١٤٧ ـ ١٤٨ وزهر الآداب ٢: ١٦٩ والمحاسن والمساوئ ٢: ١٥ ـ ١٦.

(٥) انظر زهر الآداب ٢: ١٦٧ ـ ١٦٨ والحيوان ٣: ٤٣٧ ـ ٤٤٦ والكامل ص ١٢٦ والمعاني الكبير ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧ ونثار الأزهار ص ٧٥ وديوان كثير عزة ١: ١٩٢ ـ ١٩٥ والمستطرف ٢: ١٦٩ والممتع ص ٤٥.

فقد روي عن الإمام علي أن «سَلسَبِيلاً»، من قول الله تعالى[١]: ﴿عَيناً فِيها تُسَمَّى سَلسَبِيلاً﴾، مركب من كلمتين: سَلْ سَبيلاً. يعني أنه مكون من جملة محكية، فيها فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به منصوب، هي اسمٌ علَم للعين المذكورة، كما تقول: تأبّط شرًّا، إذ لا يشرب منها إلاّ من سأل سبيلاً إليها بالعمل الصالح.

وعبد الله بن عباس يذكر، في تفسير الآية الكريمة[٢]: ﴿وأنزَلْنا مِنَ المُعصِراتِ ماءً ثَجّاجاً﴾، أن المعصرات هي الرياح لأنها تُعصِر السحابَ فيُمطر. ويقول أيضاً: تبارك: تفاعَلَ من البَرَكة. ومجاهد بن جبر - وهو من علماء القرن الأول - يرى أن العرب اشتقوا اسم اللاّت من لفظ الجلالة: الله، واسم العُزَّى من: العزيز.[٣]

حتى إذا جاء القرن الثاني رأينا أبا عمرو بن العلاء في عقوده الأولى يسأله أحد معاصريه عن اشتقاق الخيل، فلايحضره الجواب. ثم يريد السائل أن يلجأ إلى أعرابي مرّ بهما، فيقول أبوعمرو: دعني. فإني ألطَفُ بسؤاله وأعرَف. وعندما يوجه السؤالَ إلى الأعرابي يأتيه الجواب: اشتقاق الاسم من فِعل المسمَّى.[٤] غير أن بعض السامعين لم يدركوا المراد، ففسره لهم أبو عمرو بقوله: ذهب إلى الخُيَلاء التي في الخيل والعُجب. ألا تراها تمشي العِرَضْنَةَ خُيَلاءَ وتكبُّراً ؟

هذه نماذج مما حفظه التاريخ عن النشاط الاشتقاقي، عند العرب في العصور القديمة. ولا شك أن الكتب النحوية الأولى، كالتعليقة للإمام علي، والمختصر لأبي الأسود، والهمز لابن أبي أسحاق، ومصنفات ابن العلاء الغفيرة، وكتب عيسى بن عمر الرابية على السبعين،[٥] قد استوفت مواد كثيرة من هذا الميدان، ضمن موضوعات الصرف التي حوتها.

فقد وصلت إلينا في أقدم الكتب النحوية شذرات من المسائل الصرفية. هذا خلف الأحمر يورد في كتاب له أن ما كان على وزن «فعْلان» لاينصرف، نحو سُفيان وشَيبان وعِمران.

---

(١) الآية ١٨ من سورة الإنسان والكشاف ٤: ٦٧٢ والدر المصون ١٠: ٦١٣.

(٢) الآية ١٤ من سورة النبأ وتفسير الألوسي ٣٠: ١٦ - ١٧. وانظر الإتقان ١: ٢٣٤.

(٣) تفسير ابن كثير ٢: ٢٥٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ والمزهر ١: ٣٥٣. وانظر مجالس العلماء ص٢٤٦.

(٥) أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ونزهة الألباء ص ٥ - ٦ وإنباه الرواة ٢: ٣٧٤.

وكذلك ما كان على «مَفاعِيل ومَفاعِل»، نحو مصابيح ومفاتيح، ومواضع ومواطن.[١]

وإنك لترى في كتاب «الجمل في النحو»، للخليل بن أحمد،[٢] مسائل صرفية غفيرة، كحذف الهمزة من: خذْ و مرْ، والتقاء همزة الاستفهام وهمزة ثانية، وإبدال نون التوكيد ألفاً، وإبدال الهمزة من الواو، وهاء الوقف والاستراحة، وإبدال التاء من السين والدال والواو والصاد، وإعلال الياء بالقلب والتسكين والحذف، وزيادة النون، وياء الإلحاق، والياء المنقلبة عن الواو.

ثم جاء «كتاب» سيبويه، فكان فيه أبواب كثيرة لعلم التصريف،[٣] متميزة عن الموضوعات الإعرابية. وقد عاصرت هذا الكتاب عدةُ مصنفات، اختصت بالموضوعات الصرفية.[٤] أما استقلال علم الصرف في مؤلَّف كامل فقد نسبه المؤرخون [٥] إلى المازني (ت ٢٤٥).

وكنا قد دفعنا هذا الزعم، وجزمنا أنه قد سبق المازنيَّ في هذا العمل كل من الأخفش الأوسط، وعلي بن المبارك الأحمر، وأبي زكرياء الفراء، وهم أقدم منه بعقود.[٦] وقد نقل بعض العلماء نصوصاً من كتابَيِ الأخفش والفراء، الأمر الذي يحقق ما ذهبنا إليه.[٧] وتوالت بعد ذلك جهود جمة، في خدمة هذا العلم، وكان للاشتقاق والمصدرية نصيب واف بين الأبواب والسطور منها.

المفهوم الاصطلاحي للمصدر

بين اللغة والنحو:

للمصدر في المعنى اللغوي دلالة على الموضع، موضع الصدور، أي: المكان الذي يُصدَرُ منه. فهو شبيه بالمَقلع: المكان الذي يُقلَعُ منه، والمَرعى: المكان الذي يُرعَى

(١) مقدمة في النحو ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٢) الجمل ص ٢٤٨ ـ ٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٨٢ و ٢٩٨ ـ ٣٠١ و ٣٠٧ ـ ٣١٢ و ٣٣٢ و ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٣) الكتاب ٢: ٦٩ ـ ٤٣٠.
(٤) انظر ابن عصفور والتصريف ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٥) مفتاح السعادة ١: ١١٣ وكشف الظنون ص ٢٨٨.
(٦) إنباه الرواة ٢: ٤٢ ومعجم الأدباء ١٣: ١١ وبغية الوعاة ٢: ١٥٩ و ابن عصفور والتصريف ص ٤٤ ـ ٤٦.
(٧) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٥٠ ـ ٧٥٢ و تذكرة النحاة ص ٣٤ والدر المصون ٧: ٩٠ والخزانة ٢: ٢٥٩.

فيه، والمَـلجـأ: المكان الذي يُلجأُ إليه. هذا هو المضمون الوضعي الأول لـ «المصدر». ولما انتقل إلى ميدان الاصطلاح النحوي صار مقصوداً به: اسم يدل على مضمون الفعل مجرداً من الزمان، ويشتمل على الأحرف الأصول لفعله الماضي.

وأقدم ما وصل إلينا من ذلك قول الصحابي حذيفة بن اليمان (ت ٣٦) يعلق على «تَسنيم» من قول الله، عز وجل: ﴿ومِزاجُـهُ مِن تَـسنِـيمٍ﴾،[1] بأنه: «عَين من عَدَن، سمِّيتْ بالتسنيم الذي هو مصدر: سَنَّمه، إذا رفعه».

فالمصادر: لَعِبٌ وجلوس ورحيل وسماحة، وانتصار وتجاهل واستفهام واقعنساس، وغربلة وتدحرج واطمئنان واحرنجام، يدل كل منها على المضمون الحَـدَثي لفعله، مما يلي: لعبَ وجلس ورحل وسمح، وانتصر وتجاهل واستفهم واقعنسس، وغربل وتدحرج واطمأنّ واحرنجم، كما يحوي الأحرف الأصول لذلك الفعل.

ولهذا رأى علماء البصرة أن المصدر جدير بالأصالة والإنجاب في تأريخ اللغة، تتفرع منه الأفعال ومشتقات الأسماء، فتحمل ما يتضمنه من معنى الحَـدَث، مضافاً إليه دلالات الصيغ التي صُبت فيها.

هذا في حين أن علماء اللغة رأوا للمصدر مفهوماً آخر. إنهم يريدون به اللفظ اللغوي الذي تُـبنَـى منه جميع المفردات المشترِكة في جوهر معناها، وفي حروفها الأصول بنسق موحد. فالزمرة التي تجتمع على دلالة لغوية شِبه موحدة، وأحرف معينة ذات نسق مشترك، هي مشتقة من المصدر، ولافرق في هذا بين الأفعال وأسماء الذوات ومايطلق عليه النحاة وصف الاشتقاق. فقد وسعوا مفهوم الاشتقاق، بمنظار إلى أسماء الذوات بعيد المدى، لأنهم يرونها غالباً ما تكون منقولة من مشتقات حقيقية، للدلالة على معاني أسماء الجنس أو الأعلام.

وعليه فالوجهُ عندهم مشتق من الوَجاهة، والرِّجلُ من الرَّجَـل، وكفُّ اليدِ من الـكـفّ أي: المنع، والصدرُ من الصدارة، والسماءُ من السمو، والشَّعرُ من الشُّعور، والأنفُ من الأنَـفة، والظَّهر من الظُّهور، والرأسُ من الرئاسة، وقَطّ من القَطّ

---

(١) الآية ٢٧ من سورة المطففين وتفسير الألوسي ٣٠: ١٣٥.

الذي هو القطع، والأولق: الجنون هو من الوَلَـق، والغرابُ من الاغتراب، والجرادةُ من الجرد، والعُقابُ من العقوبة، والبانُ من البين، والمرءُ من المروءة، والنبتُ من النبات.[١]

والسرّ في هذا أن الوجه مثلاً هو، في الأصل، مصدر بمعنى اسم الفاعل للفعل :وَجَهَ يَجِهُ، نُقِلَ إلى التعبير عن أعز شيء من ظاهر الجسم، وهو مقدم الرأس يواجه به الإنسان غيره. والسماء أيضاً هي مبالغة اسم الفاعل من مصدر: سما، صارت تستعمل للدلالة على ما علا وارتفع. والجَبَـل هو في الأصل بمعنى اسم المفعول من مصدر: جُبِـل، فكان مناسباً أن يسمى به ما هو مجبول مكتّـل من ظاهر الأرض....

وهكذا ترى أن اللغويين يوسعون دائرة النظر والتأمل، ليضموا في حيز الأصل الواحد كل ما له صلة بمادته وجوهر معناه. وعلى ذلك يمكنك أن تفهم رأيهم في الأسماء الأعلام، نحو: عليّ ومحمد ومصر والفرات وحماة وسهيل وقمر وعرفة وداحس والغبراء.

وقد تابعهم بعض النحاة في ذلك، فاختلفوا في «اسم»: أمن السموّ مشتق أم من الوسم؟ وفي الإنسان: أمن الإنس أم من النسيان ؟ وفي الشيطان: أمن الشَّيط أم من الشَّـطَـن؟ وطال[٢] بينهم الاحتجاج والاستدلال. وإذا وقفتَ إزاء الرَّبع مثلاً وجب أن يكون عندهم مشتقًّا منه: أربعٌ وأربعة وأربعاء ورُباع ورَباعيَـة ورَبْـع ورَبَـع ورُبُـع ورُبَـع وربِـع ورَبْـعة ورَبَـعة وربيع وربيعة ورَوبعة ويَـربوع...

هذا كله بالإضافة إلى الأفعال، مجردة ومزيدة، في الصيغ المختلفة للماضي والمضارع والأمر، والمبني للمجهول، مع المصادر المزيد فيها والمشتقات الاسمية المعروفة. وربما استغرق أحد النحاة في تبني هذا، ووسّع النظرية لتشمل ما هو بعيد في الجمود، كالذي تراه عند ابن يعيش مثلا، حين يقول[٣]: «أما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم، على طريق التغيير له، نحو اشتقاق عُمر من عامِر... والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أُخذ من الأول، كضارب من الضرب».

---

(١) انظر الممتع ص ٣٥ ـ ٥٠.

(٢) تهذيب اللغة ١١: ١١٦ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٣٢ ـ ١٣٨ والمخصص ١٧: ١٣٤ والأمالي الشجرية٢: ٦٦وشرح أدب الكاتب ص ٥٩ وشرح المفصل ١: ٢٣ ـ ٢٤ والإنصاف ص ٦ ـ ١٦ و ٨٠٩ ـ ٨١١ واللسان (شيط) و (شطن) و البحر المحيط ١: ١٤.

(٣) شرح المفصل ١: ٦١ ـ ٦٢.

وما ذكرناه حتى الآن، عن الاشتقاق من المصدر، هو ما كان عليه جمهور علماء البصرة ومن ظاهرهم. أما بعض علماء الكوفة فقد ذهبوا إحياناً في طريق معاكس لهم، وزعموا أن المصدر المعروف عند النحاة هو مشتق من الفعل. فقد رأوا أن لفظ «مصدر» ليس اسم مكان تصدر منه المشتقات، وإنما هو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول، ومسمّاه مصدور به عن الفعل. وذلك كما تقول: مَركبٌ فارهٌ ومَشربٌ عذب. والمراد: مَركوب فاره ومَشروب عذب.(١)

ومذهبهم هذا فيه خروج معقّد عن ظاهر اللفظ، وتأويل بعيد للمراد، يخالف منطق العربية. فهم جعلوا اسم المكان مصدراً ميميًّا، ثم حمّلوه معنى اسم المفعول، ونصّبوه بعد هذا اسماً يدل على ذات. وما استدلوا به يحتمل تأويلاً آخر. فقد يكون الـمَركب والـمَشرب هنا للمكان، موصوفاً بالفراهة والعذوبة مجازاً، كما تقول: بلدٌ آمِنٌ وليلٌ نائمٌ ويومٌ فاجِر، والأمن والنوم والفجور هي حاصلة في المكان والزمان، وليست صفة لهما. أما أن يكون اسم المكان مصدراً ويكون المصدر اسم مكان فهو خلاف ظاهر اللفظ والدلالة والاستعمال.

الجذر اللغوي:

على أن بعض المعاصرين تنكب كلا المذهبين، واتخذ سبيلاً آخر، مستمَدًّا من آثار المستشرقين، يعني أن الجذر اللغوي هو أصل الاشتقاق.(٢) فالأحرف «ص ن ع» مثلاً هي أصل الاشتقاق، ومنها كان المصدر والأفعال والمشتقات وأسماء الذوات التي تتضمن تلك الأحرف بنسقها المعهود. ذلك لأن هذه الأحرف أصوات خالية من المعنى اللغوي كما يقول، ولها مُهمة وظيفية، تؤديها في تلخيص العلاقة بين المفردات العائدة إليها.

وكأنه لمس في صنيع المعجميين ما يؤيد هذا السبيل، حين وزعوا مفردات اللغة على أبواب وفصول، عمادها أصول الألفاظ من الحروف، فنسب إليهم مذهب الجذرية. ثم

---

(١) انظر العين ٧: ٩٦ والإيضاح ص ٥٦ و التبيين ص ١٤٣ ـ ١٤٩ والإنصاف ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥ وأسرار العربية ص ٦٩وبدائع الفوائد ١: ٢٧ ـ ٣٠ والتصريح على التوضيح ١: ٢٩٣ وحاشية الصبان ٢: ٩٦.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٨ ـ ١٧٠. وانظر فقه اللغات السامية ص ١٠٩ والعربية الفصحى ص ٤٢ و ٤٨ و٥٦ و٥٧ و ١٥١ و ١٨٤ و ١٨٥ والعربية ٩٦ و١٦٨.

زاد أن الخليل بن أحمد هو الذي أومأ إلى ذلك، وحققه في ترتيب المداخل، و في ربط الكلمات داخل المادة الواحدة، فيما وضعه من تصنيف كتاب «العين»، إذ وزع المفردات على حروف المعجم، وقسمها تبعاً لاجتماع بعض تلك الحروف.[١]

والواقع أن تقسيم المعجميين ذلك هو أسلوب منهجي لتيسيرالتصنيف، في مداخل نظرية، بجمع المفردات ذات الأصول المشتركة والنسق الواحد في حيز محدد، وليس دليلاً على مذهب الجذرية في الاشتقاق.

ولولا هذا التوزيع الهرمي المألوف في المعاجم العربية لانتشرت المادة اللغوية بين أيديهم، وتعذر عليهم حصرها في تصنيف عملي، يربط بين مفرداتها بشكل لفظي أو معنوي، يسهّل إدراك العلاقاتِ بينها، وتولُّدِ بعضها من بعض، وتقاربِ المعاني وافتراقها بشكل عام.

ولذا اتسع الخرق على معاصرينا، ممن صنع معجماً عربيًّا يتجاهل التوزيع الهرمي، فيسرد المفردات بحسب نطقها، دون مراعاة الأصلي والمزيد. وبذلك سدّ الطريق على طالب الفهم، لمقاصد العربية وخصائصها في الصياغة والأداء، وضيّع معالم الاشتراك المعنوي بين المفردات ذات الأصل الواحد، وجعل الكلمات ذوات شخصيات متمايزة، لا تعرف من العروبة روحاً ولا مادة.

أما ما نُسب إلى المعجميين العرب، من نزعة جذرية، فإنك لترى في مقولاتهم ماينقضه. وهذا الخليل نفسه (ت ١٧٥) يذكر مثلاً أن النون زائدة في العَنتَريس، لأن معناه: الشديد. والعَترسة: الأخذ بالشّدة. وقد سأله سيبويه عن رجل اسمه دِهقان، فقال: «إن سميتَه من التَّدَهقُن فهو مصروف. وكذلك شيطان، إن أخذتَه من التشيطن».[٢] بل لقد صرح بقوله[٣]: «المصدر أصل الكلام الذي تصدر عنه الأفعال». وإنما يؤخذ مذهب الرجل مما صرح به، لامما استشففته أنت بإيماءة أو إيحاءة.

---

(١) الأصول لتمام حسان ص ٢٤٧. وانظر من أسرار اللغة ص ٦٣ والخليل بن أحمد الفراهيدي ص ٩١ - ٩٢ والصيغ الثلاثية ص ٣٢ - ٣٣ و ٤٢ و ٧٥ و٢٦١.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٠ و ١١. وانظر ١١٣ منه أيضا.

(٣) العين ٧: ٩٧

وإحمد بن فارس (ت ٣٩٥)، الذي بنى معجمه «مقاييس اللغة» على بيان الأصول المعنوية، للأحرف الأساسية في المفردات المشتركة، فذكر مثلاً[١] أن الجيم والحاء والراء أصل، يدل على ضيق الشيء والشّدة، وأن الراء والسين والباء أصل واحد، هو ذهاب الشيء سُفلاً، وأن العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدها يدل على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشِدّة، والآخر على عض ومذاقة، والفاء والراء والسين أُصَيل، يدل على وطء الشيء ودقه، والميم والراء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على مُضيّ شيء، والآخر على خلاف الحلاوة والطيب... هذا العالم اللغوي الذي يوهم اعتماد الجذرية، في بعض صنيعه، تراه يصرح بأن المصدر أصل الاشتقاق أيضاً.

فهو يذكر[٢] أن قولنا «كاتب» مشتق من الكتابة، و «الرحمن» مشتق من الرحمة. بل إنه لينسب ذلك إلى جمهوراللغويين، فيقول: «أجمع أهل اللغة، إلاّ من شذ عنهم، أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على السّتر... وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم، وجهله من جهل».

ولعلك تكتفي بهذين النموذجين من أعلام المعجميين، لتكون على طمأنينة أن مذهبهم بعيد عن الجذرية، وإن كان في مؤلفاتهم ما يشعر باعتمادها أحياناً، عن غير قصد. ولكنك سرعان ماتقف في آثار علماء الصرف أيضاً، على ما يوهم صدورهم عن هذه الحياض.

ومن ذلك ما ذكره ابن جنّي،[٣] عن المعنى المشترك في تقاليب «ق و ل» و «ك ل م»، و «ج ب ر» و «ق و س»، و «س م ل»، ثم ما ذكره أيضاً عن المعنى الموحّد المشترك، في تصرف نحو «ض ر ب»، و «س ل م» و «ج ل س»، و «ز ب ل».

وقريب منه ما نص عليه ابن يعيش،[٤] من أن قولك: «ضرب يضرب وضارب ومضروب» هو أبنية مختلفة، والأصل «ض ر ب» موجود في جميعها. وكذلك شأن ابن عصفور حين

(١)مقاييس اللغة ١: ٤٢٦ و ٢: ٣٩٥ و ٣: ٢٣٩ و ٤: ٤٨٥ و ٥: ٢٧٠.
(٢) الصاحبي ص ٨٦ - ٨٧ و ٦٧
(٣) الخصائص ١: ٥ - ١٧ و ٢: ١٣٣ - ١٣٩.
(٤) شرح التصريف الملوكي ص ١٩.

يميز بين: لأّال ولؤلؤ، في الأصول اللغوية، وينفي أن يكون أحدهما من الآخر. وذلك لأنّ اللأّال، كما يقول، هو من تركيب «ل ءل»، واللؤلؤ من تركيب «ل ءل ء».[1]

على أن تتبع ما خلفه أمثال هؤلاء العلماء يؤكد أن أصل الاشتقاق لديهم هو المصدر. وذلك تتلمسه في مواطن متعددة من الآثار التي وصلت إلينا عنهم،[2] إذ ترى نصوصاً صريحة لا تحتاج إلى تأمل أو تأويل. ولذا تجد نفسك مضطرًّا أن تحمل تلك العبارات، الموهمة بغير ذلك، على التسمح في العرض والتمثيل التقريبي للمسائل، لا على القصد الموضوعي. وهذا شأن كثير من العلماء، حين يخاطب بعضهم بعضاً في البحث.

فقد كان في أذهان القوم، كما ذكرنا عن اللغويين من قبل، أن مفردات اللغة تنتسب إلى أصول لفظية معنوية محددة، وعنها تصدر في تشكلها، لتحمل المعانيَ الأساسية الشّبْـهَ الموحَّدةِ بين الزُّمر. أما الجذر المتصور فإنه، حين يجرَّد من الصيغة المصدرية، يكون خالياً من كل دلالة معنوية، كما زعم دعاة الجذرية. ومحال أن يتفرع من الخلاء مضمونات، غنية بالمقاصد الوضعية والمجازية والاصطلاحية والفنية، ومشتركة في أُصيل ذهني واحد أو أكثر.

فإذا أصررت، أن تصنع من الجذر المتخيَّـل صوراً صوتية مركبة، كان لديك ركام من الأمشاج، تتشابه في اللفظ والأصوات، وليس لها رابط لغوي يجمع بينها، أو يوحّد نسبها في بؤرة محددة. ذلك لأن الجذر المتصوَّر فقير مُعدِم أبتر لخلوه من الدلالة اللغوية، وفاقدُ الشيء لايعطيه. إنه عاجز عن منح الركام ما لايملكه. فلاحياة إذاً لهما معاً في الـمُناخ اللغوي أبداً، لما تميزا به من افتقاد للروح الدلالي.

أضف إلى هذا أنه لابد من علاقة معنوية بين الأصل والفرع. فإذا كان الجذر كما رأينا خاوياً من كل دلالة، ثم بنيت منه ماتريد من الكلمات، جاءت هي أيضاً مثله في الخواء. وإذا أردت لها أن تتضمن معنى كان لكل منها بؤرة خاصة بها، ولاتوافق سائر أخواتها، لأن الجميع صادر من مجهول، وما انطلق من مجهول إلى مثله تشعبت سبله دون ارتباط، ولـم يكن له هدف معين يجمع أفراده.

---

(١) الممتع الكبير ص ٤٧.

(٢) انظر المنصف ١: ٤ و ١٠١ ـ ١٠٢ و ١٣٤ و ١٣٩ وشرح المفصل ١: ٢٩ و ٦: ٤٣ وشرح التصريف ص ٥١٧ والممتع ص ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ والمقرب ٢: ١٤٤ ـ ١٤٥، و٢: ٧٨ حيث صحف «ضَرْب» بلفظ «ضَربَ»، فأخل بالمراد.

خذ مثلاً الأحرف «ب غ ي»، تجد لها في العربية ثلاثة اتجاهات مختلفة. فالأول هو قولك: بغيتُ الشيء، إذا طلبتَه. والثاني قولنا: بغَى الحاكم، إذا تجاوز الحد وظلم. والثالث قولهم: بَغَتِ الفاجرة، إذا اكتسبت بفجورها، فهي بغِيٌّ. ولكل من هذه المعاني ما يتفرع منه بالصيغ والأبنية الكثيرة المناسبة.

ولو رجعت إلى معاجم اللغة لرأيت أن لكل من الثلاثة مصدراً خاصًّا، يتضمن الدلالة عليه، ولايحسن به أن يلحق بالآخر. فالأول مصدره: البُغية، ومصدر الثانى: البَغي، والثالث مصدره: البِغاء. وكذلك ماتراه في نحو: الوَجد والمَوجِدة والوُجد والوجود،[1] والرأي والرُّؤية والرُّؤيا.

فلقد ضُمنت الأحرف الثلاثة من تلك المفردات معاني مختلفة، في المصادر المتمايزة من المادة اللغوية الواحدة، ثم تفرعت عنها أصول هذه المعاني، حين يكون الاشتقاقُ للصيغ المقننة، والاستمدادُ للمفردات الجامدة من الذوات.

وكذلك الحال في سائر ألفاظ العربية، وإن لم تصل إلينا المصادر المختلفة لبعض المفردات. فالبسل مثلاً هو: الحرام، والحلال، واللوم، والإعجال، والشدة، والحبس، والعبوس، والويل، والهلاك، ونخل الشيء، وثمانية أشهر حرم، وعصارة الحنّاء، والرجل الكريه المنظر، وبمعنى: آمين، ونعم... وهذه المعاني ليس لها في «ب س ل» نصيب، وإنما تتوضع فيها حين تأخذ صيغة لفظ لغوي ذي معنًى، يحدد المقاصد والدلالات.

وأنت إذا عزمت أن تضمّن الجذر الغُفل معنًى ما، لتصنع منه مفردات ذاتَ دلالات مقصودة، فقد جعلته كلمة لغوية، تُستخدم كسائر الكلمات المعهودة في التعبير، والمصدر أحق بها لما يختص به من العموم المعنوي. وذلك ما عرفناه في كثير من المعَرَّبات، كالتلمذة والأقلمة والدهقنة والسمسرة والعسكرة والهندسة والقرصنة والهيكلة والدبلجة والتلفزة والكبترة والبرمجة والبرسخة... وما يشتق منها أفعالاً وأسماء، وما يتصرف بعد في الزمن و الإسناد والتأنيث والتثنية والجمع.

فقد دخلت هذه الكلمات حيز اللغة، وجاز أن تولّد منها مفردات غفيرة، حين صار

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ١٧ وأدب الكاتب ص ٣٤٤ والفصيح ص ٢٩ والصاحبي ص ١٩١.

لكل منها صيغة مصدرية، تحمل دلالة معينة، وتتمتع بعنصر الإخصاب. ولولا ذلك لما نالت الجنسية العربية وعاشت عقيماً.

فإن قلت: «نحن نشتق اللفظ من حروف الجذر الأصم، ونقتبس المعنى من المضمون الدلالي للمصدر، ثم نحمّـل الصيغ مايناسب وظائفها من المراد»، قلنا: هذه الموارد المتمايزة لديك هي عناصرثلاثية موحَّدة في كل مفردة لغوية، وليست أجزاء مستقلة تُجمع في الصياغة، ليجوز الاستمداد منها بتفرد وتمايز. إنها تشكل كائناً حيًّا، فلا وجود لكل منها إلاّ في الكلمة المصوغة، كالمخلوق ذي الأبعاد الثلاثة، مهما قسمته كانت أجزاؤه كذلك.

وهذا ما تلحظه مثلاً في العبارات المتقدمة لابن فارس، حين يذكر الحروف المتقطعة، ويُتبعها بالمعنى المصدري لمايبنى منها في صيغ نمطية، معبرة عنه بما يرادف دلالة مصدرها. فالجيم والحاء والراء تتضمن، في صياغة المفردات المقننة، معنى الضيق والشدة. والفاء والراء والسين تحمل في التركيب اللغوي معنى الوطء والدق. وكذلك سائر المواد التي يعرض لها، إلا ما قلّ عدده أو غابت معالم دلالته الأصلية.

أما أن تبقى تلك الحروف على جمودها، في توزع وافتراق، ودون قالب لغوي ينفحها الحيوية الدلالية، فإنه يعني العقم وفقدان القدرة على الإنجاب والعطاء. وإنك لترى في نظرية ابن فارس هذه، وفي نظرية التقاليب الستة لدى ابن جنّي، ارتباطاً ظاهراً للمعنى بالجذور اللفظية. وهو ارتباط وثيق دائم، لا يمكن استبعاده أو تجاهله.

بل إني لأزعم أن هذا أيضاً هو دَيدن اللغات الأعجمية ذوات الأصول الجذرية. فالحروف التي تعتبر جذراً فيها إنما تدخل حرمها اللغوي، بعد أن تتمثل في كلمة أو كلمات ذات دلالة. ومن ثـمّ يستطيع أبناء اللغة المستضيفة أن يجردوا المعنى الأصلي لتلك الوافدات، ليضيفوا إليه معاني فرعية، بسوابق أو لواحق من أحرف اصطلاحية تحدد المقاصد المولـّدة. وبذلك تستطيع الجذور المضمنة للدلالة أن تكتسب القدرة على الإخصاب والإنجاب، وشيعوعة الاستعمال. وقد صرح المستشرقون بهذا في دراستهم العربية.[1]

(١) انظر العربية الفصحى ص ٥٢ و٥٣ و٥٤ و١٩٠ واللغة ص ١١٣ و ١٢٠.

ذلك لأن مصطلح الجذر يرجع، في الظاهر، إلى ميدان النبات. فهو أصل النبتة ومصدر نمائها وتفتحها، منه تستمد الشكل والبنية والنسغ والقوة والحياة. ولو تفحصت الجذر النباتي لرأيت أنه ذو قِوام واضح الدلالة، يمثل الشيءالكثير من الجذع والفروع والأغصان والأوراق والأزهار والثمار، في التكوين والخصائص والصفات، أي: في الشخصية الحيوية الخاصة، وليس خلايا موزعة مبعثرة فاقدة الانتظام.

ثم إنّ ما تولد عنه من أجزاء الشجرة يشبهه في تلك الشخصية، ويتميز بما يناسبه من الوظائف المنوطة به، والقطاعَ العرضاني له يمثل التشكيل البِـنَوِيَّ للجذر، مع التميزات الخاصة المناسبة. وكذلك يجب أن تكون العلاقة بين الجذر اللغوي وما صدر عنه.

فالصواب إذاً أن يطلق الجذر في اللغة على لفظ له صيغة مركبة محددة، ومعنى أصيل معيّن ودود ولود منجب، لا على أحرف متناثرة عِقام، ومادة مجردة من الشكل والمضمون، إذ الكلمة العربية لا تؤخذ من جذر منثور غُـفل أبتر عاجز عن العطاء، بل من صورة لغوية ناجزة.(١)

أنواع الاشتقاق

الحديث عن مفهوم المصدر أقحمنا في التعرض للاشتقاق، كما رأيت، وهو يحملنا على التلبث مليًّا إزاء هذا المصطلح اللغوي، لتعرّف مفهومه وأبعاده. فالاشتقاق: توليد الألفاظِ المشترِكة في أصل لغوي، بعضِها من بعض. وهو في الاصطلاح:(٢) اقتطاع فرع من أصل، يدور عليه في تصاريفه، أو هو إنشاء فرع من أصل، يدل عليه بلفظه ومعناه.

أما(٣) الأصل فهو الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أوليًّا، وأما الفرع فلفظ يوجد فيه تلك الحروف، مع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل. وذلك نحو «ضَرْب» اسم وضع للدلالة على الحركة المعروفة، دون معنى آخر، في حين أن «ضَربَ وضاربٌ ومضروب»كل منها فيه أحرف الأصل، وهو يدل على معنى الأصل ومعنى خاص

(١) دراسات لغوية لفؤاد حنا ترزي ص ٥١.

(٢) الممتع ص ٤١ ـ٤٢ والحدود في النحو ص ٣٩. وقد يختلط الاشتقاق بالتصريف أحيانا. المنصف ١: ٣ ـ ٤ والممتع ص ٥٢ ـ ٥٣ والارتشاف ١: ١٥.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٤.

بصيغته. ومنه ترى أن الأصل لابد أن يكون له لفظ ومعنى، أي: صورة لغوية ناجزة، حتى يستطيع الفرع أن يستمد منها ما يتضمنهما، ويدل بهما على ما اشتق منه. وهذا ماقررناه قبل، وانتهينا من بيانه وتحقيقه.

الاشتقاق والجمود:

وقد زعم بعض اللغويين، أن الأفعال والأسماء كلها مشتقة.(١) وهذا يعني أن المصادر وغيرها في الأمر سواء، فلا أصل ولا فرع. وكأنك تقول: «ها نحن أولاء قد رجعنا إلى أصالة الجذر الحرفي، الذي تصدر عنه جميع مفردات الزمرة الواحدة».

وفي هذا تسرع وتجاهل للمقاصد المذهبية، إذ الحق أن مراد هؤلاء في مذهبهم هو ارتباط كلمات الزمرة الواحدة، بعضها ببعض دون تفرع، وبدون تقدم أو تأخر أوتمييز، لا أنّ كلاً منها مشتقة من جذر. وهذا ما نص عليه أبو حيان، حين ذكر المذهب وعرّف به.

فقد كان نصه: «أن كل كلمة مشتقة من الأُخرى».(٢) وربما فهم من هذه المقولة أن جميع كلمات اللغة مشتق بعضها من بعض. وهذا بعيد جدًّا من مراده، بل الظاهر ماقلناه نحن، إذ محال أن يتصور اشتقاق كلمة مما لايشاركها في اللفظ والمعنى. وعندي أن قول أبي حيان هو اختصار سطحي لما ذكره ابن السرّاج عن أصحاب هذا المذهب، من أن «كل لفظتين متفقتين فإحداهما مشتقة من الأُخرى».(٣) وهذا مفهوم دلالي للاشتقاق، يعني الارتباط المعنوي بين أفراد الزمرة الواحدة، ويلغي مراتب الأصالة والفرعية.

وإيًّا ما كان مقصَد أصحاب هذا التوجه اللغوي فإن ثمة ما يدفعه، ويزيل قدرته على البقاء. ولذلك غابت آثاره، في جنبات التاريخ. والحق أن المفردات المجموعة في زمر لغوية تتوزع في درجات من العلاقات الاشتقاقية، بعضها جامد كل الجمود لاينبض بنأمة من التصرف اللغوي، مثل الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأسماء الأصوات والضمائر، وبعض أسماء الأفعال والأدوات. فيتعذر عليك متابعة اشتقاقه، أو تولُّد بعضه من

---

(١) المزهر ١: ٣٤٨ والهمع ٢: ٢١٣ وفقه اللغة لمحمد مبارك ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢) الارتشاف ١: ١٣ ـ ١٤.

(٣) رسالة الاشتقاق ص ١٩.

بعض، لأنه تكثيف لألفاظ متناهية في الغموض، وصلت إلينا مجمدة من تحوُّلات كثيرة في تركيب واحد أو أكثر، وفاقدة للارتباط بما حولها من مشتقات ومعان وذوات.

ثم لدينا مفردات تشترك في الأحرف الأصول، مرتبة ترتيباً كاملاً في تواليها، ويجمعها معنى لغوي موحد، وتتضمن الدلالة على الحدث، كالمصادر والأفعال ومشتقات الأسماء. فهذه ذوات مستوى ائتلافي متميز، بالوحدة والانسجام والاتصال عبر عدة قنوات، ولا يجوز أن تقرن بها تلك المفردات المذكورة قبل، من حيث إمكانية الاشتقاق والائتلاف، في اللفظ والمعنى.

وبين هذين المستويين مفردات مشتركةٌ في الأصول والنسق، ومختلفة في معنى الحدث، كالتي رأيناها في البُغية والبَغي والبِغاء، وفي الوَجد والوِجدان والجِدة والوجود، أو فاقدةٌ له ظاهراً، كأسماء بعض الذوات من إنسان وحيوان ونبات وجماد. فهذه كلها يصعب الزعم أنها متولد بعضها من بعض، لمجرد الاشتراك اللفظي. فما بينها من تمايز معنوي أو دلالي لايسوّغ أن نضعها في منزلة المستوى الثاني، من حيث الاتصاف بالاشتقاق المتبادل، إلاّ بتكلف بعيد واعتماد للمجاز المركب.

والراجح أن القائلين بتعميم الاشتقاق يصدرون عن المفهوم اللغوي له، كما ذكرناه من قبل، بعد أن أزالوا المراتب بين المفردات، وجعلوها كلها في منزلة واحدة من التولد والإنجاب، بمجرد الاشتراك في اللفظ والنسق والأصل الدلالي. وهذا من عجيب التفكير وغريبه، إذ يُجعل اللفظ والداً لآبائه وأبنائه ومولوداً لها أيضا، دون تحديد لنسب أو قنوات للارتباط والتفرع. وفيه ما لايعرفه العرب، من تجاهل للأنساب في مظاهر الحياة المختلفة، حتى الحيوان والجماد. فلابد إذاً من التمييز بين تلك المستويات الثلاثة، في الحديث عن التوالد والتكاثر والانتساب، ثم تحديد ما هو أحق بالأصالة والإنجاب.

ومقابل أصحاب تعميم الاشتقاق، زعم قوم من أهل النظر أن المفردات كلها أصول جامدة، فلا مصدر ولامشتقات ولا اشتقاق.[١] و لعلك تقول: إن هؤلاء مذهبهم في اللغة هو التوقيف، أي تعلـَّمُها آدمُ كاملة، حين كان في الجنة، وحملـُها معه إلى هذه

---

(١) الارتشاف ١: ١٣ والهمع ٢: ٢١٣ والمزهر ١: ٢٠٢.

الدنيا. ولكن ما ذكره عنهم ابن فارس ـ وهو زعيم لمذهب التوقيف ـ حين وصفهم، بالشذوذ عن إجماع العلماء، يعني أنهم بعيدون عما تقول.

يؤيد ذلك أن ابن فارس نفسه ـ وهو توقيفي كما ذكرتُ ـ أقر بالاشتقاق واعتده أصلاً في العربية، تتميز به ويُذكَر في فضائلها بين اللغات. ثم إنه فسر مذهب أصحاب التوقيف،[١] برأيهم أن اللغة لم تولد جملة واحدة في زمن واحد. وإنما علّم الله ـ عز وجل ـ آدمَ منها ما يحتاج إليه، وعلّم بعده الأنبياء العرب ما شاء أن يعلمهم، حتى انتهى الأمر إلى محمد ﷺ ، فآتاه من ذلك مالم يؤته أحداً. وبذلك استقرت العربية، ولزمت حيز التوقيف.

ومع هذا فإن تعميم الجمود، في مفردات اللغة، يعترضه ظواهر واقعية متعددة، حسبك منها ثنتان: أولاهما: أن ترى في العربية ماذكرنا من المستويات الثلاثة، حيث الانعزالي المطلق، والكامل الاندماج، وما هو بينَ بينٍ. والثانية: استمرار تولد الألفاظ حتى يومنا هذا، بالمئات والألوف، مستمَدة من المعاني الدلالية للحدث، ومصوغة على غرار القوالب الصرفية المعهودة. وقد امتزجت تلك المتولدات بغيرها من التراثيات، في الكلام والكتابة، وتعذر على كثير من الدارسين تمييز بعضها من بعض.

ومن هذا كله، ترى أن الاشتقاق واقع لغوي لامفر منه، فلابد من إقراره والانقياد له، ومعرفة أنواعه المختلفة. وقد تبين لي، مما رجعت إليه، أن للاشتقاق عدة مستويات أو أنواع، أُجملها فيما يلي:

١ـ **الاشتقاق الأصغر**: وهو[٢] «أخذ صيغة من أُخرى، مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية، وهيئةَ تركيب لها، لـيُدَلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أوهيئة، نحو: ضاربٌ من ضَرْب، وحَذِرٌ من حَـذَر». وهذا اشتقاق صرفي يكون في: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، والمبني للمجهول، وأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والزمان والمكان والآلة، ومبالغة اسم الفاعل، والصفة المشبهة. وكذلك تُشتق من مصدر المجرد مصادر المزيد، ومنها تشتق أفعالها ومشتقات الأسماء.

---

(١) الصاحبي ص ٣١ ـ ٣٣.

(٢) المزهر ١: ٣٤٦ عن شرح التسهيل لأبي حيان.

وهو غالباً مايكون محدوداً بصيغ قياسية معينة، تمثل نزعة النحاة إلى التقنين وضبط ما هو مطرد مطواع للصياغة والتركيب، بالدخول في أحياز محفوظة متداولة، تيسر صناعة الكلام والتواصل اللغوي، وتضع قواعد لصناعة المفردات الفصيحة الدالة على مقاصد صرفية معينة، في صور الأفعال والمشتقات الاسمية المعروفة. ومن ثَمّ يكون لهذا النوع من الاشتقاق شروط ثلاثة: وحدة المادة اللغوية الأصلية لفظاً ونسقاً، والمعنى الدلالي الموحّد، والصيغة الاشتقاقية المقننة.

٢ ـ **الاشتقاق الصغير**: وقد عرّفه بعض العلماء، بأنه[١] «إنشاء فرع من أصل يدل عليه». وهو اشتقاق اللغويين عامّة، يريدون به صياغة جميع المفردات التي تتفق في نسق المادة الأصلية والمعنى الأصلي، وإن لم تكن بالقوالب الاشتقاقية المقننة. وهذا يعني الأخذ بالشرطين الأولين من الاشتقاق الأصغر، وإغفال الثالث، لينضم إلى المشتقات الصرفية كل المفردات المشاركة لها في اللفظ والمعنى، كأسماء الذوات، وما هو معدول أيضاً.

فإذا كان للمادة اللغوية بؤرة دلالية وحيدة صارت جميع مفرداتها مشتقة، تعود في النسب إليها وتتمركز حولها. نحو العَجَب ـ وهو رؤية غير المألوف ـ يرتد إليه كل لفظ من مادة العين والجيم والباء، في صيغة لغوية، من الأفعال والأسماء.وكذلك حال ما كان من: شفر أو سجل أو ضرس أو زهق أو طمس أو ضلع أو صدق أو زيد أو شجّ أو صلح أو سمك أو طبخ أو زغب أو صول أو ظلع أو صوم أو ضجر.

أما إذا كان للمادة اللغوية أكثر من بؤرة مُشعّة، في المعاني الأصلية، فإن كل واحدة من تلك البؤر تستقطب ما ينتسب إليها في الدلالة المركزية، لتشكل عناصرُ المادة الواحدة شُعباً متمايزة، لها قمم تناسب عدد المتمايزات الأصول.

فالحصد مثلاً له أصلان: القطع، والإحكام.[٢] وعلى هذا فإنّ الحصاد والحصيدة والحصائد، والأفعال المجردة والمزيدة من الحصد مع المشتقات القياسية، تكوّن زمرة

---

(١) الممتع ص٤١.

(٢) انظر مقاييس اللغة ٢: ٧١.

متفرعة عن المعنى الأول. ومقابل ذلك فإن المُحصَد من الحبال، والدرع الحصداء، واستحصد القوم، وما تفرع أيضاً من هذا، كله يكوّن زمرة ثانية مصدرها المعنى الثاني.

والرعب ينشعب إلى ثلاثة محاور: الخوف والملء والقطع، فترجع إلى كل من هذه الثلاثة المفرداتُ المشاركة له في المعنى الدلالي.(١) و كذلك «الذّب» يتشعب إلى: الدفع والحدّ والاضطراب.(٢) أما الحلق فيتمحور في: التنحية للشّعر والاستدارة والعلو.(٣) وأما الحرف فله قمم هي: الحدّ والعدول ومعرفة المقدار.(٤) وأما الحجّ فله أربع شعب دلالية أيضاً: القصد وكمال السَّنة والاستدارة والنكوص، ويرتد إلى كل منها المفردات التي تشاركها في الدلالة المتميزة.(٥)

وربما تأثر بعض النحاة هذا المذهب اللغوي في الاشتقاق، على غير قصد موضوعي، فشملوا به مجموعة من أسماء الذوات، وجعلوها مشتقة كتلك التي وردت في النوع الأول، لأنها تعود في أصلها إلى مشتقات ذوات مصادر. وعليه صار لديهم أمثال: إنسان واسم وغُراب وسماء وشجرة وفرس وهواء وبحر وغُصن وجَبل وحِمار وماء ومطر... مشتقات أيضاً، أُخذت من المصادر المعهودة: الأنس والسموّ والغُربة...

ومن هذا ترى أن الاشتقاق الصغير مفهوم اصطلاحي عام، يعتمد على الدلالة اللغوية المشتركة، ويمثل توجه اللغويين وأنصارهم إلى الشمول والاستيعاب ما أمكن. فهم إنما يشغلهم اكتشاف الوحدات الهرمية الكبرى، المتمايزة بوحدات لفظية ودلالية مشتركة، ضمن المنظومة اللغوية. وبذلك يلتقي جمهور المفردات في قمم معدودة محددة، تلخص واقع التوالد والصياغة والتركيب باستمرار وانتماء. والفرق بين النحاة واللغويين، في المفهوم الاشتقاقي، هو نظير ما نعرفه بينهم في موضوع الإبدال.

فالإبدال عند علماء الصرف ما كان ضرورياً في الكلام، وعدمُ إجرائه خطأ أو مخالفة للفصاحة، وهو محدود بحروف قليلة يقع بينها التبادل اللفظي، اختُلف في عددها:

---

(١) المصدر السابق ٢: ٤٠٩ ـ ٤١٠.
(٢) نفس المصدر ٢: ٣٤٨.
(٣) نفس المصدر ٢: ٩٨ ـ ١٠٠.
(٤) المصدر نفسه ٢: ٤٢ ـ ٤٣.
(٥) المصدر نفسه ٢: ٢٩ ـ ٣١.

ثمانية هي أم بضعة عشر. أما عند اللغويين فهو يشمل جميع الحروف. وبذلك يضبطون المخزون اللغوي، ويصفون أساليب سلوكه في التبادل الصوتي العام، وغالباً ما يكون مصدره اختلاف اللهجات. وقد صُنفتْ فيه كتب مشهورة، للأصمعي وابن السكيت والزجاجي وأبي الطيب اللغوي[1].

وهذه العمومية الظاهرة في الاشتقاق تسربت منها آثار إلى متأخري النحاة، كما ذكرنا قبل، فوافقوا اللغويين في بعض أسماء الجنس. غير أنهم أنكروا التعميم المطلق، ولم يقبلوا الاشتقاق مثلاً بين[2]: الحَمام وحُمّ القضاء، والعُقاب والعُـقوبة، والبان والبَينونة، والغَرَب والاغتراب، والصُّرَد والتصريد، والشُّوحط والشَّحْط، لأن معاني التشاؤم والتفاؤل الواردة في أذهان العرب، عن تلك الحيوانات والنباتات لاصلة حقيقية لها بالكلمات الواردة معها، في النصوص المعتمدة شعرية أو نثرية.[3]

٣ـ الاشتقاق الكبير: وهو يولـّد في النوع الثاني بعض اتساع، فيُدخل فيه رد المعاني الوضعية المختلفة، في المادة الواحدة، إلى بؤرة واحدة، مع استيعاب ذلك لسائر ميادين الدلالات في: المجاز والاصطلاح والفن والاشتراك اللفظي والتضاد. وبهذا يُـكتفى في الاشتقاق بالنسق الموحّد للمادة اللغوية، ويُستغنى عما سواه، لأن الاختلاف في المعاني الدلالية هو ظاهري، يؤول في النهاية إلى وحدة، في قمة نَشِطة تستقطب كل المفردات المنجزة.

ومن ذلك مثلاً أن ما ذكرنا قبلُ، من انشطار الحصد إلى: القطع والإحكام، يمكن رده بسهولة إلى حيز واحد، إذ كلا المعنيين يؤولان إلى منتهى الفصل في الأمور المادية والمعنوية. والذب يجتمع ما تشعب منه، أي: الدفع والحدّ والاضطراب، في كثرة الحركة. والفروع الثلاثة للحرف، أعني: الحدّ والانحراف ومعرفة المقدار، ترتد كلها أيضاً إلى التحدد، لأن الانحراف انصراف عن الحدود، ومعـرفة المقدار تحسس لتلك الحدود.

(١) أمالي القالي ٢: ١٨٦ والتسهيل ص ٣٠٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٧٧ ـ ٢٠٧٩ وحاشية الصبان ٤: ٢٨٠ ـ ٢٨٣ والتصريح على التوضيح ٢: ٣٦٦ ـ ٣٦٧ والهمع ٢: ٢١٩ والمزهر ١: ٤٦٠ ـ ٤٧٥ وحاشية الخضري ٢: ١٩٠ ـ ١٩٢. وقد جاء في الكتابين الأخيرين أن الألف لا ترد في الإبدال اللغوي. وفي هذا القول نظر، إذ قد ورد إبدال الألف للإدغام وغيره في نصوص كثيرة مشهورة.

(٢) الممتع ص ٤١.

(٣) المصدر السابق ص ٤٤ ـ ٤٥.

ومنه أيضاً أن الأصلين اللذين يشغلان الشَّجْر مآلهما مركزية واحدة، لأنهما متقاربان، ولا يخلو معنياهما من تداخل وعلو.(١) فالشجَرة ظاهر فيها ذلك بوضوح، والمشاجَرة سميت كذلك لتداخل الكلام والحركات وارتفاع بعض على بعض. وقولك: شجرتُ فلاناً بالرمح، يعني أنك جعلتَه فيه كالغصن في الشجرة. وقولهم للحلقوم وما يتصل به: شَجْر، من ذلك أيضاً لأنه مع ما يتصل به كأغصان الشجرة. وقولنا: تشاجر القوم، إذا اختلفوا كاختلاف أغصان الشجرة، يحقق ما ذهبنا إليه.(٢) وعلى غرار هذا تجد شأن كثير من المشترك اللفظي والأضداد، وما ولده العلماء والأدباء، من مصطلحات علمية واستعمالات فنية تربو على الحصر.

وقد بالغ أصحاب هذا المذهب فيه، حتى اتُّهموا بالتصنع والبعد عن الصواب. فقد روي عن الزجّاج (ت ٣١١) أن الرَّحل من الرحيل، والثورَ سمي كذلك لأنه يثير الأرض، والثوبَ لأنه ثاب لباساً بعد أن كان غزلاً. ولما سئل عن العلاقة بأصل للمفردات التالية: الجِرجير والجَرير والجَـرّة والمَجرّة والجُرجور والمُجَرّ، فسرها بأن الأول تُجرجِرُه الرياح، والثاني -وهو الحبْل - يُجرّ على الأرض، وكذلك شأن الثالث، والرابع جرّه الله في السماء جرًّا، والخامس - وهو المِائَة من الإبل - تُجَرُّ بالأزمّة، والسادس جرّوا لسانه حتى قطعوه. وهو الفصيل شُقّ طرف لسانه لئلا يرضع أمه.(٣)

وروي أيضاً أنه سئل عن سبب اشتقاق القصعة. فقال: لأنها تَقصع الجوع،(٤) أي: تكسره بما يكون فيها من طعام. وقد تعقبه بعض معاصريه بأن هذا يقتضي أن العُصفُر من العصفور، والدُّبّ من الدَّب، وعَذْب الشراب من العذاب، والخريف من الخَروف، والعقل من العاقول، والحِلم من الحَلمة، والخُنفُساء من الفُساء... وهذا تنطع ومغالطة وسخرية، تذكرنا بالمسألة الخِنفِشارية.(٥)

---

(١) مقاييس اللغة ٣: ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٢) المزهر ١: ٣٥١ عن كتاب الاشتقاق للزجاج. وقد سمى هذ النوع بالاشتقاق الأكبر. وانظر الممتع ص ٤٢ - ٤٤.

(٣) المزهر ١: ٣٥٤.

(٤) إرشادالأريب ١: ٥٥ - ٥٧. والراجح أن القصعة هي مصدر المرة من القصع، أي: التطامن، بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعله: قُصِع، عُبّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة، إذ التطامن ظاهر ثابت فيما يعرف من القصاع. انظر مقاييس اللغة ٥: ٩٢.

(٥) انظر نفح الطيب ٣: ٨١ - ٨٢ حيث صحف اللفظ، والتاج (خنشفر).

٤ ـ الاشتقاق الأكبر: وهو عقد تراكيب الكلمة كـيفما قلبتَها على معنى واحد.[١] وههنا تُستبعد كل شروط الاشتقاق الأصغر، ويُكتفى باشتراك المفردات في الأحرف الأصول، دون نسق محدد. ومن ذلك ما فعله ابن جنّي، من ربط: القول والقلو والوقل والولق واللوق واللقو، بالخفة والسرعة، ورد: الكلم والكمل واللمك اللكم والملك والمكل، إلى الشدة والقوة.

فالقول يخف به اللسان، والقلو بالمقلاء للعود الصغير يدفعه بسرعة، والوقل في الجبل يعني السرعة والخفة، والولق: السرعة في النقل والتنقل، وما لُوِّق من الطعام هو الذي أعملت اليد في تحريكه بخفة، واللّقوة: الناقة السريعة اللقاح.[٢] وربما حُمل، على هذا النوع من الاشتقاق، ما كان من القلب المكاني، نحو: جذبَ وجبذ، ويئسَ وأيس، وحمِدَ ومدح، وطمأنَ وطأمن، واضمحلّ وامضحل.

٥ ـ الاشتقاق الكُبار:[٣] ويراد به أن يكون بين اللفظين اشتراك في حرفين أصليين أو أكثر، وتناسب في المخارج أو الصفات للباقي. وفي هذا افتقاد لجميع شروط الاشتقاق المتقدمة، في الأنواع الأربعة. فقولك: «نهقَ ونعقَ» مشترك في النون والقاف، ومختلف في الهاء والعين المتقاربتين في المخرج، إذ الأولى مخرجها من أقصى الحلق، والثانية مخرجها من وسطه. ومن ذلك: شرحَ وشرعَ، وفلح وفلع، وكفل وكفن، وفلق فرق. وغلف وغلب، وغمس وغمز، وهبّ وخبّ، وبتّ وفتّ، وحضّ وخضّ.

هذا في ثلاثيّ الأصول، وكذلك ما كان في رباعيّه، نحو: بلعم وبلغم، وحملق وحبلق، ودحمس ودخمس، ورعبل ورهبل، عجرف وعجرم، وعمرس وعملس، وطمأن وطبأن، وعربس وعرمس، وعرزم وعرزل، وقنطر وقمطر، وكمثر وكمتر، وعنبر وعمبر، وقبرس وقبرص، وقسطل وقصطل، وترتر وثرثر، وخلخل وهلهل، وحمحم وغمغم.

وربما حصل مثل هذا فيما هو خماسي الأصول، كالذي بين: إسطبل وإصطبل،

---

(١) الارتشاف ١: ١٣. وقد يسمى هذا أيضاً الكبير، ورائده هو الخليل في كتابه معجم «العين»، لا ابن جني ولا الفارسي ولا الزجاج، خلافاً لما يزعمه كثير من الباحثين. انظر فقه اللغة ص ٩٠ ـ ٩١ والخصائص ١: ٢٥ والمزهر ١: ٣٤٧...

(٢) الخصائص ١: ٥ ـ ٢٢ و ٢: ١٣٣ ـ ١٣٩. وانظر الخاطريات ص ٨٠ ـ ٨١ وشرح تصريف الملوكي ص ١٩ والصاحبي ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ وفقه اللغة ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٣) التعريفات ص ٢٨ حيث سمي الاشتقاق الكبير. وقد يسمى الإبدال كما في الصاحبي ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

دُرداقِس ودُرداقِص، وإصطنبول وإستانبول، وإسماعِيل وإسماعِين، ومَنجنيق ومَنجليق، وجبَرائيل وجَبرايِيل، وأسطرلاب وأصطرلاب.[١]

٦ـ الاشتقاق الكُبّار: وقد يسمى النحتَ أيضاً. وهو أن تصوغ من حروفِ كلمتين أو أكثر أو بعضِ الحروف كلمة جديدة، تدل على مجموع معنًى ما أُخذتْ منه. وهذه العملية التوليدية فيها إخلال بالشرط اليسير الذي تحقق في النوع الاشتقاقي الخامس،[٢] إذ يقع الاشتراك هنا بين الأصل والفرع في بعض الأحرف أو كلها، إلاّ أنها من مواد متباينة متفرقة، لا من مادة لغوية واحدة. و يرد هذا التوليد الصناعي في الأسماء والأفعال والحروف.

فمن الأول أمثال: البَسملة والتهليل والبِئـب وعَبشَميّ وشَفعَنَفيّ وبَرْمائيّ وأنفَمَوِيّ وشَقَحطَب، وهو الكبش ذو القرنين المنكرين كالمتشقّقين. وهي من قولك: بسم الله الرحمن الرحيم، وقولنا: لاإلـه إلاّ الله، والقول: بأبي، وعبدُ شمسي، وشافعيّ حنفيّ، وبرّيّ مائيّ، وأنفيّ فَمَوِيّ، وشِقٌ حَطب. ومن الثاني نظائر: بأبأ ودَمعَزَ وحَولَق، أي: قال: بأبي أنت، ودامَ عزُّك، ولاحول ولا قوة إلاّ بالله. ومن الثالث نحو: كأنّ ولكنّ وإلاّ ولولا، منحوتة من: الكاف وإن، واللام والكاف وإن، وإنْ ولا، ولو ولا.

٧ـ الاشتقاق المركّب: وهو توليد كلمة من أُخرى، هي مولّدة أيضا. وبذلك تم الصياغة بمرحلتين أو أكثر من العمل. وعلى هذا تجد قولنا: «تَمَسكَن» مشتقًّا من التمسكُن، والتمسكُن هذا مصوغ ارتجالاً من: المِسكين، الذي هو مبالغة اسم فاعل من السُّكون. وكذلك: تَمَدرَعَ وتَمَندَلَ وتَمَسلَمَ وتَمَولَى، مرجعُها إلى: الدِّرع والنَّدل والسِّلم والوِلاية، مروراً بالتَّمدرُع والتَّمندُل والتَّمسلُم والتَّمولِي، المصوغات ارتجالاً من: المِدرعة والمِنديل ومَسلَمةَ والمَولَى. فالمصادر المذكورة تصاغ من معنى الأسماء الأخيرة، لتُشتق منها الأفعال المعروفة. وكذلك شأن مصادر الأفعال المزيدة تصاغ من مصادر المجردة، ثم تشتق منها الأفعال والمشتقات المزيدة.

---

(١) المعرب ص ٦٢ و ١٦١ ـ ١٦٢ و ٣٥٣ ـ ٣٥٥ والتاج (دردقس) ....

(٢) الصاحبي ص ٢٧١ والمزهر ١: ٤٨٢ ـ ٤٨٥ ودراسات في فقه اللغة ص ٢٥٨.

وشبيه بهذا نحو: تأقلمَ وتأرجحَ، حيث اشتُقا من: التأقلُم والتأرجُح، اللذين هما مصدران مصوغان ارتجالاً من: الإقليم والأرجوحة. وهذان الأخيران لهما مصدران: القَلْم والرُّجوح. وكذلك ما يستعمل الآن في القول: تَمَركَزَ وتَمَحوَرَ وتَمَفصَلَ، من المَركز والمِحوَر والمَفصِل.

ويمكننا أن نحمل على هذا قول المعاصرين: أشَّر. فهو مستفاد من لفظ «إشارة» الذي هو مصدر للفعل: أشار. فالهمزة مزيدة فيه وألفه هي عينه منقلبة عن الواو، تجاهلها المتكلمون، وصاغوا ارتجالاً من «الإشارة» على وزن «تَفعِيل» لفظ: تأشير، ليشتقوا أفعالاً وأسماء، ثم كان لديهم أيضاً مصدر المرة: تأشيرة.

ويمثّل هذا النوعَ أيضاً ما جاء عن بعض النحاة، من تسلسل في الاشتقاق، حين جعلوا المصدر أصلاً للأفعال التي هي أصل لمشتقات الأسماء. و كذلك قول من ذهب إلى أن المصدر أصل للفعل الماضي الذي يُشتق منه المضارع، ومن المضارع يكون فعل الأمر ومشتقات الأسماء. وعندي أن من هذا النوع أيضاً ما ذكره المتأخرون والمعاصرون، في الاشتقاق من أسماء الذوات وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات وأسماء الأعداد، ومن الأدوات وحروف المعاني والمفردات الأعجمية. وسيكون بيان ذلك كله بعد قليل، إن شاء الله، عز وجل.

* * *

تلك هي أنواع الاشتقاقات المعروفة في ميادين العربية، سردناها وبيّنّا معانيها الاصطلاحية، مع التمثيل والشرح والتوضيح. ومنها ترى الاختلاف الواسع في معنى الاشتقاق، وأن ما يخص علم النحو هو الأول، إذ هو الحقيقُ بمعنى هذا الاصطلاح، والكثيرُ الاستعمال في ميادين اللغة، والمخصوصُ بالذكر حين يطلق، لأنه المبني على القياس المطرد، في صيغ معينة معدودة، لصيانة التعبير من الخلل أو الفساد أو مخالفة الأولى.

أما سائر الأنواع فهي من الصياغة والتوليد اللغويَّين، أي: من الاشتقاق المجازي القائم على الدلالات المعنوية مع شيء من النمطية، لامن الاشتقاق الصرفي الحقيقي. وإذا ورد ذكر أحدها في كتب النحاة، بهذا الاسم الاصطلاحي، فقد يكون لغرض

تعليمي، أولتسمح في التعبير، أو لقصد مجازي،[١] أو لسهو في الاستعمال. أضف إلى هذا أن هذه الأنواع ضيقة المجال، لاتقدم صيغاً جديدة مقننة تساعد على التوليد بقدر ما ينجبه الأصغر، من الأفعال والأسماء، وأن كثيراً من اللغويين أنكروا قياسية بعضها، ونسبوا القول به إلى التعسف.

مذاهب الاشتقاق الأصغر

على أن النحاة المقرّين لهذا الاشتقاق نفسه كان بينهم خلاف، في توزيع عملية التشعب منه بين الأصل والفرع. فالجمهور على أن المصدر الأصلي نحو: صوم وجلوس وقيام واندفاع وتعاون ومجادلة واطمئنان واحرنجام، هو صاحب هذه الخاصّيّة المتميزة، عنه تصدر كل المشتقات، من الأسماء والأفعال.

أما أبو بكر بن طلحة الإشبيلي (٥١٨)، أستاذ الزمخشري، فقد زعم أن كلاً من المصدر والفعل أصل مستقل، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر. وأما ابن حزم (ت ٤٥٦) فهو، مع إنكاره للاشتقاق، ذكر أنه وارد في أسماء الفاعلين والمصادر، أُخذ بعضها من بعض دون معرفة الأصل والفرع.[٢]

هذا في حين أن بعض العلماء قد ذهبوا إلى أن أسماء الزمان والمكان والآلة جامدة، وليست من المشتقات، لأنها تدل على ذوات معينة، وهي توصف ولا يوصف بها، ولا تعمل عمل الفعل.

ونُسب إلى بعض البصريين،[٣] كالسيرافي (ت ٣٦٨) والفارسي (ت ٣٧٧) والجرجاني (ت ٤٧١)، أن المصدر أصل لاشتقاق الأفعال، وأن الأفعال هذه هي أصل لمشتقات الأسماء. وذُكر عن آخرين أن المصدر أصل للفعل الماضي، ومن الماضي يُشتق المضارع، ومن المضارع يُشتق الأمر ومشتقات الأسماء.

ورُوى عن أبي إسحاق الزجاج أن الفعل المستقبل هو أول الأفعال، يحصل مضمونه

---

(١) انظر الممتع ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١: ٤٠٠.

(٣) الاشتقاق ص٥٢٣ و الجمهرة ٣: ٣٧٠ ـ٣٧٢ و شرح الجمل ١: ١٠٠ و ٥٦٦ والأمالي الشجرية ١: ٢٩٣ و شرح المفصل ٣: ٤٨ و ٦: ٨٠ و شرح الكافية ٢ : ١٨٤ والابتهاج في شرح المنهاج للسبكي ١: ١٤٣.

فيكون للحال، وقد يمضي عليه الزمن فيصير للماضي.وقد تابعه في ذلك تلميذه الزجاجي. أما أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦) فعنه أن الحاضر هو أول الأفعال، يتولد منه الماضي والمستقبل.[١]

فالأسماء إذاً هي فروع عن المصدر بوساطة أفعالها المتسلسلة أيضا. والعملية، كما ترى، هي لديهم مما أسميناه الاشتقاق المركب. ولسوف ترى في الفصل التالي أن ما نسب إلى هؤلاء فيه نظر، وأن هذه السلاسل المذكورة مبنية، على توليد المفردات الثوالث والروابع بالصياغة اللغوية. والمراد بالاشتقاق هنا لديهم هو المفهوم الدلالي المرحلي، بمعنى الكينونة الزمنية. وإلاّ فإن كل ماذكر من الحلقات الثوالث والروابع ليس فيه مضمون ما قبله كاملاً، بالإضافة إلى وظيفة صيغته. وهذا شرط أساسي في الاشتقاق النحوي عندهم.

الاشتقاق من أسماء الذوات:

وذكر عدد، من اللغويين والنحاة، أن الاشتقاق الأصغر يكون من أسماء الذواتِ والأفعالِ والأصواتِ والأعداد، ومن الكلمات الأعجمية،[٢] وحروف المعاني. وذلك نحو: مَعَدَه ورآه، وأمطرتْ وأورقتْ، وتشتَّينا وتربَّعنا، واستحجرَ واستنْوَق، ومُفلفَل ومُستنسِر، ومأسَدة ومَفعاة، ومُقهقِه ومُطقطِق، وسابع وعاشِر، ومثلَّث ومربَّع، ودَرهمتْ ومَصطكَه، وسوّفتُ ولولَيتُ، وحأحأتُ وسأسأتُ.

فقد ذهبوا إلى أن هذه الأفعال والأسماء اشتقت من: المَعِدة والرِّئة، والمطر والورق، والشتاء والربيع، والحجر والناقة، والفلفل والنسر، والأسد والأفعى، وقَهْ وطَق،وسبعة وعشرة، وثلاثة وأربعة، ودِرهم ومَصطَكاء، وسوف ولولا، وحأْحأْ وسأْسأ، وأن النعمة والنعيم والتنعم والنعمى والنعماء، ونَعِمتُ وتنعّمتُ وأنعمت، وسائر متصرِّفات ذلك، هي من قولك في الجواب: نَعَم. وكذلك متصرِّفات التبجيل هي من: بَجَل.[٣]

والظاهر أن ما ذكروه هنا، من أفعال وأسماء، في عملية وصفوها بالاشتقاق، قد

---

(١) الخصائص ١: ٣١ وشرح كتاب سيبوية ١: ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) أنكر بعض العلماء أنه يُشتق من الأعجمي. رسالة الاشتقاق ص ٣١ والمزهر ١: ٢٨٦ ـ ٢٨٨.

(٣) رسالة الاشتقاق ص ٢٤ والجمهرة ٣: ٣٣٣ ومقاييس اللغة ١: ٧٣ وسر الصناعة ص ٢٣٣ ـ٢٣٥ والخصائص٢: ٣٤ ـ ٣٥ و ٣٧و ٤٠ والمخصص ٦: ١٠٥ ـ ١٠٦ والتسهيل ص ١٩٦ وتذكرة النحاة ص ٤١٣ والمزهر١: ٢٨٧ ٣٥٠ والأشباه والنظائر ١: ٦٢ ـ ٦٣ والاشتقاق لعبد الله أمين ص ١٣ ـ ١٨٠و ٤٤٩ ـ ٤٦٠ والمغني في علم الصرف ص ٢٣٨ ـ٢٤٣. وانظر الخصائص ١: ١١٩.

مرت بمرحلتين من التولد اللغوي: أولاهما: بناء مصادر مرتجلة تحمل معنى الحدث، مما تمثله تلك الأسماء الجامدة والحروف في ظاهر لفظها أو ضمن دلالاتها الوضعية، نحو: الـمَعْـد والرّأي، والإمطار والإيراق، والتشتّي والتربُّع، والاستحجار والاستنواق، والفلفلة والاستنسار، والأسْد والفعْـي، والقهقهة والطقطقة، والسَّبع والعَشر، والثَّلْث والرَّبْع، والدَّرهمة والـمَصطكة، والتسويف واللَّولاة. والثانية هي: اشتقاق تلك الأفعال والأسماء من هذه المصادر.[1]

والفرق كبير بين العمليتين المذكورتين. فالبناء للمصدر ارتجال توليدي من تلك المفردات يقدّم نمط المصدرية، أي: نسق الحروف الأصلية والحركات والسكون، مضمَّناً معنى الحدَث المطلق من مفهوم أنفُس المفردات، توطئة للعملية التالية. وهي الاشتقاق الذي يدل على صياغة بنية لغوية في قالب نمطي، تشمل معنى الحدث نفسه مضافاً إليه المعنى الصرفي للقالب أيضا. كذلك شأن العمليات اللغوية في حدس العربي، وتاريخ تطور النمو في التوليد والإنتاج.

وقد لمس الزمخشري (ت ٥٢٨)، وتابعه أبو السعادات بن الأثير (ت ٦٠٦) هذه النقطة البارعة، حين عرض لحديث ابن مسعود:[2] «إنّ طُولَ الصَّلاةِ وقِصَرَ الخُطبةِ مَئِنّةٌ مِن فِقهِ الرَّجلِ»، أي: أن ذلك مما يُعرف به فقه الرجل للأحكام الشرعية، فذكر أن مئنّة: مَفْعِلة من معنى «إنّ»، التي للتحقيق والتأكيد، غير مشتقة من لفظها، لأن الحروف لايُشتق منها. وإنما ضُمّنتِ المئنّةُ حروفَ تركيب «إنّ»، لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها، كقولهم: سألتك حاجة فلالَيتَ فيها، إذا قلت: لا لا. وأنعمَ لي فلان، إذا قال: نَعَم. ولو قيل: «إنها اشتُقت من لفظها، بعد ما جُعلتِ اسماً... لكان قولاً». فهما،أي: الزمخشري وابن الأثير، يعنيان أنها تحمل ما في «إنّ» من معنى التوكيد، أو أنها اشتقت منها بعد أن صارت مصدراً معناه التوكيد، أي: الإنّ، على غرار: الجِدُّ والرِّقُّ.

ومع وضوح هذه الحقية القاطعة، فإنّ ظاهرة تقدم أسماء الذوات على غيرها، أحياناً في

---

(١) تصريف الأسماء والأفعال ص ١٢٨ ـ ١٢٩. وانظر رسالة الاشتقاق ص ٢٥.

(٢) الفائق ١: ٦٣ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٢٩٠ واللسان والتاج (مأن). وانظر الخصائص ٢: ٣٤.

الاستعمال، استهوت بعض المعاصرين، فرأوا فيها نظرية نافعة لدفع الخلاف كله عن حلبة الاشتقاق. لكأنهم لمسوا فيها حلاً للنزاع بين مختلِف الأطراف، بقول وسط يستبعد المصدر والفعل عن منصب الأصالة، فذهبوا إلى أن الأسماء الحسّيّة[١] هي أصل الاشتقاق.

وهم صادرون في هذا أيضاً عما زعمه المستشرقون والمستغربون، من أصالة اسم الذات أحياناً،[٢] وأن عقلية العربي حسية مادية، بدأت بتداول الألفاظ المعبِّرة عن ذلك، ثم انتقلت إلى مرحلة من التجريد، فصار لديها المفردات المعنوية الخالصة، منقولة عن الأصول المادية المذكورة. وهذه مقولة بعيدة جدًّا عن التاريخ اللغوي للعروبة. والعكس فيها هو الصحيح، كما سنذكر بعد.

وفي رأي أصحاب تقدم أسماء الذوات على غيرها أن النظر الجديد، إلى مشكلة الخلاف بين النحاة، يجد الفعل والمصدر مادة واحدة، وليس من أوليّة مدّعاة لأحدهما. ولما كانت الأسماء الحسّيّة أسبق منهما فقد تولدا منها، وصارا مشتقين متفرعين عنها. ولذا ترى العِقال أصلاً للعقل، والحَكَمة مصدراً للحِكمة. ونحو ذلك كثير في تسلسل المفردات اللغوية المشترَكة المادة، وتولد بعضها من بعض.

لقد نسي هؤلاء أن الخلافَ هو في الاشتقاق النحوي، لا في التوليد، والفرقَ كبير جدًّا بين الاثنين. فالتوليد، أي: الاستمداد من الدلالة مع اللفظ، تمكِنُ ملاحظته بين جميع العناصر اللغوية المشترَكة المادة، من حروف وأسماء وأفعال. أما الاشتقاق النحوي فهو، كما ذكرنا مراراً، صياغة خاصة تقتضي استيعاب الدلالة الكاملة من الأصل، مع زيادة جديدة تحقق الصيغة اللفظية المعتمدة. وهذا ما لا تراه أبداً في المصدر أو الفعل، إذا زعمت توليده من اسم الذات.

وإلاّ فأين معنى هذا الاسم ـ وهو يتضمن الدلالة على ذات وحدث ـ في المصدر أو الفعل؟ أما العكس، أي: تضمن الاسم لمعنى الحدث من المصدر، فهو أمر بديهي لا يحتاج إلى بيان. وإذا ذكر الاشتقاق في مراحل التوليد تلك فإنما يراد به الاشتقاق الدلالي.

---

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع ص ١٥٥.

(٢) التطور النحوي ص ٤٨ و ١٠٧ و ١٢٦ و ١٦٩ و ٢١٩.

العربية لا السامية:

وإذا انتهينا إلى هذا استوقفنا المذهب المنسوب إلى بعض الكوفيين. فهم يرون أن الفعل الماضي هو أصل الاشتقاق، وأن المصدر مشتق منه، لأنه يتبعه في الصحة والاعتلال - نحو: حاوَرَ حِواراً، وصام صِياماً - وهو يُذكر توكيداً له مفعولاً مطلقاً، ولا يدرَك معناه إلاّ باستحضار فعله، ولأنه أيضاً قد وُجدت أفعال لامصادر لها، نحو: نِعم وبئس وعسى وليس، وما أكرمَه وأكرِمْ به![1]

وفي الدراسات اللغوية المعاصرة، ظاهر أحد المستشرقين ما نُسب إلى الكوفيين، باعتماد ما رأى في اللغات السامية. فقد زعم المستشرق اليهودي إسرائيل ولفنسون[2] اكتشافه أن أغلب الكلمات السامية يرجع في اشتقاقه، إلى أصل ثلاثي، هو الفعل مضافاً إليه سوابق أو لواحق، كي تتكون المفردات للدلالة على المعاني المختلفة. ومن ثَم سادت العقلية الفعلية، كما يقول، في هذه اللغات، حتى صار الفعل فيها بؤرة التركيب، وخضع له الاسم والضمير، وحملت أكثر المفردات معنى فعليًّا، وإن كانت جامدة، أو دخيلة تسربت من لغات أجنبية.

وبذلك حكم على مذهب البصريين، في رد المشتقات إلى المصدر، بأنه خطأ لمخالفته ما هو سائد في اللغات السامية. وقد تجاوز حد التخطئة، فزعم أن ذلك المذهب تسرب إليهم من الغزو الفارسي، عن طريق العلماء المسلمين الفرس الذين درسوا لغة العرب، بعقليتهم الآرية. فهم يحملون، كما قال، ما في ثقافتهم عن اللغات الآرية، التي يكون الاشتقاق فيها من مصدر اسمي.

وأول ما نقف عنده هنا هو إطلاق وصف «السامية» على هذه اللغات الشرقية المعروفة، هذا الإطلاق الذي ابتدعه يهود المستشرقين، لإخفاء معالم أمومة اللغة العربية، وسحب الريادة والأصالة من يدها، لتصبح القضية جدلية مبهمة، تحتمل كيت وكيت. وبذلك

---

(١) الإنصاف ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٤ - ١٥ والبحث النحوي عند الأصوليين ص ٩٠. وقد تلقف بعض الدارسين العرب هذه المزاعم، ونقلوها إلى مصنفاتهم على أنها حقائق، من دون بحث أو تبصر، ثم راحوا يصطنعون لها الأدلة المفتعلة، ويعتمدونها لاستنتاج ما يتوهمون من أباطيل. ذلك لأنها باركها طه حسين، وأوعز إلى بعض طلابه أن يشيعوها، فكان ما أصدره أولئك، ومنهم عبد الله أمين في «الاشتقاق». انظر منه ٤٢٣ - ٢٧٧ و ٤٤٨.

حُكم على عروبة اللسان حكماً ارتجاليًا أنها غامضة التاريخ، لايُعرف منها ما هو قبل الجاهلية ببضعة قرون، في حين أن اللهجات الشقيقة كما تسمى كانت قبل ذلك بكثير.

والحق أن العربية المذكورة هي أمّ تلك اللهجات، التي انفصلت عن أصلها وعاشت قرب بيئات أعجمية، رومية أو فارسية أو يونانية. فقد عرفت لغة العرب وجه التاريخ، بعد نوح بجيل واحد أو أكثر، حين انتشرت إرم ذات العماد، بفروعها في جنوبي الجزيرة وشماليها وغربيها وشرقيها، من مثل عاد وثمود وطسم وجديس والعماليق، ومعاصريهم بني يعرب وعدنان.[١]

كان ذلك قبل الميلاد بعشرات القرون والعشرات، ولتلك القبائل لغة عربية خالصة، يحاور بها الأقوام أنبياءهم، حجة بحجة ودليلاً بدليل، مع تعنت ومكابرة وعناد. وما قيل من فناء تلك الأقوام برمتهم تجاهلٌ لما في الآيات الكريمة، من ذكر صريح بنجاة جماعات من المؤمنين مع أنبيائهم.

فقد أنقذ الله ـ عز وجل ـ هذه الجماعات، ويسر لها العيش في أطراف الجزيرة وجنوبيها وبلاد الشام ومصر والحبشة والسودان والمغرب، لتؤسس دولاً وممالك ذات حضارة وسيادة على امتداد آلاف السنين. وتلك آثار لها باقية، هي أقدم ما عُرفتْ نسبته في التاريخ، وفيها كتابات بالخط المسماري.[٢]

وفي خلال ذلك الزمن المديد المديد، ابتعدت الشعوب القاصية عن أمها، فكان منها أرباب الحبشية والكلدانية والسريانية والآشورية والكنعانية والموآبية والفينيقية والسينائية والعمورية والصفوية والنبطية والبربرية والمصرية القديمة... بل إن العبرية نفسها قد نشأت مزيجاً من بعض تلك اللهجات، أعني الكنعانية والآرامية الحفيدتين للعربية، ثم اندثرت.

وإذا كانت أقدم هذه اللهجات قد عُرفت، في الألف الرابعة قبل الميلاد، فإن العربية الفصيحة التي استمرت منذ فجر التاريخ، في بقايا إرم من بني عدنان ومَن جاورهم أو عاش بينهم من عرب الجنوب ويهود لاجئين من التشرد، استمرت في نمو وتألق بفصاحة ذرية عدنان، حتى بلغت القمة في البيان لتكون لغة للقرآن.

---

(١) انظر مروج الذهب ٢: ١١٠ ـ ١٢٣ وطبقات فحول الشعراء ص ١١.

(٢) قصص الأنبياء ص ٥١ ودائرة المعارف الإسلامية ٣: ١٦ والألفاظ ص ٤٨٩.

هذا، في حين أن سائر الفروع العربية الأُخرى، عاشت على هامش الجزيرة تتلقى التأثرات المختلفة من لغات الأعاجم، فكانت لهجات محلية أي: صوراً محرفة عن اللغة العربية الأم، شبيهة باللهجات العامّية اليوم في بلاد العرب. وهي بعيدة جدًّا عن فصاحة العروبة، حتى ليخيل إليك أنها ليست منها في شيء.

ولذلك أوهمنا المستشرقون أن تلك الفروع القديمة هي لغات متميزة تعود إلى أصل سامي، وليست نماذج مشوهة عن عروبة اللسان. وقد تبنى المعاصرون من العرب هذه الأضلولة اليهودية المفضوحة، وراحوا يروّجون شعاراتها ومفاهيمها، ويبنون عليها تاريخ اللغات وتميز خصائصها، من دون تحقيق أو تحرير.

ثم نقف عند الأحكام التي طرحها المستشرق المذكور، لأن فيها نظراً كثيراً من جهات مختلفة. فقد جاءت أقوال صاحبها، من دون دليل أو برهان، سوى الزعم أنه اكتشفها بنفسه، ولم يجد من أشار إليها.[1]

وهذا يعني أنه قول فردي، يقتضي مؤيداً وظهيراً، أو شاهداً ومزكّياً، كما يقول العلماء. فالأحكام اللغوية لاتقوم بالرأي والتصور، ولابد لها من أدلةٍ موضوعية، تكون قابلة للاختبار والتقويم، وقرائنَ مؤيدةٍ أو محققة، لتَثبتَ هي في مجال البحث والدراسة.

أما زعمه اكتشافَ ذلك وحده فقول مردود، لأنه قد سبقه إليه نفر من المستشرقين، وتواردوا عليه في مناسبات مختلفة من البحوث والدراسات. وهذا كارل بروكلمان يذكر، في كتابه «فقه اللغات السامية»،[2] الذي نشر سنة ١٩٠٦ م، أن هذه اللغات تصوغ المصدر من الفعل الماضي، بزيادة بعض الأحرف والمدود عليه، مع بيان الخلافات الصوتية بينها.

العقلية الفارسية:

وأما ما ذكره ولفنسون، من سيادة العقلية الفعلية في اللغات السامية، فقد أورده على أنه نتيجة، لا دليل على ما وصل إليه. قال: «وقد نشأ، من اشتقاق الكلمات من أصل هو فعل، أن سادت العقلية الفعلية، إذا صح هذا الاستعمال، على اللغات السامية...

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٥.

(٢) ص ١٢٠ ـ ١٢١. وانظر التطور النحوي ص ٤٨ و ١٠٠ و ١٤٣.

فالفعل هو كل شيء. فمنه تتكون الجملة، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير».[١] والنتيجة في البحث العلمي تفسَّر وتؤنِس، ولا يصح اعتمادها في الاستدلال، وإلاّ كانت العربة أمام الحصان، كما يقولون.

وإذا صحت هذه النتيجة فرْضاً، في بعض اللغات السامية ـ وهي غير صحيحة[٢] أصلاً ـ فإنها غير مستقرة في لغة العرب. ذلك لأن الفعل لدينا، مع سيادته الظاهرة في التركيب، ليس له ماللاسم من سلطان واستبداد. فالاسم هو المتمكن في الكلام، يستطيع أن يستقل بالجملة وحده، فتقول: زيد أخي، وأنت إنسان. وهذا ما لايتيسر للفعل، إذ لايقوم وحده في التعبير، بدون اسم يكون فاعلاً أو نائب فاعل...

وتمكُّن الاسم أيضاً يظهر في استقلاله بالمعنى التام، دون حاجة إلى رديف. فدلالة نحو: قمر وبحر وفرس وأرض وإنسان وامرأة وقمح وماء وشجرة وزهرة، قائمة في ألفاظها بالوضع متميزة، دون قصور أو حاجة إلى ما يساعدها على الوضوح والبيان. أما الفعل نحو: ذهب وأخذ ويتكلم وجُنَّ واكتب... فإنه لايأخذ مداه الدلالي إلاّ بمسند إليه ومتممات من الأسماء، أي: بمساعدة كلمات تحققه، بإسناد أو مفعولية أو زمان أو مكان أو علة أو غاية. ولهذا كان للاسم سلطان آخر، في الكلام، هو الكثرة الطاغية، حتى إنك لترى في العبارة الواحدة عشرات الأسماء، مقابل عدة أفعال.

وتسلُّط الفعل على الأسماء، في العمل النحوي، يقابله ألوان من التسلط لغيره: منها سلطان الأسماء على الأفعال، كأسماء الشرط الجازمة، والضمائر المتصلة التي يُبنى الفعل لها على غير ما كان فيه. ومنها سلطان المصادر والمشتقات على الأسماء وحروف الجر، وتحكم الأدوات في الفعل والاسم نصباً وجزماً، أو نصباً وجرًّا ورفعاً، أوبناء صوتيًّا محكماً.

أضف إلى هذا أيضاً أن الضمائر والأسماء تتصل بالاسم، في الإضافة، مثل اتصالها بالفعل. ثم إذا كان الفعل بؤرة التركيب، في جملته، فإن الاسم المبتدأ، أو الموصوف أو صاحب الحال أو الخبرية أو التبعية، يكون بؤرة لعدة أفعال وأسماء وحروف وجمل وأشباهها، تخضع لسلطانه في الصورة والموقع والإعراب.

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٤ ـ ١٥.

(٢) انظر فقه اللغات السامية ص ٩٣ و ١٤١.

ومع هذا كله، فإن الاسم لايستفيد أصالته في الاشتقاق مما ذكرنا، ولايعتمد على شيء منه في كينونته مصدراً. ذلك لأن ما ذكر حتى الآن هو ظواهر إعرابية تركيبية، لايصح اعتمادها، في ميدان الأحكام الصرفية، كالمصدرية والاشتقاق. وهي مردودة أصلا، في البحث اللغوي، لأن الخصائص الإعرابية والصرفية تختلف طبيعة ومعنى وسلوكاً ومظهراً، ولايصح نقلها بين الطرفين بالقياس، وإن كانت تتعاون أحياناً في بعض الجوانب النحوية. إنها تتعاون فعلاً لتكوين الوظائف والعلاقات، ولكنها لاتكون مشتركة في الطرفين، ولاتتنقل بينهما بالحدس والقياس بل بالدليل العلمي النوعي.

وأما المظاهر الصرفية التي وردت، لدى المستشرق المذكور، فهي أحرى بالملاحظة والتأمل، وحقيقة بالدرس والتقويم. فغلبة المعنى الفعلي، على أكثر مفردات اللغات السامية، كانت تفيد ترجيحاً لمذهبه، لولا أنها تعميم مستمد من استقراء غير سليم. فالمشتقات والمصادر المعروفة في العربية مثلاً ـ وهي صاحبة الدلالة الفعلية ـ محدودة الأبنية والصيغ، لايتجاوز عدد المشهور منها بضعة عقود، في حين أن أسماء الذوات، من إنسان وحيوان ونبات وجماد، تتشكل في مئات من الصور، وهي بعيدة جدًّا عن المجال الفعلي الظاهر.

ثم إن انتقال المصادر والمشتقات عامّة، أي: مافيه معنى الحدَث من المفردات، للدلالة على أسماء الذوات، أوفر من عكسه كثرة ظاهرة. وحسبك أن تتصفح أبنيةَ الأسماء في كتاب صرفي، وتردُّدَ الأسماء بين الدلالتين الحدثية والعينية، في نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر، لترى مصداق ما نقول. فلسوف تستوقفك المئات في الكِفة الأولى، مقابل أفراد قليلة في الكِفة الثانية. وفي هذا رجحان بالغ المدلول والبيان.

وكذلك شأن الصياغة للأسماء، بزيادة سوابق أو لواحق، في ارتكاب التعميم القاصر لدى المستشرق المذكور. فالأسماء الجامدة والمشتقة، في لغة العرب، تتداولها تغيرات وزيادات صوتية كثيرة في البنية الداخلية، إضافة إلى السوابق واللواحق المشهورة. وقل أن تجد تفرد هاتين الزمرتين الأخيرتين أو إحداهما بالبناء، دون تغير حشوي. ولذا تجد لدى علماء الصرف ما هو مزيد بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، في كل من الثلاثي والرباعي والخماسي ، أوبين اللامين فيما هو غير ثلاثي. بله الحركات والسكونات التي ترافق ذلك المزيد.

والظاهر أن صاحب تلك المقولة ـ وهو يهودي فرنسي ـ منساق وراء اللغات الهِندَرُبِّـيّة،[١] التي تتصف بما ذكر، فكان أن فهم واقع الساميات من خلال ذلك، فعمم عليها أحكاماً أجنبية، ليس لها منها نصيب. وقد كان حريًّا به أن يستنتج خصائص اللغات السامية التي يدرسها، من واقعها ومظاهرها الحقيقية، لا أن يسقط عليها أحكاماً جاهزة من عالم لغوي آخر خرافي، بعيد كل البعد عن طبيعتها وحقائقها وحياتها المتميزة، في التاريخ والواقع الاستعمالي.

وإذا سلمنا بأصالة الفعل للاشتقاق، في كثير من اللغات العربية المعروفة بالسامية[٢] ـ وهي أمر افتراضي جدلي يعوزه البرهان القاطع ـ فإنها ليست لازمةً لجميع هذه الزمرة اللغوية. ذلك لأن أحكام اللغة المحددة وقواعدها تستنبط منها، ولا يجوز نقلها بالقياس والتعميم من غيرها، ولاسيما إذا كانت خلافاتٌ ظاهرة بين الجانبين. وإنك لتجد مثل هذه الخلافات وافر العدد، في صياغة المشتقات والمصدر نفسه، بين كل من الحبشية والآشورية والعبرية والآرامية والعدنانية[٣]، مما يجعل حمل خصائص بعضها على بعض قياساً ناقصاً أو فاسداً. لايلتفت إليه.

وإنما جعلنا اللغات الهِندرُبِّـيّة المزعومة مورداً لهذه المقولة، لأن العقلية الفعلية في تلك اللغات أظهر منها في لغة العرب ولهجاتها. فهي، أي: تلك اللغات بشكل عام، لاتقبل جملة تامة خالية من الفعل، ولو كان مضمونها متجرداً من كل حَدَث. أضف إلى هذا أن المصدر في بعضها لفظه هو لفظ الفعل نفسه، دون تغيير، حتى ليتعذر عليك الفصل بينهما، إذا لم يقعا في تركيب نحوي. ومنذ قديم العصور، كان علماء اللغة السنسكريتية يجعلون الفعل أصلاً لاشتقاق الأسماء[٤]، وبهم تأثرت الدراسات الأوربية، إذ كانت منذ أواخر القرن الثامن عشر تعتمد المقارنة، بينها وبين تلك اللغة الهندية.

---

(١) هذا تعبير منحوت مما زعمه الدارسون الغربيون أضلولة تحت اسم: الهندية الأوربية. وقد اصطنعوا لذلك زعماً بوجود وحدة بين اللغات الهندية والأوربية، منذ القرن الثامن عشر، توطئة للسيطرة الاستعمارية على الشرق الأقصى. ثم تبين بعد البحث والتحقيق أن ذلك «أسطورة تأسيسية عنصرية». انظر بحثاً في هذا الموضوع لـجان بول دو مول في:

les indo - europeens, unmythesurmesure ; jounal larecherche 308,vril 1998 pp 40 - 46

(٢) فقه اللغات السامية ص ١٢٠ ـ ١٢١ والتطور النحوي ص ٤٨ و ١٠٠ و ١٤٣.

(٣) فقه اللغات السامية ١٢٠ ـ ١٢١.

(٤) البحث اللغوي عند الهنود ص ٦١ ـ ٦٤.

على أن التعميم الذي ادعاه ولفنسون لنفسه، وقرره قبله أمثال بروكلمان من المستشرقين، كان قد تبناه آخرون حين عرضوا للعربية العدنانية. ولهذا ترى، لدى المستشرق الإنكليزي وليم رايت مثلاً، القول غير مرة: إن الفعل هو أصل اشتقاق المصدر والمشتقات في لغة العرب.[1] وذلك في كتابه الذي نشره سنة ١٨٥٩ م، وكان قد ترجمه عن اللغة الألمانية، مما يشعر أن الأمر شائع بين القوم مشهور.

الاشتقاق في الفارسية:

وأخيراً وليس آخراً، فالقول بأن اللغات الآرية تشتق الكلمات من مصدر اسمي هو تعميم باطل، ليس له من الحق نصيب. واللغة الفارسية مثلاً بعيدة جدًّا عن عالم الاشتقاق الحقيقي، لأن التركيب المزجي هو الغالب على الصياغة فيها. وقد عرض لشيء من ذلك أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥)، في بعض مصنفاته، مع الأمثلة الوافرة. فالنعامة عندهم طائر الجمل، إذ يسميها الفُرسُ «أُشْتُرْ مَرْغْ»، مزجاً لـ «أُشْتُرْ» أي: جمل، بـ «مَرْغْ» أي: طائر.

وما كان مُـزًّا في طعمه فهو عندهم «تَـرْشْ شِيرِينْ» أي: حلو حامِض. والزرافة لديهم بقرة الجمل والضبع، واسمها «أُشْتُرْ گاوْ پَـلَـنْـكَـْ»، تركيباً لأسماء ثلاثة، آخرها معناه: ضبع.[2] وعلى غرار هذه العمليات المزجية،[3] كان الخشخاش «أُنارْ كَپُـو» أي: رمّان الخسّ، والعنقاء «سِيمُرْغْ» أي: ثلاثين طائراً، والجاموس «گاوْ مِيشْ» أي: ضأنيًّا بقريًّا لشبهه بالنعاج والبقر، والأعشى «شَپْ كُـورْ» أي: أعمى ليل، والقيامة «رَسْتْهارْ» أي: قيام الجِيف، و«سَرْپُوشْ»: ما يغطي الرأس، و«عِلمْ آمُوزْ»: الذي يعلّـم.

وقد أورد علماء العربية نماذج كثيرة، من هذه الصياغات المختلفة، كالذي تراه عند الجواليقي (ت ٥٤٠). فالمنجنيق يقال له في الفارسية «مَنْ چِهْ نِيكَـْ» أي: أنا ما أجْوَدَنِـي! والمَرزَجوش ـ وهو نبات ينبسط على وجه الأرض ـ يقال له «مَـرْزَنْ كُـوشْ»

(١) ص ١١٠، ١٣١ a grammer of the arabic language

(٢) الحيوان ١: ١٤٣.

(٣) المصدر السابق ٤: ٣٠١ و ٧: ٢٠١ و ١: ١٥٢ و ٣: ٣٣٥ و ٣٧٠.

أي: أُذن الفأر. والخندريس ـ وهي الخمر القديمة ـ اسمها «كَنْدْرِيشْ» أي: ينتف شاربُها لحيته لذهاب عقله. والشاهين: الطائر الشبيه بالصقر، يقال له «سادانَكْ» أي: نصف البازي. والسدير: القصر المشهور في الحيرة، اسمه «سِهْ دَرِي» أي: ثلاث طبقات. وأُنثى الفِيَلة هي «زَنْدِهْ پِيلْ» أي: الفيل الضخم.[١]

هذا مذهب الفارسية في التعبير عن المرتجلات، من أسماء الذوات أو الصفات. أما صياغة القياسي مما يدل على الحدث، كالمصادر والأفعال والنعوت، فتكون أيضاً مزجية بسوابق أو لواحق، تضاف إلى أصل الفعل الأمري، أو الفعل الماضي للغائب، ويقال له حديثاً: الأصل المصدري.[٢] أما السوابق فهي أقل استعمالاً. وذلك نحو زيادة ياء قبل الأصل الأمري «گُو» لصياغة فعل الأمر «پِگُو» أي: قُل.

وأما اللواحق فكثيرة جدًّا. ومن ذلك مثلاً صياغة المصدر، تكون بزيادة نون على لفظ الفعل الماضي للغائب، أو على الأصل المصدري. فالفعل «رَفْتْ»، أي: ذهب، يصير للذهاب «رَفْتِنْ». واسم الفاعل يصاغ بإضافة «نْدِهْ» أو «اَنْ» إلى الفعل الماضي، نحو «دَوَنْدِهْ» أي: الجاري، و«جُويانْ» أي: الباحث. واسم المفعول يكون بزيادة هاء خفيفة على الفعل أيضاً، مثل «گُفْتِهْ» أي: مقول. وكذلك زيادة «آرْ» أو «كَارْ» أو «گَرْ»، نحو «خُواسْتارْ»: راغب، و«آمُوزْگارْ»: معلّم، و«دادْ گَرْ»: عادل. والفعل الماضي للغائب يصاغ، بإلحاق لآخر فعل الأمر. فلفظ «اَوَرْ» الذي هو أصل للأمر يصير للماضي «اَوَرْدْ».

ومجمل هذه المنجزات اللغوية، كما ترى، هو صياغة تركيبية بالمزج أو بالإضافة لسوابق أو لواحق، بؤرتها القياسية هي ألفاظ الفعل، في غالب الأحيان. بل إن المصدر نفسه ليتولد بلاحق للفعل الماضي. غير أن الباحثين الذين تعرضوا لتلك الصور التعبيرية، من العرب وغيرهم حتى الجاحظ نفسه، قد انساقوا مع المصطلح العربي، فعبروا عنها بلفظ «الاشتقاق»، في حين أنها بعيدة كل البعد عن المفهوم النحوي لهذا المصطلح، وليس لها أن تكون ذات لقاء لما نعرفه، من الأساليب الاشتقاقية في عروبة اللسان.

---

(١) المعرب ص٣٥٤ و ٣٥٧ و ١٧٣ و ٢٣٤ ـ ٢٣٥ و٢٢٤.

(٢) ينظر مدخل إلى اللغة الفارسية لأحمد لواساني والنصوص الفارسية لطه ندا ومعجم الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير والمعجم في اللغة لفارسية لمحمد موسى هنداوي.

ثم إن المسلمين الفرس لم يدخلوا ميدان البحث اللغوي العربي إلاّ بعد أن تأصل على أيدي أبنائه الأقحاح، علماء القرن الأول وتلاميذهم، من أمثال الإمام علي وعبد الله بن عباس وأبي الأسود الدؤلي، وابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء. وكل ما فعله من جاء بعد هؤلاء هو التفسير والتنظير والتعليل والتفريع والتشعيب. هذا مع العلم أن الأصول المنهجية والتطبيقية، لهذه العمليات المذكورة أيضاً، قد كانت متداولة بين رجالات العروبة، في الأحاديث العامة والخاصة، وفي المجالس والأسواق والكتب والمصنفات، منذ مطالع التاريخ الهجري.

أضف إلى ذلك كله، أن العلاقة الاشتقاقية بين المفردات كانت حاضرة في أذهان العرب، وسارية على ألسنتهم وإنجازهم اللغوي، يعبرون عنها في المناسبات المختلفة. وقد ذكرنا صوراً متعددة في هذا البحث، من توجهات الاشتقاق، كانت في الجاهلية والعصرين الإسلامي والأموي. وهي غنية بالدلالة على تحقيق الأصالة العربية في مثل هذه الميادين، وتوجه الأنظار إلى احتلال الـحَدَث مركز المرجعية المُشعّة في التوليد والصياغة. وحسبك العودة إلى الشواهد الشعرية واشتقاق «تسنيم وتبارك والخيل» هناك، لتلمس بالمثال ما نزعمه بالمقال.

ومهما يكن من أمر فإن أصالة الفعل في الاشتقاق مذهب شبه كوفي قديم. وإذا صح قول أصحاب التعميم المذكور قبل، في أكثر اللهجات العربية غير العدنانية، جاز لك الزعم أيضاً أن الكوفيين نقلوا ذلك، عن بعض مفاهيم معاصريهم، ممن كان يجاورهم في العراق، أويَرِدُ إليهم من بلاد الشام. ولكن هذا أمر افتراضي أجوف، لادليل عليه أيضاً ولايلتفت إليه، شأن الزعم بأن البصريين تأثروا في مذهبهم مقولات الأريين. فكلا القولين في ميدان البحث سواء، ولايجوز الأخذ بأحدهما دون برهان قاطع.

مذهب الكوفيين:

بعد هذا، نعود إلى حجج بعض الكوفيين، في تأييد أصالة الفعل للاشتقاق، لنرى ما يصح منها دليلاً قاطعاً أو مرجحاً. فكون المصدر معمولاً للفعل، في نحو: دفعته دفعاً وأصلحناه إصلاحاً واندحرتم اندحاراً، مع أن رتبة المعمول هي بعد العامل، يقابله كون الفعل معمولاً للحروف وأسماء الشرط، أي: فرعاً عليها. والحق أن هذا ملحظ لفظي

إعرابي تركيبي أيضاً، ليس له حق الترجيح أو القطع، في المسائل الصرفية التي تقوم على المعاني اللغوية وصياغة المفردات.[١]

ورفض أصالة المصدر في الاشتقاق، لوجود أفعال لامصادر لها، يقابله ما يُحتج به على الكوفيين. وهو أن ثمة مصادر لا أفعال لها، نحو:[٢] ويحَه وويلَك، وأهلاً وسهلاً ومرحباً، وسُحقاً وبَهراً ونُوعاً. فالحجة بالحجة، والحديد بالحديد يُفلَح. غير أن القولين هنا أيضاً لامجال لهما في الاستدلال، لأنه قد يوجد الفرع، ولايُعرف له أصل، لضياع أو إهمال استعمال أو عدم احتياج. وذلك كثير كالجموع وملحقاتها نحو: عَبابيد وتعاجيب وأُولات وأُولو، والأفعال: يَسوَى ويَهيِطُ وهبْ وهاتِ وتعالَ، والمؤنثات: حسناء وحَصان وعجزاء.

أما ما ذكروه، من أن المصدر لايتصور معناه إلاّ باستحضار فعله، فهو مغالطة في الاحتجاج، لأن الفعل إنما هو إخبار بوقوع معنى المصدر في زمان معين. والخبر عن وقوع الشيء لابد أن يكون، في الوجود، بعد أن يتميز ذلك الشيء باسم يعبّر عنه، ومعنى حاضر في الذهن معهود. وإلاّ كان الخبر عن شيء مجهول الهُوّيّة والمضمون، وهو مما لايفيد، ولا يدخل حيز التعبير اللغوي.

قال ابن السراج: «لايجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر. فإذا نطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أُخذ منه».[٣] ومن هذا ترى أن الترتيب الواقعي يقتضي أسبقية المصدر، في أذهان المتكلمين والمتلقين وألسنتهم، وحضوره في كل تعبير فعلي.[٤]

وأما اعتلالُ نحو: صامَ صِياماً وعادَ عِيادة وزارَ زِيارة، وصحةُ نحو: حاورَ حِواراً وساومَ سِواماً وحاولَ حِوالاً، فقد شذ عنهما: لاطَ لِواطاً، وصاوَلَ صِيالاً وصِيالة. وصحيح أنهما أمر صرفي مرجح ومؤيد، بيد أنه في الوقت نفسه سيف ذو حدين، إذ تراه يكون حجة للبصريين، كما يُحتج به للكوفيين. وإلاّ فما الدليل على أن المصدر هو الذي صح أو اعتلّ تبعاً للفعل؟ ولماذا لايكون العكس هو الصحيح، فيصيرَ الفعل بهذا تابعاً لا أصلاً؟ وعلى هذا فقد صحت المعارضة فيه، وبطل الاستدلال به.

---

(١) شرح كتاب سيبوية للسيرافي ١: ٥٦ وعلل النحو ص ٣٦١ وتبيين مذاهب النحويين ص ١٤٩ والإنصاف ص ٢٤٠.
(٢) الإنصاف ص ٢٤١.
(٣) الأصول ٣:٨٥.
(٤) نفس المصدر ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

فإن أصررت أن المصدر هو التابع للفعل، في هذه الظاهرة الإعلالية، قيل لك: إن العرب قد يحملون الأصل على الفرع أحياناً. ومن ذلك مثلاً رد الهمزة المحذوفة من الفعل المضارع، إلى المصدر، لثبوتها في الفعل الماضي، نحو: أكرمَ يُكرمُ إكراماً. وكذا حذفُ الواو من المصدر لحذفها في المضارع، نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدة، وحذفُ الهمزة من: يُكرِمُ ونُكرم وتُكرِم، حملاً على: أُكرِم. فليكن حمل المصدر، في الإعلال والصحة، على الفعل من هذا القبيل، إذ ألِف العرب تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض للمناظرة، دون اعتبار للأصالة والفرعية أحياناً.[1]

والحق أن المصدر الأصلي، لتلك الأفعال المُعلّة المحتج بها، هو: صَومٌ وعَودٌ وزَور، وهي مصحَّحة كما ترى. أما ما ورد لها من مصادر مُعلّة، كالصيام والزيارة، فإنما كان فيه ذلك لثقل ألفاظه، بالزيادة عن مقادير أفعاله المجردة. ولما دخلته تلك الزيادات صار قريباً من الجموع، نحو: ثياب وديار ورياح، فكان قلب الواو ياء للتخفيف من ناحية، ولتمييز مصدر الفعل المجرد من مصدر المزيد أيضا. فالأمر ههنا صوتي خلافي، معياره[2] الخفة والثقل، واعتماد مبدأ الخلافية، ولا علاقة له بالأصالة والفرعية.

منزلة المصدر الأصلي

وإذا كنا قد دفعنا أن يكون جميع المفردات جامداً، وخطّأنا كون المفردات كلها مشتقة، وأنكرنا في الاشتقاق مبدأ الجذرية المبهم الدلالة، واستبعدنا أصالة الفعل والحروف والأدوات وأسماء الذوات والأصوات والأفعال في الاشتقاق، فإننا حتى الآن لا نعني القطع بأصالة المصدر. ذلك لأن مثل هذه المسائل موضوعات افتراضية جدلية، ليس لها برهان يقيني، في واقع اللغة وتاريخها المعهود. وحسبنا فيها الأدلة الموضّحة أو المرجّحة، لنصير إلى رأي قريب من الصواب.

(١) الخصائص ١: ١١٣ ـ ١١٤. وإن زعمت أن هذا دليل أصالة الفعل فالجواب أن الواو حُذفت من المصدر مع ثبوتها في الماضي.
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٨. وانظرشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ٥٦.

بين البصريين والكوفيين:

وهنا نعيد إلى الأذهان أن المصدر هو اسم للحَدَث المطلق الذي يتضمنه الفعل، بلا خلاف. فالفعل لايدل على الحَدَث بالوضع والمطابقة، بل يتضمن وقوعَه في زمن معين، مع الدلالة على معنى في الفاعل. والحَدَث والفاعل اسمان، والتضمن للشيء لابد أن يكون مبنيًّا على حضور ذلك الشيء في حيز الإدراك، إذ لايخبر عن وقوعه من أحد، ولا يطلب حصوله ولانهي عنه ولايؤمر به، إلاّ بعد معرفته وتسميته أيضاً.

فلقد ذكر الرماني أننا «نقول: ضَرَب، بمعنى: كان منه ضَرْبٌ. وسيَضرِب، بمعنى: سيكون منه ضرب. ويَضرب، بمعنى: يكون منه ضرب. واضرِب، بمعنى: ليكن منك ضرب. ولاتضرب، بمعنى: لايكن منك ضرب. وضارب، بمعنى: فاعلٌ للضرب. ومضروب، بمعنى: مفعولٌ به الضرب. وضَروب، بمعنى: كثيرُ الضرب. ومِضراب، بمعنى: آلةُ الضرب. وتَضرب: للمخاطَب بالضرب. ويَضرب: للإخبار عن الغائب بالضرب. وأضرب: لإخبار المتكلم عن نفسه بالضرب. ونَضرب: لإخباره عن نفسه مع غيره بالضرب».[1]

ونحن نضيف أن الضَّرَب، أي: العسل الغليظ، كان فيه ضَرْبٌ حتى غلظ، والضَّريب، أي اللبن الخليط، حصل فيه ضرب حتى اختلط، والضَّريبة، أي الصوف المنفوش، وقع عليه ضرب حتى انتفش، والتَّضراب، أي الناقة الحامل من مجهول، حصل فيها الضرب فحملت، والـمَضرَب، أي العظم يُضرب فيه المخ، حاصل عليه ضرب، والـمَضرُبة، أي حدّ السيف، يكون به ضرب....

ومن هذا تجد تردد ذكر المصدر، في كل صيغة من الأفعال والمشتقات، وكثير من أسماء الذوات، على أنه القاسم المشترك بينها، والبؤرة اللغوية النشِطة الودود التي تستقطب سائر المفردات الناجزة في المادة الواحدة ذات الدلالة المشتركة، والمورد الذي تشع عنه وتحمل دلالته. وهذا يؤكد وضوح المعنى المصدري في أذهان أصحاب اللغة، مخاطِبين كانوا أو متلقّين، في عمليتَي التواصل والحوار.

(١) الجزء الخامس من شرح كتاب سيبوية للرماني، نسخة خطية تحت الرقم ١٩٨٧ في مكتبة فيض الله بإستانبول.

وقد لمح بعض المستشرقين هذه الخاصية للمصدر في الكلام ، فأطلقوا على نماذجه أنها: أسماء فعليّة، أو أسماء الأفعال. الأمر الذي يعني أن المصدر هو الاسم الدال على الفعل أي: الحَدَث، أو كونِه وحصوله دون قيد من زمان أو مكان أو ذات. ولسوف ترى في آخر الفصل الثاني من الباب الثاني، أن المصدر كحدث ورمز له حضور وأصالة في جميع المفردات، حتى أسماء الذوات والأدوات.

ومن هنا يمكن أن يوجه القول بجعل الفعل أصلاً للمشتقات وحدها، توجيهاً آخر يخالف ماقررناه قبل، وهو أن قدماء الكوفيين ربما قصدوا بلفظ «فِعل» تعبيراً عن المصدر في بعض أقوالهم. ثم ظن تلاميذهم، من ذلك ومن كثرة الإحالة إلى الفعل في التحليل الدلالي، أنهم يقصدون الفعل الحقيقي. إذ كثيراً ما وقع مثل هذا الاختلاط في عبارات النحاة.

فابن جنّي الذي يقرر أن «الفعل إنما يُشتق من الحَدَث»،[1] يقول بعد قليل: «ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل، وذلك أنها فَعَلةٌ من التنوّق؟... ولذلك قالوا لمذكّرها: الجَمَل. لأنه فَعَلٌ من الجَمال»، ويمهد لهذا القول بأن أبا علي قال له في الشام: «إذا صحّتِ الصفةُ فالفعل في الكف». يعني: أن مفهوم الفعل ولفظه حاضران في الذهن واللسان، وإن لم يكن لهما ذكر في اللغة.

فأنت تراه يستخدم لفظ الفعل أولاً وثالثاً بمعناه الاصطلاحي، وثانياً بمعنى الحَدَث، ويكاد تعبيره يوهم غير ذلك. بل إن سيبويه نفسه يعبر بالفعل عن المصدر،[2] إذ يقول عن «الفَعْلة» مصدرِ المرة: «تريد بها ضرباً من الفِعل»، و «أردتَ المرة من الفِعل... فإذا قلت: الجُلُوس والذَّهاب ونحو ذلك، فقد ألحقتَ زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفِعل». وفي هذه العبارة الأخيرة يحتمل الفعل معنييه: الحدثي والاصطلاحي المعروف.

ولأن المصدر يدل على الحَدَث المطلق، فقد تجد في كلام سيبويه التعبير عن المصدر

---

(١) الخصائص ١: ١١٩ ـ ١٢٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٢٩. وانظر شرح الكافية ٢: ١٩٢.

بالعمل، أي: الفعل المجرد من كل قيد.[١] ومن ذلك أن العرب «قالوا: غَزاة. فأرادوا عَمَل وجه واحد، كما قيل: حِجّـة. يراد به عَمَل سنة».[٢] وقد عبّر عن الفعل هنا بالعمل.

بيد أنه عاد إلى اللفظ الفعلي غير مرة، للتعبير عنه وعن مفهوم الحَدَث أيضاً، كالذي تراه في العنوان الذي عقده لأسماء الأفعال، بقوله: «هذا باب من الفعل، سُـمِّيَ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث» أي: المصدر.[٣] ومثل هذا وما كان قبله وارد لدى كثير من البصريين والكوفيين.[٤]

فلعل أوائل الكوفيين ـ وهم من نُسب إليهم أصالة الفِعل في الاشتقاق ـ كانوا قد ذكروا الفِعل من دون تفسير وتفصيل، وهم يريدون به معنى الحدث، أي: المصدر، ثم جاء بعدهم من تأول المقاصد التعبيرية، ووجه المفهوم إلى المعنى الاصطلاحي للفعل، فشاع ذلك وانتشر بحسب التوجيه المذكور. قد يكون هذا تفسيراً واقعيًّا لتطور المسألة الكوفية، ودليلاً مؤنساً في الموضوع المطروح، فتنحل المشكلة من دون حجاج.

ويؤنسك في أصالة المصدر للاشتقاق أيضاً أنه هو من الأسماء، وهي كثيرة الأبنية والصيغ كما ذكرنا من قبل، على حين أن الأفعال محدودة جدًّا في ذلك. فأنت ترى للأسماء مئات من الصور الصرفية، للمفرد مذكراً ومؤنثاً، وللمثنى والجمع بأنواعه، وللمشتقات المعروفة، وللمصادر المختلفة المتنوعة، وليس للأفعال إلاّ عدد قليل، مع كثرة تصرفها والتصرف فيها. ولا شك أن القديم في الاستعمال، أو في الحضور الذهني، هو الذي تكثر فروعه وأنواعه وصوره.[٥]

وإذا كان ما ذكرناه حتى الآن يؤنس في الأصالة الاشتقاقية للمصدر، ولا يصحّ كونه حجة أو دليلاً قاطعا، فإن ثمة حقائق تسعف في الترجيحِ، ثم الطمأنينةِ إلى القطع بما هو أقرب إلى الصواب. ومن ذلك أن غاية الاشتقاق هي تكثير المعاني لاستيعاب الحاجات

(١) انظر الكتاب ٢: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٢٩. وانظر شرح الكافية ٢: ١٩٢.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٢٢. وانظر منه ١٢٣.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١: ١٥٢ و ٣٠٣ و ٣٥٦ ودقائق التصريف ص ٤٥ ـ ٤٦ و ٩٢ والإنصاف ص ٢٣٦ و ٢٤٢.

(٥) فقه اللغات السامية ص ٩٣.

المتجددة. فالمشتق من أصل يجب أن يحوي معنى أصله، منضمًّا إليه فائدة زائدة تناسب الصيغة الجديدة.(١) وهذا متحقق في الفعل، كما هو في المشتقات، إذ تجد فيه وفيها معنى المصدر المطلق، مع الزيادة الدلالية التي للصيغ المستعملة.

فالفعل يحتوي على الحَدَث مسنداً في زمن معين، والمشتق من الأسماء هو صفة بالحدَث لذات. فاسم الفاعل مثلا: صفة تدل على من وقع منه الحدَث أو نسب إليه. واسم المفعول: وصف لمن وقع عليه الفعل. والصفة المشبهة: تدل على المبالغة في ثبوت الحدَث في صاحبها. واسم التفضيل: يتضمن الدلالة على زيادة صاحبه في أصل الحدَث. واسم المكان: يفيد مكان وقوع الحدَث.

وكذلك شأن اسم الفعل، في ماضيه ومضارعه وأمره. بل إن الفعل الناقص وارد أيضاً في هذه المسألة. فهو يدل على حَدَث حقيقي، ويتمّ معناه بالخبر، خلافاً لما زعمه كثير من النحاة واللغويين، من أنه سمي ناقصاً لدلالته على الزمان دون المصدر.(٢) فمفهوم المصدر في هذا كله حاضر أبداً، على أنه قاسم مشترك، وليس في لفظه مفرداً شيء، من الدلالة على الزمان أو الذات، ولا في مشتقات الأسماء مجردةً منفردة مما يفيد معنى الزمان الذي هو من مضمون الفعل. ومن ثَم ترجح أن يكون للمصدر تقدم في المرتبة الواقعية على الفعل والمشتقات.

مسوغات المذهب البصري:

ثم إن نشوء اللغة وتطورها لدى الإنسان يتقدم فيهما ما هو ألصق بالمصدر. فالطفل مثلا، بعد ممارساته للأصوات اللغوية في أشهره الأولى، يبدأ إنجازه للكلام بالبسيط من المقاصد، وهو ما تدل عليه الأسماء. ولتعذر تعبيره باللغة عما هو معقد الدلالة من المفردات، يستعين عليه بالإشارة والأصوات غير المصوغة. ولذا تراه يستخدم الأسماء وحدها متفرقة متباعدة العلاقات، في المراحل الأولى من كلامه، للتعبير عن الذوات ثم عن المقاصد والأعمال.

أما الأفعال والصفات، لما فيها من تركيب دلالي وضعي، فيشير إليها الطفل

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٤ ـ ١٤٥ والإنصاف ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢) انظر المغني ص ٤٨٨ والتسهيل ص ٥٢ وأمالي ابن الحاجب وشرح الكافية ٢: ٢٩٠ وتعليق الفرائد ٣: ١٧٢ والتحليل النحوي ص ٢١٣ـ ٢٣٩.

بالحركات، أو يستعمل الاسم للتعبير عنها. فهو كثيراً ما يعبر عن طلب الطعام والشراب والأمّ والأب والأخ، أو إبداء الرضا والقبول والارتياح أوالنفور والسخط من الأشياء، بذكر الأسماء التي اعتاد استخدامها لمثل تلك الأحوال. وإنما تدخل ألفاظ الأفعال والصفات حيز إنجازه اللغوي، بعد أشهر كثيرة من ممارسته لألفاظ الأسماء.

وأما الأدوات، أي: حروف المعاني وما يشبهها من الكلمات، للدلالة على الاستفهام والتعجب والنهي والعطف والاستثناء والشرط والإضافة... فيتأخر إدراك مراميها ووظائفها عنده أكثر، لأنها أعقد دلالة من الأسماء والأفعال والصفات، بكونها تكثيفاً لتراكيب أو جمل من الكلام.[1] ومن ثَمّ تراه يتداول العبارات الموجزة المقطعة، المصوغة للإخبار أو الطلب البسيط، ولاترد تلك المفردات المعقدةُ المضمونِ في تعبيره إلاّ بعد نضج عقلي ظاهر، وخبرة لغوية متطاولة، وقدرة تعبيرية مديدة، أي: بعد سنوات من الممارسة اللغوية، تيسر له استعمال التراكيب في جمل أو عبارات.[2]

وهذا ماتراه حقيقة واضحة، في التعليم المبرمج للغات الأجنبية، مع أن الطالب يعرف معاني جميع مفرداتها بلغته، قبل مباشرة التعلم. فهو يبدأ ذلك بالمفردات ذات المضامين الاسمية، ناشئاً أو بالغاً أو كهلاً أو شيخاً أو عجوزاً، على الرغم من تلك المعرفة الدقيقة المتقنة، وبرغم نضجه العقلي، وقدراته في التلقي والوعي والأداء.

أنه يشرع في التعرف لأمثال: كتاب وقلم وباب ودار وسبورة ومقعد ومنضدة وطفل وأب وأم وأخ وأخت وأستاذ وطالب ومدرسة... يكررها عشرات المرات، ليتقن تقاليد اللغة في الأصوات والصيغ والدلالات، ولا يُنتقل به إلى ميادين الصفات والأفعال إلاّ بعد إتقانه المرحلة البدائية هذه. وأخيراً يقدم له الزاد المعبر عن الأدوات ضمن تراكيب. ومع هذا فإن ما يتعلمه الإنسان من تلك الأدوات يبقى في ذاكرته ولسانه وأدائه راسخاً أكثر من الأسماء والأفعال. فغالباً ماينسى هذه، وتبقى تلك عالقة في مخزونه اللغوي.

ومن هذا ترى مبدأ السيرورة، في مراحل التعلم، هو من البسيط إلى المركب، كما

---

(١) انظر التحليل النحوي ص٢٠٦- ٢٧٠.

(٢) في فلسفة اللغة لكمال يوسف الحاج ص٢١٧.

أقره علماء النفس والتربية، ونفذوه في جميع العلوم والآداب والفنون والمهارات الحركية والفكرية. وهومعتمد أيضاً في تاريخ الكتابة، ذلك المظهر اللغوي المعروف. فقد نشأت الكتابة في بوادرها الأولى، لدى الأمم البدائية المعزولة، تعبيراً بالصور عن أسماء الذوات، واستمر ذلك عهوداً تاريخية متطاولة، حتى تنبه أولئك إلى نقل دلالات الأفعال والصفات بالصور أيضاً. ويعلم الله ـ عز وجل ـ كم أمضى الإنسان من القرون، حتى تيسر له التعبير كتابة عن تلك المضامين المركبة، ثم عما هو أعقد منها في حروف المعاني وأشباهها من المفردات؟

وعملاً بهذا المبدأ الواقعي، وضع رجال التعليم مناهج الدراسة، في جميع المراحل النظامية للمدارس والمعاهد والمخابر والمعامل والمستشفيات والجامعات، نظرية كانت أو عملية أو تطبيقية، وضعوها منسقة بالانتقال من البسيط إلى المركب فالمعقد. فهم لايجيزون للمرء تجاهل تلك المراحل، وتجاوز تسلسلها، إلاّ إذا كان من النابغين المتفردين بالقدرات المتميزة، والأعمال الباهرة، وقليل ما هم.

وعندما حاول رجال التربية في بلاد نا نقل التجربة الجُمْلية، في تعليم اللغة العربية للأطفال، أمضوا عشرات السنوات من المعاناة العسيرة، وانتهوا إلى الإخفاق والإحباط. فقد أرادوا المسير في عكس أصول الحياة ونقل الخبرات، فكانت النتيجة خسارة للأجيال والأمة.

وهكذا نرى الأسماء وشبيهاتها من البسائط تتصدر الحضور، في تاريخ التكلم والكتابة، وتعلم اللغات عامة والأجنبية خاصة، وتلقي العلوم والفنون والمهارات، مما يهيئ للاسم مركز الصدارة في عملية توليد المفردات بالاشتقاق، فيكون له السبق في حق الإنجاب والتناسل بين المفردات. وهذا الحق المقرر يقتضي أن له أيضاً الأسبقية في الحضور اللغوي، ليتسنى لعملية التوليد ظروف الإنتاج والاستمرار.

ومن هنا، جاز أن يكون في قول الله تعالى[1]: ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها﴾ إشارةٌ إلى تقدم الاسم على غيره، في ناجز الاستعمال. أعنى أن أبا البَشَر ـ عليه السلام ـ مُنح القدرة اللغوية المبدعة، أي: مَلَكَةَ وضع التسميات للأشياء من ذوات وأعمال،

(١) الآية ٣١ من سورة البقرة. وانظر رأي جمهور العلماء في البحر المحيط ١: ١٤٦.

فاستطاع أن يصطنع أسماء لما حوله من عناصر الحياة. وذلك هو الذي أعجز الملائكة، فأقروا له بحق التقدير والاحترام، واستجابوا بسجود الانحناء، طاعة لأمر الله. على أنه لابد من الإشارة، في معرض هذه التقدّميّة للأسماء، إلى الملاحظات الأربع التالية:

وأول هذه الملاحظات أن الاسم يشغل، من جانب آخر لم نُشر إليه قبل، حيزاً لغويًّا رئيسيًّا عامًّا، لايشاركه فيه الفعل ولا الحرف، مما يتيح له استيعابهما معاً، ليكون له حق السيادة والسلطان. فأنت ترى أن الأفعال وحروف المعاني إنما ميزت، لدى العلماء عامة، بما اصطلحوا لها من لفظ يخصها، فكان عندهم ما هو: فعل أو حرف أو أداة.

وهذه الألفاظ الثلاثة، كما ترى، هي أسماء تضم ما تحتها من المفردات، وتشمل كل ما كان من الأفعال والحروف، في حين أن العكس غير صحيح.[1] فليس لقَسيمَيِ الاسم عليه ماله من حق النسب في التسمية ومنح الجنسية اللغوية. ومن ثَمّ كان فيما اقتدر عليه آدم معرفة الأفعال والحروف بأسمائها، أي: ما نعبر نحن عنه بالحدث أو المصدر أو الأداة.

أما ثانية الملاحظات فهي أن الأسبقية التي عرضنا لها حتى الآن تتوضع عمليًّا، في أسماء الذوات، لِما فيها من دلالات مادية مفردة، تيسّر إدراكها وتداولها في المراحل البدائية، من الإنجاز اللغوي. وإذا كنا قد استبعدنا كون هذه الأسماء مشتقات حقيقية، أو أصلاً صرفيًّا هو موضوع الإخصاب والإنجاب، فواجب البحث يقتضي تميُّزها أيضاً هنا. وعليه فقد صارت أصلاً في الحضور، والمصدر والفعل والمشتقات في مرتبة واحدة بعدها.

والحق أن هذا الاستنتاج يغفل أمرين مهمين، في مجالَيِ البحث والاعتبار، يشارك المصدرُ فيهما اسم الذات، ويمهدان له حق التقدمة على الفعل والمشتقات. أعني اشتراك المصادر والذوات في الاسمية أولاً، وفي المعاني المفردة البسيطة ثانياً.

فالمصدر يدل على الحدث مجرداً من كل قيد، وهو أكثر ما يكون ذو دلالات حركية محسوسة. وهذا شبيه بما يتضمنه اسم الذات من بساطة في الدلالة الوضعية، خلافاً للفعل المفيد للزمان مع الحدث، وللمشتق المعبر عن الحدث و ما يلتبس به أيضا.

أضف إلى هذا كله أنه كثيراً ما تتداخل وظائف المصادر والذوات، فترى اسم المعنى،

---

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٤٤. وإذا قيل: إن المصدر يعبر عنه بلفظ «الفعل»، قلنا: هذا اللفظ اسم أيضاً لافعل.

أي: المصدر، يستعمل للدلالة على الأشياء الحسية، في عدد غفير جدًّا من المواقع، حتى لتظن أنه موضوع لها في الأصل. والعكس في مثل هذه الكثرة الظاهرة محدود، يكاد يبلغ درجة الندارة.[١]

ولذا فإن تلك البساطة في مضمون المصدر، مع كونه يستقطب الحدث المطلق، ومع تداخل الوظائف المذكورة بين الزمرتين بتغلب المصدر وطغيانه، تجعله أول المفردات المشحونة بما يؤهل للاشتقاق، وتوليد ألفاظ الحركة والعمل والنشاط.

وأما ثالثة الملاحظات فهي أن إعطاء الأسبقية للمصادر، في الوجود الحيوي المنجب، أمر نظري محض، أو افتراض عقلي لازم بالضرورة في نفس العربي. غير أنه، كما صرّح ابن جنّي عن شيخه الفارسي، لا يعني أن كل فعل أو مشتق كان له في الاستعمال مصدر قبله، ليتولد منه. فقد يكون قبل المصدر، في استعمال صيغ مادة ما، اسمُ ذات أو صفة أو فعل أو أداة... ثم يكون حضور مصدري لمعاني الحَدَث في هذه المفردات، تتولد عنه المشتقات من أفعال أو أسماء.

فقد ذكر ابن جنّي عن أبي علي الفارسي،[٢] أن رتبة الاسم في النفس، من جهة القوة والضعف، يجب أن تكون قبل الفعل الذي هو قبل الحرف أيضاً، مع العلم أن هذا متحقق في الاعتقاد والمفاهيم. أما في الزمن والتتابع الوجودي للاستعمال فأحياناً يتقدم الاسم على الفعل والحرف، وحيناً يتقدم الفعل أو الحرف.

وذلك أن العرب وزنوا أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم، للتعبير عن المعاني المتجددة في الأزمنة المختلفة، فعلموا حاجتهم إلى الأسماء والأفعال والحروف، ولاعليهم بأيّها بدؤوا، بعد أن وجب عليهم أن يأتوا بهن جميعاً، لأن المعاني لاتستغني عن واحد منهن.

على أن ما قاله هنا الفارسي وابن جني لايخلّ بما ذهبنا إليه، وأيدناه بالأدلة والبراهين. فما كان مشتقًّا، من المفردات المستخدمة في ناجز الكلام، لايتحقق مفهومه حتى يمر بمرحلة المصدرية من الدلالة. وهذا يعني أنه إذا كان اشتقاق وأسبقية نظرية أو واقعية فالمصدر أجدر بالتقدمة، من سائر المفردات، ويحقق أيضاً مقولة ابن السراج في

---

(١) انظر شرح الكافية ٢: ١٩٨ وحاشية الصبان ٢: ٧٣ وشرح الشذور للعدوي ٢: ١٦٢.

(٢) الخصائص ٢: ٣٠ و ٣٣ ـ ٣٤.

وجوب سبق المصدر للفعل، وما قاله الزمخشري وابن الأثير، حين جعلا «إنّ» اسماً، أي: مصدراً على غرار البِرّ والجِدّ والرّق، ليصاغ منه لفظ المَئـنـّة.

غير أن ابن القيم (ت ٧٥١) استغل تلك المقولات، في ظاهر تعبيره، ليذهب إلى فكّ الارتباط بين عناصر الاشتقاق. فقد ذكر أن المشتقات ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، وليست متولدة منها، وأن تسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعاً لاتعني أن الثاني متولد عن الأول. وإنما ذلك باعتبار أن الثاني متضمِّن لمعنى الأول وزيادة.

ثم تراه يوجه قول سيبويه[١]: «أما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء» إلى هذا المنحى. وذلك لأن العرب، كما يقول، لم يتكلموا بالأسماء أولاً، ليشتقوا منها الأفعال. فالتخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء، لا فرق بينهما. والاشتقاق هنا ليس ماديًّا، وإنما هو مفهوم تلازمي، سمي المتضمِّن مشتقًّا، والمتضمَّن مشتقًّا منه. والسبب في ذلك هو التضمن واللزوم.[٢]

وقد كان لنا أن نقف هنا مع ابن القيم في الحوار والمحاجّـة، لولا أنه فتح باب التراجع بنفسه. فقد عقد عنواناً بعد بضع صفحات من ذلك لـ «فائدة»،[٣] ذكر تحته تأييده صحةَ الاحتجاج لاشتقاق الفعل من المصدر، في ثلاث صفحات. وقد نقل ذلك عن السُّهيلي (ت ٥٨١)، باستحسان وإعجاب، ثم ختمه بقوله: «هذا الفصل من أعجب كلامه، و لم أعرف أحداً من النحويين سبقه إليه».

وهكذا ترى أنه منساق إلى أصالة المصدر في الاشتقاق، مؤيد له ومعجب به. وعذره فيما ذكر أولاً، من نظرية التضمن، هو البحث في أسماء الله ـ تعالى ـ وهي ذاتُ خصوصية متميزة، تقتضي توجهات لغوية متميزة أيضاً.

إنها أسماء قديمة غير مُحْدَثة، والقديم لامادة له تسبقه، في حين أن الاشتقاق يستلزم مادة حاضرة يُشتق منها. فيستحيل أن يكون قبل تلك الأسماء الحسنى ألفاظ، تصلح أصلاً لاستمداد. هذا إذا كان الاشتقاق بالمعنى المادي الحرفي، كما يفهمه بعض النحاة. فلا بد إذاً من

(١) الكتاب ١: ٢. وانظر البحث النحوي عند الأصوليين ص ٩٠.

(٢) بدائع الفوائد ١: ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) نفس المصدر ١: ٢٧ ـ ٣٠. وانظر نتائج الفكر للسهيلي ص ٦٦ ـ ٧١.

فهم الاشتقاق هنا، بما يناسب عظمة المولى وجلاله. ومن ثَمّ ذكر ابن القيم أن القائلين باشتقاقها لم يريدوا هذ المعنى الظاهري المادي الصِّرف، مع إقرارهم أنها مشتقة من مصادرها بلا ريب.

فهم إنما قصدوا أن الأسماء الحسنى مشتقة بالتضمن واللزوم، لا أنها متولدة من المصادر تولد الفرع من أصله. وبهذا المعنى لا محذور في اشتقاق أسماء الله، عز وجل. وهو هنا ينطلق من قاعدة أصولية، هي معالجة النصوص التي يرد فيها ذكر المولى - سبحانه وتعالى - معالجة خاصة بعيدة عن التصورات المقننة للبشر، والقواعد الخاصة بالمخلوقات. وبذلك يكون الفهم التقريبي للأمور الربانية.

وإذا نحونا مما أثاره ابن القيم، في أصالة المصدر للاشتقاق، واطمأننا إلى سلامة ما ذهبنا إليه، اعترضنا من زاوية أُخرى حديث قدسي، هو قول الله - عز وجل - فيما رواه النبي ﷺ عنه: «أنا الرَّحمٰنُ، خَلَقتُ الرَّحِمَ،[1] وشَقَقتُ لَها مِنَ اسمِي اسماً. فمَن وَصَلَها وَصَلتُهُ، ومَن قَطَعَها بَتَتُّهُ»، إذ ترى فيه ما يُشعر بالاشتقاق من الصفة المشبهة «الرحمن».

والحق أن المراد: أنشأت لها اسماً من معنى اسمي، أي: من مصدره في ماهية معناه. وهو الرحمة. ذلك لأن الرَّحِم في الأصل مصدر، والمصادر لاتشتق من الصفات. فإذا أخذتَ بالمعنى الظاهر هنا - وهو الاشتقاق - كان من النوع الدلالي، أو مما اصطلح عليه اللغويون، وذكرناه فيما مضى باسم الاشتقاق الصغير، والتعبيرُ النحوي عنه أنه صياغة وتوليد، كما أشرنا في نوع «المركب». فهو مجازي وليس حقيقياً بالمعنى الاصطلاحي.

ومن هذا القبيل ما تراه بقول حسان بن ثابت، في مديح النبي ﷺ:[2]

وشَقَّ لَهُ، مِن اسمِهِ، لِيُعِزَّهُ فذُو العَرشِ مَحمُودٌ، وهذا مُحَمَّدُ

فظاهر اللفظ أن «محمداً» مشتق من «محمود»، والحق أن المراد هو اشتقاقه من المعنى الأصلي لـ«محمود»، وهو الحمد، أي: من التحميد الذي يصدر عنه: حَمَّدَ يُحَمِّد، وحُمِّدَ يُحَمَّد، ومُحَمَّد.

---

(١) مسند أحمد ١: ١١٩ والأدب المفرد ص ٣٤ و الأحاديث القدسية ص ١١٦ - ١١٧، والحديثان ١٩٠٨ في الترمذي و ١٦٩٤ في أبي داود. والرَّحم يروى «الرُّحْم»، وهما بمعنى واحد، هو أصل القرابة وسببها، اسم ذات منقول من المصدر للمبالغة. انظر المزهر ١: ٣٤٦ واللسان والتاج (رحم). وبتته أي: قطعته.

(٢) ديوان حسان ص ٣٣٨. وانظر الصيغ الثلاثية ص ٢١.

وكذلك ما ذكرناه قبل، من قول النابغة: «جرادةٌ تجرد»، وقول ابن عباس عن الـمُـعـصِرات: إنها «تُعصِرُ السحاب». فمثل هذا قد يُحمل على الاشتقاق المركب، إذ يتصور العربي معنى الحدث، في «تجردُ وتُعصِر»، وعنه يصدر ما في الجرادة من معنى الجرد، وفي المعصرة من معنى الإعصار.

وإنما يتضح هذا التأويل، ويقرب من القبول، إذا تذكرنا ما للاشتقاق من معنى وضعي. فهو يطلق في الأصل على أخذ شِقّ الشيء، أي: نصفه.[1] وهذا يعني أن الاشتقاق قطعٌ ونزعٌ في صورة الشّق. وأنت ترى في كل من «محمود والرحمن وتجردُ وتُعصر» معنيين: أحدهما هو الحدَث: حمدٌ ورحمة وجرد وإعصار، والآخر هو دلالة الصيغة المستخدمة: اسم المفعول والصفة المشبهة، وفعل المضارع المجرد والمزيد.

ومن ثَـمّ فإنّ كلاًّ من «محمد والرحم وجرادة والـمُـعـصرة» تضمَّنَ الشّقّ الأول من معنيَـيِ الكلمة المذكورة معه، فصح أن يوصف بأنه مشتق منها. وإذا تذكرنا أيضاً قول الأعرابي عن الخيل، بأن «اشتقاق الاسم من فِعل المسمَّـى»، وقد تحقق لدينا أن الفعل هنا هو العمل، أي: الحدث، ازداد وضوح ما ندّعيه، وصار الأمر في غاية البيان والاستقرار.

الأصالة لمصدر المجرد:

والرابعة والأخيرة، من مجموع الملاحظات، أن تلك التقدمة خاصة بالمصدر الأصلي للفعل المجرد، وهو صاحبها من دون سائر المصادر أيضاً. وإنما استحق التفرد بهذه المنزلة المتميزة، لأنه الوحيد بينها في بساطة لفظه ومعناه، يستأثر بالدلالة على العمل المطلق، مجرداً من التوكيد والعدد والنوع والتوجهات النوعية.

فالمصدر الأصلي، نحو: نوم وجلوس ودفع وعلم وقبول وقعود وقيام ودراية ورؤية وغربلة وقلقلة وطمأنة، هو الذي يتضمن المعنى المجرد للحدث، أي: ماهية الحدث الصّرف. ومنه أنشئت سائر المصادر المركبة الدلالة، لتحمل معناه الأصلي مضافاً إليه لمحات خاصة مميزة. وكذلك أمر الأفعال والمشتقات من الأسماء.

---

(١) التاج (شقق).

فقولك[1]: تَسيار وتَلعاب وخَفَقان وغَليان ولَهيب وحَريق، وبُشرَى وسَرّاء ودالّة ومَيسور ومصدوقة ونصيحة وقُربَى، وكِذّاب وفُرقان ورضوان وغُلُبَّى وكَينونة ومَلكوت وكراهية ورَهبوتَى وأُكذوبة، يتضمن معنى التكثير والمبالغة والتوكيد للحدث لمقصود.

أما نحو: دَورة وبَسمة ونَظرة وفَرحة، فمصدر يضيف تقييد الحدث ببيان العدد، كقولنا: رشفت رَشفة، ونظرت نَظرتين. وأما نحو: جِلسة ورِكبة وجِرية وكِتبة، فمصدر للهيئة يتضمن الدلالة على صفة الحدث حين وقوعه، كأن تقول: يعيش المؤمن عِيشة كريمة، ومشى الطفل مِشية الرجال.

والمصدر الميمي يحمل أيضاً دلالة لانلمسها في الأصلي. فالمصير مثلاً يعني الصيرورة مع نهاية الأمر. والمُنقلَب يتضمن الانقلاب مع الذات التي تنقلب.[2] وكذلك شأن المصدر الصناعي، إذ يتميز بخصوصية المبالغة. فالحيوية ليست مجرد الحياة، بل هي تجمع أيضاً الدلالة على حال الحياة: طبيعتها وجوهرها، من حيث استمرار حركتها وتدفق أحداثها وتجدد صورها. والإنتاجية تفيد معنى الإنتاج، مضافاً إليه مقدارُ الشِّدّة وحدُّ النهاية. فهذه الزيادة للياءين والتاء لاتكون لغواً وحشواً، وإنما هي تعبير عن المبالغة والمقاصد الجانبية المذكورة.[3]

ثم إن ريادة المصدر الأصلي للفعل المجرد تقتضي أن مصادر الأفعال المزيدة ليس لها ذلك، لأنها تتضمن معاني مركبة أيضاً، وهي تصاغ من ذلك الرائد، لتحمل مضمونه الخالص وما يناسب صيغتها الخاصة من توجهات معنوية. ومن هذه المصادر المصوغة تُشتق أفعالها والمشتقات المناسبة لها.

وعلى هذا فإن الإبعاد والابتعاد والبِعاد والتبعّد والتباعد والاستبعاد كلها مصوغة من البُعد، لتكون مصادر لأفعالها ومشتقاتها المعيّنة. وكذلك شأن التبعثر من البعثرة، والاطمئنان من الطمأنة، والتزلزل من الزلزلة، والاحرنجام من الحرجمة. وذلك التولد منها للأفعال والمشتقات يعني الاشتقاق المركب، كما ذكرنا من قبل.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤٥.

(٢) معاني الأبنية في الأفعال ص ٣٤ ـ ٣٧.

(٣) مسالك القول في النقد اللغوي ص ٣٣٣ ـ ٣٣٦.

تضمُّن الحدثية الخالصة

المعروف بين العلماء أنّ المصادر الأصلية للفعل الواحد قد يكون بينها فوارق معنوية دقيقة، بحيث يترجح أحدها للأصالة، ويتوجه غيره إلى الفرعية أيضاً. فالـكَـتْبُ والكِـتابُ والكِـتابةُ مصادر للفعل: كَـتَـب. غير أن الأول يلاحظ فيه مجرد حصول الحدوث من دون اعتبار زائد، والثاني يلاحظ فيه بالإضافة إلى الحدث أن يكون اتصاف به.[1] فالكِتاب: اتصاف بالكَتْب، كما أن الفِرار: اتصاف بالفَرّ، والجِماح: اتصاف بالجَمح.

وأخيراً ترى أن «الكِـتابة» تتضمن اتصافاً بالكَـتْب على وجه اتخاذه زِيًّا، أو حِـرفة أو صنعة. وهذه خصوصية زائدة على الثاني[2]، حتى لو سُئل كاتب عن صنعته لقال: الكِتابة. ولم يقل: الكَـتْب، أو الكِـتاب.

وكذلك شأن الأفعال تفيد وقوع الحدث، كما هو معلوم، في زمان محصَّل من ماض أو حاضر أو مستقبل. نحو: ذهبَ وغاب وتكلم وانتصر، ويكتبُ ويتدحرج ويتقلقل ويطمئن، واخرجْ واسمع وسافر واجلسي واستمروا. ومشتقات الأسماء تتضمن الذات الموصوفة بالحدث. كقولك: ذاهبٌ ومتعلّم ومجاهد وجبّار ونصير، ومنصور ومجهول و ظلوم وقتيل، وعظيم وكبير وأعمى وعطشان، وأكبر وأضعف وأبعد وأشد، ومَلعب ومجلس وموعد وموسم، ومِبرد ومنشار ومبراة وقِناع وغِربال وجِلباب.

وعلى هذا يترجح ما زعمناه من تقدم المصدر الأصلي الصِّرف، في العملية الاشتقاقية، على أقرانه وعلى الفعل ومشتقات الأسماء. فإن قيل: إن الاشتقاق يعني في الوضع اللغوي «أخذ شِقّ الشيء. وهو نِصفه»، الأمر الذي يرجح أصالة الفعل في الاشتقاق، لأن المصدر يتضمن هذا النصف من دلالة الفعل، أي: الحدث. فالجواب أن ما ذكر من المعنى هو تفسير لغوي وضعي، لايجوز أن يورد في معرض التوضيح الكامل للمصطلح، إذ يدخل في الاصطلاح مقاصد علمية مجازية، تصرف اللفظ عن مقصَده الوضعي نحو توجه خاص.

(١) المشتقات لمحمد صادق التبريزي ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق ص٢٨ .

ولذا جاء، بعد هذا التفسير اللغوي للاشتقاق، إشارة إلى المضمون الاصطلاحي، وهي «بنيان الشيء من المرتجل أي: أخذ الكلمة من الكلمة».[1] ثم إنّ ذلك التفسير اللغوي يقتضي، إذا أخذتَه بالمعنى الدقيق، وجوب أن يتضمن المصدر الأصلي نصف الدلالة الكاملة للفعل، أي: شِقّ الحدث وشِقّ الزمنِ والجهاتِ الملابسةِ أيضاً. وهو أمر محال حضوره في المصدر المذكور، كما ترى.

يضاف إلى هذا أنه يجب أن يكون في المشتق زيادة، على مضمون الأصل المشتق منه، تحقق الغرض من الصياغة. وهذا ألصق بالفعل لأنه يتضمن معنى المصدر، بالإضافة إلى الدلالة على الزمنِ المحصَّل من صيغته، مع الصفةِ المسندة إلى الفاعل أو نائبه، وما يرتبط بهذا كله من مكان وعلّيّة ومعيّة وغايات. أما المصدر فإنه، مع دلالته على جزء من بعض معنى الفعل، لايتضمن الزيادة اللازمة في المشتقات.

وقد ذكرنا منذ قليل أن المصدر الأصلي الذي ينفرد، بوظيفة الإنجاب لمشتقات الأفعال والأسماء، هو ماكان للفعل المجرد، أي: شُرب وقُرب وقَول وبَيع وطَيّ وغَيّ ومدّ وصفّ وسَهر وعَمل وذَهاب وهُدى وعُلا وصِغَر وكِبَر وبَقاء ونُعومة وسُهولة وصَراحة ونَظافة وحُمرة وخُضرة وقُدوم وصُعود وسَواد وبَياض ورَحيل وصَهيل وصُراخ ونُباح وزَخرفة وبَعثرة وزَلزلة وصَلصلة وطمأنة وشَمخرة. وذلك لأن هذه الألفاظ المصدرية هي صاحبة الدلالة، على الحدث الصِّرف إطلاقاً، وهي أخصر ما يمكن من الألفاظ لتأمين تلك الدلالة.

ولو تتبعت أخواتها من مصادر الأفعال المزيدة لتبين لك أنها أعقد لفظاً، وتضيف إلى الحَدَثيّة توجهات نوعية مختلفة، تبعدها عن حظيرة الخلوص والأصالة. فمصدر[2] «أفعَل» قد يكون أيضاً للتعدية أو المطاوعة أو الإزالة أو الجعل أو الصيرورة أو الإصابة أو البلوغ أو المبالغة. نحو: إخراج وإفطار وإعذار وإهداء وإفلاس وإعظام وإصباح وإحراق. ومصدر «فَعَّل» غالباً ما يكون فيه معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو الإزالة أو التوجه أو المبالغة أو اختصار حكاية المركب. نحو: تحذير وتقطيع وتكفير وتقشير وتغريب وتجميع وتهليل.

---

(١) القاموس والتاج (شقق).

(٢) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١١١ ـ ١٢٠.

ومصدر «تفعَّـل» كثيراً ما يحوي معنى المطاوعة أو الانتساب أو التكلف أو التجنب أو الطلب أو الصيرورة أو المبالغة أيضاً. نظير: تفرُّق و تعرُّب وتشجُّع وتهجُّد وتقرُّب وتشيُّع وتغيُّب. ومصدر «فاعَـل» قد يتضمن المشاركة أو المبالغة أو التعدية أوالتكثير أو المغالبة أو الجعل. مثال: جِـدال و دِفاع...

ومصدر «تَفاعَل» كثيراً ما يدل على المشاركة أو الإيهام أو المطاوعة أو المبالغة أو الرَّوم أو التدرج. كقولك: تسابُق وتجاهُـل وتناوُل وتقارُب... ومصدر «انفعَـل» يحتوي على المطاوعة أو المبالغة، كالذي في: انسحاب وانسلاء. وكذلك مصدر «افتَعَـل» مع تضمن المشاركة أو الاتخاذ أيضا، نحو: امتناع واكتساب واختلاف واحتراف.

ومصدر «استَفعَـل» غالباً ما يفيد معنى الطلب أو التحول أو الإصابة أو المطاوعة أو المبالغة. كقولنا: استفهام واستحجار واستحلال واستحكام واستقرار. ومصدر «تـفَعلَـل» قد يفيد معنى المطاوعة أو المبالغة أو الإيهام. مثال: تدحرُج وتحمحُم وتحنبُل وتفلسُف. وتجد في مصادر «افعَـلَّ وافعالَّ وافعَوعَـل» معنى المبالغة. نظائر: احمرار واشهيباب واخشيشان. وترى لمصادر «افعَنلَـلَ وافعَلَـلَّ» مقصَد المطاوعة، في مثل: احرنجام واطمئنان.

ولـهـذا يـتـميـز المصدر الأصلي للفعل المجرد بأنه عنصر دلالي بسيط مختصر، وموضوع لساذَج الحدث الصِّرف، ليس فيه ما يشير إلى توجه معنوي آخر، أو تضمن لنسـبة إلى فاعـل أو مفعول أو زمـان أو مكان أو علـيّـة أو معيّة. ذلك لأنه وضع في اللغة بالـنظر إلى مـاهية الحـدث، من دون تعقيد أو تركيب.[1] ومن ثَـمّ كـان أهـلاً للصدارة في الاشتقاق، صالحاً لاستمداد الحدثية منه في إنشـاء سـائر المصادر، ثم اشتقاق الأفعال ومشتقات الأسماء منها.

أصالة الحدث المجرّد:

وقد بالغ في التجريد بعض الأصوليين المتأخرين، فادعوا أن المصدر الأصلي هذا ليس خالص الحـدَثية إطلاقاً، وأنه يتضمن الحَـدَث المنتسب إلى ذات: فاعل أو

(١) شرح الكافية ٢: ١٩٣ ـ ١٩٤.

مفعول، في حين أن الحدثية الخالصة تتوضع في اسم المصدر، لأنه نفس المادة الدالة على الحَدَث، من دون اعتبارالنسبة ولا عدمها.(١)

وعلى هذا فاسم المصدر، نحو: وُضوء وغُسل وصُلح وعَون ودَرك وزكاة وبَركة وكلِمة ونِعمة وعِبرة وسلام وعطاء وقَسم وعداوة ونَسيء ووسيلة وقُبلة ونجوى وتقوى وأُحدوثة وبَغضاء وشَحناء وسُلطان وخُصومة، هو أصل الاشتقاق للمصدر الأصلي نفسه، كتوضؤ واغتسال ومصالحة وإعانة وإدراك وتزكية ومباركة وتكليم وتسليم... وأصل لسائر المصادر والمشتقات من أفعال وأسماء أيضاً.

والحق أن اسم المصدر ذو صيغة ومادة ودلالة، كالمصدر الأصلي مع المبالغة في المعنى. والفارق الآخر بينهما أن الأول أخصر لفظاً من الثاني. وكلاهما ليس فيهما ضمير وخاليان من النسبة، إذا كانا خارج التركيب، وإنما يستفيد كل منهما نسبة إلى فاعل أو مفعول أو زمان أو مكان، حين يرد في سياق الكلام المركب.(٢)

ولما كان أكثر الأفعال ولا سيما المجردات ليس لها اسم مصدر، وهو صورة مكثفة من المصدر تحدث بعده، ولا بد من صيغة لغوية معروفة تصدر عنها المشتقات والمصوغات، وقد شملت المصادر جمهور الأفعال، تخلفت وظيفة اسم المصدر هنا، وأصبح للمصدر الأصلي وحده بؤرة الاشتقاق والإشعاع دون منازع.

ثم جاء الأصولي محمد شريف الحائري (ت ١٢٤٥) بعد أولئك الأصوليين، بنظرية تستغرق في التجريد البعيد، وتجعل المصادر بأنواعها المختلفة والأفعال والمشتقات كلها تشعبت من المادة المشتركة بينها بما فيها من المعنى الدلالي، وهذه المادة لاتظهر إلا ضمن إحدى الصيغ.(٣) وقد تلقف تلاميذه ومَن بعدهم هذه النظرية، فأصبحت شائعة بين الأصوليين المحدَثين.

فأصل الاشتقاق عندهم مادة معنوية عارية عن الشكل البنائي، هي الأحرف الأصول للكَلِم، لا يمكن التلفظ بها ولا إدراك معناها إلا بعد سبكها في شكل لغوي. وهي قابلة لطروء كل الصيغ عليها، وتحملُ المعنى الدلالي بالقوة والاستعداد، ثم يصبح

(١) المشتقات للتبريزي ص ١٦ والبحث النحوي ص ٩٨ ـ ١٠٠.

(٢) تصريف الأسماء والأفعال ص ١٤٨ والكتاب ٢: ٢٢٨ وحاشية الصبان ٢: ١٨٨ والتصريح ١: ٣٣٥ والبحث النحوي ص ١٠١ ـ ١٠٤ و ١١١ ـ ١١٢.

(٣) ضوابط الأصول لإبراهيم القزويني ص ١٢ والبحث النحوي ص ٩٤ ـ ٩٥.

متحصلاً بالفعل في الذهن، حين يتلبس شكلاً من أشكال الصيغ الاسمية أو الفعلية.

ذلك لأن مبدأ الاشتقاق، في مفهومهم، لابد أن يكون غير متحصل في علمَـيِ اللفظ والمعنى، ثم يكون تحصله فيهما بوساطة الهيئة. ونسبة المبدأ إلى الهيئة كنسبة المادة إلى الصورة النوعية، إذ المادة هي القوة الصِّرف، وتتحقق فعلاً بالصورة النوعية. وكذلك مبدأ الاشتقاق، هو معنى غير متحصّـل بالذات، يلبث في عالَـم المفهومية صِرفَ قوة واستعداد، وتتوقف فعليته على الهيئات الشكلية للألفاظ.(١)

إنه معنى مطلق غير مقيد بصورة لفظية. وعلى هذا فليس للمصدر أو اسمه أن يكون أصلاً للاشتقاق، إذ المادة المصوَّرة لا تقبل صورة أُخرى، كالنُّقرة من الفضة المسبوكة بصورة المرآة، لا تقبل صورة الخاتم أو السوار إلا بعد فقد ماهي عليه.(٢) أما الصيغ الاشتقاقية المحققة لمعنى المادة فليست صادرة عن هذه الأحرف الأصول، في تدرج تسلسلي، ليمكن ادعاء الأسبقية بينها، وإنما كان صدور كل منها عن المادة اللفظية الموضوعة مباشرة. فهي في ذلك ذات مستوى اشتقاقي واحد، لا فرق بينها في المرتبة والاتصال.(٣)

وربما وقفتَ على عبارات تراثية، تكاد تُشعر بمثل هذا التوجه، نحو قول ابن قتيبة(٤): «وقد يكتنف الشيءَ معان، فيُشتقُّ لكل معنًى منها اسمٌ من اسم ذلك الشيء». فقد يحمل «الشيء» هنا على المعنى المطلق المجرد من اللفظ، ليكون أيضاً ذا أصالة في الاشتقاق. غير أن ذكر «اسم ذلك الشيء» يعني أنه قد تلبس الصورة اللفظية، وصار عنصراً لغويًّا ذا أبعاد ثلاثية: اللفظ والمعنى والنمط المحدّد.

وقد فسّر ابن قتيبة ذلك بأن العرب يقولون من «الوُجود» مثلا: «وجدتُ الضالـّة، ووجدتُ في الغضب، ووجدتُ في الحزن، ووجدتُ في الاستغناء. ثم يجعلون الاسم في الضالـّة: وُجوداً ووجداناً، وفي الحزن: وَجداً، وفي الغضب: موجدة، وفي الاستغناء: وُجداً». وبهذا يكون المراد بعيداً عن حياض النظرية التجريدية المذكورة.

والظاهر أن تلك النظرية إسقاطية خالصة، طرحها علماء أصول الدين المحدَثون، في

---

(١) فوائد الأصول لمحمد علي الكاظمي ١: ٢٣.

(٢) نهاية الدراية لمحمد حسين الأصفهاني ١: ١٠١.

(٣) بدائع الأفكار «تقريرات العراقي» لميرزى هاشم الأملي ١: ١٥٦. وانظر البحث النحوي ص ٦٨ و ٩٤ ـ ٩٦.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٧.

ميدان البحث اللغوي العربي، ليحلوا مشكلة الأصالة في الاشتقاق، بعد أن تناولت الأقلام والألسنة والأفهام تلك المشكلة، اثني عشر قرناً، وصبت في ميدانها ضروب التفكير والتحليل والتأويل، وكان لها التوجهات المختلفة المعروفة. فقد ولدت هذه النظرية بين أيدي المسلمين المتأثرين بالثقافة الفارسية المتأخرة، تلك الثقافة التي أحدثت ما يسمى بالأصل المصدري، أو المصدر المرخم، بديلاً من أصل الفعل الماضي المنسوب إلى الغائب، وجعلته بؤرة الصياغة للمصدر الناجز في الكلام، كما ذكرنا من قبل.

وحريّ بالمستشرقين المؤرخين للعربية أن يتنبهوا إلى هذا الإسقاط المنهجي، بدلاً من زعم تأثر البصريين باللغة الفارسية في مذهبهم الاشتقاقي. فقد ثبت النقل الحقيقي هنا بلا جدال. ولو تبنى دارسو العربية المعاصرون هذه المقولات لكان لهم تأثر حقيقي باللغة الفارسية، وتذييل لما زعمه المستشرق اليهودي المذكور قبل.

ولا يراودنّك أن هذه النظرية الإسقاطية تمثل موضوع الجذرية أيضاً، كما طرحه المستشرقون والمستغربون المعاصرون. فالفرق جوهري بين الرأيين، في عنصرين لغويين أساسيين، وهما المعنى الدلالي واللفظ الصوتي.

فمع أن هذه النظرية الاستشراقية تقيم أصولها على المعنى، وتكاد تجعله وحيداً في العمليات الاشتقاقية، تجد فكرة الجذرية المعروفة خالية منه، لا تذكره ولا تفكر فيه، بل تنفيه مؤكدة استبعاده عن المجال اللغوي.[1] وعلى الرغم من تجريد النظرية الإسقاطية هذه للمعنى من اللفظ المعين، فإن دعوى الجذرية تجعل اللفظ هو العنصر الوحيد في ميدان الأصالة الاشتقاقية.

على أن هذين التوجهين المذكورين، في مجال التحديد لأصل الاشتقاق، هما بعيدان جدًّا عن حياض البحث اللغوي. ذلك لأن اللغة الناجزة في الاستعمال ذات عناصر ثلاثة متلاحمة، هي: اللفظ والمعنى والنمط.[2] ولا مفر من اعتماد هذه المكونات، في تفسير كل ظاهرة تركيبية للمفردات أو للعبارات. وإن في استبعاد الإسقاطية للعنصر الأول، واستبعاد الجذرية للعنصر الثاني، واستبعادهما معاً للثالث، دليل خروج على أصول الدرس الموضوعي للظواهر اللغوية. فلاحاجة إلى الإطالة في الاستدلال والاحتجاج على ذلك.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٨ والصيغ الثلاثية ص ٣٣ و ٧٥ و ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢) انظر مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ص١٣٢-١٤٣.

ولسنا نبعد عن الحق، إذا زعمنا أن الدرس اللغوي الحديث في الغرب قد استمد موضوع الجذرية من هذه النظرية الإسقاطية، وراح يستعين بها على فهم تاريخ اللغات الأعجمية، بخلاف ماتوجه إليه إخوتنا العرب المعاصرون، إذ تلقفوا النظرية الغربية المستمدة من الفكر الفارسي المحدَث، دون أن يلاحظوا اعتمادها على المعنى اللغوي.

وأيًّا كان موقع مازعمناه من الصواب فإن النظرية الإسقاطية المذكورة، إذا عرضتها على مفهوم الاشتقاق، يظهر تهافتها وتضعف قيمتها، لِما تغفله من قيمة اللفظ اللغوي الذي تُستمد منه المشتقات. فالأحرف التي تقام عليها عملية الاشتقاق ليست ذات دلالة، إذا لم تأخذ شكلاً لغويًّا في لفظ حاضر أو متصوَّر. أما الأحرف المفككة المتناثرة فإنها غير قادرة على الإنجاب، إن لم تلقحها الصورة اللغوية.

وهذا تلحظه من اعتماد هؤلاء الأصوليين، على المعنى الدلالي بالقوة والاستعداد، وتحقُّقه بالفعل في الشكل البنائي. والحق أن ذلك المعنى المفترض لديهم ليس له وجود إلاّ في الخيال، ولن يكون له حضور ييسر الفهم والاستمداد، قبل توضعه في بنية لغوية مقررة. فالمادة وحدها لا تقدم مفهوماً لغويًّا، والصيغة المجردة من المادة ليس فيها دلالة معنوية، وإنما المادة والصيغة مجتمعتين هما اللتان تدلان على معنى الحدَث اللغوي.(١)

ففي هذا التلقيح يكون لدينا ناجز ذو لفظٍ ماديٍّ محقَّق، ومعنًى حدَثيٍّ مجرد، أي: كلمة لغوية ذات أبعاد حقيقية ثلاثة، تصلح لاستمداد المفردات منها، وتستأهل أن تكون أصلاً للفروع الاشتقاقية المعروفة. إذ الكلمة العربية لا تؤُخذ من تصور صِرف، بل من صورة لغوية جاهزة.(٢)

ومن هنا جاز لنا أن نستعين بفكرة التلقيح والإنجاب. فالمعنى الحَدَثي الساذَج، إذا كان من دون صيغة لغوية، يلبث سيّاباً سائماً في الفضاء الذهني والخيال، كالبويضة الحيوية صفراً من كل عطاء أو بيان. وإنما تتحقق فاعليتها حين يمتزج بها العنصر المنوي، ويثير فيها ما تحمله بالقوة، ويجعله صورة مادية حيوية بالفعل، قادرة على الحياة أولاً، وعلى التشكل والنمو العطاء من بعد.

---

(١) البحث النحوي عند الأولين ص ٧٨ ـ ٧٩.
(٢) دراسات لغوية لفؤاد حنا ترزي ص ٥١.

فلا غرو أن تبقى، في مسألة الاشتقاق، سيادة المصدر الأصلي للفعل المجرد، فتتحقق فكرة الأصالة والفرعية بما ذهب إليه جمهور البصريين من قديم الزمان، مع التعديل الذي اقترحناه بتخصيص المصدر الأصلي للمجرد، في تلبس وظيفتَيِ الإنجاب والتوليد.

الفصل الثاني

أصل الاشتقاق

في المصادر التراثية

في الفصل الماضي، تعرفنا النشاط اللغوي الذي انطلق من ميدان القرآن الكريم، فكان شعلة متألقة منذ مطالع القرن الأول، انتشرت أشعتها في قلوب العلماء والأفهام والألسنة والأقلام، وصدر عنها تراث في علم العربية، ليس له نظير في تاريخ البشر. وقد انصبت جهود الأجيال المتتابعة في الزاوية النحوية، تغنيها بالبحث والتأصيل، ووضع القواعد الضابطة والمسالك الواقعية لإنجاز الكلام العربي الصحيح، من توصيف للأصوات، وصياغة للمفردات، وتركيب للجمل والعبارات.

ومن خلال تلك الأشعة المتشعبة، رأينا المقصد الاصطلاحي للمصدر يتخذ موقعاً ظاهراً، تتوارد عليه العقول، لتدرك مفهومه الحقيقي، وتعطيه حقه من الدرس والتأصيل، فكان أن تعددت التوجهات بين النحاة واللغويين، وصدرت مقولات مختلفة متباينة في الفهم والتطبيق. وقد كان لهذا الاختلاف في المشارب والمنازع أن تبين للاشتقاق صور شتّى، ذكر مؤرخو العربية بعضها، وأضفنا إلى ذلك ضروباً تستحق الحيازة لجنسية المشتقات.

وعندما اتضحت في أذهان العلماء مفاهيم الاشتقاق، وحدود أنواع المشتقات، طاب لهم البحث عن الأصل اللغوي، الذي يكون بؤرة مركزية تصدر عنها المفردات المشتركة في اللفظ والدلالة المعنوية. وهنا تعددت السبل للاعتراف بتلك البؤرة أولاً، ثم لجعلها ثانياً مصدر الإشعاع والإنجاب في صياغة الكلمات، وتكوينها أسرة لغوية متماسكة، توحد بينها علاقات حميمة مادتها الأصوات والمقاصد الدلالية، والصيغ المقررة المطواع. وقد تيسر لنا أن نجمع هذه السبل في ثماني نظريات.

كان مبدأ الخلاف يقوم على إقرار الاشتقاق أو إنكاره أولاً، ثم بيان حدود ما يُعترف به ثانياً. ومن ثَـمَّ ظهرت وجهتان متناقضتان: أولاهما تستبعد أن يكون في العربية أصل وفروع، وتنكر أن يكون اشتقاق لهذه من ذاك، وتذهب إلى أن المفردات كلها أصول مرتجلة، من دون استمداد أو استجداء. وثانيتهما ترى أن الاشتقاق قانون عام لجميع العناصر اللغوية، وهي كلها مشتقة ذات درجة تأصيلية واحدة، ولا تحتاج إلى أب أو جدّ تنسب إليه.

على أن هذا الانشطار الحاد، بين أنصار النظريتين المتناقضتين، لم يجد له من ينصره ويغذيه بالبحث والمتابعة، في غضون القرون المتوالية، فبقي يشغل حيزاً من المصنفات، على أنه مظهر من مظاهر التاريخ، في البحث والدرس اللغوين. ولذلك تجاوزتْه الأنظار، وتطلعت إلى منافذ أكثر واقعية، وأقرب إلى حياض العربية الخالدة، فتولد عن مسيرة الفكر العربي بقية النظريات المتنازعة، في تعيين الأصل الاشتقاقي للأسر اللغوية المتمايزة.

ونحن بسطنا آفاق تلك التوجهات، فكان منها ما يعطي الفعل مركز البؤرة الاشتقاقية، ومنها ما يجعل للمصدر تلك المنزلة، وثالثة تتوسط بينهما فتختص المصدر بتوليد الأفعال، ثم تجعل الأفعال أصلاً للمشتقات الاسمية المعروفة، أو تذهب إلى أن المصدر يولد الفعل الماضي، ومن هذا يشتق المضارع الذي هو أصل لمشتقات الأسماء.

وقد عارضت هذه النظريات الخمس جميعاً مقولاتٌ مخالفة: فسادسة نسبت إلى أسماء كل من الذوات والأفعال والأصوات وإلى حروف المعاني قدرة الإنجاب للمشتقات. وسابعة دفعت تلك التوجهات معاً، وجعلت للجذر اللفظي طاقات اشتقاقية كاملة شاملة. فهو يستوعب جميع مفردات الأسرة الواحدة، مع أنه ليس له معنى لغوي معروف.

وثامنة أسقطت كل ما طرحته الأنظار من قبل، وتوجهت إلى المعنى الحَدَثي المجرد من اللفظ، وأعطته الصدارة في تزويد العربية بالأبناء والحفدة أجيالاً تلو أجيال. فالدلالة اللغوية المطلقة من قيد صوتي، أو صورة لفظية معينة، هي الجد الأول لمجموع المصادر والأفعال وأسماء الذوات والمشتقات.

بسطنا ذلك كله بالتفصيل والتفسير والتنظير والبيان، ثم عرضنا له بالبحث والتقويم، فكان لدينا توجه مع نظرية التأصيل المصدري، بأدلة وحجج جدلية وموضوعية واقعية في التاريخ

والحاضر، وفي ميادين النفس الإنسانية ومراحل الاكتساب اللغوي، وأصول التدريس للغات القومية والأجنبية، ومظاهر القدرات الفعالة لأنواع المفردات... كان لنا ذلك من الوجهة البحثية الخالصة، وهو مسلك نظري ظني جدلي، مايزال غير كاف في تحقيق العلم القاطع.

بوادر التأصيل

ولأن هذا الموقف جدلي مايزال فيه نظر، قد لا تطمئن إليه نفوس الباحثين والدارسين والنقاد، رأينا أن نرجع إلى ما هو قاطع في الدلالة والتحقيق. وإذ ذاك لم نجد ما هو في تلك المنزلة المقررة، إذ واقع الوحي المقدس والقول النبوي الشريف والعلم التجريبي اليقيني مفقود في هذا الميدان.

فلامناص لنا من مظان المَعارض الحيوية له، أعني مصنفات التراث التي تنثر في طياتها محاولات عملية، لتحليل المفردات وذكر أصولها الاشتقاقية. فإذا تيسر لنا استنطاق تلك المصنفات، ودراسة مقولاتها دراسة إحصائية، استطعنا بعون الله ـ تعالى ـ أن نرجح نظرية أو أكثر من تلك الثماني المتناحرات.

فنحن لم نجد في النصوص القديمة ما يسعف في هذا المجال، وأنت ربما وقفتَ على نصوص فيها إشارات إلى علاقة اشتقاقية بين المفردات، من دون تعيين ظاهر أو قاطع. ففي بيت الشنفرى على لسان النهديّ الزاجر للطير:[1]

فقالَ: غُرابٌ لاغتِرابٍ، مِنَ النَّوى وبالبانِ بَينٌ، مِن حَبيبٍ، تُعاشِرُهْ

ترى ربط «غراب» بـ «اغتراب»، و «البان» بـ «بين». ولكنك لاتستطيع الاستنتاج من ذلك أصالة أو فرعية.

وكذلك الحال في قول جران العود:[2]

فأمّا العُقابُ فهْيَ، مِنها، عُقُوبةٌ وأمّا الغُرابُ فالغَريبُ المُطَوَّحُ

إذ تتضح الصلة بين «العقاب» و«العقوبة»، وبين «الغراب» و«الغريب»، ولا تفصح عن اشتقاق أو تفرع.

---

(١) الممتع ص ٤٥. والنوى: الفراق.

(٢) ديوانه ص ٣. والمطوح: المـُبْعَد.

ومثل هذا التوالد مشهور بين العرب، في كثير من الأسماء والألقاب، ولاسيما أعلام الناس المذكورين في التاريخ. وإذا رجعت أنت إلى ماعرف من ألقاب الشعراء لمست نماذج غفيرة، تحقق هذه الظاهرة الإنسانية اللامعة. فمعاويةُ بنُ مالكِ بنِ جعفر، ولقبه مُعَوِّد الـحُكَماء، إنما عَوَّدَه قوله مفتخراً بتضحياته لمعونة القوم:(١)

أعَـوِّدُ مِثلَـهـا الـحُكَمـاءَ، بَـعدي إذا مـا الـحَقُّ، في الأشياعِ، نـابـا

وعلى ذلك تجد أن عمرَو بنَ ربيعةَ بن كعب لُقِّبَ الـمُستَوغِر، لأنه قال في وصف فرسه:(٢)

يَنِشُّ الـماءُ، في الـرَّبَلاتِ، مِنها نَشيشَ الـرَّضفِ، في اللَّبَنِ الوَغِيرِ

وأن شأسَ بنَ نهارٍ صار لقباً له الـمُمـزِّقُ، لقوله:(٣)

فـإن كُنتُ مأكُولاً فكُنْ خَيرَ آكِلٍ وإلاّ فأدرِكْـنـي، ولَـمّـا أُمَـزَّقِ

وأن عائذَ بنَ مِحصَنٍ صار يعرف بالـمُثقِّب، لأنه قال:(٤)

رَدَدْنَ تَـحِـيّـةً،وكَـنَـنَّ أُخـرَى وثَـقَّـبْنَ الـوَصاوِصَ، لِـلعُـيُـونِ

وفي هذه الروايات التاريخية ربط بين الأسماء الأعلام وما يشاركها في الاشتقاق، من مفردات أو عبارات، فيها المشتقات أسماءً وأفعالاً مبنية للمعلوم أو المجهول.

وأنت ترى أن الحركة التوالدية غير محددة الاتجاه، لتبيان الأصول الثابتة الإنجاب. فقد يكون الأصل صفة مشبهة أو جملة مركبة فيها الفعل والفاعل أو مع المفعول، أو الفعل ونائب الفاعل. الأمر الذي يعني عدم الوضح في المقاصد ومسيرة التكاثر. وقد لاحظ المؤرخون هذه الظاهرة الاشتقاقية، في كثير من مواطن البحث والتأليف، وذكروا منها نماذج فيها ما هو مصطنع واضح البطلان.

---

(١) ديوان المفضليات ص ٧٠١ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٧٢ و ١٤٨٢. والحكماء: جمع حكيم، رجال العقل والتدبير في الأقوام. والحق: ما يجب على الناس تحمله من دية أو حمالة أوضيافة. والأشياع: جمع شيعة، ما تفرق من الأقوام. وناب: نزل ووجب.

(٢)المعمرون والوصايا ص ١٣. والماء هنا: العرق. والربلات: جمع رَبْلة. وهي باطن الفخذ. والنشيش: صوت الماء عند الغلي. والرضف: الحجارة المحمّاة. والوغير: الذي يغلي. فالشاعر يشبه ارفضاض العرق من الفرس بما يكون من الحجارة المحمّاة تلقى في اللبن يغلي. وهذا خلاف ما جاء في هامش المطبوعة، من زعم الغرق في الماء.

(٣) ألقاب الشعراء ص ٣١٦. وفي هذا الكتاب نماذج كثيرة تمثل ما نحن في صدده. وانظر الاشتقاق ص٤-٧ والخصائص٣: ٢٧٠ والخاطريات ص٣١ والحيوان ١: ٣٢٤ و٢: ١٨٤ و٣: ٢٨ .

(٤) الاقتضاب ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦ وخزانة الأدب ٤: ٤٣١. وانظر ديوان المثقب ص ٥ ـ ٦. وكنن: أخفين. والوصاوص: جمع وصواص. وهو ثقب في البرقع لنظر العين، يكون كبيراً للفتيات وصغيراً للعجائز. يريد أنهن عفيفات يبالغن في التصون.

فقد روي أن قرشيًّا جاهليًّا عصفت به رياح البحار إلى جزيرة قاصية، فرأى فيها شيخاً مسنًّا من بقايا جُرهُم، حدّثه عن أمكنة في مكة، وكان مما ذكر أن جبل «مَطابخ» سُمِّي كذلك لأنه أقام جيشان متحاربان على جانبيه وجعلاهما مطابخ إذ اطّبخا فيهما الطعام، وجبل «قُعَيقِعان» اقتتل فيه ذانك الجيشان وقعقعا بالسلاح، فكانت له التسمية المذكورة، و«فاضح» فضحَ فيه بعضُ الجيشين بعضاً بالقتال، و«أجياد» سمِّي بذلك لما كان من الخيل الجياد في تلك الحرب.[1] والمضمون اللغوي لهذه الرواية معروف مشهور، غير أن سياقها بلقاءِ الجرهمي القديم وحديثِه يظهر عليه الوضع والاصطناع.

وعلى الرغم من هذا الغموض السائد في الحركة التوليدية، وسطحية المفهوم الاشتقاقي الذي يتخللها، فقد حمل لنا تاريخ العربية نصّاً ثابتاً صريحاً، مما له صلة بلفظ الاشتقاق. إنه الحديث القدسي المشهور، قول الله عز وجل[2]: «أنا الرَّحمٰن، خَلَقتُ الرَّحِمَ، وشَقَقتُ لَها مِنَ اسمِي اسماً». وهذا نص كريم نُقل إلينا من عهد النبوة، على لسان الصادق الأمين، وأنت ترى فيه ظاهراً أن الرحم، وهو في الأصل مصدر، قد شُق من لفظ الرحمن.

لكن هذا غير كاف في الدلالة والاستنتاج القاطع، لأن لفظ «شققت» لا يعطي حقيقة الاشتقاق الاصطلاحي المعهود. ثم إن المصطلحات العلمية في ميدان هذا الموضوع لم تكن متداولة حينذاك، فليس المراد هو مفهوم التوليد القياسي المعروف. وإذاً فالأولى أن يحمل على الاستعمال المجازي في معنى الاشتراك،[3] أي: أن في الرحمن دلالات الرحمة، وفي الرحم دلالات التراحم، فهما من واد واحد، نشأ الثاني عن المعنى الأصيل للأول، فكان مشاركاً له في بعض المقصَد اللغوي، مما يجيز أن يكون بينهما مثل هذا التعبير.

---

(١) المعمرون والوصايا ص ٦ ـ ٨. وانظر معجم البلدان (قعيقعان) و (فاضح) و (أجياد) والصحاح واللسان والتاج (جود) و(قعقع). وفي «أجياد» شذوذان: أحدهما جمع «جواد» على وزن: أفعال، والثاني قلب الواو ياء لغير موجب إعلالي. وإلاّ كان «أجواد»، كما قالوا: أموات. فلعله لزم الإعلال كما كان في «جياد»، مثل: عيد وأعياد.

(٢) انظر ص١٣.

(٣) انظر الممتع ص ٤١.

وفي قول حسان بن ثابت، يمدح النبي ﷺ:[١]

وشَقَّ لَهُ، مِن اسمِهِ، لِيُعِزَّهُ فذُو العَرشِ مَحمُودٌ، وهذا مُحَمَّدُ

يبدو أن «محمداً» مشتق من «محمود»، أي: أن اسم المفعول مصدره اسم مفعول أيضاً.

وفي هذا إحالة يتعذر إقرار مضمونها في عالم البحث والتقويم. فبالإضافة إلى أن البيت كان في عهد النبوة البعيد عن شيعوعة الاصطلاح الاشتقاقي، تجد أن اللفظ هنا «شَق» هو نفس الذي ورد في الحديث القدسي أيضاً، وهو لا يفيد مفهوماً اصطلاحيًّا متفقاً عليه، ويدخل فيما ذكر عن الحديث الكريم، من أن المراد هو المجازية في المعنى المشترك بين الاسمين. أعني أن الحمد والتحميد مشتركان في الدلالة، فكان الاسمان المذكوران لكل منهما شِقٌّ من الاخر، وليس أحدهما أصلاً أو فرعاً.

عرض إحصائي مع التاريخ

ثم نمضي مع الزمن، فإذا نحن إزاء بعض النصوص المماثلة لما أسلفنا، مع إضاءات جانبية. فالصحابي حُذيفة بن اليمان (ت ٣٦) يعلق على «تَسنيم» من قول الله، عز وجل[٢]: ﴿ومِزاجُهُ مِن تَسنِيمٍ﴾، بأنه[٣]: «عَين من عَدْن، سمِّيتْ بالتسنيم الذي هو مصدر: سَنَّمه، إذا رفعه». وقد بدا في هذا القول، بالإضافة إلى العلاقة المعنوية، لفظ اصطلاحي هو المصدر، وإن كان لايعطي شيئاً من الاشتقاق.

وكذلك تجد[٤] في قول ابن عباس (ت ٦٨): «تَبارَك: تَفاعَل، من البَرَكة»، و«إنما سُمِّيَ الإنسان إنساناً لأنه عُهِدَ إليه فنَسِي»، توضيح العلاقة بين الفعل والمصدر من ناحية، وبين اسم الذات والفعل من ناحية أُخرى، مع ذكر الوزن الصرفي أيضاً.

وبعد هذا بعقود، ترى التابعي مجاهد بن جبر (ت ١٠٣) يتعرض لمعنى الإلحاد، أي: الميل والانحراف، في أسماء الله ـ تعالى ـ فيقول عن المشركين العابدين للأصنام[٥]: «اشتقوا اللاّتَ من الله، والعُزَّى من العزيز». فهو هنا يذكر الاشتقاق نصًّا، ويجعل الاسم العلم مشتقًّا من مثله، مما يشعر أن مفهوم التفرع الاصطلاحي ما زال غير واضح

(١) انظر ص٨٣ من الفصل الأول.

(٢) الآية ٢٧ من سورة المطففين.

(٣) تفسير الآلوسي ٣٠: ١٣٥.

(٤) الإتقان ١: ٢٥٤ الصحاح واللسان (نسي).

(٥) تفسير ابن كثير ٢: ٢٥٨.

في الإذهان. إنه يريد أن الاسمين الجليلين، انحرف في لفظيهما المشركون، فسمَّوْا الصنمين المذكورين بما يحمل معنى التقديس والتعظيم منهما.

وهكذا يتبن لنا أن مسألة الاشتقاق والعلاقات الدلالية بين المفردات كان لها حضور ملحوظ، في المراحل الأولى من التفكير اللغوي لدى العرب. وقد ظهرت بوادره الأولى في أيام الجاهلية، إذ كان يدرك العربي الصلات بين ألفاظ الأصل الواحد، ويعبر عن ذلك بوضوح وبيان. ثم تطاول إلى معرفة هذا الأصل المنجب الولود، فكان له محاولات بدائية، تتركز في المصدر وغيره.

وبعد هذه الوقفة المتأنية، في جنبات القديم من مسألة الاشتقاق والأصالة، وتبين المعالم الأَولى لها، يحسن بنا أن نستعرض الواقع الحقيقي في مسارب التفكير اللغوي، عند العلماء والباحثين، من أصحاب اللغة والنحو والأدب، لنتلمس التوجهات المختلفة التي انطلقت إليها، والنقاط المركزية التي حامت حولها، والبؤرة اللامعة التي انصبت بها غالبية الجداول والوديان.

وهنا يكون علينا أن نتتبع المصنفات اللغوية والنحوية والأدبية، التي قد تتناول هذه المسألة قصداً أو عرَضاً، فنلتقط منها العبارات والإشارات، نحصيها عدًّا وتفصيلاً، لنحقق ما هو واقعي في أذهان العرب، بشكل علمي موضوعي. فالإحصاء يقدم للدارس حقائق محددة واضحة، تطمئن إليها النفوس، وتأخذ صبغة البحث التطبيقي الميداني العملي، بعيداً عن التطلعات النظرية والأشواق العاطفية.

ولما كانت المصنفات العربية المماسة أو المعالجة لهذا الموضوع كثيرة جدًّا، ومتفرعة في ميادين علمية مختلفة، ومنتشرة بين العصور التاريخية المتوالية، آثاراً مخطوطة أو مطبوعة، فقد تعذر على الباحث استيعابها طرًّا، ولاسيما ما كان منها في المكتبات العامة أو الخاصة يلازم الخط اليدوي، ولم يلامس أضواء المطابع والنشر. ولهذا فإننا نكتفي بما هو متداول من المصنفات، ونتخذه عيّـنة إحصائية تمثل الواقع التقريبي للمسألة المعنية.

ولكي تتضح معالم المشكلة بصورة ملموسة موضوعية، نسير مع التاريخ، جنباً إلى جنب، فنرصد الأعداد الكاملة أو العيّنات من المؤلفات المطبوعة، في نتاج البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم، ونحصي توزعها في مسألة الأصالة الاشتقاقية.

ونحن ناثرون هؤلاء جميعاً في جنبات البحث، لنعرض لهم في طبقات تقريبية، تمثل الأجيال العلمية المتتابعة في حياة عروبة اللسان، مستأنسين بما كان منّا[١] في تاريخ الشروح الأدبية واللغوية، مع تحديد الجيل بما يكون من وفَيات في بضعة عقود متوالية.

وبهذا نكون قد وضعنا بين أيدي الباحثين نماذج واقعية، تصور تطور التفكير الاشتقاقي، وتحقق ما هو أقرب إلى البيان والصواب، وتستبعد الرجم بالغيب والانطلاق في غياهب التأملات والظنون.

حسبنا، فيما ذكرنا حتى الآن، أن اللفظ الاصطلاحي قد أخذت بعض صوره مكانتها في القرن الهجري الأول، وصارت مألوفة متداولة بين الألسنة والأفهام والأقلام، في مجالس العلم والبحث، تؤيد شيوعة الاستعمال في صفوف الناس. ولو تتبعنا مراحل التدرج في التوظيف لهذا المفهوم اللغوي، من خلال توارد العلماء عليه بالإشارة أو العبارة أو النص الصريح، لرأينا خطًّا بيانيًّا متعرجاً، بل خطوطاً متعددة متداخلة، بين طبقات رجال اللغة والأدب في دنيا العربية.

الطبقة الأولى:

وهنا نقف على عتبات القرن الثاني، لنرصد حضور المعاني التوليدية بين مفردات الكلام، فيلقانا رجالات العلم الأوائل، بسعيهم الفذ لطرق الموضوع بصور مختلفة من الغموض والجلاء. هذه إشارة من أبي العميثل (ت ١٤٠) جاء فيها أن «الخَلّ مصدر: خَلَلتُ الثوبَ والكساءَ بالخِلال، ومصدر: خَلّ الرَّمِيّةَ بالسهم والرمح، إذا نظمه».[٢] وهي ليست ذات دلالة على تأصيل أو تفريع، وإنما تفيد ذكر المصدر والفعلين اللذين يشاركانه في المعنى.

وهذا أبو عمرو بنُ العلاء (٦٥ ـ ١٥٤) في الحرم المكي ـ وهو من أقدم شيوخ البصرة في علم العربية ـ سأله أحد المعاصرين عن اشتقاق الخيل، فلم يعرف الجواب. ولما طُرح السؤال على أعرابي، كان مارًّا بالحضور، قال[٣]: «اشتقاق الاسم من فعل المسمّى». ولكن هؤلاء الحاضرين لم يعرفوا مقصَد الأعرابي، وسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال:

---

(١) انظر منهج التبريزي في شروحه ص ٣٩ ـ ٨٩.

(٢) الكتاب المأثور، ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٢٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ .وانظر مامضى في ص١٥.

ذهب إلى الـخُيلاءِ التي في الخيل والعُجب. ألا تراها تمشي العِرَضنةَ خُيلاءَ وتكبُّراً؟

تلك رواية يونس بن حبيب (ت ١٨٢)، وهو تلميذ لأبي عمرو، وأعرف الناس بدقة العبارة النحوية وأصول النقل والتحديث، واحتمال التخصيص أو التعميم للفظ، ومسارب التعبير الوضعي والاصطلاحي. و في هذا ترى الترددَ المألوف، لمصطلح الاشتقاق، ووضوحَ مفهومه لدى الناس، وتحقق الأصالة للمصدر، والفرعية لما هو سواه. أما قول الأعرابي «فعل المسمى» فيريد به العمل، أي: الحَـدَث الذي يقوم به متميزاً بين سائرالدواب. وقد فسر ذلك أبو عمرو، حين ذكر المصدر «الخيلاء»، ثم أوضحه بفعل ذلك من خيلاء وعرضنة وتكبر.

وقد ورد من مثل هذا ما يؤنس ويؤكد بصورة أُخرى. فقد روى أبو عمرو بيت الـخِرنِق أخت طرفة[١]:

يَـبـغِـي علـيـهـا القَومُ، إذ أرمَلـُوا وساءَ ظَـنُّ الـيَـلـمَـعِـيِّ الـقَرُورْ

وفسر الكلمة الأخيرة منه بقوله: «القَرور: الذي يجد البَـرْد... القرور من القِـرّة، لا من القَرار». فذكر لهذا المشتق احتمال أصلين مصدريين، مثبتاً النسبة إلى الأول، ونافياً لها عن الثاني، وإن كانت عبارته لاتفيد نصًّا صريحاً بالاشتقاق.

ولعل أقدم مانعرفه، من المطبوعات في هذا الميدان لمن كان في طبقة أبي عمرو بن العلاء، هو «كتاب نسب فحول الخيل»[٢] لمحمد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦). وقد ذكر فيه المؤلف أن الفرس المشهور «أعوَجَ الأكبرَ ابنَ سَبَل» نُتِجتْه أُمّه يوم رحيل القوم، فوضعوه بين جُوالقَينِ وشدوه بحبل، فأصبح في صلبه بعض العـوَج، وسمّـيَ لذلك:[٣] أعـوَج.

وهذا يعني، بالإضافة إلى رأي المصنف نفسه، أن العرب في قديم الزمان لاحظوا ما ظهر في الفرس من العَـوَج ـ وهو مصدر: عَـوِجَ يَعْـوَجُ ـ فجعلوا له اسماً ذا صلة معنوية

(١) ديوان شعر الخرنق لأبي عمرو بن العلاء ص ٣٦. ولعل هذ الكتاب هو الوحيد الذي نجا من مصنفات أبي عمرو. فقد كان له من الكتب ما ملأ به بيته إلى السقف، ثم تنسك فأتلفها. نور القبس ص٢٥.

(٢) طبع الكتاب تحت اسم «أنساب الخيل»، ونسب إلى ابن الكلبي هشام بن محمد. وقد جاء في مستهله ص ٦ إسناد لروايته، آخره: «أخبرنا هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه، قال: هذا كتاب نسب فحول الخيل في الجاهلية والإسلام»، وفي ص ١٣٥ إسناد أخر نهايته: «عن ابن النطاح عن هشام عن أبيه مصنِّفه». وقد تنبه لهذه العبارة الأخيرة محقق الكتاب، ولكنه لم يأخذ بها. فليصحَّح ما شاع بين الناس من خطأ.

(٣) نسب فحول الخيل ص ١٧. وانظر التاج (عوج).

بذلك، وهو الصفة المشبهة: أعوج، فكان اسماً علـماً عليه في التاريخ، ومنه تناسلَ جمهور الخيول العربية الأصيلة، التي يقال لها: الأعوجيّة.

ثم إذا تتبعنا طبقة أبي عمرو وأصحابه، في موضوع الاشتقاق، كان بين أيدينا كتاب «أمثال العرب» للمفضل الضبي المتوفَّى حوالي سنة١٧٥. وهو أقدم الكوفيين وشيخهم في اللغة والأدب والرواية للأشعار والأخبار. وقد اهتدينا في كتابه هذا إلى ٤ مرات، تعرض فيها للمسألة الـمَعنيّة فقال: دَلَـفت: من الدَّليف ـ وهو مشي سريع في تقارب خطو ـ وإنما سمّي سَـليطاً لسلاطة لسانه، وأرنَى: من الرُّنُـوّ ـ وهوالنظر الدائم ـ والخِلال: من الـمُخالّـة.[١]

وفي هذه الطبقة نقف عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٥). وقد رأينا في كتابه «الجمل» إشارة واحدة إلى هذا الموضوع، هي أن ثَـمُود[٢]: «مأخوذ من الثَّـمَد. وهو مستنقع الماء». والمعروف أن الثَّـمَد هو مصدر: ثَمِد، وهو هنا بمعنى الصفة المشبهة للمبالغة، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. وقد سميت القبيلة ثمود لقلة الماء في بلادها.[٣]

وإذا توجهنا إلى كتابه «العين» تبدّى لنا أن مفتاح مذهبه، في هذا الميدان، هو قوله[٤]: «المصدر: أصل الكلمة الذي تصدر عنه. وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمع والحِفظ. وإنما صارت الأفعال عنها، فيقال: ذهبَ ذَهاباً، وسمعَ سَماعاً وسَمعاً، وحفظَ حِفظاً».

وفي هذا نص قاطع بمذهب الرجل في أصالة الاشتقاق، وبه يجب أن تفهم أقواله الأُخرى دائماً. فهو بيان للرأي واضح وصريح من أواخر أقواله في كتابه، ومدعوم بالتفسير والتعليل والتمثيل. وقد كان الخليل أول من وقف عند هذه المسألة، فيما نعلم، وقرر أصالة المصدر في الاشتقاق بنص علمي لاشك فيه.[٥]

---

(١) أمثال العرب ص ١٠ و ٢٠ و ٢١ و٤٣.

(٢) الجمل في النحو ص ١٦٣.

(٣) التاج (ثمد).

(٤) العين ٧: ٩٦.

(٥) انظر دقائق التصريف ٤٤.

وعندما نتخذ مجلدين من كتابه هذا نموذجاً موسعاً يجزئ عنه، يلقانا منه أربع عبارات غير واضحة الدلالة لتفسير: الـمَسخط والـمَخضم والغِيبة والغَيبة، وعبارة واحدة تجعل الطاغوت مشتقًّا من «طَغَى»، وثانية عن السِّختيت قيل: إنها فارسية مشتقة من الصفة المشبهة «سَخت»، وثالثة تجعل البَخر مشتقًّا من اسم الذات «البُخار». ثم نجد ستة مواضع يُردّ فيها الاشتقاق إلى المصدر. وذلك في: الهَزيلة والـخَرُوف وتَفَخـتَّتْ والقِيل والقال وتمسكنَ.[1]

فما نسب لديه إلى غير المصادر هنا هو من الاشتقاق الدلالي، لبيان العلاقة المعنوية بين الألفاظ المذكورة. وذلك بما يوجبه مذهبه الصريح المذكور قبل. وليس لنا أن نظن توجهه إلى غير المصدر، أي: الفعل أو المشتقات أو أسماء الذوات، في تلك الثلاثة الناشزة، لأنه قد صرح مراراً بالعودة إلى المصدر أيضاً، كالذي تراه في حديثه عن: دِهقان وشَيطان ومُرّان ومَرمريس وعَنتريس، إذ يجعلها مشتقة من[2]: التدهقن والتشيطن والـمَرانة والـمَراسة والعترسة. فإذا وردت إشارات تخالف ذلك فإنما هي مؤوَّلة كتلك النِّشاز.

فلقد رأينا أن موضوع الأصالة الاشتقاقية، في أعمال الطبقة الأولى، مازال قليل الحضور، موزعاً بين المفهوم الدلالي والمفهوم الصرفي. وهو في الأول منهما غالباً ما يقيم علاقات واضحة بين المفردات والمصدر لدى البصريين والكوفيين، وفي الثاني يكون واضحاً لدى أبي عمرو ابن العلاء والخليل، بتعبيرِ نصّ صريح يصحبه التعليل والتفسير، والنماذج المختلفة أحياناً.

الطبقة الثانية:

لننتقل الآن إلى جيل علمي تال، تلقى عن الطبقة الأولى أو عن معاصريها. وهنا يصادفنا سيبويه (ت ١٨٠) بما في كتابه المشهور، ويواجهنا مفتاح مذهبه أيضا. وهو مقولته المشهورة[3]: «أما الفعل فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيتْ لِـما مضى، ولِـما يكون ولـم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».

والأمثلة معانٍ في صيغ محددة، هي الأبنية التي يكون عليها الفعل. وأحداث الأسماء هي المصادر التي يحدثها أصحاب الأسماء، أي: الفاعلون للأحداث.[4] وعلى

---

(١) العين ٤: ١٤ و ١٩٢ و ٢٢٦ و ٤٥٤ و٤٣٥ و ١٩٤ و ٢٥٩ و٢٥١ و ٢٤٠ و ٥: ٢١٢ و ٣١٢.

(٢) الكتاب ٢: ١١ و ٢١٣ و ١٢٠ و٣٥١.

(٣) الكتاب ١: ٢. وقد صرح بمثل هذا في موطن آخر ١: ٦ بقوله عن الأفعال: «إنما هي من الأسماء».

(٤) انظر شرح الكتاب ١: ٥٤ ـ ٥٥ وتحليل النص النحوي ص ٤٩.

هذا فالفعل مشتق من المصدر للدلالة على الماضي والمستقبل والحاضر، كما جاء في النماذج التي أوردها سيبويه بعد. بل إن الاسم العلم «كَـعْسَب» هو «فَعَل» من الكَعسَبة. وهو العدْو الشديد مع تداني الـخُطا.[١]

أما مشتقات الأسماء وجوامدها فلا مجال لها في قوله المشهور ذاك. وإنما يرد تحليل الأسماء في مواطن متفرقة،[٢] يكون منها ربط بالمشتق مثل: صَوقعة من الأصقع، وقِرواح من القَراح، وأحد من واحد. ويكون منها بالفعل. فمسكين من: تَسكَّن، ومَيلَع من: مَـلعت، وحِذيَم من: حَذمت، وعِثيَر من: عَثرت، وتُرتَب من: رَتب، وتُدرأ من: دَرأ، وتِحلئ من: حَلأت، وتَنَـوُّط من: ناط، وتِهِـبِّط من: هَـبط، وتُـبُشُّر من: بَشَّـرت، وتُراث من: وَرِث، وأناة من: وَنَيت، وتُكأة من: تَوكأت، وتُكلان من: تَوكَّلت، وتُجاه من: تَوجَّهت، وفِرسن من: فَرست، وخَنفقيق من: خَـفَـق.

ويكون منها ماربط بالمصدر للمجرد والمزيد، فيما يلي: واسط من الوسَط، وقَطُّ من القَطّ، والأولَـق من التألُّـق، ومعدّ من التمعدد، والإصليت من الصَّلت، والأُرْوَنان من الرَّون، وألنَدَد من اللَّـدَد، وأُسكوب من السَّكب، والـجَهْوَر من الـجَهارة، والـجَداول من الـجَدَل، والقَسوَر من الاقتسار، والعُنفوان من الاعتناف، والدُّواسر من الدَّسْر، والخِروَع من التخرُّع، والجبروت من الجَبَريّة، وملَكوت من الـمُـلك، وعِفريت من العِفر، ورَغَـبوت من الرَّغبة، ورَهَـبوت من الرَّهبة، وتقدُمية من التقدّم، وتَـنبيت من النبات، وتَـمتين من الـمَتن، وتَرنَموت من الترنُّم، والعِرَضنة من الاعتراض، والخِلَـفنة من الخلاف، والرَّعشَن من الارتعاش، والضَّيفَن من الضيف، وعَنتريس من العَترسة، ومَرمَريس من الـمَراسة، وتُخَمة من الوخامة، وخَنفَقيق من الـخَفق، وقضُّهم من الانقضاض، وعَفرَنى من العَفْـر، وسَرندَى من السَّرد، وعَـقَـنقل من التعقيل.

وأنت ترى أن الكثرة الغالبة هي للمصادر، إذ يكون لها ضِعف ما للمشتق والفعل تقريباً. هذا إذا احتكمت إلى العدد: ٣٥ مقابل ٢١. إلاّ أن ما جاء من تحليل للأسماء

---

(١) الكتاب ٢: ٧. وقوله «فعل» يعني أن كعسب: فعل ماض.

(٢) المصدر السابق ٢: ٢٣ و ١٢٣ و ٣٤٤ ـ ٣٥٦ و ١: ١٨٨.

هنا لم يُرد به الاشتقاق، وإنما أريد به بيان العلاقات الدلالية بين المجهول والمعلوم، من المفردات المشتركة في اللفظ والمعنى.

ولذلك لم يَرِد فيه ذكر للاصطلاح، وإذا ورد لفظ قريب من المصطلح بين أنواع التحليل هذه لم يكن بالمفهوم الصرفي، وإنما كان بمعنى مجازي يبين الصياغة اللغوية، لما اشترك من المفردات في المعنى الأصلي. وذلك نحو اشتقاق[١]: قَطَوان من قَطوطى، وضَغمتُ من ضَيغَم، وشَحطتُ من شَوحَط، وصَمعتُ من صَومَعة، وقُبَّر من قُنبُر، وتَقلسَيتُ من قَلنسُوة.

وقد أوضح سيبويه نفسه هذا المقصَد، بأنه إذا ذكر الاشتقاق فإنما يورده استدلالاً، «إذا تقاربت المعاني».وأكد ذلك بقوله[٢]: «وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف، (أي: لفظ)، فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ، فاجعلها زائدة». فالمقصود من إيراد هذه الأمثلة إنما هو ظواهر الزيادة والإعلال والإبدال والإدغام، لما يكون «في الأسماء والأفعال، التي يشتقون منها»،[٣] أي: المفردات التي تشاركها مفردات أُخرى في اللفظ وأصل المعنى اللغوي.

فعندما أراد الاستدلال على زيادة بعض الأحرف، قال[٤]: «ممّا جعلته زائداً بثَبَتٍ العَنسَل، لأنهم يريدون العَسُول»، وتابع ذلك بأن: العَنبَس يراد به العَبُوس، وعَفرنًى من العَفْر، ونون بُلَنهنِية زائدة لأنه من الثلاثة إذ يقال: عيش أبلَه، ونون فِرسن لأنه من: فَرست، ونون خَنفَقيق لأنه إما أن يكون من: خفقَ إليهم، وإما أن يكون من الخَفق، وكذلك البَلَنصَى وعَقَنقَل وعَصَنصَر لأنك تقول: البَلَصوص وعَقاقِيل وعُصَيصِر، والعِرَضْنة والخِلَفْنة من الاعتراض والاختلاف، والرَّعشَن والضَّيفَن من الارتعاش والضيف، والسِّرحان والضِّبعان لأنك تقول: السِّراح والضِّباع. وكذلك الإنسان.

ومن هذا العرض اليسير، لما بسطه سيبويه في كتابه من النماذج المختلفة، تلحظ عدم المقصَد لبيان الأصالة والفرعية. فهو يعرض أدلة على ما دخل بنية المفردات من تصرفات للصياغة، ليكتشف الزيادة وأمثالها من ظواهر التصريف.

---

(١) نفس المصدر ٢: ٣٤٥ ـ ٣٥١.

(٢) المصدر نفسه ٢: ٣٥٢. واجعلها أي: اجعل تلك الحروف.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٣٤٧.

(٤) الكتاب ٢: ٣٥٠.

فلا بد إذاً من العودة إلى مقولته الأولى الصريحة في الاشتقاق المفسَّر بالنماذج والبيان، وتعميمها لتشمل أصالةُ المصدر جميع المشتقات من الأسماء والأفعال. ثم يكون العدد المذكور قبل، في ظهور المصدر بين نماذج الاستدلال الصرفي، مؤنساً ومزكّياً لهذا التعميم.

وللكسائي (ت ١٨٩) إمام أهل الكوفة أقوال منثورة في المصنفات المختلفة، كالخَشْفة يقال منها:[١] خَشَفَ يَخشِفُ خَشْفاً، ورجلٌ باذّ: من البَذاذة، وتَغَمّرت: من الغُمَر، و وُتِر: من الوَتر، والخِزامة والعِرانة والخِشاش والبُرة يقال منها: خَزَمتُ وعَرَنتُ وخَشَشتُ وأبرَيت، فهو مخزوم ومعرون ومخشوش ومُبْرًى، والتبيُّغ من البغي مقلوباً، والهَيَشات من الهَيش، والهاري من التهرّي، والنبيّ أصله من النَّبْوة - وهي الارتفاع - ومأزورات من: وُزِر، والتُّخَمة والتُّهَمة والتُّكلان من الوخامة والوهم والتوكّل، وتَبَيَّغ: من التَّبَيُّغ، ومَقضُوة من: قَضَيت. وفيها ردّ إلى المصدر ١١ مرة، مع تصريح بالأصالة حيناً، و ٤ مرات إلى اسم الذات، و ٢ إلى الفعل.

ولدينا كتيّب، هو رواية لهشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤)، فيه شرح لـ «ديوان لقيط بن يَعمُـر»، والراجح أن الشرح لهشام هذا، وإن كان يُظن أنه للأصمعي.[٢] وقد ورد فيه ثلاثة نصوص من الاشتقاق الدلالي، مضمونها أن[٣]: تأوّوكم: من: أويتُ إلى الرجل، والقَـلَع: الصخور العظام، ومنه سمي السحاب العظيم القلع، وأذكَـوا العيون: من قولك: أذكيتُ النار، أي: أحييتها.

ثم ترى نصّاً واحداً يلمّح بالاشتقاق: «صُقَعاً أي: فَـزَعاً وذَهابَ عقل. وهو مأخوذ من الصَّعِق: الذي تصيبه الصاعقة فتذهب بعقله. والصاعقة والصاقعة سواء». وعلى هذا فالمصدر مشتق من الصفة المشبهة، والظاهر أن فيه قلباً مكانياً أيضاً بتقديم القاف على العين.

ثم كتيّب آخر لمحمد بن المستنير قُـطرُب (ت ٢٠٦)، تقف فيه على نصين من هذا الموضوع. أما الأول فقوله[٤]: «حَـبَـلَ الرجلُ من الشراب، وبه حَـبَـل، إذا امتلأ بطنه

---

(١) غريب الحديث ١: ١٤٥ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و٣: ٢١٣ والفائق ٤: ١١٩ و١٢١ ودقائق التصريف ص ٥٣١ و ٢٢٨ و٢٤١ و٢٧٢ و ٣٤٠.

(٢) انظر ص ١٣ من ديوان لقيط.

(٣) المصدر المتقدم ص ٣٥ و ٤٣ و ٣٩ - ٤٠.

(٤) الفرق ص ٨٣ - ٨٤.

منه. ورجلٌ حبلانُ وامرأةٌ مُحبِل. وكأن الـحُبلَـى من ذلك مشتقّ، من الامتلاء. ورجل حَبلان: إذا امتلأ غضباً». وهو ظاهر في ردّ المشتقات إلى أصل مصدري.

وأما الثاني فيقول فيه[1]: «العِكرمة للأنثى من الحمام، واسم عِكرمةَ من ذلك مشتق». والظاهر هنا جعل اسم الذات أصلاً للاسم العلم، والراجح أن يفسر هذا بأنه غير مقصود به الاشتقاق الصرفي، ويحمل على القول الأول بالتأويل المركب.[2]

وإذا اتخذنا نموذجاً الجزء الأول، من كتاب «معاني القرآن» لشيخ الكوفيين في اللغة والنحو ـ وهو الفراء (ت ٢٠٧) ـ وقفنا فيه على مايلي[3]: أدنى هو من الدُّنوّ ويقال من الدناءة، وتَدَّخِرون: تَفتَعِلون من ذَخَرت، وظلمت: تقول: مُظَّلِم، وبَكّة: يقال: بَكَّ الناسُ بعضُهم بعضاً، وابغ: من بَغَيت، وأبغ: من أبغيت، وزَيَّلْنا: ليست من: زُلت، إنما هي من: زِلتُ ذا من ذا، إذا فرَّقتَ أنت ذا من ذا.

وفي هذه المقولات تعود الكلمة الأولى إلى المصدر، والثالثة إلى اسم الفاعل، والباقي إلى الفعل الماضي. وليس في كل هذا من قصد للاشتقاق أو التأصيل، لأنه عرض لبيان الاتصال الدلالي بين المفردات. وكذلك الشأن في عيّنة مختارة من المصنَّف نفسه، إذ يكون[4]:

يرتعْ من الرَّتعة، وتَترَى من الـمُواتَـرة، والتُّخمة من الوَخامة، والهُون مصدراً للشيء الهيّن، والذِّلّة مصدر الذليل، والذُّلّ مصدر الذَّلول، والرُّحْم مصدر: رحِمت، ولِواذ مصدر: لاوذت، وتَبارك: من البَرَكة، وقِرنَ: من الوَقار، وسَلَم مصدر: سَلِم، وأسرِ: من: أسريت، واسرِ: من: سريت، ويرتعِ: من: رعيت، والتراث من: وَرث، والمسنون من: سَننت، وتقفُ: من: قفوت، وتذرو: من: ذَرَوت، وتُذري: من: أذرَيت، وأَخفي: من: خَفَيت، ويتألَّ: من: تألّيت، وألقَى: من: لَقيت، ويُقتِروا: من: أقتَرت، ويَقتِروا: من: قترت، ومِنسأة من: نسأت.

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٦.

(٢) الظاهر أن «عكرمة» هو في الأصل مصدر الهيئة للفعل: عَكرَمَ. فيكون كالسَّلسِلة مصدر الهيئة من السَّلسَلة، منقولاً إلى اسم المفعول للمبالغة، ومعبراً به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. وهذا ما لم أقف على أحد قاله، وهو قياس سائغ بالكسر في الرباعي، كما هي الحال في الثلاثي المجرد. وعليه يقال: زِخرِفة وغِربِلة وقِرطِبة وصِلصِلة وقِرزِمة وغِمغِمة، للتعبير عن مصدر الهيئة في الرباعي المجرد.

(٣) معاني القرآن ١: ٤٢ و ٢١٥ و ٢٢٧ و ٤٦٢.

(٤) المصدر السابق ٢: ٣٨ و ٥١ و ١٠٦ و ١٢٢ و ١٥٧٦ و ٢٦٢ و ٣٤٢ و ٤١٩ و ٢٤ و ٣٨ و ٥١ و ٨٨ و ١٢٣ و ١٤٦ و ١٧٦ و ٢٤٨ و ٢٦٦ و ٢٧٢ و ٣٥٦.

وفي هذا ١١ نصّاً يقيم العلاقة فيها بين المفردات ومصادرها، و ١٤ يتكون فيها العلاقة بين المفردات وأفعالها الماضية، من دون ذكر صريح للاشتقاق الصرفي أو الأصالة والفرعية، فيكون كلامه من باب الاشتقاق الدلالي.

ولكنك تلحظ له عبارة قد تفيدك شيئاً فيما نحن بصدده. وذلك أنه يعلق على الآية الكريمة(١): ﴿فهَل نَجعَلُ لَكَ خَرْجاً﴾؟ بقوله: «الخَراج: الاسم الأول، والخرج: المصدر(٢) كأنه الجُعل». فوصف الخراج - وهو اسم ذات - بأنه الاسم الأول قد يعني لديك أنه أصل لما تفرع في هذا المعنى، فيكون الاشتقاق على هذا صادراً من أسماء الذوات.

غير أننا نرى للعبارة هذه توجيهاً آخر أقرب إلى المراد، إذ كثيراً ما يرد مصطلح «الأول»، مقصوداً به التقدم في الصياغة والعموم لا في الاشتقاق. ومن هذا مايقال من أن الاسم والنكرة والواحد والمذكر أوائل، والفعل والمعرفة والجمع والمؤنث ثوان، لأنها أثقل بما تحمله من معنى مضاف إلى الأوائل.(٣) وبما أن الخراج ما يعطى عن الأرض وهو عامّ، والخرج مايعطى عن الإنسان وهو خاص، كما يذكر علماءاللغة، فقد كانت الأولية للعموم لا للأصالة في الاشتقاق.

على أننا نرى في بعض المصادر التراثية أقوالاً منسوبة إلى الفراء، قد توضح جانباً آخر من مذهبه.(٤) فالواو سقطت من مثل «يَزَع ويَسَع»، لخروج الدائم منه على ميزان: فاعِل. نحو: وَزَعَ يَـزَعُ فهو وازِع، ووَسِعَ يَسَعُ فهو واسِع. وكَوّة من: كَـوَوت، وقُوّة من: قَوَوت. وطُوبَى: فِعْلَى، من الطَّيب.

وفي النص الأول يبدو أن الصفات تصاغ من الفعلين الماضي والمضارع، وفي الباقي يصاغ اسمُ الذات من الماضي أو المصدر، والقوةُ مصدراً تصاغ من الماضي أيضاً. وهذا كله عرض للاشتقاق الدلالي أيضاً، وليس فيه ما يدل على تأصيل أو تفريع.

---

(١) الآية ٩٤ من سورة الكهف.

(٢) معاني القران ٢: ١٥٩. وفي المطبوعة «كالمصدر». والصواب ما أثبتنا. انظر تفسيرالقرطبي ١١: ٥٩ و البحر المحيط ٧: ١٦٤ والدر المصون ٧: ٥٤٧ وتفسير الألوسي ١٦: ٥٧.

(٣) الكتاب ١: ٦ - ٧.

(٤) دقائق التصريف ص ٢٢٣ و ٣١٥ و ٤٥٨. والمعروف أن الوراقين حجبوا «معاني القرآن» عن الناس، وغالوا في ثمن ما يكتبون لهم منه، فأملى «كتاب معان» أتم وأوفى مما قبله. تاريخ بغداد ١٤: ١٥٠.

ومن أقران الفراء في التلمذة على الكسائي يستوقفنا هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٨). وقد روي عنه أنه يقول[1]: «اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس هو بفعل محض ولاباسم محض. إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لثُنّي وجُمع وأُنّث. وهو موحّد في الأحوال كلها... وسُمّي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد». وهذا أقدم نص عثرنا عليه، يمثل المذهب المنسوب إلى الكوفيين، وهو محط البحث التاريخي.

ثم نتوجه إلى أبي عُبيدة (ت ٢١٠)، فنرى لديه مايلي: ادّارأتم: من التدارؤ، ومثوبة من الثواب، واصطفى من الصفوة، والرؤوف من الرأفة، ويؤيّد: من الأيد، والجنب من الاجتناب، وتغلو: من الغلو، ومقدار من القَدر، وأعتدنا: من العَتاد، وأعددنا: من العدّة، والقانع من القُنوع، ويهدي: من الهدي، ورخاء من الرخاوة، وامتحن: من المحنة، وغوى: من الغي، ويصدّعون: من الصُّداع، وتُمنُون: من المني، وتُدهِن: من المُداهنة، ورابية من الرباء، والغسلين من الغَسل، والسجّين من السَّجن، والفِسّيق من الفِسق.[2]

وهذا ظاهرُه الربط بين المفردات ومصادرها. ثم تجد عبارات لإقامة علاقات المفردات بالأفعال، نحو: اليَنع من: يَنع، والقِيَم من: قام يقوم، والتقوى من: وَقيت، والرابي من: ربا يربو، والنجوى من: ناجيت، والمَشيد من: شِدتَ تَشيد، ويأتلي: من: آليتَ، والغَرور من: غررتَ تغرّ، وقِرنَ: من: وَقرت، والمِنسأة من: نسأت، والمَواخر من: مَخرت، ويُوزَعون: من: وزعت، واليَؤوس من: يئست، والقَنوط من: قنطت، والعابدين من: عَبدَ يعبدُ عبداً، ويأتلي: من: أُلت، وازدُجر: من: زُجر، وتورون: من وَريت، والمهيل من: هِلتَه تَهيله، والإيلاف من: آلفتَ تُؤلف.[3]

وفي كلتا الحالين تجد نفسك مع أبي عبيدة مراوحاً بين أنواع المفردات، لبيان الروابط الدلالية مستعيناً بالمعلوم على المجهول، من غير محاولة لتعيين اشتقاق بعض من بعض،

---

(١) دقائق التصريف ص ٤٤.

(٢) مجاز القرآن ١: ٤٢ و ٤٩ و ٥٦ و ٥٩ و ٨٨ و ١٠٤ و ١٢٦ و ١٤٣ و ٣٢٣ و ٣٩٨ و ٢: ٥٢ و ١٣٣ و ١٨٣ و ٢١٩ و ٢٣٥ و ٢٤٩ و ٢٥١ و ٢٦٤ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٨٩.

(٣) المصدر السابق ١: ٢٠٢ و ٢٥٨ و ٣١٥ و ٣٢٨ و ٣٨١ و ٢: ٥٣ و ٦٥ و ١٢٩ و ١٣٧ و١٤٥ و ١٥٣ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٢١ و ٢٤٠ و ٢٥٢ و ٢٧٣ و ٣١٢.

أو نص على أصالة هذا وفرعية ذاك. عبارة واحدة تقف عليها في الكتاب كله، تراها مفيدة في هذا الميدان، وهي قوله: «معنى أكدَى: قَطَع. اشتُقّتْ من كُدْية الرَّكيّة وكُدية الرجل.[١] وهو أن يحفر حتى ييأس من الماء فيقول: بلغنا كُدْيتَها». فقد ذكر أبو عبيدة هنا فعل الاشتقاق، مبيناً أن الكدية أصل للفعل «أكدى».

غير أنه وزّع الاشتقاق بين مفهومين، فأظهر تردداً في تحديد المراد، دون أن يجزم بأحدهما. والمعروف أن الكُدية في الوضع اسم مصدر بمعنى: المنع والبخل، وشدة الدهر، وحِرفة السائل الـملحاح. فهو في «كُدية الركية» منقول للدلالة على اسم الفاعل للمبالغة، ثم عُـبِّـرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة، وفي «كُـدية الرجل» باق على دلالته المصدرية. وهذا يعني أصالة المصدر، واشتقاق الفعل منه.

وفي رجالات الطبقة الثانية، يصادفنا الشيخ اللغوي للكوفيين أبو عمرو الشيباني (ت ٢١٣). فإذا استقرينا معجمه المشهور «الجيم» - وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من آثاره الغفيرة - رأيناه يعرض للعلاقات الدلالية، في اتجاهات مختلفة متفاوتة، من دون ذكر صريح للاشتقاق أو بيان للأصالة والفرعية.

فالسُّخرة من: سَخِرت، والـمَغِيض من: غِضت. وهذا[٢] يعني العلاقة المعنوية بين المشتقين والفعلين، في حين أنها تكون بين المفردات من فعل ومشتق وبين اسم الذات، لأن قولك أقَطُوني[٣]: من الأقِط، ويَخبَر: من الخَبار، والـمَزؤون: من الزُّؤان، والسامِنِين: من السَّمْن، والطَّغامة: من الطَّغام، والـمُعتنِك: من العانِك.

ثم تراها منسوبة من المشتقات الاسمية والفعلية ومن المصادر إلى الصفة، حيث يكون الـمُتغايد: من الأغيَد، والفَرسَى: من الفَريسة، ونفَسَت: من النُّفَساء، والوَرْي والوَري: من الـمَورِيّ.[٤]

ومقابل هذه النصوص الاثني عشر، لمجموع الفعل واسم الذات والصفة، تجد

---

(١) نفس المصدر ٢: ٢٣٨. وفي المطبوعة: «الرَّحْل». وكدية الركية: الصخر يظهر في البئر. وكدية الرجل: بخله ومنعه العطاء.

(٢) الجيم ٢: ١٠٤ و٣: ١١. وروي عنه أيضا: «تقِر: تسكن، من قولك: وَقَرَ يَقِرُ، إذا سكن». كتاب البئر لابن الأعرابي ص ٥٧.

(٣) الجيم ١: ٥٧ و ٢٤٠ و٢: ٥٩ و ٩٤ و ٢١٠ و٣ ٢٧. وفي المطبوعة: أقْطُوني.

(٤) نفس المصدر ٣: ٧ و ٥٣٤ و ٢٨٠ و ٢٩١ و ٢٩٧.

للمصدر الغلبة في الارتداد المعنوي، إذ يكون له خمسة عشر نصًّا. فأَسَوت: من الأُسوة، وبَشِشت: من البشاشة، والثُّؤَر: من الثأر، وأجتَنِب: من الـجَنابة، واستَحَشّ: من الـحُشاشة، وأرَقُّوه: من الـرِّق، والـرَّعشة: من الارتعاش، والاتِّزار: من الوِزر، وضَرأ: من الضَّراء، والطَالِع: من الطَّلْع، والـمُعْوِل:[1] من الإعوال، وعانَى: من العَناء، والـمُعْتَلّ: من العِلّة، وأعفاه: من العافية، ونَـكِف: من الاستنكاف.

ثم نقف عند أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥) ـ وهو بصري مشهور انفرد بالأخذ عن الكوفيين كالمفضل الضبي ـ فنجد في آثاره إشارات قليلة تتصل بما نحن في سمته. فالعلاقة بين المشتق والفعل تظهر مرة واحدة في «جَنِئ»،[2] إذ يقال منه: رَجلٍ أَجْنأ. وهي بادية أربعـاً بالارتداد إلى المصدر، حيث يقول: لَـومَى: فَـعْـلَـى من اللَّـوم ـ وهو العطش ـ واتَّـعَـدْنا: من الوعد،[3] ورجلٌ غَـبقانٌ وصَبحان: من الغَبوق والصَّبوح، ورجلٌ عَشيانٌ[4] وغَديانٌ وامرأة عَشْيا وغَدْيا مقصور: من الغَـداء والعَشاء. ولهذا فإن قوله عن قطوان: «هو من قولك: قَطا يَقطو قُـطُـوّاً وقَـطْـواً» يُحمل على أصالة المصدر، وإن كان فيه ذكر للفعل.

وممن عاصر هؤلاء أبو سعيد الأصمعيُّ (ت ٢١٥)، وله عدة كتب منشورة، نحاول أن نرصد بعضها هنا، فترى أنه يذكر الصلات الدلالية بين المشتقات والفعل، بقوله:[5] حَـدواء: فَعْلاء من: حَـدَوتُ وحَـدا يَحدُو، وصَـيُّـور: فَـعُّـول من: صارَ يَصُور. ثم يحيل على المصدر بقوله: اقتَدَر: افتَعَلَ من القُدرة، واطَّـفَـر: افتَعَـلَ من الظَّـفْر،[6] وأتَـرَدَّى: أهلك، من الرَّدَى، وقِطَـيِّـمّ: فِعْـيَـلّ من القَطَم (وفي المطبوعة: القَطْـم) ـ والقطَم: شِدّة الشهوة ـ و وَحمَى: فَعْـلَـى، من الوَحَم. ويقال: وَحِمَتْ تَوحَمُ وَحَماً.

---

(١) المصدر نفسه ١: ٥٧ و ٨٣ و ١٠٩ و ١١٤ و١٧٢ و ٢٨٩ و ٢٩٤ و ٢: ٧٢ و ١٩٧ و ٢٢٢ و ٢٣٨ و ٢٤١ و ٢٧١ و ٣: ٢٧٩. وفي المطبوعة: مَعُول.

(٢) الهمز ص ١٧.

(٣) النوادر ص ١٨٦ و٣ و ٢٢٣. وهذا النص في المطبوعة غير منسوب، وإنما جاء نسبه إلى أبي زيد في الأمالي ٢: ٢٧٩ ـ ٢٨٠ والسمط ص ٩٢٣ والمزهر ١: ١٣٩.

(٤) كتاب مسائية ص ٢٤٩ و ٢٥١ . وهوملحق بمانشر من النوادر .وغبقان وصبحان هما هنا من اسم الذات. وفي المطبوعة : غَشيان.

(٥) ديوان العجاج ١: ٣٠ و ٣٥٢ و ٢ : ١١١.

(٦) المصدر المتقدم ١: ٤١ و ٤٤ و ٢٦٦ و٢: ١٣٤ وخلق الإنسان ص ١٥٨ . وانظر نقائض جرير والفرزدق ص ٢٨ ـ ٢٩ . والظَّفْر: مصدر قولك: ظَفَـرَ الشيءَ، إذا غرز فيه ظفره . وفي المطبوعة: الظـُفَر.

فهو متردد مع التوجُّهين، في تِبيان القنوات الحميمة المتشعبة بين المفردات. وقد حقق ذلك غير مرة، إذ يقول[١]: «مَـرَّ فرسُه يَذألُ ذَألاناً. ومنه سُمِّيَ الذئب ذُؤالة». أو يقول[٢]: «نَـفَطتِ العنزُ تَنفِطُ نفْطاً، وعَـفَطـتِ الضائنةُ تعفِطُ عَـفْطاً. ومن هذا يقال: مالَه عافِطة، ولانافِطة». وفي هذا يذكر الفعل والمصدر في توضيح تلك القنوات، من دون ترجيح أو تعيين أيضاً. وذلك يعني أن فكرة الاشتقاق لم تكن حاضرة في ذهنه، وليس قاصداً القول فيها، حين يعالج تلك المسائل اللغوية في شرح أو تفسير.

ولذا ترد عباراته خلواً من التعرض بلفظ أو إشارة تمس الموضوع، فيكون ما ذكرناه عنه قبلُ بعيداً عن التعيين والتحديد. يؤيد هذا أنه وقف على قول العجاج، في وصف سرعة السهام إلى الأجساد:

* تُـسـرِع، دُونَ الـجُـنُـنِ، الـبِـشـارا *

فقال: «البِشار: من الـمُباشَرة، أي: تُـباشِر الجَسد، أي: تَـدخل[٣] تحتَ الـدِّرع. وكلُّ شيء يجوز فيه مُفاعلةٌ يجوز فيه فِعال، كقولك: باشرتُه بِشاراً ومُباشَرة، وقاتلتُه مُقاتَـلة وقِتالاً».

وأنت ترى هنا أن جعْـل المصدر «البشار» من المصدر «المباشرة» ليس فيه شيء من المقاصد الاشتقاقية، وإنما هو بيان للجانب المعنوي الصِّرف. ومع هذا، فالحمل لمثل هذه العبارات يكون على المصدرية، لأنها أغلب في أقواله التي وردت قبل.

على أن للأصمعي في الكتاب نفسه عبارة واحدة، تضمنت لفظ الاشتقاق، وكانت أكثر غموضاً وإبهاماً مما أوردناه حتى الآن. وتلك مقولته تفسيراً لبيت العجاج:

* في أُثـعُـبـانِ الـمَـنجَـنُـونِ الـمُـرسَلِ *

:«الأُثعبان: جُـدَيْـول[٤] يَنثعِبُ ماؤه. وهومَجرى الماء، وهو اشتقاقٌ لايُتكلم به». افتُراه يريد أن يمنع الكلام في هذا الموضوع؟ أم يريد أن صيغة «أُفعُلان» هي مما لا يقاس عليه؟

---

(١) كتاب الخيل ص ٣٧٣.

(٢) كتاب الشاء ص ٦٦.

(٣) ديوان العجاج ٢: ١١٧. وفي المطبوعة: يباشر الجسد أي يدخل فيه.

(٤) المصدر السابق ١: ٢٢٥. وفي المطبوعة: «جديـل» خلافاً لما جاء في الأصول الخطية للديوان. فقد ظن الناشر أن ما في الأصول خطأ صرفي، مع أنه صحيح فصيح.

الحق أن عبارته هذه مشكلة تقتضي الحل، والظاهر فيها تحرُّجه من الخوض في الاشتقاق. ولذلك تكون عباراته بعيدة عن التصريح بلفظه في الإجراء.[١]

وآخر من نقف عنده، من رجالات هذه الطبقة الثانية، الأخفش الأوسط المتوفى حوالي سنة ٢١٥. وقد كان هذا النحوي الكبير أحد مشاهير علماء البصرة في عصره، وأستاذاً للكوفيين في كثير من المسائل، أخذوها عنه لِما لها من خلاف لأصحابه البصريين. وإذاتصفحت كتابه «معاني القرآن»، لتتبع ما نحن في صدده، واجهتك عدة عبارات تنصبّ في الإحالة على الفعل.

فالمآب والأوّاب من: آبَ يَؤوب، ولَيّاً: من: يَلْوُون، ومَدخل ومَخرج من: دَخلَ وخَرج، ومَقام من: قام، ومُقام من: أقام، وتَلْوُوا: من: لَوَى يَلوى، ومُجراها ومُرساها من: أجرَيتُ وأرسَيت، ومَجراها ومَرساها من: جَرَيتُ ورَسَوت، والإبكار من: أبكَرَ إبكاراً، وجزء من: جَزَأته، ومَشِيد من: شِدتُه فأنا أَشِيدُه.[٢]

وليس في هذا كله مقصَد اشتقاقي، أو مراد لبيان أصالة وفرعية. ولذا فإنه قد يخالف مضمونَه فيمزج الفعل بالمصدر، أو يتردد بينهما، وهو يفسر بعض المفردات. وذلك نحو[٣] أن الرقيب من: رَقَبَ يرقُبُ رَقْباً ورُقُوباً، والرِّئْي من الرُّؤية أو من: رأيتُ. ثم تجده إذا عرض للمصدر فقد يطلق عليه لفظ الفعل، كأن يقول: وإنما الغُدُوّ فِعل، وكذلك الإبكار.[٤]

وهكذا يرحل عنا رجالات الطبقة الثانية من العلماء، ونحن في العقد الثاني من القرن الثالث، ومصطلح الاشتقاق قليل التناول والاستعمال، مع أنه كان واضح المعالم، في الأذهان والتاريخ. لقد حام أكثر هؤلاءالعلماء حول حياضه، ينثرون العبارات القريبة والبعيدة، بدون قصد مباشر وتنمية ملحوظة، إلاّ ما كان عند سيبويه، من اهتمام بالغ بأصالة المصدر مع تفصيل وبيان وتمثيل، وعند ابن الكلبي من إشارة تلمح منها بعض البيان، ولدى قطرب وأبي عبيدة من توجه إلى أصالة المصدر أيضاً، ولدى هشام الضرير من جزم بأصالة الفعل.

(١) انظر غريب الحديث ٤: ٦٣ و ١٣٣ و ٤٥٤.

(٢) معاني القرآن ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠ و ٤١٢ و ٤٤٢ و ٤٥٦ و ٥٧٧ و ٥٩٦ و ٦٠٣ و ٦٣٧.

(٣) المصدر السابق ص ٤٣١ و ٦٢٦.

(٤) نفس المصدر ص ٥٩٧ .

أما سائر اللغويين والنحاة فكانوا يتناولون العلاقات الدلالية بين المفردات بالتوضيح والتفصيل، ويتجنبون الخوض في ميادين الاشتقاق، وكأنهم مطمئنون إلى وضوح معالمها، بحيث لاتحتاج إلى مزيد بحث أو تفصيل.

الطبقة الثالثة:

نستقبل في هذه المرحلة جيلاً علميًّا آخر، كان قد تلمذ على أولئك الراحلين، وحمل راية البحث والدرس اللغوي الكريم، فكان فيه أمثال أبي عُبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤) وأقرانه، من رجالات عروبة اللسان. وهو ممن روى عن البصريين والكوفيين. فإذا اتخذت عيّنة من كتابه «غريب الحديث»، ترصد فيها مادار حول الاشتقاق، كان لديك تطواف أيضاً في الحياض، يعرض القنوات الدلالية مع مسّ للتأصيل والتفريع رفيق.

فالمفردات تتصل بأسماء الذوات في أصول معانيها[١]، كشِناق القِربة منه: أشنقَها إشناقاً، والوَشِيقة يقال منها: وَشَقتُ اللحمَ أشِقُه وشْقاً، ومن الدِّسام: دَسَمتُ الشيء أدسُمه دَسْماً، ومن الهَبِيد: تَهَبَّدَ الرجل، ومن الثِّبان: ثَبَنتُ، ومن المِشق: ثوبٌ مُشَّق، ومن الخَلَى: يُختلَى، ومن الرِّيح: مُرَوَّح، ومن العُرَواء: أُعرِيَ وعُرِيَ. وتتصل بالصفات أيضاً[٢]، كأن يقال من المؤرَّبة: أرّبتُ الشيء تأريباً، ومن الأجذَم: جَذِمتْ يده، ومن القَضِئ: قَضِئَ الثوب، ومن الشَّبْح، أي: العريض: شَبَحتُ العود، ومن الوَزَعة: وَزَعتُه فأنا أزَعُهُ وَزْعاً.

ومقابل هذه النماذج التسعة المردودة إلى الاسم، والخمسة المردودة إلى الصفات، تجد ٤٣ نموذجاً تُرَدُّ إلى المصدر أيضاً.[٣] وإذا كانت كثرة هذا العدد ليست مرجحة لأصالة المصدر، في عمليات الاشتقاق اللغوي، لخلوّها من لفظة أو إشارة تسعف في ذلك، فقد تبدى في العيّنة المذكورة أن أبا عبيد يورد عبارات فيها بعض التلميح والإسعاف.[٤] فالكاهل أُخذ من الكَهْل، والصُّعُدات: من الصَّعيد، والمُحاقَلة: من الحَقْل، ولُوِّقَ: من اللُّوقة.

---

(١) غريب الحديث ١ : ١٣٣ و ٣ : ٣٣ و ٢٠١ و ٢٥٨ و٢٦١ و ٤ : ١١ و ١٢٤ و ٤١٣.

(٢) المصدر المتقدم ١ : ٢٤ و ٣٢٨ و ٣ : ٤٨ و ٨٥ و ١٢٤ و ٢٢٨

(٣) انظر نفس المصدر ١ : ١٩ و ٣٢ و ٣٩ و ٩٦ و ١٥٥ و ١٦٧ و ١٧٣ و ١٨٠ و ٣٠٥ و ٢: ٤٥ و ٦٣ و ١٠٠ و ١٢٧ و ١٩٣ و ١٩٤ و ٢١٩ و ٢٢٨ و ٢٤١ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٥٧ و ٣: ٢١ و ٤٢ و ١٢٧ و ١٤٠ و ١٩٩ و ٢٥٤ و ٣٢٦ و ٤٣٠ و ٤ : ١٩ و ٧٥ و ١١٩ و ١٢٤ و ١٣١ و ١٤٩ و ١٧٦ و ١٨٥ و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٣٥٩ و ٤٦٥ و ٤٩٥.

(٤) المصدر نفسه ١: ١٢ و ١٢٥ و ٢٢٩ و ٤: ١٤٤.

وفي هذه النماذج الأربعة تَشعُر بأن الأصل في الاشتقاق هو أسماء الذوات. غير أن أبا عبيدة نفسه يكاد يُضعِف هذا الشعور حين يضيف إلى النموذج الأول، وهو منقول عن أبي عبيدة: «يقال منه: رجلٌ كَهْلٌ وامرأةٌ كَهْلَةٌ»، فيجعل الأمر في ذلك ذاهباً مذهب الاشتقاق الدلالي.

ثم تراه يورد عبارات أقرب إلى الجزم في التعيين لأصالة المصدربالحصر، إذ يقول: السُّيوب لاأراه أُخِذ إلاّ من السّيب، وإنّما[1] الرَّمّازة معناها مأخوذ من الرَّمز، والقُحَم لا أرى أصل هذا إلاّ من التَّقَحُّم، و الشَّرَوَى لاأرى أصل هذا إلاّ مأخوذاً من الشَّرَى. والظاهر أن هذه العبارات هي محطّ مذهب الرجل في الاشتقاق، وبها تفسَّر أقواله المتقدمة وعليها تُحمل.

فإذا رأيت الحصر في نحو [2]: المؤرَّبة وأرّبتُ الشيء تأريباً: مأخوذان من الإرْب وهو العضو، و « أقفرَ »: من القَفْر، و« ادحلْ »: من الدَّحْل وهو الـهُوّة، كان عليك أن تحمل أسماء الذوات فيه على أنها منقولة من صيغ المشتقات المعبَّر عنها بالمصادر، للتوكيد في المبالغة عن المعنى. وهذا مانسمية الاشتقاق المركب. وربما كان يقصد بيان الصور اللفظية بما هو أقرب إلى الاستعمال، أي: تفسير المجهول بالمعلوم.

وممن عاصر أبا عبيد نذكر ثابت بن أبي ثابت (ت ٢٢٤)، جاء عنه قوله: «الـحَبَل إنما هو الامتلاء. ويقال: حَبِلَ الرجل من الشراب، إذا امتلأ منه. ورجل حَبلانُ وامرأة حُبلَى. وكأن الـحُبلى مشتق من ذلك ».[3] فهو يذكر الاشتقاق باللفظ، ويجعل المصدر أصلاً فيه. أما الظن الوارد في « كأن » فهو احتراس، إذ قد يكون مصدر آخر غير الـحَبل هو الأصل في ذلك الاشتقاق.

ثم يلقانا أبو مِسحل الأعرابي . وهو عبد الوهاب بن حَريش كان من أصحاب الكوفيين، وتوفي حوالي ٢٢٥ . وفي كتابه «النوادر» تقف على بضعة نصوص تتصل بما

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢١٤ و٢٤١ و٣: ٤٥١ و ٤: ٣٦٤ . وفي المطبوعة: أما.

(٢) ١: ٢٤ و٢: ١٥٢ و ٤ : ١٩٨. وانظر ١: ١١٦ منه في تحليل كلمة « ريح » أيضا، وص ٦٦ ـ ٧١ من منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث.

(٣) الفرق ص ٦٠ ـ ٦١.

نتابعه نحن، والطابَع العامّ لتلك النصوص هو البيان للعلاقات الدلالية بين المفردات، نحو[1]: «القرآنُ مأدَبةُ الله، ومأدُبة ـ وهو من الأدْب ـ وأعذَرَ: من الإعذار، وأخرَسَ: من الإخراس، والوُدُّ والوَدُّ والوِدُّ: من المَوَدّة، وأرافَ القوم: من الرِّيف، ورافَتِ البلاد تَريفُ ريفاً، وأعاهَ القومُ: من العاهة». وإنك لترى في هذه العبارات رد الأسماء والأفعال إلى المصادر، مع أنه قد روي عنه أن وِشاية: فِعالة من: وَشَى يَشِي.[2]

وعندما نستقرئ «نقائض جرير والأخطل» لأبي تمام (ت ٢٣١)، نقف على عبارات تحليلية للمفردات،[3] تحيل على المصدر ١٦ مرة. وذلك هو: متنائياً ويدزي و وسَمَتْ وقاحَ والغُول وتُعَلُّ ونُبتُهُ والمصاليت والوجى وأحانَهُ ومبهور وابتهروا وهدّاجون واختدروا وغَبّتْ ويُبارك، وعلى الفعل ٣ مرات في: مُلهِبة وسَوحَق والوَجناء. وخلال ذلك يذكر الأصل للمدريّة مرة واحدة، والاشتقاق من الفعل مرة أيضاً.

ثم يصادفنا ابن السِّكّيت (ت ٢٤٤)، العالم اللغوي البغدادي المذهب، يجمع بين ماجاء عن البصرة والكوفة مع نزعة كوفية. وحينما نتخذ كتابه «إصلاح المنطق» نموذجاً لبحث الاشتقاق، ونلتقط عيّنة منه للبحث والاستدلال، نراه غالباً ما يردّ المفردات إلى المصادر، فيقول[4]: وَقَرَ الرجل: من الوَقار، وأسكتَ الله نأْمتَه ـ وهي من النئيم. وهو الصوت الضعيف ـ وهذا عنبٌ مُلاحيّ ـ وهو من المُلحة. وهو البياض ـ وحَرِرتَ تَحَرُّ: من الحُرّيّة، لاغير، وتَسَرَّيت: أصلها: تَسَرَّرت، من السِّرّ ـ وهو النكاح ـ والمَحجَرُ بفتح الجيم: من الحِجر. وهو الحرام.

فابن السكيت هنا، على الرغم من نزعته الكوفية، يوجه التواصل بين الكلمات إلى الانتساب المصدري، بعبارات تفيد الاشتقاق الدلالي. وقد أوضح هذا الانتساب في غير موطن من كتابه ذلك، فقال[5]: ملحٌ ذَرَآنيٌّ وذَرْآنيٌّ ـ وهو مأخوذ من الذُّرْأة. والذُّرأة: البياض ـ وقولهم: «مَسافةُ ما بيننا وبينَ المدينة كذا وكذا» أصله من السَّوف. وهو الشَّمّ.

(١) النوادر ص ٣٧ و ٣٩ و ١٩٧ و ٢٤٣ و ٢٤٤.

(٢) مجالس العلماء ص ٧٣.

(٣) نقائض جرير والفرزدق ٢٥ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٦ و ٥٥ و ٦٥ و ٦٨ و ٩٨ و ٩٨ و ١٠٤ و ١١٦ و ١٢٣ و ١٥٩ و ١٦٣ و ١٦٧ و ١٧١.

(٤) إصلاح المنطق ص ٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٣٩ و ٣٣٤ و ٣٦٥.

(٥) المصدر السابق ص ١٩٤ و ٢٤٨.

وعلى هذا يكون مفتاح مذهبه هو الأصالة المصدرية فإذا ورد لديه ما يخالفه ظاهراً تأوّلته بما يناسب المذهب. ومن ذلك أنه قال: «سُمِّيتِ المِخلاةُ مِخلاةً لأنه يُجعَلُ فيها الخَلَى».[1] فيكون الخَلى مصدراً للفعل المهمل: خَلِيَ يَخلَى، عُبِّر به عن اسم المفعول للمبالغة، ثم نُقلَ إلى التعبير عن اسم الذات لتوكيد المبالغة.

وممن عاصر ابنَ السكيت، وكان مثله في المذهبية البغدادية، أبو جعفر ابن حبيب (ت ٢٤٥)، وهو تلميذ للبصريين والكوفيين أيضاً، وله نشاط لغوي واسع في الرواية والأخبار. فلنقف معه في شرحه على ديوان جرير، نتلمس ما صدر عنه في ميدان الاشتقاق، وليكن لنا من ذلك عيّنة محدودة تسعفنا فيما نريد. وقد تبدى مما تلقيناه، في العيّنة العشوائية، أن العلاقة لديه بين بعض الصيغ وبعضها الآخر متعادلة.

فقد ذكر للفعل نحو[2]: ونَى: فَتَر. يقال منه: وَنَى يَنِي وُنِيّاً. وحَرَّبَني: أغضَبَني. يقال منه: حَرِبَ الرجلُ يَحرَبُ حَرَباً. ومواسم: من: وَسَمتُه. وأورد للصفة قوله[3]: الشَّبِم: البارد. يقال منه: شَبِمَ يَشبَمُ شَبَماً. والناكب: العادل. يقال منه: نَكَبَ يَنكُبُ نُكوباً. والعاني: الأسير. يقال منه: عَنا يَعنو عُنُوًّا. وجاء للمصدر عنده: صالَ: من الصَّولة صيالاً. والعَجَف: الهُزال.[4] يقال منه: عَجِفَ يَعجَفُ. والتَّحَوُّب: التوجُّع. يقال منه: حابَ يَحوبُ، وتَحَوَّبَ يَتَحَوَّبُ.

وإذا كانت عباراته هذه غير مشعرة، بشيء من الأصالة والتفرع، فإنه قد يخالف ذلك فيقول:[5] الحائم: الطالب للحاجة. يقال: حامَ يَحومُ حُؤُوماً. وأصله من الحَوم حول الماء. والمنزوح أصله من: نَزَحتُ البئر، إذا استقيتَ كل ماء فيها . وهي بئر منزوحة. وأنت ترى أنه، في هذا البيان للأصل، جعل الرد إلى المصدر والفعل سواء.

وأبو حاتم السِّجِستاني (ت ٢٥٠) هو من رجال هذه الطبقة . ونقف له على نص

(١) نفس المصدر ص ٢٠٩.

(٢) ديوان جرير ص ٥١ و ١٢٧ و ٣٣٥.

(٣) المصدر المتقدم ص ٨٨ و ٩٥ و ٢٨٦.

(٤) نفس المصدر ص ٥٨ و ١٧٢ و ٣٠٦ . وفي المطبوعة: الـهُزَل .

(٥) المصدر نفسه ص ١٠٧ و ٤١٤.

واحد في كتاب له، جاء فيه: «كونوا أَسًا أي: لتكن كلمتكم واحدة. وهو من الأُسوة».[1] فالردّ للأَسا ههنا يكون إلى الأُسوة، وهي اسم مصدر للفعل: ائتسَى يأتسي.

ثم نجد له أقوالاً متناثرة في المصادر المختلفة، منها قوله: الـمُثوِّب: الذي يدعو[2] الناس يستنصرهم. ومنه التثويب في الأذان. وتعذّرتْ: أصله من العُذر. وكذلك مايعلّق به على بيت ضَمرة بن ضَمرة:

بَكَرَتْ تَلُومُكَ، بَعدَ وَهنٍ، في النَّدَى بَسلٌ عَلَيكِ مَلامتِي، وعِتابِي

وهو قوله: «بكرتْ أي: عَجِّلَتْ.[3] ولم يُرد بُكُور الغُدُوّ. ومنه باكورةُ الرُّطَبِ والفاكهةِ: للشيء المتعجِّل منه». والرد هنا يكون للمشتق إلى نظيره، وهو الفعل. وليس في ذلك ما يشير إلى وقائع اشتقاقية.

وكذلك كان شأن رجال هذه الطبقة من العلماء، ترد في عباراتهم لمحات أو إشارات مجازية، تقرب من الاشتقاق وتكاد تمسه، مع تفصيل لبيان العلاقات المعنوية بين المفردات، لاشتراكها في الأصل اللفظي. أما الأصالة أو الفرعية بالمعنى الصرفي فليس لها عندهم ذكر ملحوظ، وكأنها بعيدة عن مناحي تفكيرهم اللغوي.

الطبقة الرابعة:

الجيل العلمي التالي لمن ذكرنا قبلُ يرد فيه كثير من اللغويين والنحاة، فنختار منهم بعض الرجالات نتلمس لديهم مظاهر الموضوع الذي نحن معه. وأول ما نذكر هنا هو ابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تراه يقول[4]: استباءت: من: باء يبوء. ومجترئ: من الجرأة. وزَفَيان: من زفاه يَزفيه. والمَآدير: العِظامُ الخُصَى، من الأُدرة. يقال: رجل آدَر، مثال: أفعَل، من الأُدرة. والأعفل: من العَفَل. وتبوء لها: من الباءة. وهو النكاح.

وفي هذا البيان الدلالي، يتردد ابن قتيبة بين الفعل والمصدر، وإن كان الأكثر للثاني. غير أنه إذا عرض لشيء من التسلسل جعل هذا الثاني أصلاً لغيره، نحو: الناتق[5]:

---

(١) المعمرون والوصايا ص ١٢٧.

(٢) النوادر ص ٢١ ـ ٢٢. وفي المطبوعة: يدعو له. انظر شرح القصائد التسع ص ١٢٢

(٣) النوادر ص ٢. وفي المطبوعة: عجلَتْ.

(٤) المعاني الكبير ص ٢١٩ و ٢٥٥ و ٣٥٠ و ٢٧٢ و ٥٧٢ ـ ٥٧٣ و ٥٨٥.

(٥) المصدر المتقدم ص ٥١٠ و ٥٧٢.

الكثيرة الولد. أُخذ من نَـتْقِ السقاء. وهو نفضه حتى يخرج ما فيه . وغَـرّزَ فلان : إذا أقام ولم يبرح . وذا مأخوذ من غَـرْزِ الجراد، إذا غرّزَ بموضع ألقى بيضه فيه.

وإذا صرح بالاشتقاق جعل الأصل لغير ذلك، كاسم الذات مثلاً في قولـه[1]: «وإنما قيل: غُراب البين، لأنه إذا بان أهل الدار للنجعة وقع في موضع بيوتهم... ويشتقون من اسمه الغُربة»، وقولِـه: من أسماء اللبن: الماضِر، الذي يحذي اللسانَ قبل أن يدرك. واسم مُضَـرَ مشتق منه.

أما أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥) ـ وهو من شيوخ البصريين ـ فإذا تحدث عن القنوات الدلالية وزعها على غير قصد لتعيين، إذ يصلها بالفعل نحو[2]: موقن وموسر وميزان وميعاد وغَـزّاء وسَقّاء ونبيّ وشَفة وسَنة وأولَـق من: أيقنتُ وأيسرتُ ووزنتُ ووعدتُ وغزوتُ وسقيتُ ونبا يَنبو وشافهتُ وسانهتُ وأُلِـق.

أو يصلها بالمصدر، كأن يكون[3]: مُـتَّبس وعَنسَل وعَنبَس وعيلانُ وقَحطانُ وطيّان وحَسّـان ومُـرّان وأجدل وثمود وطحّان والـدَّبران والـمَـثَـل من: اليُبس والعُسول والعُبوس والعَيلة والقَحط والـطَّـيّ والـحُسن والـمَرانة والـجَدْل والـثَّمَـد والطَّـحن وأنه يدبُر النجمُ الذي يليه والمثال، أو يصلها بالصفة أو بالأسماء على أمثال[4]: زُرقُم ومِيقات وسَمّان وتبّان من: الأزرق والوقت والسَّمْن والتّبن.

وهذا التوزيع العشوائي يعني أن المبرد لم يكن يعالج موضوع الاشتقاق، في تلك المفردات، وإنما كان يوضح العلاقات المعنوية فحسب. ولذلك تراه قد يعرض في الموطن الواحد صلتين للكلمة، نحو[5]: شيطان يكون من الشَّطْن ويكون من: شاطَ يَشيطُ. أو يعرض ثلاث صلات، كأن يقول[6]: تُراث إنما هو من: ورِثت، وتُجاه: من الوجه، وتَيقور: فَيعول من الوَقار. وكذلك: حُبلَـى من الـحَبَل، ومِعزَى من مَـعْز، وحَبَنطَـى من: حَبِطَ بطنُه.

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٦٤ والبلغة في شذور اللغة ص ١٤٩.

(٢) المقتضب ١ : ٦٢ و ١٢٦ و ١٦٢ و ٣ : ١٥٨ و ١٧٠ و ٣١٦ .

(٣) المصدر المتقدم ١ : ٦٣ و ٢١٩ و ٣ : ١٨٥ و ٢٠٤ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٩ و ٣٥٣ و ٤ : ١٤٤ .

(٤) نفس المصدر١ : ٥٩ و ٦٣ و ٣ : ٣٣٦ .

(٥) المصدر نفسه ٤ : ١٣ .

(٦) المصدر نفسه ١ : ٦٣ و ٢٥٨.

بل إنه حين يتعرض للاشتقاق يستعمله بمعنى مجازي يراد به الصياغة، في توزيع للصلات أيضاً. ومن ذلك[١]: حَنِيفة اشتقاقه من الحنيف، ومُضَرُ مشتق من: مَضَرَ اللبن، والاسم مشتق من: سَما، إذا علا. وكذلك قوله[٢]: «فإذا كان الاسم الذي تضيفه مشتقًّا من الفِعل، عاملاً فيما بعده، فإن الثاني يدخل في صلة الأول. وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ». فالأسماءالأربعة التي عرض لها هنا مراد بها أنها مصوغة من معاني ما ذكر بعدها، فكانت اسماً علماً أو اسم فاعل.

ولكن المبرد عندما تجرد لمفهوم الاشتقاق، وأراد وضع حدوده وما يكون فيه من أصل وفرع، ذكر أن كل فعل يتعدى إلى مصدره لأنه ـ أي: الفعل ـ منه مشتق وعليه يدلّ. وذلك قولك: قمتُ قِياماً، وقعدتُ قُعوداً. لأنك إذا قلت «قمتُ» فإنما ذكرت أنك فعلتَ القيام. فهو لازم له... والفعل لايتعدى إلاّ إلى ما فيه من الدلالة عليه. فكل فعل لايخلو من مصدره.[٣]

هذا هو مذهب الرجل في الاشتقاق، يحققه ويعبر عنه بالحصر مراراً لتقرير ذلك التحقيق. ولذا فإننا إذا عثرنا على عبارة له مخالفة، كتعليقه على الآية الكريمة[٤]: ﴿وتَبَتَّلْ إليهِ تَبتِيلاً﴾:[٥] بأن لفظ التبتُّل «مشتق من فِعل المصدر، لكنهما يشتبهان في الدلالة»، كان علينا أن نعيد النظر فيها مراراً قبل الاعتماد عليها في البحث العلمي.

وإلاّ فإن ظاهر مضمونها يعني اشتقاق «تبتيلاً» ـ وهو مصدر ـ من الفعل. وقد قرر المبرد نفسه، كما رأينا قبل، أن كل فعل مشتق من مصدره. فيكون لدينا إذ ذاك دور منطقي في التسلسل، وهذا يؤدي إلى الإحالة، ولا يجوز أن ينسب إلى عالم كالمبرد في كتاب واحد. والراجح أن الاشتقاق، في هذه العبارة، مراد به الصياغة على غرار كثير مما رأينا لدى أسلاف المبرد ومعاصريه. ثم نكون نحن أمام احتمالين:

(١) المصدر نفسه ٣ : ١٨٥ والصاحبي ص ٨٩ .
(٢) المقتضب ٤ : ١٤٤ .
(٣) المصدر نفسه ٤ : ٣٣٥ .
(٤) الآية ٨ من سورة المزمل.
(٥) المقتضب ٣ : ٢٠٤.

إما أنّ «المصدر» هنا مقصود به مصدرُ فِعل «بتّـلَ»، كما ذكر المبرد نفسه بعد، وهو يعود على التبتل، فيكون المعنى أن هذا اللفظ مصوغ من مصدر فِعله لامن مصدر فعل: تبتّل. إذ القياس يقتضي ذلك في اللفظ والمعنى، ليكون اتفاق بين الفعل المقدر واللفظ المذكور.

وإما أنّ العبارة فيها قلب للتركيب، والصواب «من مصدر الفعل»، أي: أن «تبتيلاً» مصوغ من مصدر فعل «بتّل» مع زيادة لفظية، وهو يشارك مصدر «تبتّل» في الأصل والمعنى، ويلازمه في المطاوعة كما هو معلوم ومشهور. بل إنه ليزيد عليه أيضاً بالتوكيد والمبالغة، لما فيه من زيادة في اللفظ.

فالمعروف أنه يقال: فعّلتُه فتَفعَّل، في تراكيب قياسية لاتحصى. وهذه ملازمة لغوية تيسر تبادل الصوغ للمصادر، مع التصرفات المناسبة للألفاظ. ثم إن معنى: بَـتَّـلَـه: مَـيّزَه من غيره وخصّه بالإخلاص والانقطاع إليه. وكذلك هو معنى: تَـبَـتَّـلَ إليه، مع زيادة في المبالغة والتوكيد. وهذا يقتضي أن «تبتيلاً» يعني دلالة المصدر المضمن في الفعل قبله ـ انظر شرح الكافية ١: ١٢٢وبدائع الفوائد ٢: ٨٠ ـ بالإضافة إلى دلالة معناه الذاتي التوكيدي الـمُبالَـغ فيه. وذلك منتهى البلاغة والبيان، في التجرد والانقطاع والإخلاص والتوحيد للألوهية.

وإذا انتهينا من مذهب المبرد القائم على أصالة المصدر، وفرعية الفعل، استقبلنا معاصره وقرينه وكَـنِيَّـه[١] ومنافسه في ميدان اللغة، وهو أبوالعباس ثعلب (ت ٢٩١)، حامل لواء الكوفية في عصره بعد أشياخها. وعندما نرجع إلى كتابه «مجالس ثعلب»، نقف على إشارات إلى العلاقات الدلالية، توزع على الفعل والمصدر والصفة. ترى ذلك في مواضع متفرقة، غير مبينة عن أصالة أو تفريع.

ففي قوله[٢]: «إذا كان فَعِلَ يَفعَـلُ فالمصدر منه: مَفْعَل، مفتوح» تلحظ أن الجار والمجرور «منه» يُشعِران بكون المصدر فرعاً على الفعل. وهو ما ينسب إلى الكوفيين من مذهب في الاشتقاق. ويشبه ذلك قوله: الـمَقام من: قُمت، والـمُقام من: أقمتُ.

---

(١) أي: من شاركه في كنيته.

(٢) مجالس ثعلب ص ١٤٨و ١٢٦ و ٢٦٨ و ٢٨٨.

والفاقِرة: الداهية، من: فَقَرتُ أنفَه. وغِثنا ما شِئنا أي: أصابنا الغيث، من قولك: غِيثَ الناسُ فهم مَغِيثون.

فهو يردّ اسم الفاعل والفعل إلى علاقة بالفعل أيضاً. وإنك لترى في القول الأخير، إذا حملته على الاشتقاق الصرفي، ضرباً من الإحالة. إذ الفعلان المذكوران مبنيان للمجهول، ومحال أن يُردّ الشيء إلى نفسه، إلاّ إذا قلت: إنه من باب التفسير والبيان للمعنى الدلالي، بالاعتماد على المعلوم في الوصول إلى المجهول.

ولهذا تجده يخالف ما استنتجتَه أنت من أقواله، فيحيل على المصدر بقوله(١): «المَنهَل: الماء بعينه الذي يُنهَل منه، من النَّهَل. والنَّهَل: الشُّرب الرَّويّ. والحِبْوة من الاحتباء، والتواطخ من الطَّيخ»، ثم إلى الصفة حين يقول: «الحَصِيف: الرجل الشديد العقل، من المُحْصَف. وهو الشديد الفتل»، أو إلى اسم الذات نحو: أن الشُّرب من الشراب، والتنُّور من النار.

وربما أحال إلى الفعل والمصدر معاً، كالذي ذكره عندما عرض للفظ «البَتّة» أي: القَطعة التي تَعرف، فقال: أبتَتُّه إبتاتاً، وبَتَتُّه بَتّاً، وبَتَّتُّه، ثلاث لغات. وبَتَّة: فَعْلَة من هذا.

على أنه يترك هذا التعبير الفضفاض، ويميل إلى شيء من التحديد أحياناً، فيكاد يجزم بالاشتقاق الحقيقي. فهو يزعم أن الأُسكُفّة مشتقة من: استَكَفَّ الشيء.(٢) و حينما سئل عن العِفطِيّ: مِمَّ أُخِذَ؟ قال: «يقال: عَفَطَ ونَفَط، إذا تكلم بكلام لا يُفهم... والعَفْط: الضَّرْط، والنَّفْط: من الأنف».(٣) وفي هذا جعل الفعل والمصدر معاً أصلاً لما سئل عنه.

بل إنه ليُفرِد المصدر بهذه الخاصية أيضاً فيقول(٤): «الماء المَعِين: الجاري السائل، مأخوذ من المَعْن. وهو يقال في القليل والكثير». والمَعْن: السهولة والجريان، مصدر الفعل: مَعَنَ يَمعَنُ.

وختام هذه الطبقة يكون بأبي الحسن بن كَيسان (ت ٢٩٩)، وهو ممن أخذ عن البصريين والكوفيين، وكان في مذهبه من مشاهير البغداديين. وعندما يحلل المفردات يردّ

---

(١) المصدر المتقدم ص ٣١٣ و ٥٨٦ و ٣٩٧ وفصيح ثعلب ص ٦٦ و٩٥ والخصائص ٢ : ٢٨٥ ـ ٢٨٦ والممتع ص ٣٢ والمزهر ٢ : ٣٧٠.

(٢) الخصائص ٣ : ٣٣٩ و ٢٨٢ والممتع ص ٣٢ والمزهر ٢: ٣٧٠.

(٣) مجالس ثعلب ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٤٣.

إلى المصدر والفعل، فيذكر أن «أُنبُوش»: أُفعولٌ من النَّبش، و «نُحمّلُ»: من الحَمالة،[١] والعييّ من: عَـيَّ. ثم يكون أكثر قرباً إلى التعيين، إذ يجعل أصل الثُّبة من: ثاب، والقيِّل من القول، والتُّراث من: وَرِث، والتُّجاه من الوجه. وهذا التردد بين المصدر والفعل واسم الذات يقطعه بالجزم أن المشيئة اشتقاقها من الشيء. وهو مصدر أصلي معروف.

ومهما يكن فإن مجمل ما بسطناه عن أصحاب الطبقة الرابعة، شأن رجالات الطبقات السابقة، لايمثل إجراءات تأصيلية في موضوع الاشتقاق، وإنما هو محاولات لتفسير الدلالات اللغوية، اعتماداً على المعلوم للوصول بالمجهول إلى مرتبة البيان. فهم يحومون حول الحمى، ويتناولون بعض جوانبه بالسبر والتوزيع، دون أن يستهدفوا تعيين الأصول الاشتقاقية والفروع.

هذا هو الطابَع العام، يتردد بين طيات العبارات المتكاثرة، وقلما تقف على مرمى هادف، كالذي رأيناه عند المبرد حين تجرد لتعيين المصدر أصلاً للأفعال، ولدى ابن كيسان في جعل المصدر الميمي فرعاً على المصدر الأصلي، كما رأينا في المثال الأخير.

الطبقة الخامسة:

نقف هنا في أوائل القرن الرابع، مع العلماء الذين وافتهم المنية حينذاك. وأول من يصادفنا هنالك أبو محمد الأنباري (ت ٢٠٥)، وهو من كبار الكوفيين اللغويين. وإذا اقتطفنا عيّنة عشوائية،[٢] من مصنفه «شرح المفضليات»، تبدى لنا أنه يحيل في الصلات الدلالية إلى اسم الذات مرتين في الكلام على: الوجناء وتذري، وإلى الصفة مرتين أيضاً عند شرح: المعزال وسُلاف، وإلى الفعل ٦ مرات في تفسير: العيد وجوّاب والسّيحف وانحلام وارتئاب وفيئة.

ومقابل هذا كله، ترى إحالة على المصدر ١٨ مرة في شرح: طرّاق وغاولْـن ويُغبَقْن ويُصبَحْن وحثحَثوا ولظى واشتأى والبلاء وعدّاء والهواطل ووَخُود وتَـقلّتْ والمنجاة والـمَعدَى واستمرتْ والـمَياسر وخليلك والعُصُف. ومن هذه النماذج ترى أن مقدار

---

(١) شرح القصائد التسع ص ٢٠٣ ومعلقة ابن كلثوم ص ٦٧ و ٧٣ و ٧٩ و٨١ و٩٠ . وفي المطبوعة: الـحِمالة.

(٢) هذه العينة هي في ص ٢ و ٨ و١٥ و و ٣٨ و ١٣٦ و١٣٨ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٤٩ و ١٦٠ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٧٥ و ١٨٦ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢١٤ و ٢٣٠ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٨٦ و ٣٩١ و ٤١٨ و ٦٤٨ و ٧٠٠ و ٨٢١ . وقد نشر الكتاب باسم: ديوان المفضليات.

ما يكون للمصدر هو قريب من ضعف نصيب الفعل والاسم والصفة، فيكون الترجيح ظاهراً لسلطان المصدر في نفوس العلماء. ولو تصفحتَ ذلك الكتاب، تستقري ما يخص موضوعنا، لرأيت عشرات المواقع أيضاً مقابلة لما لايبلغ العشرين.

يؤكد هذه الحقيقة أن الأنباري، حين يستخدم ألفاظ الاشتقاق أو الأصالة في هذه العيّنة، يجعل الوافد مشتقًّا من: وَفَدَ الشيء، والسّيب أصله من: ساب الماء، والمِصلات أصله من الانصلات، والذّمار مشتقًّا من الذَّمْر - وهو النهي والإغراء - والقُتْم مشتقًّا من القَتام - وهو الغُبْرة - واليَعبوب مشتقًّا من عُباب البحر، أي: ارتفاع أمواجه. وهكذا يكون للمصدر أيضاً ضعف ما للفعل، وغلبة عليه في إجراءات التحليل اللغوي، وإن لم يقصد بها الاشتقاق الحقيقي في الصرف، أوالتعيين القطعي للأصالة والفرعية.

وفي بغداد كان أبو إسحاق الزجّاج (ت ٣١١) يعاصر رجال هذه الطبقة الخامسة، ويأخذ عن البصريين والكوفيين، وله كتاب مشهور هو «معاني القرآن وإعرابه». ونحن نقف من هذا الكتاب عند عيّنة عشوائية،[١] لنتقرّى مذهب الرجل في مشكلة الاشتقاق، فنرى أنه يردّ «قَرْنَ والخنّاس» إلى الفعل، و «أعتدتْ ومُسوَّمة» إلى اسم الذات، و«هئتُ ويتَّزِنُ وطُوبَى وتَيقوري وتُجاه وتَترَى ويتوفّاكم وقِرْنَ وسَرَدَ وفُزِّعَ والكوثر» إلى المصدر.

ومن هذا ترى للمصدر ١١ موقعاً مقابل ٤ مواقع للفعل واسم الذات. غير أن ذلك كله لايفيد شيئاً في الاشتقاق، لأنه جاء في تعبير تفسيري، لبيان العلاقات المعنوية، بعيداً عن تعيين الأصل والفرع. والمؤكد لما ذهبنا إليه أنه يقول أيضاً عن «نَستَعِينُ»: «إنما معناه من العَون». ومع هذا فإنه يذكر في تلك العيّنة أن «يستنبطونه» أصله من النَّبْط، و «المُتَّكأ» أصله من: وكأتُ.

بل إنه ليستخدم الاشتقاق مراراً، فينص في ذلك على اشتقاق: الثُّبة من: ثَبَّيت، والمُقيت من القُوت، والمُراغَم من الرَّغام، والمَسكنة من السُّكون، والنبيء من: نبّأ وأنبأ،

---

(١) تكون العينة في ١: ٤٠ و ٤٩ و ١٤٤و ٢ : ٧٤ و ٨٣ و ٨٥ و ٩٦و ٢٧٦ و ٣: ١٠٠ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٢ و ١١٥ و ١٢١ و ١٤٦ و ١٤٨ و ٤: ١٤ و ٢٥٥ و ٢٤٤ و ٢٥٣ و ٥ : ٥٦ و ٣٥٠ و ٣٦٩ و ٣٨١.

والـجَنّة من: جننتَ الشيء، والبِضع من: بضعت، وتَـعبُرون من عَبرِ النهر، وحَصحَصَ من الـحِصّة، وجُفاء من: جفأت، والبريئة من: برأَ ا ، والبريّة من البَرَى. وقد يعبّر بالأخذ بدلاً من الاشتقاق، إذ يقول: الكِفل في اللغة: النصيب، أُخذ من قولهم: أكفلتَ البعيرَ.

وأنت ترى أنه يوزع العمليات الاشتقاقية بين الفعل والمصدر واسم الذات أيضاً، فتكاد تدعى أنه لايخص واحداً منها بالأصالة المطلقة. ولكنك تنسى أساليب القول لدى العلماء، في مثل هذه المصنفات، وأنهم غالباً ما لايريدون التعبير الاصطلاحي القاصد، ثم إذا عنّ لهم قصد المصطلح كان لهم بيان وتوضيح وتفسير.

وفي مثل هذا يقول الزجاج عن «اسم»: «إنه مشتق من السُّموّ. والسموّ: الرِّفعة. ومن قال: إنّ اسماً مشتق من: وَسَمت، فهو غلط».[١] ولاشك أن هذا القول يفصح عن مذهب الرجل أكثر مما مضى قبل، ويجعله ممن يخصون المصدر بالأصالة في مثل هذه الإجراءات اللغوية.

ويلي أبا إسحاق الزجاجَ نظيرُه في البغدادية، الأخفشُ الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان (ت ٣١٥). وهو في شرحه على «كتاب الاختيارين» يعرض شيئاً من توجهاته اللغوية،[٢] فيردّ إلى اسم الذات: العصيفة والـمَورك، وإلى الفعل نحو: خِينَ وبيئة والثريّا ومسؤوم، وإلى المصدر أمثال: المضرّب ورداه وغزتْ والتّشاكّ وتَخدي والقُمُر والحِياط واغلَولبَ ومستحنّ وقلظَ وجادَتْ ومشؤوم ويُمِنَ والـرَّعشَن واللاهي ومَغبطة.

والتعبير في هذه النماذج عامّ رجراج مراد به الصلات الدلالية. وفي مواطن أُخرى، يكون أبو الحسن أقرب إلى التأصيل، فيذكر أنّ « مُؤوَّب» يعني: مؤوَّب فيه، أي: يُرجع في سيره. وأصله من الإياب، وأنه أُخِذ «تذري» من الذِّروة، والعُلالة من العَلَل، والتوقيف من الوقف. ثم يقرب أكثر فينص على أن «تُبَّع» اشتقوا له اسماً من : تَبِعَ يَتبَع، ويقول: إنّ «رداه» من الرَّدَى، ومن ثَمَّ قيل مِردَى حُروب. فإذا هو يجعل الاشتقاق أولاً من الفعل، وثانياً من المصدر بدليل قوله «من ثم» الذي يفيد التعليل والاحتجاج. وهذا يعني أنه يترجح في الأصالة بين المصدرية والفعلية.

---

(١) المصدر المتقدم ١: ٤٠ والصاحبي ص ٨٨.

(٢) كتاب الاختيارين ص ١٤ و ٢٩ و٤٣ و ٥١ و ٥٨ و ٨٦ و ١٠٣ و ١١٢ و ٢٣٣ و ٢٣٨ و ٢٨٥ و ٤٢٨ و ٤٣٠ و ٤٦٢ و ٥١٦ و ٥٣٣ و ٥٩٨ و ٥٦٧ و٥٨٧ و ٦٣١ و ٦٣٣ و ٦٤٠ و ٦٤٢ و ٦٦٢ و ٦٧٨ و ٧٨٤٣.

أما أبو بكر بن السرّاج (ت ٣١٦) فمذهبه واضح القسمات، بأن الأفعال ومشتقات الأسماء كلّها فروع على المصدر. وذلك في قوله: «المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها، وكذلك أسماء الفاعلِين. وقد تكون أسماءٌ في معاني المصادر لم يُشتق منها فِعل،[1] ولكن لايجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر. فإذا نُطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أُخذ منه، ووجب اسم الفاعل».

وكان قد فسر الاشتقاق بأن تَشتق من المصدر «الضرب» مضارعاً وماضياً وأمراً، ثم اسم فاعل فمفعول فصفة مشبهة، إلى آخر المشتقات العشرة. وقال أيضاً: جميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تُسمَّى مصادر، كالضرب والقتل والحمد. ألا ترى أن «حَمِدتُ» مأخوذ من الحمد؟[2]

ثم فسّر ذلك بأن أسماء الأجناس بعيدة من الاشتقاق، نحو[3]: شيء وجسم ورجل وفرس ونوم وسواد. فهذه لايجوز أن تكون مشتقة من شيء لأنها أوائل وعامة، ولايجوز أن يؤخذ الأعمّ من الأخصّ. وأما ما لايجوز أن يكون إلاّ مشتقًا من الكلام فالصفات كلها والأفعال. أعني ما يسميه النحويون فِعلاً. فجميع ذلك مشتق من المصادر وما أشبهها.

ثم أوضح بالبيان،[4] فذكر أن الفعل اشتق من المصدر وبني للأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، وأن الوصف يشتق من الأجناس التي لا أشخاص لها، نحو: ضارب من الضرب، وحَسَن من الحُسن، وقبيح من القُبح، وآكل من الأكل، وأسوَد من السَّواد، والسَّقاء من السَّقْي، والمِكحلة من الكَحل، ومِخدّة من الخَدّ.[5]

ومع هذا التحديد وذاك الوضوح، فقد أجاز أحياناً أن يكون الأصل من أسماء الذوات،[6] فنص على اشتقاق التّربُوت من التراب، و«أنبتَ» من النبات ـ وأجاز أن

---

(١) الأصول ٣: ٨٥ . وفي المطبوعة : وقد تكون أسماءً في معاني المصادر لم يشتق فيها فعل. وانظر منه ١ : ١٢٢ و٣ : ٣٤٢ والموجز ص ٣١ و٣٣ و١٣٠.

(٢) الاصول ١: ٤٠. وانظر منه ص ١٢٢ و ١٣٧ و ١٥٩ و ٢٠٦ ورسالة لاشتقاق ص ١٧.

(٣) رسالة الاشتقاق ص ٢٣.

(٤) الأصول ١ : ١٣٧ والاشتقاق ص ٢٥.

(٥) الخد : مصدر: خَدَّ يَخُدُّ.

(٦) الأصول ٣ : ٢٠٧ والاشتقاق ص ٢٤ ـ ٢٥.

يكون النبات سمّي بفعله أي: مصدره أيضاً ـ و«استحجرَ» من الحجر، و«استلحم» من اللحم. وهو يعني بهذا أن يُشتق الفعل من اسم الذات، ثم يُشتق المصدر من الفعل. وأردف: ولو قال قائل: «إن استحجر: مأخوذ من الاستحجار، والاستحجار: مشتق من حجر» ما كان ذلك خطأ، وكان على القياس. وبهذا تراه قد جعل الفعل مشتقًّا من المصدر، والمصدرَ مشتقًّا من اسم الذات.

وفي مثل هذا المعنى تكلم على العدد ـ وهو اسم ذات أيضاً ـ فقرره أصلاً لاسم الفاعل، قائلاً: «فإذا قلتَ: هذا ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، فهو بما يؤخذ من الفعل أشبه، لأنك تريد: هذا الذي جعل اثنين ثلاثةً، والذي جعل ثلاثةً أربعةً. ومع ذلك فهو ضعيف، لأنه ليس له فعل معلوم، إنما هو مشتق من العدد، وليس بمشتق من مصدر معروف، كما يشتق ضاربٌ من الضربِ ومن: ضرَبَ».[1]

والزعم أن الأعداد ليس لها فعل معلوم فيه نظر. فقد ذكر العلماء قبل ابن السراج أنك تقول: ثَلَثْتُ القومَ فأنا أثلِثهم، إذا كنتَ لهم ثالثاً. ورَبَعتُهم وخَمَستُهم وسَدَستُهم وسَبَعتُهم وثَمَنتُهم وتَسَعتُهم وعَشَرتُهم.[2] فأفعال العدد معروفة ومشهورة، ذُكرتْ مواضيها ومضارعاتها بالتفصيل، ولا يجوز ادعاء مجهوليتها.

ثم إن ابن السرّاج قال، كما ذكرنا قبل: «لايجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر. فإذا نُطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أُخذ منه، ووجب اسم الفاعل أيضاً». وهذا يقتضي لزومَ ردِّ الاشتقاق إلى المصدر، الذي وجب حضوره بحضور الفعل، ولا حاجة إلى زعم الاشتقاق من أسماء الأعداد.

ثم تجد في مقولته عن اسم العدد إحالةَ «ضاربٌ» على أصلين: الضربِ وضَرَبَ. وهذا يعني تردد ابن السراج في الأصالة بين المصدر والفعل الماضي. وقد عبر عن ذلك في موطن آخر، إذ قال[3]: «الأسماء والأفعال التي يشتقون منها»، وزعم أن «فِرسِن» مشتق من: فَرَست، و «عُلـِّيّة»[4] من: عَلَوت، وأن الفعل المتصرف نحو «ضربَ»

(١) الأصول ٢ : ٣٣٢ . وانظر الموجز ص ١٠٠ .

(٢) الألفاظ ص ٤٣٥ و تهذيب إصلاح المنطق ص ٣٨٢ .

(٣) الموجز ص ١٤٥.

(٤) الأصول ٣ : ٢٣٩ و ٣٤٢ . وفي المطبوعة : عُليّة .

يشتق منه اسم الفاعل «ضارب»،[١] مع أنه قد جزم من قبلُ بأن الأفعال كلها هي كالصفات، لايجوز أن تكون إلاّ مشتقة من المصادر.

فالظاهر أن مذهب الرجل هو ما ذكرناه أولاً، وهو معتمَده في الإجراءات اللغوية الصرفية، وأن هذه الاستطالات الأخيرة تخالف الأصل الذي انطلق منه، وتحتاج إلى تأويل بمجازية التعبير، ليصفو المذهب من التوزع والاضطراب.

وفي هذه الطبقة الخامسة أبو بكر بن دريد (ت ٣٢١) العالم اللغوي البصري، وقد صنف كتاباً تحت عنوان «الاشتقاق»، عرض فيه لبيان القنوات الدلالية بين الأسماء الأعلام وما يتصل بها من الألفاظ اللغوية. وقد ورد فيه تحليل لغوي لمئات الأسماء، تجد فيها حوالي ٣٠٠ اسم ـ وهي عيّنة عشوائية وقفنا عليها ـ أحال منها ١٥٥ إلى المصادر، و ٦٨ إلى الأفعال، و ٣٩ إلى أسماء الذوات، و ١٨ إلى الصفات، مع شيء من الاشتراك بين الأنواع لبقية الأسماء في بعض الأحيان.[٢] وكثيراً ماكان يعبر عن ذلك بألفاظ تتصل بالاشتقاق، ولكنه قلّ أن يعني الاصطلاح اللغوي العام أو النحوي الخاص.

وإذا رصدنا من ذلك عيّنة عشوائية ضابطة، تتكون من ٧٠ موطناً،[٣] كان لدينا ٣٢ عَلماً تتصل بالمصدر، و ١٤ تعود إلى الفعل، و ٦ ترتد إلى أسماء الذوات، و ١٠ ترجع إلى الصفات، والباقي مشترك بين بعض هذه الأنواع. وهذا الاشتراك غالباً ما يكون بين اثنين منها، ونادراً مايكون بين ثلاثة. فعلى الرغم من ابتعاد المصنف عن المفهوم الاصطلاحي والإجراءات الدقيقة، فإن سلطان المصدر كان هو الغالب في ذلك كله، لما يحوزه من المنزلة في التفكير اللغوي أو النحوي.

وقد شارك في هذه الطبقة العلمية أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، وهو لغوي نحوي

---

(١) المصدر السابق ١ : ٧٥ .

(٢) في هذه الأعداد تداخل لأن ابن دريد قد يذكر مع الفعل مصدره، ولأن بعض الصفات والأسماء يتبادل الوظائف الدلالية أيضاً

(٣) انظر الاشتقاق ص ٦ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٣١ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٨ و ٧١ و ٧٥ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٦ و ٨٩ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٣١ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٧ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧٥ و ١٨٤ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩١ و ١٩٨ و ٢٠٨ و ٢١٤ و ٢١٩ و ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٣٨ و ٢٤٣ و ٢٥٣ و ٢٥٧ و ٢٦١ .

مشهور من رجال الكوفة . وحينما ترجع إلى شرحه على المعلقات، تقف على بعض اللمحات التحليلية ذات الصلة بالاشتقاق من بعيد أو قريب.

فعنده[١]: مُعَوَّل و لهَوتُ والصارم والصَّرام والصَّران والصَّرائم وصبَحْنَ ونصأتُ وازوَرَّ وعَيَّ والبلاء والخَوْن ومُدجِن وجزء، هي مفردات وتراكيب تعود إلى المصادر. هذا على حين أن نظائرها: لـَزَّتْ والـمَجثَم والـمَجثِم والـميسم والمِرياع، هي مردودة إلى الفعل. أما: خادِر ومُخْدِر وتأَرَّبَ ويَقْتَن، فترتد إلى أسماء الذوات.

وغالباً ماكان التحليل يساق بصيغ مبهمة لا تفيد شيئاً من الاشتقاق، أو تعيين أصل وفرع. وذلك بذكر حرف الجر «من» للدلالة على ابتداء الغاية المكانية، شأن الغالبية العظمى من عبارات من جاء ذكره في هذه الإحصاءات.

إلاّ أن ابن الأنباري ورد في أثناء اعتماده المصادرَ تعابير قريبة من مقصد التعيين للأصل، نحو: مُـعَوَّل أُخذ من العويل، ونصأتها: مأخوذ من الـمُناصأة، وازوَرَّ: مأخوذ من الزَّوَر، وجُزء مأخوذ من جَزْء.[٢] وفي حديثه عن الهودج ذكر أنه هو الخِدر، وقال: «ومِن ثَـمّة قيل: أسدٌ خادِرٌ ومُخْـدِر، أي: في أجمة مثل الخِدر».

فجعل لاسم الذات موطناً واحداً وللمصدر أربعة، فكان في ذلك مشعراً بالانحياز إلى أصالة المصدر، وفرعية المشتقات من الأفعال والأسماء. ومع هذا فقد روي عنه أن المصادر مأخوذة من الأفعال لأنها تؤكدها، فلها رتبة المشتق.[٣]

وممن عاصر هذه المرحلة كان أبو بكر محمد بن عزيز السّجستاني (ت٣٣٠). فإذا أخذنا من كتابه «غريب القرآن» عيّنة عشوائية تبين لنا فيها إحالة على المصدر ٦ مرات، وعلى الفعل ٤ وعلى الاسم ٣ وعلى الصفة ٢، مع نص على الاشتقاق أو الأخذ أحياناً.[٤]

ونلقى بعد هذا أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، ممن أخذ عن المذهبين وتأثرهما في توجهه. ففي الإجراءات اللغوية[٥] يحيل على المصدر بأن «نَوّلِيني»: من النَّوال، وبات:

(١) شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٧ و ٤٠ و ٤٤ و ١١٠ و ١٥٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٩٨ و٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٢٤ و ٥٤٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧ و ١٥٢ و ٣٦١ و ٥٤٦ . وفي المطبوعة بضم الجيم .

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٦٠ ـ ٦١.

(٤) غريب القرآن ص ٩٩ و١٠٣ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٤٩ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢٣٢ و ٢٣٨ و ٢٤٢ و ٢٨٧ و ٣٢٢ و ٣٢٤ و ٣٦٨ .

(٥) شرح القصائد التسع ص ١٣٧ و ١٨٦ و ٢٢٤ و ٤٦٠ و ٦٩٩ و ٤٦٢ و٤٨٠ و ٦٩٣ و ١٤٦ و ٢١٩.

من البَيتوتة، والـمَولِـيّ من الـوَلْـي، وحُـيِّيتَ: من التحيّة، والـمُفنِد من الفَنْد، وعلى الفعل بأن الفارة من: فارَ يفور، والـمُصرَّم من: صَرَمت، وإلى الاسم بأن الـمُؤَزَّر من الإزار. فتراه متردداً وأكثر توجهاته مع المصدر. ولذلك فإنه إذا أراد التعيين جزم بأصالة المصدر، في أن الـجَديل مشتق من الجَـدْل، و«يتخَـدَّد» مشتق من الـخَدّ.

ثم نقف مع أبي القاسم الزجّاجي (ت ٣٤٠)، وقد تلمذ أيضاً للبصريين والكوفيين، فإذا هو من أصحاب المذهب البغدادي، مختاراً لأصالة المصدر، يحتج له بأدلة ومتعددة.[١]

ولكنك مع هذا ترى له توجهات موزعة في الإجراءات الصرفية، إذ تجده مرِراً مع أصالة المصدر نحو[٢]: اشتقاق شَيبان من الشَّيب، وناجِر من النَّجَر، والـحَسَد من الـحَسْد - وهو القَشْر - ومرتين مع أصالة الفعل للمصدر، كقوله عن الإدغام[٣]: «اشتقاقه من قول العرب: أدغمت اللجام في فِـي الفرس»، وقوله «باب اشتقاق اسم المكان والمصدر» - وهو يريد المصدر الميمي - ومراراً مع أصالة اسم الذات،[٤] إذ يجعل اشتقاق مِلحان من الـمِلح، والنَّصِيّة من الناصِية، والرؤساء من الرأس.

وقريب من هذا ابن دُرُستُويهِ عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧). فقد كان من علماء بغداد، وأحال[٥] على المصدر بأن «هَزِئتُ» من الـهُزء - وهو العبث والسخرية بالشيء - و «احتبسَ» من الحَبس، و «اعتبَرَ» من العِبرة، و «اتَّخذَ» من الأخذ، و «بيطَرَ» من البَطر، و«جوهرَ» من الجَهر، والعمّ من العُمومة - وهو القوة والكثرة - ثم أحال على الفعل حين ردّ «هرقتُ» إلى «راق الماءُ»، وجعل المصدر «الايـمة» من قولك: آمتْ تئيمُ أيمة، أو على اسم الذات بأن «البنوّة» من الابن، والخال من الخَوَل. وهو الأتباع والـخَدَم والمتعهدون.

وإذا كان في هذا كله مع الاشتقاق الدلالي، ولا يريد المفهوم الصرفي، فإنه قد خرج عن ذلك، بالمرجعية إلى المصدر حين ذكر أن «لَقِمتُ» من لَـقَـمِ الطريق - وهو قوّته -

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ - ٦٣.

(٢) أمالي الزجاجي ص ١٢٢ واللامات ص ١٤٤.

(٣) اللامات ص ١٦٧ والجمل ص ١٠.

(٤) الأمالي ص ١٢٣ و ١٥٣.

(٥) تصحيح الفصيح ص ١ : ٣٣٦ و ٣٩٣ و ٤٠٧ و ١٥٠ و ١٦٣ و ٤١٠ و ٤١١، ٤١٢.

والعِنِّين مشتق من العَنَن ـ وهو الاعتراض ـ واللِّصّ مشتق من اللَّصّ. وهوتداخل الأسنان بعضها في بعض وتزاحمها.

وآخر من نذكره في هذه الطبقة هو المؤدّب أبو القاسم بن محمد بن سعيد، المتوفّى حوالي سنة ٣٥٠. فهو يكثر النقل عن الكوفيين والبصريين، مترجحاً بين المذهبين باختيار منهما أو بغيره. ولهذا تراه يقول: « اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس هو بفعل محض ولاباسم محض. إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لثُنِّي وجُمع وأُنّث. وهو موحَّد في الأحوال كلها. وهوقول هشام بن معاوية الكوفي... وسمِّي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد».(١) ويؤيد ذلك بردّ مجموعة من المفردات إلى الفعل.(٢)

ثم يقول أيضاً: «والأسماء إنّما(٣) كانت قبل الأفعال، وهي أخف من الأفعال. والدليل على أنها أخف من الأفعال دخولُ التنوين فيها... والأفعال: أحداث الأسماء وحركاتها. والدليل على أنها كذلك أن الأسماء تضمر فيها، والأسماءتستغني عن الأفعال ـ مثل قولك: عبد الله أخونا، ومحمد نبيُّنا، و الله ربُّنا، والكعبةُ قِبلتُنا، والإسلامُ دِينُنا ـ والأفعال لاتستغني عن الأسماء بحال» . ويتبع ذلك برد مجموعات أُخرى إلى المصدر.(٤)

ومع هذا فقد أحال على أسماء الذوات،(٥) حين جعل البريّة من البَرَى ـ وهو التراب ـ والنشْيان من النَّشوة، أي: الريح الطيبة، والضحَى من الضَّحوة، والقنا من القنوات، والقطا من القطوات.

والحصيلة الظاهرة من أقوال هذه الطبقة شبيهة بما مضى قبلها، من توزع بين التوجهات المختلفة، مع أن فيها عدداً من علماء الكوفة. فمازالت الإحالة في التحليل مترددة بين المصدر والفعل والصفة واسم الذات، والكثرة الكاثرة هي للأول.

---

(١) دقائق التصريف ص ٤٤ . وهشام المذكور كان صاحباً للكسائي وتوفي سنة ٢٠٩ . وفيات الأعيان ٦ : ٨٥ .

(٢) دقائق التصريف ص ٥٣١ و ٥٣٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٩٤ . وفي المطبوعة : « أينما » . والنص هو من مقولات بصرية مشهورة، جاء التصريح ببعضها لدى سيبويه . انظر الكتاب ١ : ٢ والإنصاف ص ٧ و ٢٣٧.

(٤) نفس المصدر ص ٢٧٧ و٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٥٨ و ٥٣١ و ٥٣٢ .

(٥) المصدر نفسه ص ٥٣١ و ٣٦١ ـ ٣٦٢ و ٥٣٤ .

وقد بدا من مجمل ذلك نصان صريحان: أحدهما لابن السراج، إذ يجزم بكون الأصالة للمصدر، مع شيء من الاضطراب. والآخر منقول عن هشام بن معاوية ـ وقد ذكرناه فيما مضى قبل ـ وفيه الجزم بأصالة الفعل الماضي في الاشتقاق. وهذا أول نص نقف عليه يحدد ما ينسب إلى الكوفيين في تاريخ النحو، من موضوعنا المقصود بالبحث.

الطبقة السادسة:

في وفَيات النصف الثاني من القرن الرابع يلقانا جماعة من كبار المحققين، تناولوا أقوال المذهبين بالدرس والتقويم، وكان لهم توجهات اجتهادية ظاهرة. وأول من نصادفه الآن أبو سعيد السِّيرافي (ت ٣٦٨)، البغدادي المشهور من أصحاب التحقيق، يقف على مقولة سيبويه المشهورة ليشرحها بالتفصيل،[١] فإذا هو يبين أن جنس الأفعال بأبنيتها المختلفة في الماضي والمضارع والأمر ـ وهي تسعة عشر بناء ـ أُخذت من المصادر.

والدليل على صحة هذا الاشتقاق: أن المصدر يدل على الحدث المجرد والفعل يدل على الحدث والزمان، وأن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة والمصدر واحد في جميع تلك الصور كالفضة مادة لما يصاغ منها، وأن الفعل ثقيل بحاجته إلى الاسم الذي يقوم بنفسه في التركيب، وأن النحويين مجمعون على اصطلاح المصدر، ومعناه اللغوي هو الموضع الذي يُصدَر عنه. فتبين من ذلك أن المصدر قبل الفعل بالرتبة، والفعل يصدر عنه بالاشتقاق.

ثم يلقانا الحسين بن أحمد المعروف بابن خالَويه (ت ٣٧٠)، وهو كوفي المذهب، بدت لديه نزعات التحقيق بالعرض لأقوال الكوفة والبصرة، متخذاً منها ما يراه أحق بالاتخاذ.[٢] ولهذا نراه يعيد إلى المصدر بعض المفردات، كجعل الرحيم والرحمن من الرَّحمة، والـمَعدِن من العدْن ـ وهو الإقامة بالمكان ـ ومسكين: مِفعِيل من السكون، وكَوثَر: فَوعَل من الكَثرة. وقد يعيد إلى الفعل نظير: الشتاء من: شتا يشتو، وإلـه من[٣]: تألَّـه الخلق إليه، أي: من فقرهم وحاجتهم إليه.

وكذلك نحو أفعال الأمر: فِ عِ شِ لِ: يكون أصله من: وَفَى وَعَى وَشَى وَلِيَ. ويعبّر

(١) شرح كتاب سيبوية ١ : ٥٤ ـ ٥٧ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص ١٣ و ١٥٠ و ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢٣٩ و١٩٧ و ١٨٩ و ١٠ و ١٨٦ و ١٨٤ .

(٣) هذا القول نقله في ص ١٢ عن أبي علي الفارسي، بلفظ: «مشتق من»، ثم أورده هنا من دون نسبة.

عن ذلك بالأخذ إشعاراً بالاشتقاق. فمَن قال «إسمٌ و سِمٌ» أخذه من: سَمِيَ يَسمَى، ومَن قال «أُسمٌ وسُمٌ» أخذه من: سَما يَسمُو، ومؤصدة: مَن همزَهُ أخذه من: آصدتُ الباب، ومَن لم يهمز أخذه من: أوصدَ يُوصِدُ إيصاداً، ومُوقدة: مُفْعَلة، من: أَوقدتُ أُوقِدُ إيقاداً. ثم إذا أراد التعيين ببيان الأصل والفرع قال: هذه الأسماء مشتقة من الأفعال.[1]

وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) يمثل مذهب المحققين أيضاً. فهو قد يحيل في الإجراءات اللغوية على الفعل والاسم والمصدر[2] إلا أنه يصرح دائماً بأن الأصل الاشتقاق هو المصدر،[3] ويعلل ذلك بقوله[4]: «هذه المصادر تقع دالّة على جميع ماتحتها، ولا تختص شيئاً منه دون شيء. ألا ترى أن الضرب يشمل جميع هذا الحَدَث، ولايخص ماضياً منه من حاضر، ولا حاضراً [منه] من آت، وهذه الأمثلة [أي: الأفعال] تدل على أحداث مخصوصة، وحكم الخاصّ أن يكون من العامّ، ويستحيل كون العامّ من الخاصّ؟... ألاترى أن المَضرِب، لمّا كان مأخوذاً من الضَّرب دلّ على مكانه»؟

ثم حقق ذلك بتعميم يشمل جميع المشتقات الفعلية والاسمية، حين وضع عنوان «باب المصادر والأفعال المشتقة منها »، وقال فيه: «اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها... فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلّت على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، وكذلك سائر المشتقات».[5]

وممن عاصر الفارسيَّ في الطبقة السادسة أبو الحسن ابن الورّاق (ت ٣٨١)،[6] وهو بغدادي أخذ عن بعض تلاميذ ثعلب، وكان من المحققين في المسائل النحوية. وقد صرح

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ١١.

(٢) انظر المسائل البصريات ص ٢٣٩ و ٢٤٠ و و٢٤٢ و ٤٧٩ و ٦٢٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٦٥ و ٦٤٤ ٧٤٢ و٧٤٣ و ٧٤٥ و ٧٦٩ والتكملة ص ٤٤ .

(٣) المسائل البصريات ص ٩١٢ - ٩١٣ .

(٤) المسائل العسكرية ص ٩٥ - ٩٦ .

(٥) التكملة ص ٢١١ . وانظر المقتصد ص ١٠٩ .

(٦) هذا هو الصواب لا ماجاء على غلاف كتابه، من أن وفاته كانت سنة ٣٢٢.

بأن المصدر أصل للفعل، واستدل على ذلك بوجوه تشبه ما ذكره السيرافي:

أولها: أن المصدر يدل على نفسه فقط، وهو جوهر الحدث، والفعل يدل على مصدره الذي أُخذ منه، أي: على الجوهر الموجود في ذلك الفعل. والثاني: أن المصدر بسيط يدل على نفسه فقط، والفعل مركب يدل على المصدر والزمان. والثالث: أن المصدر يقوم بنفسه في التركيب، والفعل لايستغني عن الاسم. والرابع: أن النحويين أجمعوا على تسميته مصدراً، ومعناه في اللغة: المكان الذي تصدر عنه الأشياء وتَرِدُه. فلما استحق هذا الاسمَ وجب أن يكون الفعل هو الصادر عنه.(١)

ثم إنه تعرض، في حديثه عن عمل المصادر، للموضوع نفسه وعمم الأصالة، بأن اسم الفعل واسم الفاعل جميعاً فرعان على المصدر.(٢) وهذا يعني دخول سائر المشتقات أيضاً في الحكم، لأن الفعل هنا مقصود به العموم، واسم الفاعل هو الممثل الأول لمشتقات الأسماء في التصريف. ولهذا فإن ماذكره،(٣) من أن المضارع فرع على الماضي من جهة اللفظ، وأن لفظ المضارع يتضمن لفظ الماضي وزيادة حرف، يحمل على الفرعية في الصياغة لا في الاشتقاق، إذ المراد هو الصورة اللفظية مجردة من المضمون في الفعلين.

وأبو عثمان بن جنّي (ت ٣٩٥) هو تلميذ للفارسي ومعاصره في أكثر حياته العلمية، كان رجل تحقيق في الميدان النحوي، وله الفضل الكبير في الموضوعات الصرفية. وقد قرر أن المصدر يتضمن الحدث الصافي، كالضرب والقتل والأكل والشُّرب، وهو أصل والفعل فرع عليه، وأنما يشتق الفعل من الحدث لا من الجوهر، وكذلك شأن المشتقات وما يحمل معناها أيضاً.

وعلى هذا فقد وجب مثلاً أن يكون «استنْوَقَ» مشتقًا من مصدر، وأننا نجد في مثل نحو: حائش وحائط وصاحب وكاهل ومِفتاح ومِنسج ومِنديل وناقة وجَمل، معاني مصادره: الاستِنْواق والحَوْش والحَوط والصُّحبة والكهولة والفَتح والنَّسج والنَّدل والتنوّق أو القَنو والجَمال.(٤)

---

(١) علل النحو ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ و ٣٠٥ ـ ٣٠٦ . وانظر منه ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

(٢) المصدر المتقدم ص ٣٠٩ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(٤) الخصائص ١ : ١١٩ ـ ١٢٢ و ٣ : ٣٣٩ .

ثم فصّل أمر الأصالة والفرعية بقوله[١]: «ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي فتقول: ضَرَبَ، ثم تشتق منه المضارع فتقول: يَضرِب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارِبٌ؟ وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة».

فالرتبة في النفس للاسم، أي: المصدر، من جهة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف. وإنما كان الاسم أسبق من الفعل لأنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد لا في الزمان. فأما في الزمان فيجوز أن العرب عند التواضع قدّموا هذا أو ذاك. وكذلك شأن الحرف.[٢]

تلك هي البؤرة الاشتقاقية التي يصدر عنها ابن جني في درسه الصرفي، فيعرض إجراءات مختلفة تحقق أصالة المصدر وفرعية ما سواه. فأرْوَنان من الرُّونة لا من الرَّنـة، وعُوانة من العَون، وحسّان من الـحُسن، والعتاهية من التعتـُّه، وثامِل من الثَّـمْل، وكَوثـر مـن معنـى الـكثرة، وهِرماس من الهَرس، وزرقُم وفُسحُم ودِلقِم من الزُّرقة والانفساح والاندلاق، وعَنبَس من العُبوس، وهِجرَع وهِبلَع من الـجَرْع والبَـلع، ومُوسِر ومُوقِن من اليُسر واليَقين، واصطلحَ واضطرب واطَّرد واظَّـلم: من الصُّـلح والضَّرب والطَّـرد والظُّـلم، وسيّد وميّت وجيّد وهيّن: من السؤدد والموت والجَودة والهوان.[٣]

ولكنه مع هذا كله، من التفصيلات والبيان، يجيز الاشتقاق أحياناً من أسماء الـذوات أو الأحـرف والأصـوات، كـالـنبات مـن الـنبْت، والاستحجار من الحجَر، و«لولَـيتَ» واللولاة من: لولا، و«لالَـيتَ» واللالاة من: لا لا، [٤] و « سوّفتُ » من: سوفَ، والـنِّعمة والنَّـعمة والنعيم والتنعيم وكذلك البقية في هذا المعنى مأخوذة من: «نَعَمْ» لِـما فيها من المحبة للشيء والسرور به، والبَجال والبَجيل و «بجّلتُ» من: بَجَل، و العَنعنة من: عن عن عن، و «بأبأَ» من قولك: بأبي أو بابا، و «صَهصهتُ» من: صَهْ صَه، و «حاحَيتُ» من: حاءِ حاء، و«عاعَيتُ» من: عاءِ عاء، و «دَعدَعَ» من: داعْ داعْ.[٥]

(١) المنصف ١ : ٤ .

(٢) الخصائص ٢ : ٣٠.

(٣) الخصائص ٣ : ٢٨٤ والمبهج ص ٧٦ و ٧٨ و ١٨٧ و ١٩٤ والتصريف الملوكي ص ١٣ و١٨ و ١٩و ٢٠ ـ ٢١ و ٢٤ و ٣٦ و ٤٨ و ٧٤.

(٤) الخصائص ٢ : ٣٤ ـ ٣٧ والخاطريات ص ١٣١ وسر الصناعة ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وسقطت « لا » الثانية من المطبوعات، فأثبتناها ليصح المراد . انظر الفائق ١ : ٦٣.

(٥) في المطبوعة : داعِ داعِ .

ثم تابع بيان هذا الجانب بأنه[١] قد «جاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأُوَل، إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك».

ولما اعتُرِض عليه بأن يكون العكس هو الصواب، أي: اشتقاق الحروف من المصادر، قال[٢]: «الحروف يُشتقُّ منها ولا تُشتقُّ هي أبداً. وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت أصول الكلام الأُوَل التي لا تكون مشتقة من شيء، لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه». واستنتج من ذلك قوة تداخل الأصول الثلاثة وتمازجها، وتأخر بعضها وتقدمه، مما يقتضي أن اللغة وقعت طَبْقة واحدة، لايُحكم لشيء منه بتقدم مطلق في الزمان.

يضاف إلى هذا أن ابن جني نفسه يعود إلى هذه المسألة غير مرة، فتراه ينفي صحة ما ذكره قبل، كأن يقول[٣]: «الحروف لايصح فيها التصريف والاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول. وإنما هي كالأصوات نحو : صَهْ و مَهْ». وأنت ترى أن الرأيين فيهما بسط وتعليل وتفسير. فالظاهر لديه هو التناقض في هذه المسألة، وليس فيما فصله[٤] من القواعد الضابطة لمثيل هذه التناقضات حلّ لما لديه هنا.

والمخلِّص من هذا الظاهر أنه يجيز الاشتقاق من المذكورات قبلُ كلها، حين تُنقل إلى الاسمية كأن تُسمِّيَ بها شيئاً، أو تَفهم منها المعنى المصدري الذي تتضمنه، لتشتق بعدُ من تلك التسمية أو هذه المصدرية. والدليل على ما ذهبنا إليه أنه يقول عن «أيا» حرف النداء: «ولو لم يكن حرفاً لوجب اعتقاد [الألف] لامه، ولكانت من الياء لا محالة... ولو سَمَّيت به لقلت في التثنية: أَيَيانِ... ولولا أن الحرف لا مذهب للاشتقاق فيه لجاز أن تكون (أيا) هذه من لفظ الآية ومعناها».[٥]

وقريب من هذا إجازته الاشتقاق من «نَعَم، لِما فيها من المحبّة للشيء والسرور به.

---

(١) الخاطريات ص ١٣١.

(٢) الخصائص ٢ : ٣٧ ـ ٤٠.

(٣) المنصف ١ : ٧.

(٤) انظر الخصائص ١ : ٢٠٠ ـ ٢٠٨ . ويحسن أن يضاف إلى ذلك ما سنذكره هنا أصلاً لحل مشكلات التناقض في بعض أقوال العلماء. إذ قد يذكر العالم نفسه في بعض كتبه مايزيل الإشكال في غيرها، وما يرد في الأصول هو أولى بالقبول مما يرد في سواها.

(٥) الخاطريات ص ١١٥ . وانظر سر الصناعة ص ٧٩٠ والمنصف ٢ : ١٥٤.

فـ (نـعَّمتُ الرجلَ) أي: قلتُ له: نَعَمْ. فنَعِمَ بذلك بالاً، كما قالوا: بـجَّلتُه، أي: قلتُ له: بَـجَل، أي: حَسْـبُـكَ حيث انتهيت. فلا غاية من بعدك. ثم اشتقوا منه البَجال والبَجِيل».[١]

ومن هذا وما قبله يتبيـن أن الحرف، عندما يعطَى الدلالة الاسمية، يتضمن معنى المصدر فيجوز الاشتقاق منه إذ ذاك، لأنه صار كلمة ولوداً مُنجِبة. أما إذا لزم صورته الحرفية الأصلية فإنه لا يحتمل ذلك.[٢] وهذا أمر مألوف لدى علماء العربية.[٣] وكذلك الشأن فيما يشتق من أسماء الذوات وأسماء الأفعال وما يشبهها.

وعلى هذا فإن مذهب الرجل هو الأصالة للمصدر والفرعيةَ لسواه. فإذا وقفتَ على مايُشعر بغير ذلك كان عليك أن تتأوله بما يناسب المبدأ لذلك المذهب، إذ يكون في ذلك باسطاً للعلاقات المعنوية بالاشتقاق الدلالي. فقد تراه يحيل في الإجراءات اللغوية على الفعل،[٤] كجعله «أولَـق» من: وَلَقَ أو أُلِق، و «قَـطّ» من: قَطَـطْـت، أو على اسم الذات نحو اشتقاق الـمُزَرَّج من الـزَّرَجون، والصلاة من الصَّـلَوَين.[٥]

وقد عاصر ابنَ جنّي أحمدُ بن فارس (ت ٣٩٥)، من الكوفيين مذهباً في اللغة. وهو عندما عرض لأجناس الأسماء ذكر فيها كلامَه عن المشتق[٦]، نحو: الكاتب من الكتابة، و الرحمن من الرحمة، والاسم من السِّمة، والتفسير من الفَسْر، والتأويل من المآل. ثم قولَه عن لفظ الـمَسافة: «أصله من السّوف. وهوالشمّ»، وجعْله قاعدة من القُعود. ولكنه ذكر أيضاً[٧] أن المخضرم من: خَضرَمتُ الشيء، والمائدة من: مادَني يَميدُني، والمعنى مشتق من: عَنتِ الأرض، والمجاز مأخوذ من: جازَ يجوزُ.

ولو تتبعت عباراته في مثل هذه المسائل تبين لك أنه يعني بها الاشتقاق الدلالي لا الاصطلاحي النحوي. يؤنسك في هذا ماتراه حين يذكر أن «الحقيقة من قولنا: حَقّ الشيء، إذا وجب. واشتقاقه من الشيء الـمُحقَّق. وهو الـمُحكَم. تقول: ثوب

(١) الخصائص ٢ : ٣٧ .
(٢) انظر سر الصناعة ص ٧٨١ و ٧٨٤ و المنصف ٣ : ١١٢ .
(٣) انظر النهاية لابن الأثير ٤: ٢٩٠ .
(٤) الخصائص ٢ : ٢٩١ ـ ٢٩٢ والمنصف ١ : ٩ . وانظر المبهج ص ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٥ و٧٦ و ٧٩ و٨٢ و ٩٠ و٩٥ و ١٨٤ و ١٩٠ و ١٩٤.
(٥) الخصائص ١ : ٣٥٩ والمحتسب ١ : ١٧١.
(٦) الصاحبي ص ٨٦ ـ ٨٧ و ٨٨ و ٩٦ و ١٩١ و ١٩٣.
(٧) المصدر السابق ص ٩٠ و ٩٨ و ١٩٣ و ١٩٧.

مُحقّق النّسج، أي: مُحكَمُه».[١] فهو يوزع الإحالة والاشتقاق بين الفعل واسم المفعول، لأنه لايقصد التعبير الاصطلاحي المعروف.

وكذلك ماتراه من قوله عن المشتق[٢]: « يكون هذا على وجهين: أحدهما [يكون] مبنيًّا على فِعل. وذلك قولنا: كتبَ فهو كاتبٌ. والآخر يكون مشتقًّا من الفِعل غير مبني عليه، كقولنا: الرحمن. فهذا مشتق من الرحمة، وغير مبني من: رَحِمَ». فالبناء هنا يعني به الصياغة للمشتقات القياسية، كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة. وقوله «الفِعل» أراد به معنيين: الحَدث ـ وهو الرحمة ـ والفعل النحوي: رَحِمَ.

ونختم هذه الطبقة بالوقوف عند أبي هلال العسكري (٣٩٥)، إذ نراه يتعرض للعلاقات الدلالية، نحو قوله[٣]: الدَّسِيعة من قولهم: دَسَعَ البعيرُ بجِرّته، والقَفَص من قولهم: قَفَصتُ الشيء، والمِخلاة مشتقة من الخَلَى، والمِحضن من: احتضنت، والحُلِيّ اشتقاقه من الحَلْي الملبوس، والرِّكاز من: ركزَ الرمح، واستثفَرَ: من الثَّفَر، والدجاج من: دَجّ، والحُجَيّا من: حاجَيت، واشتقاق الحِجامة من الحَجْم، ويَثوبُ: من: ثاب إليه قومه، والمُحجَر أصله من الحَجْر، وسُمِّي الغدير غديراً لأن السيل غادره، والحَرَج أصله من الحَرْجة.

وهذه العبارات، وأمثالها كثيرة جدًّا في مصنفات الطبقة السادسة، تمثل التحليل اللغوي لبيان العلاقات المعنوية والصلات الدلالية، بتعابير مجازية فضفاضة، من دون قصد ظاهر لبيان الاشتقاق الحقيقي، أو تعيين الأصل والفرع. ولهذا فإنها تبقى في حيز الإشارات التفسيرية التي تصل المجهول بالمعلوم، شأن ما رأينا في نصوص الطبقات السابقة أيضاً.

غير أن السيرافي تجنب هذا التوجه فجعل المصدر أصلاً لاشتقاق الفعل، وتلاه الفارسي وأبناء الوراق وجنّي وفارس، فجعلوا الفرعية عامةً للأفعال والمشتقات جميعاً، مع بعض الإشارات إلى العلاقات الدلالية والتركيب في التحليل.

---

(١) نفس المصدر ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٦ ـ ٨٧ . ومابين معقوفتين سقط من المطبوعة .

(٣) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٣١٦ و ٣٣٧ و ٣٤٨ و ٣٦٣ و ٦٥٣ و ٦٦٨ و ٧٢٣ و ٧٢٨ وديوان أبي محجن ص ٢٠ و ٢١ و ٣١ و ٤٢ .

توجهات طبقات المتأخرين:

اتضحت في تلك المسيرة التاريخية حركة الفكر الاشتقاقي، بانعطافاتها المختلفة بين رجالات الطبقات الست، وانتهى ذلك بنا إلى توزع بين اتجاهين اثنين: الأصالة للمصدر يتزعمها عدد غفير من النحاة، والأصالة للفعل يرأسها هشام بن معاوية الضرير، وتنتثر في مقولات بعض العلماء من دون توضيح للقصد والتعيين النهائي، مع استطالات متنوعة تتصل بأسماء الذوات والأفعال والأصوات والأدوات والأعداد... ومع كميات غفيرة من التحليل للمفردات، قوامه التفسير الدلالي الصِّرف.

وإذا كان من العسير متابعة ذلك في بقية التاريخ العلمي، لحياة العربية، فحسبنا أن نتتبع المسيرة هذه بعد تلك الطبقات عند رجالات من متأخري الباحثين، نرصد ما كان لديهم من وجهات نظر أو مذاهب.

ولنبدأ هذه السبيل بعبد القاهرالجرجاني (ت ٤٧١). وهو يقرر[1] أن الفعل مشتق من المصدر، ويذكر أن نحو: الضرب والقتل، سُمّيَ مصدراً لأن الأفعال اشتقت منه، فكأنها صدرتْ عنه صدورَ الإبل عن الماء. وكذلك الصفات المشبهة، فأحمر وأسود مشتقان من الـحُمرة والسواد. ثم يجعل نحو «ضاربٌ وآكلٌ» مشتقًّا من الفعل الذي هو: أكلَ وضرب، أو: يأكلُ ويضرِبُ من الفعل. بل إنه ليجيز أن يُشتق المصدر والفعل من الجوهر، أي: اسم الذات، لأن الجوهر في الوجود مقدم على العَرَض. ومن ذلك اشتقاق ما فيه معنى الجرأة من الأسد.[2]

ولكنك تلاحظ أن ذكر الجرأة يوحي باستشفاف معناها في «أسد»، مما أجاز صياغة المصدر «استئساد»، ليكون منه الاشتقاق المذكور. بل الأصح في هذا هو المعروف لغة، فيقال: أسِد، إذا جَرُؤَ وغضب وسفِه، وأسَدتُ الرجل إذا: سبعتَه، أي: ذعرته وعضضتَه كالسبع. والأصل في هذه التراكيب هو الدلالة على القوة، ومنه اشتقاق كل ما أشبهه. يقال: استأسد النبت واستأسد عليه وأسدتُ الرجلَ. ولذلك سُمّي الأسد أسداً لقوته.[3] وهذا ماسترى مصداقه فيما يذكره الزمخشري بعد قليل.

---

(١) المقتصد ص ١٠٩ و ٥٨١.

(٢) انظر تذكرة النحاة ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٣) المقاييس والتكملة والتاج (أسد).

ثم نستقبل أبا علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، فنراه في أحد مصنفاته يحيل ١٣ مرة على المصدر بتعبير غير قاصد، و ٥ مرات على الفعل بتعبير فيه بعض التصريح بالاشتقاق،[١] في حين أنه يصرح أحياناً بالأصالة المصدرية أو الفعلية في أكثر من كتاب آخر له. ثم نقف عند الزمخشري (ت ٥٢٨)، فنره يقول: «المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه»،[٢] وهو يعني بذلك أن الأفعال والمشتقات الاسمية كلها فروع عن المصدر.

غير أنه يتردد كثيراً عند بيان العلاقات الدلالية للمفردات،[٣] فترى له توجهاً إلى المصدر ٢١ مرة، وإلى الفعل ٢٢، وإلى اسم الذات ٨، مع التصريح بالاشتقاق أو الأخذ في كثير من ذلك.

وإذا توجه إلى الأدوات، كالذي تجده حين يتحدث عن: ألْوَّة، بأنه «إن قلتَ: فممَّ اشتقاقها؟ قلتُ: من (لَو) المتمنَّى بها في قولك: لو لقيتُ زيداً»، إذا توجه هذا التوجه للتحليل فإنه يوضح مذهبه بأن ذلك الاشتقاق حصل «بعد ما جُعِلَتِ اسماً وصلحتْ لأن يُشتقَّ منها، كما اشتُقَّ من (إنَّ) فقيل: مَئِنَّةٌ».[٤]

وقد أوضح ذلك بكون المئنة من معنى «إنّ» التأكيدية وغير مشتقة من لفظها، لأن الحروف لايُشتق منها. وإنما ضمِّنتِ المَئنَّةُ حروفَ تركيب «إنّ» لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها ـ كقولهم: سألتك حاجة فلالَيتَ فيها، إذا قلت: لا لا. وأنعَمَ لي فلان: إذا قال: نَعَمْ ـ والمعنى مكان قول القائل: إنّه كذا. ولو قيل: «اشتُقّت من لفظها بعدما جعلت اسماً كان قولاً».[٥]

فهو يريد أن الأداة تجعل اسماً يتضمن معنى التوكيد، ويكون الاشتقاق من ذلك المضمَّن. ولذا فإنه لما عرض لاشتقاق الفعل من «كيف» في قولنا: «هذا شيء لايُكيَّفُ» جعله مولَّداً غير عربي.[٦] ولو حملتَ قوله هذا على مذهبه الذي أورده قبلُ كان الاشتقاق مما في «كيف» من معنى التكيُّف.

---

(١) تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٦ و ٨٧ و ١٨٦ و ٢٠٢ و ٢٠٩ و ٢٧٦ و ٢٨١ و ٤٢٠ و ٤٢٦ و ٥٠٣ و ٥٥٢ و ٦١١ و ٦٧٣ و ٦٧٥ و ٧٢٦.

(٢) المفصل ص ١٦ . وانظر شرح المفصل ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٣) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨٧ و ٢٠١ و ٢١٧ و ٢٩٤ ـ ٣١٠ و ٣٦٢ ـ ٣٦٥ .

(٤) الفائق ٣ : ٣٣٣ .

(٥) المصدر السابق ١ : ٦٣ ـ ٦٤.

(٦) أعجب العجب ص ٢١ .

أما ابن الشجري (ت ٥٤٢) فيردّ المفردات إلى المصدر في ٣٥ موقعاً، وإلى الفعل في ٩، وإلى الصفة في ٢ وإلى اسم الذات في ١. وهو كثيراً ما يصرح بالأصالة والاشتقاق خلال ذلك كله، الأمر الذي يعني عدم التوجه المقصود.[١]

وأما أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧) فمذهبه أن المصدر هو أصل للأفعال والمشتقات كلها. فعندما تناول مسألة الاشتقاق في مصنفاته رجح له الأصالة على الفعل،[٢] ثم عرض لبعض الأسماء، فنص على أنها مشتقة من المصادر.[٣]

وعندما انصرف إلى التحليل النحوي للآيات الكريمة، بدأ بـ «الاسم» فذكر مذهب البصريين في اشتقاقه من السمو، ومذهب الكوفيين من الوسم، ثم قال: «والصحيح ما ذهب إليه البصريون».[٤] ولكنه لما استغرق في العرض للمفردات شغل ببيان العلاقات الدلالية بينها، فصار يوزعها على غير قصد للتأصيل. ومن ثَمّ كان لديه رد إلى المصدر في ٢٤ موطناً، وإلى الفعل في ٢٣ أيضاً، وإلى اسم الذات في موطن واحد فقط.[٥]

وبعد الأنباري هذا نلقى أبا القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، في تعليقاته على جمل الزجاجي، فإذا هو يقرر اشتقاق الفعل من المصدر، أي: من لفظ الحَدَث، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال،[٦] ويجعل الفعل أصلاً لمشتقات الأسماء.[٧]

ثم تراه يزعم[٨] اشتقاق الجسيم والعظيم والصلاة وانتعلَ: من الجِسم والعَظم والصَّلَوين والنَّعل، أي: من اسم الذات، واشتقاق تمسكنَ: من المسكين، أي: من الصفة.[٩] ويذكر

---

(١) الأمالي الشجرية ١ : ٢٥ و ٣١ و ٦٥ و ٨٠ و ٩٩ و ١٠٦ و ١٢٥ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٩ و ١٩١ و ١٩٣ و ١٩٥ و ٢١٧ و ٢٣٩ و ٣٥٢ و ٢ : ١٠ و ١١ و ١٤ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٦ و و ٨٥ و ٨٧ و ١٤٧ و ٢٨٤ و ٢٩٢ .

(٢) الإنصاف ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥ وأسرار العربية ص ١٧١ ـ ١٧٣ و ٣٠٧ .

(٣) انظر الإنصاف ص ٦ـ ٧ و ١١ ٤٠٤ و٧٥٣ ٧٨٤ و ٨١١ ـ ٨١٢ وأسرار العربية ص ٧ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٣٢ و ٥٣.

(٥) المصدر المتقدم ١ : ٣٢ و ٣٨ و ٤٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٧٠ و ٧٤ و ٨٦ و ٨٨ و ٩٥ و ١٠٣ و ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٢٦ و ٣٨٨ و ٣٨٢ و ٣٨٧ و ٣٩٧ و ٤١٠ و ٢ : ٣٤ و ٤٣ و ٦٧ و ١٨٢ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٥ و ٢٨٤ و ٣٨٣ و ٤٠٣ و ٤٠٥ و ٤٦٥ و ٥٤٠ و ٥٥٠ .

(٦) نتائج الفكر ص ٦٧ ـ ٦٩ و ٧٣ و ١٢٩ و ٢٠٠ و ٣٦٢ . وانظر منه ص ٢٩٣ و ٣٥٨ و ٤٣٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٠٧ و ٢٣٠ و ٣٠٣ .

(٨) أمالي السهيلي ص ٣٣ ونتائج الفكر ص ٥٧ و ٣٢٥ .

(٩) نتائج الفكر ص ٣٢٥ .

أن الرحمن مشتق من الرحمة. وعندما يعرض لـ «السلام» من أسماء المولى ـ تعالى ـ يقول: إنه « يُشعِرُ بطلب معنى السلامة منه، لأنك متى ذكرت اسماً من أسمائه فقد تعرّضتَ لطلب المعنى الذي اشتق ذلك الاسم منه».[١] وفي هذا رد إلى المصدر.

وإذا غادرنا القرن السادس لقيْنا في أوائل السابع أبا البقاء العُكبَري (ت ٦١٦)، قد حقق أن الفعل مشتق من المصدر،[٢] وكان قد ذكر أن الكلام مشتق من الكَلْم، والاسم مشتق من السموّ،[٣] كما ذكر أن «حسّان» يحتمل الاشتقاق من الحُسن والحَسّ.[٤] وبذلك يجعل المصدر أصلاً لجميع المفردات التي تشاركه في اللفظ والمعنى.

وكذلك موقف ابن يعيش (ت ٦٤٣)، إذ يقرر أن المصدر أصل للأفعال والأسماء المشتقة.[٥] إلا أنه يذكر أيضاً[٦] في أثناء موضوعاته أن اسم الفاعل مشتق من العدد، واسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والصفة المشبهة مأخوذة من الفعل.

وعندما يحلل بعض المفردات[٧] يردها في بعض إجراءاته إلى المصدر في ١٨ موضعاً، وإلى الفعل في ٢٠، وإلى اسم الذات في ٧. ويعبر عن ذلك بلفظ الاشتقاق أو الأخذ أو الأصل، غير قاصد المعنى الاصطلاحي، لأنه يوضح الصلات الدلالية القائمة بين الكلمات المشتركة في اللفظ والمعنى.

ثم يلقانا ابن عصفور (ت ٦٦٩)، باتجاه واضح نحو المصدر، في جميع صور الاشتقاق. فـ «أصل الاشتقاق وجُلُّه إنما يكون من المصادر، وأصدق ما يكون: في الأفعال المزيدة لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة، وفي الصفات كلها لأنها جارية على الأفعال، أو في حكم الجارية، وفي أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضا، وفي الأسماء الأعلام لأنها منقولة في الأكثر» .[٨]

---

(١) المصدر السابق ص ٤١٥ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ١ : ١٤٠ و١٤٣ ـ ١٤٩ و٤٤٨ و٢ : ١٣

(٣) المصدر المتقدم ١١٧ و١٣٢ .

(٤) إعراب الحديث النبوي ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .

(٥) شرح المفصل ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٦) المصدر السابق ٦ : ٣٦ و٨٠ و٨١ ـ ٨٢ و١٠٨ .

(٧) نفس المصدر ١ : ٤ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٣ : ٧ و١١ و٤ : ٢٩ و٢٣ و٣٧ و٣٨ و٥١ و٥٢ و٦٠ و١١٤ و١١٧ و١١٨ و١٢٥ و١٤٩ و٥ : ٣٥ و٣٦ و٤٤ و٥٣ و٩٥ و١١٢ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٤٨ و١٥٤ .

(٨) الممتع ص ٤٤ .

وقد أجرى بعض التحليلات اللغوية،[١] فرد إلى المصدر ١٦ مفردة، وإلى أسماء الأعيان ٤: الحَجَر والجَمَل والشاة والمرأة. ولنا في هذا التوجه الأخير ما نذكره بعد قليل، حينما نعرض لمن نقل عنه وجاراه. وهو أبوحيان.

ونختم القرن السابع بالرضي الأستراباذي (ت ٦٨٨)، وهو يرى[٢] أن الاشتقاق منه المحقَّق ويعرّفة بأنه: كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأُخرى كضاربٍ من الضَّرب، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد كضارب ومضروب من الضَّرب. وفيه اتصال معنوي محقَّق لا مَحيد عنه. وبهذا يجعل الأصالة للمصدر والفرعية لما عداه.

وإذا اتخذنا له «شرح الشافية» نموذجاً، لرصد التحليلات اللغوية، تبين لنا في بعضه ردّ إلى المصدر٢١ مرة، وإلى الفعل ٦، وإلى اسم الذات ٥، وإلى الصفة ٣ فحسب.[٣] وهو كثيراً ما يعبر عن ذلك بألفاظ اشتقاقية، مع أنه يقصد بيان الصلات الدلالية بين المفردات بالانتقال من المجهول إلى المعلوم، ولايعني الاشتقاق الذي عرّفه قبل.

ونكتفي من القرن الثامن بأبي حيان النحوي (ت ٧٤٥)، فنراه يعرض مذاهب العلماء في تعميم الاشتقاق وتخيصه ورفضه، ثم يقول مستفيداً من عبارات ابن عصفور: «الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة والصفات منها وأسماء المصادر والزمان والمكان، ويغلب في العلم، ويقل في أسماء الأجناس، كغُراب يمكن أن يكون من الاغتراب، وجرادة من الجَرْد».

ويعود إلى الموضوع ثانية ليؤكد مذهبه بدقة وإيجاز، فيقول: «المصدر هو الأصل، والفعل واسم الفاعل واسم المفعول وسائرالأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر».[٤]

وعندما يورد الأمثلة تكون الإحالة في ٣٤ منها على المصدر، و٢ على اسم الذات،

---

(١) المصدر السابق ٤٢ ـ ٤٤ وشرح الجمل ٢ : ٢٠٧ و٢١٢ و ٤١٣ .

(٢) شرح الشافية ٢ : ٣٣٤ و ٣٥٦

(٣) المصدر المتقدم ١ : ٢٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٢ : ٢٥٨ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و٣٣٥ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٤٩٩ و ٣٦٤ و ٣٦٩ و ٣٨٥ و ٣٨٦ .

(٤) ارتشاف الضرب ١ : ١٣ ـ ١٥ و ٢ : ٢٠٢ . وانظر الممتع ص ٤٤ .

هما: «استَنْوقَ» من الناقة، والفَـرْس من الفَـرَس.[١] وقد احتج لقبول هذين الأخيرين، بأن ابن جنّي أجاز اشتقاق المصدر من اسم الجوهر، وأيده عبد القاهر الجرجاني في كتاب «المقتصد» بأن الجوهر في الوجود مقدَّم على العَـرَض، والجواهر تصدر منها أعراض، فاشتق العرب منها أسماء وأفعالاً، نحو: استأسدَ إذا اجترأ، وهذا من الأسد لجرأته. وقالوا: «من دخل ظَفارِ حَـمَّرَ» أي: تكلم بكلام حِمْيَر، وتَـمَضَّرَ وتَـنَـزَّرَ وتَـقَـيَّسَ وتَـتَمَّـمَ، إذا انتسب إلى مُضر ونزار وقيس وتميم.

وأنت تعلم أن «استأسد» ليس مشتقًا من «الأسَد» هذا السبع المعروف، لأن الأسَد هو في الأصل مصدر الفعل: أسِدَ إذا اجترأ،[٢] عُـبِّـرَ به عن الصفة المشبهة مبالغة في المعنى، ثم نُقل إلى اسم الذات توكيداً للمبالغة. فإذا كان الاشتقاق من هذا فهو من أصل مصدري، وما ذكره أبو حيان هنا في هذا الجانب عكس للواقع اللغوي.

أما «حَـمَّرَ» فالمراد به التكلم، أي: إحداث الكلام على لغة حِـمْيَر. وهذا الإحداث هو التَّـحمير، ومنه اشتق الفعل المذكور، لا من لفظ اسم القبيلة. وأما: تمضّر وتنزّر وتقيّس وتتمّم، فالمراد بها الانتساب إلى تلك القبائل، وهذا الانتساب هو التَّـمَضُّر والتَّـنَـزُّر والتَّـقَـيُّس والتَّـتَمُّـم. ومن هذه المصادر اشتقت تلك الأفعال، لا من أسماء القبائل المذكورة التي دخلت مع المصادر في التركيب.

وهكذا ننتهي من رجالات القرن الثامن، ونجعلهم خاتمة المطاف في أرجاء البحث عن الأصالة في الاشتقاق. وقد رأينا توجهات المتأخرين موازية لما كان قبلهم، فيها الإجماع على المصدر أصلاً للفعل، وجعل الفعل أصلاً لبعض المشتقات لدى الجرجاني والسهيلي والعكبري، وإجازة الأصالة لأسماء الذوات عندهم وعند أبي حيان.

هذا على حين أن الزمخشري أجاز ذلك في الأدوات، ثم فسّر المسألة باستشفاف المصدرية من تلك الألفاظ، ليكون الاشتقاق بعدُ للأفعال والأسماء الوصفية. أما التحليلات اللغوية الكثيرة التي نثرها أولئك العلماء فقد توزعت بين عناصر الكلام، لبيان العلاقات الدلالية والقنوات المعنوية، على غير قصد للتأصيل والتفريع.

---

(١) ارتشاف الضرب ١ : ١٤ و تذكرة النحاة ص ٣١٩ و ٤١١ ـ ٤١٤ و ٥٥٦ .

(٢) التاج ولغة العرب (أسد) .

حصيلة الاستدلال الإحصائي

بعد هذه الجولة الواسعة في التاريخ اللغوي، نقف برهة لجمع شتات ما كان بين أيدينا من مذاهب وتوجهات وأقوال، في التأصيل والتفريع للاشتقاق. فقد لمسنا ماكان عليه الجاهليون، من وضوح في حضور العلاقات المعنوية بين مفردات الأصل الواحد، بدون تخصيص لعنصر معين يكون له حق التقدم أو التأخر، في العمليات الاشتقاقية. وكان ذلك يتبدى في صور متعددة الاتجاهات، لإقامة الصلات وتعزيز الارتباط بين العناصر المختفلة الأشكال والصيغ والوظائف، وإقامة زُمر لغوية واضحة التميز والاستقلال.

ثم صرّح حذيفة بن اليمان بمصطلح المصدر،[1] جاعلاً إياه أصلاً لما ذكره من التفسير، وتلاه ابن عباس بأن ردّ مفردة إلى المصدر أيضاً، مع ذكر الوزن الصرفي لها، ثم رأينا لفظ الاشتقاق يستعمله مجاهد، ويتداوله الناس بحضور أبي عمرو بن العلاء.

وعندما بسطنا مواقف اللغويين والنحاة من هذه المسألة، أبدى بعض النحويين اهتماماً ظاهراً بمعالجتها، والبيان لرأيهم في تعيين الأصل والفرع، بينما انخرط سائر زملائهم في تحليل المفردات، لإظهار العلاقات الدلالية الحميمة، من غير قصد للتأصيل والتفريع بشكل اصطلاحي هادف.

وقد شاركهم في ذلك النحويون المذكورون، ليوسعوا القنوات الممتدة والعلاقات الداخلية بين العناصر المشتركة في اللفظ والمعنى اللغوي، وليضعوا أيدي الدارسين على ما في المفردات من اشتراك معنوي وتصرف لفظي، بزيادة أو حذف أو إعلال أو إدغام أو إبدال أو قلب مكاني.

أما المسالك التي فُتحتْ نحو الأصالة، في توليد المفردات المتكاثرة وإنجاب الصور اللفظية المختلفة، فهي متعددة التوجهات متباينة في التخصيص والتعميم، وكان للمصدر فيها قصب السبق وسلطان التمكن والاستبداد. وإذا سرنا في اتجاه تعميم الأحكام كان المصدر الأصلي له إنجابه المصدرَ الميميَّ لدى ابن كيسان، واسمَ الذات عندالزجاج، ونماذجَ الأفعال في مذهب الخليل وسيبويه والمبرد والزجاجي والمؤدب والسيرافي

---

(١) هذا خلاف مازعمه هشام بن معاوية، من أن الخليل بن أحمد هو أول من وسم هذه الصيغة باسم المصدر. انظر دقائق التصريف ص ٤٤ . نعم إن الخليل هو الذي حقق ذلك بالنص والبيان، لكنه ليس رائد التوجه.

والسهيلي، والأفعالَ والصفة المشبهة بقول الجرجاني، والأفعالَ وجميع المشتقات لدى ابن السراج والفارسي وابن الوراق والزمخشري وأبي البركات الأنباري والعـكبَري وابن يعيش والرضي، والأفعالَ وجميع الأسماء عند ابن جنّي وابن عصفور وأبي حيان.

وبهذا يكون المصدر في قمة البناء اللغوي، وبؤرة الإنجاب للمفردات ومركز الإشعاع بالألفاظ. ثم نرى أن الفعل الماضي أصل للمصدر لدى هشام بن معاوية والمؤدب، ولاسم الفاعل عند ابن السراج والجرجاني، في حين أن الفعل عامة هو في مذهب ابن خالويه والسهيلي والعُـكبَري منجب للأسماء المشتقة. وينفرد ابن يعيش ليجعل اسم الذات أصلاً لاسم الفاعل، وابن السراج والمؤدب والجرجاني ليجعلوه منجباً للمصدر والأفعال.

وأنت ترى أن أكثر النحاة المذكورين هنا يلتزمون مسلكاً واحداً، على حين أن الآخرين تتوزعهم منازع مختلفة. فابن السراج والمؤدب والجرجاني يمنحون الأصالة المصدرَ والفعل واسم الذات، والسهيلي والعُـكبَري يجعلانها للمصدر والفعل، وابن يعيش يعطيها المصدرَ واسم الذات.

ويغيب ههنا كثير من معالم البصرية والكوفية، فيما زعم المؤرخون للنحو، إذ تجد الالتزام للمصدر قاصراً على الخليل وسيبويه والمبرد وابن كيسان والزجاج والزجاجي والسيرافي والفارسي وابن الوراق وابن جنّي والزمخشري وأبي البركات وأبي حيان، وللفعل قاصراً على هشام ابن معاوية وابن خالويه، ويتوزع الباقون في تلك التوجهات، مع أن جلهم من أصحاب المذهب البصري.

أضف إلى هذا أن الكثرة الكاثرة متجهة إلى أصالة المصدر بالقصد والتعيين، وبعضها ليس من البصريين ولا الكوفيين. وإذا استقرينا ما سردناه قبل، من إحصاءات للتحليل اللغوي، الذي نثره علماء اللغة والنحو والأدب، كان لديهم توزيع ردّ المفردات إلى ما يلي:(١)

	المصدر	الفعل	اسم الذات	الصفة	الأداة	اسم الصوت
أبوعمرو	٣	٠	٠	٠		
الكلبي	١	٠	٠	٠		
المفضل	٤	٠	٠	٠		
الخليل	١٢	١	١	١		
سيبويه	٣٦	١٧	٠	٣		
الكسائي	١١	٢	٤	٠		
ابن الكلبي	٠	٢	١	١		
قطرب	١	٠	١	٠		
الفراء	١٣	٢٢	٠	١		
أبو عبيدة	٢٣	٢٠	٠	٠		
الشيباني	١٥	٢	٤	٦		
أبو زيد	٥	١	٠	٠		
الأصمعي	٩	٢	٠	٠		
الأخفش	٢	١٦	٠	٠		
أبو عبيد	٤٧	٠	١٧	٥		
ابن أبي ثابت	١	٠	٠	٠		
أبو مسحل	٦	١	٠	٠		
أبو تمام	١٦	٣	٠	٠		
ابن السكيت	٩	٠	٠	٠		
ابن حبيب	٤	٤	٠	٣		

	المصدر	الفعل	اسم الذات	الصفة	الأداة	اسم الصوت
أبو حاتم	٣	٠	٠	١		
ابن قتيبة	٦	٢	٢	٠		
المبرد	١٨	١٧	٥	٢		
ثعلب	٧	٩	٢	١		
ابن كيسان	٤	٢	١	٠		
الأنباري	٢٢	٨	٢	٢		
الزجاج	١٧	٩	٣	٠		
الأخفش	٢٠	٥	٣	٠		
ابن السراج	٨	٤	٦	٠		
ابن دريد	١٨٧	٨٢	٤٥	٢٨		
ابن الأنباري	١٥	٥	٥	٠		
السجستاني	٦	٤	٣	٢		
النحاس	٧	٢	١	٠		
الزجاجي	٣	٢	٣	٠		
ابن درستويه	٨	٢	٢	٠		
ابن خالويه	٥	١١	٠	٠		
ابن جني	٢٥	٢	٤	٠	٦	٥
ابن فارس	٩	٦	٠	١		
العسكري	٤	٨	٢	٠		
الجرجاني	٤	٢	١	٠		
التبريزي	١	٥	٠	٠		

الزمخشري	٢٤	٢٢	٨	٠		
ابن الشجري	٣٥	٩	١	٢		
أبو البركات	٢٤	٢٣	١	٠		
السهيلي	٢	٠	٤	١		
العكبري	١٨	٢٠	٧	٠		
ابن عصفور	١٦	٠	٤	٠		
الرضي	٢١	٦	٥	٣		
أبو حيان	٣٤	٠	٨	٠		
المجموع	٦٧١	٢٦٠	١٥٦	٦٣	٦	٥

ومن هذه الجداول الإحصائية يتبين أن ما للمصدر من التردد يقابل تردد سائر العناصر، مع زيادةٍ تقابل ما تجاوز الثلث أيضاً. فمجموع ترددها هو ٤٩٠، والنسبة إذاً هي ٤٩٠/٦٧١. وإذا تذكرنا أن جمهور الأسماء والصفات كثيراً ما يكون في الأصل بصيغ مصدرية، نقلت إلى وظائفها الجديدة في التعبير لمقاصد بلاغية أو فنية، كما ذكرنا من قبلُ مراراً،إذا تذكرنا ذلك سقط من مجموع الأسماء والصفات ما يقارب نصفه، وتحول إلى حساب المصدر، ليصبح للمصدر ما يقرب من ضعف ما لسائر زملائه، وضعفي ما للفعل من تردد.

والنسبة هذه، كما ترى، تماثل ما كان من العلماء مع الإحالة على المصدر، ومن كان منهم مع الإحالة على سائر زملائه، أو على الفعل وحده. فقد كان عدد مؤيدي المصدر هو ٢١، ومؤيدي البقية ١٣، ومؤيدي الفعل وحده ٧.

وهذا يعني أن إجراءات التحليل اللغوي، على الرغم من انصرافها إلى الدلالات المعنوية وتجردها عن القصد التأصيلي في الاشتقاق، كانت يغلب عليها التوجه إلى المصدر، باعتباره أقرب العناصر إلى التمركز والإشعاع والاتصال بسائر زملائه، وكان ما في أذهان العلماء وتجاربهم يسيطر عليه تميز المصدر بهذه الخاصية اللامعة. فالتوجه العفوي، في مثل

هذه الأمور، غالباً ما يكون أدل على الرأي المعتقد، في حين أن المحاكمات العقلية للاحتجاج والجدل قد توجه إلى مذهب مصطنع، أو تعصب لاتجاه معين.

وإيًّا كان الأمر فإن هذه النسب الحاصلة ليست ذات دلالة علمية دقيقة، إذ هي تهويم حول الموضوع ومحاولات لكشف المعنى أكثر منها بحثاً في التأصيل والتفريع، وغالباً ما يدخلها موجهات ثانوية خاضعة للألفاظ المحللة. فتحليل الصفات المشتقة أكثر اتصالاً بالأفعال لظهور الصلة بين صيغ تلك وأشكال بناء هذه، في حين أن المصادر بعيدة الأبنية جدًّا عن صيغ المشتقات.

ولذلك يكون اللجوء إلى الأفعال في تحليل الصفات أقرب وأيسر، وأوضح دلالة على اللفظ والمعنى اللغوي. فالمشتقات جارية في الصيغة على الأفعال، كما يذكر النحاة.[1] يعني أنها في الصورة اللفظية لها قياس مطّرد، يهوّن أساليب صياغتها، ويبين علاقتها الدلالية بالأفعال. فلا غرو أن يكون حضور الأفعال معها ظاهراً أو غالباً.

وهذا مانراه لدى مصنّف متأخر مشهور، هو عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣). ففي الأجزاء ١ و٣ ـ ٨ من كتابه «خزانة الأدب»، على سبيل المثال،[2] يحلل ١٠٨ مفردة، ليبين معانيها وصلاتها بما يوضح الدلالة المقصودة لها ضمن النصوص المشروحة. وقد كانت الإحالة فيها على الفعل ٧٩، وعلى المصدر ٢٩، مما يجعل الغلبة في العدد للفعل بشكل ظاهر.

والسر في ذلك أن جمهور ما تعرض لتحليله من المفردات كان من مشتقات الأسماء، حتى إن ما جاء في الجزء السادس وحده هو قاصر عليها، أي: المُراح والمُخبّل و الظاعن والمُولّي والمُصلّ والمَناعيش والسابئ.

---

(١) الممتع ص ٤٤.

(٢) انظر الخزانة ١: ٦٣ و ٦٥ و ٦٧ و ٨٢ و ٨٦ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٥٧ و ١٦٣ و ١٦٨ ٢١١ و ٢٣٥ و ٢٣٩ و ٢٦٤ و ٣٠٥ و ٣١٠ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٤٦ و ٣٥٢ و ٤٢١ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٧٠ و ٣: ٣٤ و ٤٨ و ٨٤ و ٩٤ و ١١٤ و ١٢٦ و ١٣١ و ١٥٣ و ١٦٠ و ١٠٣ و ٢٢١ و ٢٢٧ و ٢٥٥ و ٣٤٢ و ٤: ٣١ و ٣٢ و ٥٣ و ٦٦ و ١٤٧ و ١٥٠، ١٩٢ و ٢٠٩ و ٢٤٧ و ٢٦٨ و ٣٧٤ و ٤٧٢ و ٥: ٢٢ و ٢٣ و ٣٧ و ٤٨ و ٧٢ و ٧٨ و ١٩٣ و ٢٧٩ و ٣٩٥ و ٦: ٩٣ و ١٣٦ و ٢٦٩ و ٣٠١ و ٣٢٢ و ٧: ١٧ و ٥٤ و ٧٥ و ٢٠٤ و ٣٠٧ و ١٣٢ و ٣٢١ و ٣٣٧ و ٤٠٥ و ٤٤٠ و ٤٩٩ و ٥٠٥ و ٥٤٣ و ٨: ٧٩ و ٧٥ و ٢٠٤ و ٣٠٧ و ١٣٢ و ٣٢١ و ٣٣٧ و ٤٠٥ و ٤٤٠ و ٤٩٩ و ٥٠٥ و ٥٤٣ و ٨: ٧٩ و ١٣٣ و ١٤٨ و ١٥١ و ١٨٥ و ٢١٤ و ٢٥١ و ٣٣٠ و ٣٥٨ و ٤٥٥ و ٤٩٨ و ٥٥١.

وإنك لتجد مرجحاً لمقولات الرجل، حينما ينص على أصالةٍ أو اشتقاق أو وزن صرفي للمفردة التي يعالجها. وهذا تبدو منه في الأجزاء المذكورة ٨ مقولات، ٣ منها للفعل و ٥ للمصدر، مع إشارة إلى اسم الذات أيضاً، كما في قوله:

الـمُداوَرة: مُفاعَلة من: دار يدور. و الـمُؤيِد: على وزن اسم الفاعل هو الداهية، وأصلها من الأيْد. والداهية: مشتقة من الـدَّهْي. ومُنتجِع: أصله من: انتجَعَ القومُ. والـمُزدار: اسم فاعل من: ازدارَ: افتَعَـلَ من الزيارة. والـمَعركة: موضع القتال، مشتق من: عركتِ الرحى الحبَّ. ودَيّار: فَيعال من الدَّور أو من الدار. والواغِل: مأخوذ من الوُغول.[١]

وفي هذا، كما ترى، توجه ظاهر إلى المصدر أكثر منه إلى الفعل أو اسم الذات. يضاف إلى هذا أن النص على الاشتقاق أو الأخذ غيرُ ذي دلالة قطعية. وقد أثار ابن عصفور هذه المسألة، وأوضح ما تتضمنه من قصد غير حقيقي. إذ يقال: «هذا اللفظ مشتق من هذا»، من غير أن يكون أحدهما منشأ من الآخر. وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحداً ومعنياهما متقاربين.

فإن قيل: فكيف يجوز أن تقول: «هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ»، وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر، وقولك «مشتق» يعطي أخذ أحدهما من صاحبه؟ فالجواب أن هذا على طريق المجاز كأنهما، لاتحاد لفظيهما وتقارب معنييهما قد أُخذ أحدهما من الآخر، كما تقول في الشخصين المتشابهين: «هذا أخو هذا»، تشبيهاً لهما بالأخوين.[٢]

ذلك ما عرضه ابن عصفور ـ شيخ المتأخرين من النحاة في علم الصرف ـ وهو ينسحب على جميع ما مرّ بنا في هذا الموضوع، ويزيل ما يثار فيه من إشكال لذكر الفعل أو غيره في بعض الإجراءات التحليلية للمفردات، الأمر الذي قد يوهم أنه صاحب أصالة عريقة في الاشتقاق.

ثم إنك لواجد، برجوعك إلى ما مضى في الجداول المتقدمة وماكان قبلها من توجهات للنحاة في الأصالة الاشتقاقية، أن الكوفيين كالمفضل والكسائي والفراء وأبي عمرو الشيباني وأبي مسحل وثعلب والأنباري وابنه يحيلون على المصدر ١٠٠ مرة، وعلى الفعل ٥٨.

---

(١) المصدر السابق ١ : ٢٦٤ و ٣ : ١٥٣ و ١٦٠ و ٤ : ٣٢ و ٤٧٢ و ٥ : ٢٧٩ و ٨ : ٣٥٨.

(٢) الممتع ص ٤٠ ـ ٤٦.

وأظهر من هذا ماجاء عمن أخذ عن الكوفيين أو تأثرهم، كأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وابن حبيب وابن كيسان والأخفش الأصغر والنحاس وابن فارس، يذكرون المصدر في ١٠٥ موقع، والفعل في ٢٠. وبعض هؤلاء وأولئك قد لا يرد الفعل لديهم، فيما وقفنا عليه من التحليلات. وإنك لترى أيضاً أن المؤدب وابن كيسان وابن جني وابن عصفور، وهم ممن أخذ عن الكوفيين، ينصون على أصالة المصدر في كثير من صور الاشتقاق.

وإذا كان هذا كله غير واف بالدلالة القطعية، لما يعتوره من نقص أو وهم في الاستقراء ومجازات في التعبير، فلعلنا نجد ضالتنا عند أحد الجارين على طريقة الكوفيين، وهو أحمد بن فارس. وذلك في كتابه المشهور «معجم مقاييس اللغة».

فقد قام هذا العالم بمحاولة فذة في تاريخ العربية، هي اكتشاف مقاييس للأصول اللغوية في الاشتقاق، فوزع المفردات على فصول، وغالباً ما صدّر «كلّ فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل».[1] واعتمد في مادته اللغوية على: معجم العين، وغريب الحديث، والغريب المصنف، وإصلاح المنطق، وجمهرة اللغة.

فهو لم يستوف كل ما كان من المخزون اللغوي، ثم لم يستطع أن يكتشف جميع الأصول للأبواب التي فرّعها، واكتفى بذكر ما تحقق لديه من ذلك، لأن ما حاوله كان فوق طاقة الإنسان الواحد، ويقتضي جهود جماعات من العلماء الأفذاذ.

وقد اعتذر من ذلك بقوله في ختام الكتاب: « قد ذكرنا ما شرطنا في صدر الكتاب، وهو صدر من اللغة صالح. أما الإحاطة بجميع كلام العرب فممّا[2] لايقدر عليه إلاّ الله - تعالى - أو نبي من أنبيائه - عليهم السلام - بوحي الله، تعالى وعزّ». وكنا عرضنا بعض النماذج من صنيعه هذا في الفصل الأول.[3]

وقد رجعنا إلى هذا الكتاب، في أجزائه الستة، نتتبع ما ذكره من أصول للمفردات اللغوية، فاتخذنا من كل جزء عيّنة عشوائية تمثل ذلك، وأخرى ضابطة تردفها، وتساعدها على بيان توزع الأصول الاشتقاقية في نِسَب مئوية، بين المقولات المختلفة،

---

(١) معجم المقاييس ١ : ٣ - ٥ .

(٢) المصدر المتقدم ٦ : ١٦٠ . وفي المطبوعة : [فهو] مما.

(٣) انظر ص ٢١.

فكان لدينا من الإحصاء ما يلي في الجدولين التاليين:

العيّنة العشوائيّة

الجزء	المصدر	الفعل	الاسم	المشترك	المغفل
١	٦٥	٤	١٣	٩	٩
٢	٦٩	١	١٠	٥	١٥
٣	٦٤	١	٢٠	٨	٧
٤	٧٣	١	٦	٤	١٦
٥	٦٦	٣	١٨	٥	٨
٦	٥١	١	١٥	٠	٣٣
المجموع	٣٨٨	١١	٨٢	٣١	٨٨

وبتقسيم هذه المجاميع على عدد الأجزاء ٦، لمعرفة المعدل المتوسط لها، تكون النسبة المئوية لكل من العناصر المذكورة:

	٦٥	٢	١٣	٥	١٥

والعيّنة الضابطة

الجزء	المصدر	الفعل	الاسم	المشترك	المغفل
١	٦٧	٠	١٩	٨	٦
٢	٦٢	١	١١	٨	١٨
٣	٦٩	٢	١٥	٣	١١
٤	٦٩	١	١٠	٥	١٥
٥	٦١	١	١٧	٩	١٢
٦	٥٠	١	١١	٠	٣٨
المجموع	٣٧٨	٦	٨٣	٣٣	١٠٠

وبتقسيم هذه المجاميع على ٦ أيضاً، تكون النسبة المئوية:

٦٣	١	١٤	٦	١٦

وبجمع النسبتين لكل عنصر على حدة، وتقسيمهما على ٢، يكون المعدل العام للعيّنتين مايلي:

معدل تردد أصالة المصدر:	٦٥ + ٦٣ = ١٢٨ . ونصف ذلك: ٦٤
معدل تردد أصالة الفعل:	٢ + ١ = ٣ . ونصف ذلك : ١,٥
معدل تردد أصالة الاسم:	١٣ + ١٤ = ٢٧ . ونصف ذلك : ١٣,٥
معدل تردد أصالة المشترك:	٥ + ٦ = ١١ . ونصف ذلك : ٥,٥
معدل تردد أصالة المغفل:	١٦ + ١٥ = ٣١ . ونصف ذلك : ١٥,٥

أما المغفل فهو ما لم يتوصل ابن فارس إلى معرفة أصله، فتركَه من دون نص يبين ذلك فيه. وأما المشترك فهو الذي ذكر له أصالة في الاسم والفعل، وذلك يعني توزعه بين احتمالين، فيكون لكل من الجانبين حظ فيه خفي. وهو قريب مما تحقق في نسبتيهما منفردين. وأما الاسم فيتضمن ما كان أصله من الأسماء، وهي في الظاهر أسماء ذوات، ولكنّ كثيراً منها منقول من مصدر أو مشتق. فالأولى أن تُهمل هذه العناصر الثلاثة[1] في عملنا هذا، لأننا لانستطيع إقحامها بحق في نصيب واحد من العنصرين الباقيين.

والنتيجة الإحصائية هذه ـ وهي صادرة عن عمليات تحليلية قاصدة للتأصيل ـ تبين أن للمصدر ٦٤٪ من مجموع المقولات، وللفعل ١,٥٪، لدى عالم لغوي هو من أصحاب الكوفيين. وهذا يعني أن حضور الفعل في الواقع الاشتقاقي ضئيل جدًّا، حتى ليكاد يكون معدوماً، إذا نسب إلى شقائقه من العناصر.

والحق أن إعطاء الفعل حق الأصالة في التوليد والإنجاب ظهرت بوادره عامة عند

(١) هذا يعني أن المصدر له الغلبة الظاهرة بالنسبة إلى سائر زملائه من العناصر في الكتاب المذكور. ومع ذلك فإن دراسة تحت عنوان « الدرس الدلالي في مقاييس اللغة »، وصفت بأنها علمية، ونالت درجة عالية في إحدى الجامعات السورية، قد جاء فيها أن ما في هذا الكتاب من الاشتقاق أغلبه هو لاسم الذات، وأن الأمثلة للاشتقاق من أسماء الجوهر والأعيان هي الأكثر، نحو «إشنان الغارة فإنما هومشتق من الشّنين، وهو قطَران الماء من الشَّنّة » . وأنت ترى أن الشنين هنا مصدر، وقد فسره ابن فارس بالقطَران. ولعلك لمست خبرة المتصدية لهذا الموضوع، وصلتها بالأعمال العلمية، مع أنها ممن سيُذكرون في حقل الاختصاص اللغوي.

بعض الكوفيين، ثم تقلصت بين أيدي المتأخرين، فاقتصرت على توليد المشتقات أو بعضها، ثم اندثرت معالمها في عبارات المنظّرين، وبقيت تتردد بين صفحات تاريخ النحو، على أنها نظرية كان لها ذكر قديم، ولم يبق لها من ناصرين . وهذا ما تجده في المصنفات التاريخية للنحو ومسائله،[١] يُعرض للمناقشة والبحث والتوهين أو الإبطال، دون أن يجد له من يقول به أو يرجحه.

ولذا غابت معالمها في كثير من الإجراءات التحليلية للمفردات، عند الكوفيين صليبةً والمنتسبين إليهم، كما رأينا في الإحصاءات المتقدمة. ومع هذا فقد ذكر الزجاجي أنه: «قال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعلُ سابق له، وهو ثانٍ بعده»، وأن أبا بكر الأنباري استدل على ذلك بمجيء المصدر مؤكِّداً لفعله، وأن الزجاجي نفسه سأله عن هذا الموضوع، فأجابه باحتجاجات مصطنعة ليست من مقولات الفراء.[٢]

فالظاهر أن الفراء، وبعض أنصاره كهشام بن معاوية، جاءت عنهم تلك القالة في بعض المناسبات، وتردد ذكر الفعل لديهم في تحليل المفردات، وحاول تلاميذهم تفسير تلك القالة وهذا التردد والاحتجاج لهما، ثم طوت الأيام أصالة الفعل فلم تستفحل في المصادر التراثية استفحال ما يقابلها من المقولات.

ومن ثَـمّ لم نجد لها حضوراً مستمرًّا، فيما وصل إلينا من مصنفات الكسائي وتلاميذه المشهورين، ولبثت في مطاوي التاريخ النحوي تتردد كنظرية لها ذكر وحسب، مع أصوات قليلة في العصر الحديث تحاول نشر ما اندثر وعفى عليه الزمن،[٣] كما ذكرنا في الفصل الأول. أضف إلى هذا أنه كثيراً ما كان ينسب إلى الكوفيين أنفسهم مخالفة

---

(١) انظر الإيضاح ص ٥٦ وعلل النحو ص ٣٦٠ ـ ٣٦١ والإنصاف ص ٢٣٥ وأسرار العربية ص ٦٩ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣ وبدائع الفوائد ١: ٣٠ وائتلاف النصرة ص ١١١ والأشباه والنظائر ١: ٥٦.

(٢) الإيضاح ص ٥٦ ـ ٦٣.

(٣) انظر فقه اللغات السامية ص ١٢٠ و ١٢١ والتطور النحوي ص ٤٨ ـ ٤٩ و ١٠١ و ١٤٣ وتاريخ اللغات السامية ص ١٤ ـ ١٥ والاشتقاق لعبد الله أمين ص ٢٤٣ ـ ٢٧٨.

أصالة الفعل. فهم يقولون[1] بأن الاسم مشتق من الوسم،[2] والإنسان من النسيان[3] أو الإنس أو النوس، وأبيض من البياض.

فلا غرو أن تكون الغلبة لنظرية أصالة المصدر، فتبقى مع الزمن هي المسيطرة في أذهان العلماء وألسنتهم وأقلامهم، يرددونها في كل مناسبة، ويعتمدون عليها في كل ما يصدر عنهم من درس وبحث وتأليف. وهكذا نكون قد حسمنا المسألة التي شغلت رجال العلم بضعة عشر قرناً، وأثبتنا فيها الحكم لمقولة جمهور البصريين ومن ظاهرهم، بالأدلة النظرية والموضوعية والإحصائية. والحمد لله رب العالمين.

---

(١) اشتقاق أسماء ا للزجاجي ص ٤٤٤ وتهذيب اللغة ١١: ١١٦ والمخصص ١٧: ٣٤ وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٤ ـ ١٢٥ و ٢: ٦٧ وتفاسيرالرازي ١: ١٠٥ والبغوي ١: ٣٨ وابن عطية ١: ٦٢ والقرطبي ١: ١٠١ والخازن ١: ١٧ وأبي حيان ١: ١٤ والآلوسي ١ : ٩٠ وشرح أدب الكاتب ص ٥٩ والإنصاف ص ٦و ١٤٨ ـ ١٥٠ و ٨٠٩ وأسرار العربية ٥ والبيان في غريب إعراب القرآن ص ٣٢ والتبيين ص ١٣٢واللباب ١ : ٤٦ وإملاء ما منّ به الرحمن ١: ٤ وشرح المفصل ١: ٢٣ والارتشاف ١: ١٨٥ وائتلاف النصرة ص ٢٧ والتاج (سمو) ومدرسة الكوفة ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٢) كذا. وقال الزجاجي عن إجماع البصريين على اشتقاق الاسم : « ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به ». اشتقاق أسماء الله ص ٤٤٤. وروي عن ثعلب أيضاً أن الاسم مأخوذ من: سمَوتُ أسمو، أو سمَيتُ أسمِي . تفسيرا الرازي ١: ١٠٤ والقرطبي ١ : ١٠٠.

(٣) الحق أن أقدم من قال باشتقاق الإنسان من النسيان هو ابن عباس، وقد تابعه الخليل في ذلك، ثم نسب القول إلى الكوفيين. انظر معجم العين (نسي) والصحاح والتهذيب واللسان (أنس).

الباب الثاني

وظيفة المصدر

في الإعراب

الفصل الأول

أنواع الإعراب *

لقد مضى على لفظ «الإعراب» بدلالته الاصطلاحية بضعة عشر قرناً، تتداوله الأفهام والألسنة والأقلام، بين الدارسين والباحثين والعلماء، فكان أن ضم في طياته عدة مفاهيم متميزة. وقد انتثرت تلك المفاهيم في التراث النحوي واللغوي، وفي علوم القرآن والحديث وغيرها، بسياقات واضحة الدلالة، مع توظيف دقيق محدد يناسب مقاصد البحث العلمي.

غير أن الزملاء الكرام المعاصرين لنا، في الدرس النحوي، اختلطت لدى بعضهم معالم تلك الدلالات المختلفة، واجتمعت لديهم في ميادين أضيق من ذلك وأقل، وصارت ترد ألفاظ «الإعراب» في عباراتهم أحياناً، وكأنها ذات معنى اصطلاحي واحد، فأصبح من الضروري تحديد أبعاد المقاصد العلمية لهذا المصطلح العلمي، في السياقات المتمايزة.

نشوء المصطلح وأصله اللغوي

عندما حاول الباحثون المعاصرون دراسة تاريخ المصطلح النحوي، اندفع أكثرهم مع مقولات المستشرقين، وجزموا أن المفهوم العلمي للنحو، والإعرابُ عنصر أصيل فيه، لابد أن يكون ظهوره ونشوءُه في القرن الهجري الثاني، في أيام النشاط لعبد الله بن أبـي إسـحاق الحـضرمي(ت١١٧)، أو بعد ذلك على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥).[1]

وقد وافق عندهم هذا التحديد، تبعاً لِـما هو سائد بين معظم الدارسين، ما رأوه من غموض في تاريخ العرب والعربية، وما انتهوا إليه فيه من أنه كان قبل الإسلام ببضعة قرون، و ما يحيط ذلك لديهم من إبهام، في نشأة علم النحو وتفرعاته المختلفة.

---

* كان لهذا الفصل أن ينشر في العدد الخاص بتاريخ المصطلح النحوي العربي من دورية «علوم العربية»منذ سنوات، ولكن المشرفين على ذلك العدد ضنوا بإعلامنا ماكان لديهم حتى الآن.

(١) المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة ببغداد ١٩٥٥، ص ٤٦ والقوزي عوض محمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، بالرياض ١٩٨١، ص ١٦ ـ ٢١ والدجني فتحي عبد اللطيف، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، مكتبة وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٤، ص ١٩ ـ ٢٤.

والحق أن الأمة العربية ضاربة في القدم، كان لها في خمسة آلاف سنة قبل الميلاد[١] ممالك ولغة حضارية، بين أبناء عاد وثمود وغيرهما من العرب العاربة، في الأحقاف ووادي القرى بالجزيرة العربية. ثم كانت في أطراف الجزيرة وبلاد الشام والعراق وفي شمالي إفريقية وشرقيها، ولاسيما دولة اليمن والسيادة على مصر قبل الفراعنة وفي عهودهم، ممالك وحضارات معروفة، فالهجرة إلى شمالي الجزيرة لتأسيس ممالك المناذرة وغسان.

وقد اكتُشفت، في ديار عاد شمالي حضرموت، آثار قديمة جدًّا عليها كتابة بالخط المسماري،[٢] وأخرى في عبلة (إبلا) وأغاريد (أوغاريت)... هي أجدر بالبحث والتنقيب مما يعتمده المعاصرون من آثار قريبة العهد بالإسلام. وكذلك سوف نرى بعض القدم في نشوء المعاني الاصطلاحية للإعراب.

أما الأصل اللغوي لمصطلح الإعراب فقد طاب للنحاة، والباحثين والدارسين والمؤرخين للنحو، أن يتباروا في حشد دلالاته المعنوية، فكان أن ذكر بعضهم منها خمساً، وأضاف بعض آخر على ذلك عدداً من الدلالات، ثم استدرك آخرون على الجميع أعداداً أكثر، فإذا هي بضعةَ عشرَ معنى بين حقيقي ومجازي، أحدها وارد من غير لغة العرب.[٣]

وقد حاول ابن فارس(ت ٣٩٥) أن يردّ تلك المعاني الوافرة إلى أصول، تجمع شتاتها وتوحد ما بينها، فرأى أن تكون معاني ثلاثة: أحدها: الإبانة[٤] والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس، والثالث: فسادٌ في جسم أو عضو. ثم بسط الدلالات الوضعية لتلك المعاني الثلاثة، وما ترتدّ إليه من دلالات مجازية.

---

(١) هذا التحديد مبني على المشهور بين المؤرخين، والحق أن الزمن هو عشرات القرون والعشرات. انظر دروزة محمد عزة، تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار الأمصار، المكتبة العصرية بصيدة وبيروت ١: ٢٥ ـ ٢٧ وتاريخ ابن خلدون ١: ٣٣ ـ٣٤٣ وكتاب الألفاظ ص ٤٨٩ والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ٣٠ ـ ٣١ من خطبة المحقق.

(٢)النجار عبد الوهاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التراث العربي ببيروت ط ٣ ص ٥١.

(٣) ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق، كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١ ص ٨ والسيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨، ١: ١٣ ـ ١٤.

(٤) ابن فارس أحمد أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٦٩، ٤: ٢٩٩. وفي المطبوعة: الإنابة.

ومن هذا، يبدو أن العلماء غفلوا عن أصل محدّد، هو بينَ أيديهم، يتداولونه فيما يسردون من المعاني المعروفة قديماً. وذلك هو التحسين والإجادة. فقد ذكروا في معرض أبحاثهم أنك تقول: أعربتُ الشيءَ، إذا: حسّنتَه وأجدتَه.

وكلنا يعلم أن همزة «أعرَب» مزيدة على الأصل. فإذا أضفنا إلى هذا أن المعنى الوضعي لقولنا «عَرِبَ الإنسان» هو: أفصَحَ بعد لُكْنة، إذا أضفنا ذلك تبيّن لنا أن زيادة الهمزة مراد بها المبالغة في توكيد الإفصاح بعد عجز عن البيان. وذلك على غرار نحو: وفَى وأوفَى، وطافَ وأطافَ، وحرقَ وأحرقَ، وشعلَ وأشعلَ.

ومن ثَمّ تكون الإجادة للتعبير، مع تحسينه في «أعرَب»، مصحوبة بالمبالغة والتوكيد أيضاً. فإذا قلتَ: «أعرَبَ الرجل»، عنيتَ أنه أفصحَ القولَ وجوّده وحسّنه، فكان عَرَبانيَّ اللسان. وهذه النسبة أيضاً تفيد المبالغة، كما هو معلوم. وإنما سُمّي أجدادنا القدماء عَرَباً لأنهم هجروا العُجمة بإتقان التعبير الفصيح، وجوّدوا صياغته وأداءه على أحسن مايكون، وتداولوا بعقولهم وأفواههم أعرب الألسنة وأجود البيان.

وأما لفظ «العرب» فلطالما وقف علماء اللغة والتاريخ عنده، واختلفوا في سبب إطلاقه على هذه الأمة الكريمة، فكانت لهم توجيهات مبنيّة على الظن والتخمين، أو على دسائس إسرائيلية موضوعة، ليس لها أدلة علمية أو موضوعية ثابتة.(١) والحق أن لفظ «عَرَب» منقول من «إِرَم» إلى «آرام» ثم إلى عَرَب، وهو مصدر للفعل: عَرِبَ يَعرَب، نُقل إلى معنى الصفة المشبهة للمبالغة، وسُمّي به جنس أجدادنا توكيداً لهذه المبالغة، فصار الصرحاء منهم، أي: قوم عاد وثمود وأمثالهم، هم العرب العاربة أو العَرْباء.

ثم تفتقت بعدُ الميادينُ المجازية، في هذه المادة اللغوية الوَلود الوَدود المُنجبة، فكان عنها ما ذُكر من: النشاط والصفاء والتحبب والغزَل، وطيب النفس والتشذيب والرد عن القبيح، والإقامة في البادية. ثم صدر عن ذلك توسع ضدّيّ، على غرار ماعُرف في العربية من تضادّ الدلالة لبعض المفردات، فصار مضمون مادة «عرب» يدل أيضاً على مثل: التقيّح والورم والفساد والتخمة، والتقبيح والإفحاش والفجور...

(١) ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٩٨٨، ٩: ١١٣ ـ ١١٤ وجواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٦٨، ١: ١٤ ـ ٢٠.

وأما اصطلاح «الإعراب» فذكر كثير من العلماء أنه مصدر: أعربتُ عن الشيء، إذا أوضحتَ عنه.[١] وقيل: هو من قولهم: أعربتُ أي: أصلحتُ. والهمزة مزيدة للإزالة، إذ الأصل هو قولنا: عَرِبَتِ المعدةُ، إذا فَسَدتْ. والإعراب هو الإصلاح وإزالة الفساد.[٢]

وقد أضاف منصور بن فلاح (ت ٦٨٠) في كتابه «المغني» معاني ثلاثة، يُحتمل أن يكون الاصطلاح منها. أولها قريب مما مضى، وهو: أعربَ أي: أفسدَ. فالهمزة مزيدة للتعدية، والمراد أن الكلام كان فاسد الدلالة، فأُفسِد بالإعراب ما فيه من الفساد وأُصلح معناه. والثاني أنه منقول من المرأة العَروب، لأن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى سامعه. والثالث أنه من: أعربَ الرجلُ، إذا تكلم بالعربية. والمعنى أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العرب.[٣]

المعاني الاصطلاحية للإعراب

اختلف النحاة كثيراً في حقيقة الإعراب، وكان لهم مذاهب يرِد تفصيلها في مطاوي الصفحات القادمة. غير أن اختلافهم هذا لايحيط بما تضمنته المصادر التراثية، من شذرات تحوي دلالات متعددة، لمفهوم الإعراب. فالدارس يجد نفسه إزاء مصطلح، تجاذبته دلالات نحوية متفرقة ومتباينة، يمكننا حصرها فيما يلي:

١ ـ الاستعداد الإعرابي:

هو أقدم ما عرف من معنى اصطلاحي في التاريخ، والمراد به أن الإعراب إنما هو صفة ذاتية، تلابس المفردات قبل التركيب. إنه تهيُّؤ الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها.[٤] فالأسماء عامةً وبعض الأفعال تحمل في بنيتها اللغوية استعداداً بالقوة، للتأثر بما يصاحبها من عوامل تركيبية، دلالة على الوظائف والعلاقات المختلفة في التعبير. ثم يكون في التعبير نشاط وتفاعل، يولّد في الأداء فعلاً ما كان كامناً.

---

(١) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب الوطنية بالقاهرة ١٩٥٢، ١: ٣٦.

(٢) الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٢، ص ٩٨ وأبوحيان الأندلسي محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مطفى أحمد النماس، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٦، ١: ٤١٣. والنص مضطرب في المطبوعة. وانظر ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٨٦، ص ١٧١.

(٣) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٥٩ ط ٢، ١: ٧٦. و انظر المصطلح النحوي ص ١٤ ـ ١٥.

(٤) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق علي ابن سلطان الحكمي ١٩٥٨ ص ١٠٤.

وعلى هذا، فقد انشطرت المفردات شطرين: أحدهما مُعْرَب يتلوّن آخره في التركيب، والآخر مبني يلازم لفظَه الأصليَّ إلاّ ما تقتضيه الضروارت الصوتية. ثم لكل شطر قسمان: ما هو أصلي فيه، وما هو فرعي تابع للأول.

وهذا يعني أن الإعراب أمر صميمي وضعي، يرافق البُنى والصيغ في طبيعتها، ويكون عنه ما يبدو أو يقدّر من أصوات وعلامات ومعان تركيبية. فهو في حقيقته صفة ذاتية وضعية كامنة، تختص بعضَ المفردات المتميزة، لتكون في التركيب ذات وجهين متلازمين، هما اللفظ والمعنى، كالورقة الواحدة، لاينفصل أحد وجهيها عن الآخر. وإذا قطّعتها مِزَقاً فإنما تمزّق الوجهين معاً.

وكذلك وظيفة الإعراب عندي أصلاً في التركيب اللغوي. إنه تعبير عن الخاصّيّة الكامنة، بعنصرين لفظي ومعنوي في آن واحد. إذ هو صور صوتيه مُعيّنة لمعان تركيبية ومواقع نحوية مخصوصة، تهيأت لها المفردات المعَدّة لذلك بالقوة.

وقد أبدع ابن جنّى وكاد يصيب المَفصِل، حين عرّف الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ.[1] وكان ابن السراج قبل(ت ٣١٦) قد حام حول هذا المَحَزّ أيضاً، عندما ذكر صوراً مختلفة من التلوين الإعرابي، ثم علق عليها بأن النحاة ميّزوا هذا الصنف من التغيير، الذي يقع لفروق ومعان تَحدثُ، وسمّوه إعراباً.[2]

على أن هذه اللمحات الفذة لم تأخذ مدى التوسعة والتدقيق، عند جمهور النحاة عامة،وبقيت أقوالهم تتردد بين المذهبين المشهورين: اللفظي والمعنوي، وإن كان الأول هو الأظهر والأشهر عندهم. أما أن يكون وجود الإعراب فعلاً في الكلمات فلم يُقروا اعتباره، لأنهم يقولون: لا تعرب الكلمة وهي معربة أصلاً.[3]

٢ ـ إعراب التعبير:

أي: التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنَّسق والنمط والصوت صياغةً وأداءً، أو بالصوت وحده قراءةً. فقد اتضح

---

(١) الخصائص ١: ٣٥.

(٢) ابن السراج أبو بكر محمد بن السري،الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف ١٧٩١، ١: ٤٤.

(٣) التهانوي محمد بن علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ببيروت ص ٩٤٤.

في أذهان قدماء أجدادنا أن عروبتهم ولَدّتِ الإعراب، أي: البيان. فالتزام ذلك هو العمل بما تقتضيه أساليب القول المقررة، بقدرة وبلاغ. وهذا ـ كما ترى ـ يقوم به المتكلم أو القارئ، وهو معنى قديم للإعراب في تاريخ الاصطلاح.

فلقد نُسب إلى يعربَ بن قحطانَ ـ وهو معاصر لعاد وثمود ـ أنه قال:[١]

ولَفظَكَ أعرِبْهُ، بأحسَنِ مَنطِقٍ فإنَّكَ مَرهُونٌ، بما أنتَ لافِظُ

كما نُسب إلى النبي ﷺ أنه قال: «مَن قَرأَ القُرآنَ بإعرابٍ فلَهُ أجرُ شَهيدٍ»،[٢] وإلى أبي بكر الصِّدِّيق قوله: «لأن أُعرِبَ آيَةً أحَبُّ إليَّ من أن أحفظَ آيَةً»،[٣] وإلى الفاروق عمر بن الخطاب أيضاً قوله: «تعلّموا إعرابَ القرآن كما تتعلّمون حِفظَه»،[٤] وإلى كثير من الصحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ شيء من ذلك القبيل.

وأوضح من هذا، في الدلالة على مازعمنا، أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «ماجمع رسول الله ﷺ بيت شعر قطّ، إلاّ بيتاً واحداً:

تَفاءلْ بِما تَهوَى، يَكُنْ، فلَقَلَّما يُقالُ لِشَيءٍ: كانَ، إلاّ تَحَقَّقْ

ولم يقل: تَحَقَّقا، لئلاّ يُعرِبَه فيصيرَ شعراً».[٥] وهذا نص صريح لايحتاج إلى تفسير أو بيان. فالمراد إذاً بالإعراب هنا هو الأداء الدقيق، كما تقتضي لغة العرب الفُصحاء، إذ الإعراب في الأصل اللغوي هو الإيضاح والبيان.

---

(١) الهمذاني الحسن بن أحمد اليمني، الإكليل في أنساب حِمْيَر وملوكها، تحقيق ملر، ليبسيغ ١٨٧٩، ٨: ١٧٧. وانظر فايس، «الإعراب»، دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة الشعب ١٩٣٣، ٣: ٥٤٤.

(٢) ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد الأندلسي، بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، تصحيح إسماعيل الصاوي وصاحبيه، مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة ١٩٣٠، ٤: ٧٤. وانظر آداب المعلمين ص ٤٠ وكنز العمال ١: ٤٥٧.

(٣) ابن الأنباري محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١، ص ٢٣. وانظر مراتب النحويين ص ٢٣ وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٨٩ و ١١٢ ومعجم الأدباء ١: ٨٩ والمزهر ٢: ٣٩٧.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٣٤ ـ ٣٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٦٦ وطبقات النحويين ص ٤ و١٣ وكتاب الزينة ١: ١١٧ والأضداد ص ٢٣٩ والبيان والتبيين ٢: ٢١٩ وأمالي القالي ١: ٥ وتنبيه الألباب ص ٨٠ والنهاية في غريب الحديث والأثر واللسان والتاج (لحن).

(٥) ابن كثير عماد الدين إسماعيل الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٨، ٣: ٥٥٦ والشوكاني محمد ابن علي، فتح القدير، تحقيق سيد بن إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٣، ٤: ٥٣٥.

ولعل أحمد بن فارس كان يعني هذا النوع من الإعراب، حين ذكر أن العرب[1] قبل الإسلام بقرونٍ كانوا يعرفون الرفع والنصب والجر، ويتداولون الإعراب فيما بينهم، ثم ضعف ذلك، حتى إذا جاء الإسلام جدّده أبو الأسود الدؤلي.

لعله أراد هذا، وإن لم يفصح عنه بجلاء، وخلّط في عرضه وبيانه، فتوهم الدارسون من كلامه ما لا يريد. فلربما قصد بالإعراب معناه اللغوي، أي: الإبانة.[2] يعني الإبانة عن المعاني بالألفاظ، على غرار أساليب العرب.

٣ ـ الإعراب التركيبي:

أي: علم الإعراب، وقد يطلق مجازاًعلى علم النحو.[3] وأعني بالإعراب هنا: «الأصول التي تُعرف بها أحوال تركيب كلام العرب». ويقابله علم الصرف قسيماً له في مجموع النحو، وإن كان بعض المتأخرين والمعاصرين يجعل الصرف قسيماً للنحو، جرياً مع المعنى المجازي. وعلم الإعراب هذا تراه منثوراً في كتب النحاة، لأنه قام على استقراء الكلام العربي عامة، وملاحظة سلوكه وخصائصه في الجمل والعبارات، واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه.

وقد ضم في طياته جميع مفردات اللغة، ولم يخص المعرَبات فحسب، رغم أن ظاهره الاهتمام بالإعراب. بل لقد شمل أشباه الجمل من ظرف وجار ومجرور، والمصادر المؤولة أيضاً، والجمل بأنواعها ومواقعها، مع أن أكثر هذه العناصر بعيد جدًّا عن علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة، وعن دلالاتها الوظيفية.

وأقدم ما عُـرف من هذا العلم، خلافاً لما يردده المستشرقون وبعض الدارسين العرب، هو قول الإمام علي رضي الله عنه[4]: «الكلام كله اسم وفعل وحرف. والاسم: ما أنبأ

---

(١) ابن فارس أحمد أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٤ ص ١١ ـ ١٣.

(٢) الفاكهي عبد ا بن أحمد المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨، ص ١٥٨.

(٣) الزمخشري جار الله محمود بن عمر، المفصل في النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩ ص ٢ ـ ٤ وابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية ١: ٨ ـ ١٨ ومفتاح السعادة ص ١٤٤. وانظر منه ص ١٤٥ودائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٢.

(٤) الأشباه والنظائر ١: ٧ـ ٨ والكافيجي محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة دار طلاس بدمشق ط ٢، ١٩٩٣ ص ٦٣. وانظر أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ و معجم الأدباء ١٤: ٤٨ ـ٥٠ و نزهة الألباء ص ٤ـ ٦.

عن الـمُـسمَّى. والفعل: ما أنبأ عن حركة الـمُـسمَّى. والحرف: ما أنبأ عن معنًـى ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به».

كان هذا قد دُوِّن قديماً في «صحيفة» أو «تعليقة» للإمام علي، ثم تـلـتـه جـهـود أبـي الأسود (ت ٦٩)، في كتابه «المختصر»، وجـهـود تلاميذه ومَن خلَفهم،[١] في الآثار الباقية حتى العصر الحاضر.

والحق أن بذور تلك المقولات قد أنبتت فروعاً متكاثرة، ازدهرت في العقود الأخيرة من القرن الأول، وأثمرت جنًى متعدد التوجهات والآراء والأحكام، حتى ضاق بعض العلماء حينئذ بما كان، و عَبَّـر عما يمارسه النحويون المتخصصون من تجاوز لحاجات المهارة اللغوية.

فهذا أحد رجـالات الحديث القدماء، أبو عُروة القاسـم بن مُـخَـيمِـرةَ الهمداني (ت ١٠٠) ـ وهو معلم أيضاً يمارس مهنة التعليم للتلاميذ والطلاب في الكوفة ـ يقول في ذلك: النحو أولُـه شُـغلٌ، وآخِرُه بَـغـيٌ.[٢]

إنه يتحدث عن خبرة وتجربة وبصيرة، ويصف ما يعانيه هو وأمثاله من نقلِ التفريعات التي أنجزها النحاة في تلك الأونة إلى الأجيال الناشئة، وتحمّـلِ تعنتهم في التعقب والإلزام والازدراء، وتبجحهم بالغطرسة لِـما مَـنحوا أنفسهم من تسلط على ألسنة الناس. وقد فسر القلقشندي نهاية عبارة ابن مُخَـيـمِـرة، بأنها تفيد التعمق في الإعراب، والمبالغة فيه.

ولقد أكد هذه الناحيةَ، مع شيوع التعلق بالأصول والخلافات والتقعر في الأداء والتحكم، قولُ الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي (ت ١٠٥)، يصف مجالس النحاة وما فيها من خصومات ومشاحنات:[٣]

---

(١) انظرفخر الدين قباوة، ابن عصفوروالتصريف، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢، ص ٤٠ ـ ٤٢ وبغية الوعاة ٢: ٣١٣ ومعجم الأدباء ١٩: ٢١٩ والأغاني ١٢: ٢٢٩ ومقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٦.

(٢) الشنتريني محمد بن عبد الملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق معيض بن مساعد العوفي، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٩ ص ٦٦ والقلقشندي أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ١٧١ وابن رجب عبد الرحمن البغدادي، فضل علم السلف على الخلف، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٩ ص ٢٣. وانظر روضة الأعلام ص ٩ وردّ النحاس على ابن مخيمرة في صناعة الكُتّاب ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣) ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ١٩٨٥ ص ٧٨٢ والمبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ٣٧١ و ٤: ٤٣. وروي أيضاً في القافية: قِتالُ.

إذا اجتَمعُوا علَى ألِفٍ، وباءٍ وتاءٍ، هاجَ بَينَهُمُ جِدالُ

هذا ما كان في القرن الأول. وأنت معي في أنه ذو دلالة تاريخية حقيقية ظاهرة، تغيِّر كثيراً مما تعارفه المؤرخون المعاصرون لنا، وتفرض إعادة النظر في مقولاتهم المرتجلة.

٤ ـ الإعراب اللفظي:

وهو التعبير عن الوظائف التركيبية للمفردات بأصوات أو أحرف، تلحق أواخرَها أو تُحذف منها. وقد شاع هذا المفهوم للإعراب بين أكثر النحاة القدماء والمتأخرين والمحدثين، حتى قيل: إنه مذهب الجمهور، ونُسب إلى المحققين. وعلى هذا فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل. ولذا يقال: إن الإعراب هو ما اختلف آخر المعرَب به.فهو عبارة عما به الاختلاف، أي: الحركات والأحرف والحذوف الـمُـبيِّنة عن معاني اللغة.[1]

ثم نُسب أيضاً هذا المذهب إلى سيبويه،[2] لأنه قال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب».[3] وأنت إذا تأملت معي قوله هذا لم تجد فيه مايوجِّه أو يشير إلى معنى اصطلاحي للإعراب، وإن كان أقرب إلى الدلالة على التوجه المعنوي الوارد بعدُ. ذلك لأن ذكره العمليات الإعرابية، دون النص على الحركات وما يشبهها،يفيد الملحظ المعنوي. فالرفع عملية تلابس حرف الإعراب، لاحركة هي الضمة. وكذلك ما ذكره من الجر والنصب والجزم.

وقد كانت القبائل العربية، على الرغم من الخلافات اللهجية المعروفة بينها، تتقيد بذلك الإعراب اللفظي في كلامها، ولا سيما إذا كان المقال شعراً أو خطابة أو كهانة، أو مناظرات ومفاخرات في المجالس العامة. فالكلام بين الأفراد والجماعات رهين بعروبة البيان والإعراب، صياغة وتركيباً ولفظاً، مع فصاحة في الأداء والتعبير.

وما يدعيه بعض الباحثين مستشرقين ومستغربين، من تميز للكلام اليومي قديماً

(١) الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة بالقاهرة ٩٥٩ ص ٩١ وكشاف اصطلاحات الفنون ص ٩٤٢.

(٢) انظر الارتشاف ١: ٤١٣. ونسب إلى سيبويه أيضاً أنه يطلق الإعراب على التعريب؛ أي: نقل الكلمات الأعجمية إلى لغة العرب. دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٤ ـ ٥٤٥

(٣) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق بالقاهرة ١٩٠٠، ١: ٣.

ببُعدٍ عن الفصاحة هذه، فإنما يوردونه افتراضاً ذهنياً مسلّمين به على غير بيان، أو استنباطاً من عبارات للنحاة أو الأعراب، بدون اعتماد دليل علمي قاطع، أو اتهاماً لبعض اللهجات بالفساد.(١)

وحسبك أن تستقري كل ما روي عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين الكرام ومعاصريهم العرب، من كلام في مختلف المواقف الحيوية، خِطاباً أو حواراً أو وعظاً أو خصاماً أو وفاقاً أو توجيهاً أو نقداً أو إنكاراً. فإنك واجد فيه صبغة العروبة الخالصة دائمة، حتى إذا طرق سمعَهم خروج على ذلك، في كلمة أو جملة أو عبارة، أنكروه وردوا صاحبه إلى الصواب.

ثم لاتنس أن هذا الصفاء البياني غالباً ما صدر في المدن والحواضر، وفي ظل الإسلام بعد تكاثر الأعاجم بين العرب، وحريّ بما كان قبله وفي مناطق البادية والريف، أن يتسم بما هو أفصح وأوفى. ولذلك طلب رجالُ اللغة أبناءَ البادية، يتلقون عنهم مادة سليمة معافاة، فلم يروا هناك إلاّ الأداء الفصيح أو الصحيح في الشعر والنثر، مع ألوان من اللهجات الموسومة ببعض الخصائص المتميزة نوعاً ما.

على أن الاختلاط الكثيرالدائم، لبعض العرب في أطراف الجزيرة والعراق والشام وشمالي إفريقية وشرقيها، بالأعاجم للتجارة وغيرها بعد الإسلام أو قبله، قد ترك آثاراً ظاهرة من اللحن في التعبير الكلامي. ولعل أهل حضْرَموتَ كانوا أكثر العرب المجاورين للعدنانيين تعرضاً لذلك، حتى صِيغَ من اسمهم مصدر منحوت هو الحَضْرمة،(٢) للتعبير عن اللحن ومخالفة الأداء العربي السليم. فقد صار هذا اللفظ يتضمن الدلالة على اللُّكْنة الغريبة الفاسدة، بخلاف ما يذكر عن مختلِف القبائل في قلب الجزيرة، من لهجات متمايزة ضمن عروبة اللسان، بعيدة جدًّا عن الحضرمة.

---

(١) محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها ص ٥٦ ـ ٥٦ وتاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصرص ٣ ـ ٤ والإعراب سمة العربية الفصحى ص ١٣ ـ ١٦ والظاهرة الطارئة على الفصحى ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) تهذيب اللغة ٢: ٣٦١ ـ ٣٦٢ واللسان والتاج(حضرم). و لذا قيل: إن اللغة اليمنية فيها أشياء منكرة، ولسان أهل مهرة مستعجِم لايكاد يفهم. و قال أبو عمرو بن العلاء: مالسان حِميَرَ وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولاعربيتهم بعربيتنا. الاقتضاب ص ١٩٨والمصباح المنير(مهر) وطبقات فحول الشعراء ص ١١ والخصائص ١: ٣٨٦.

٥ ـ الإعراب المعنوي:

ويراد به أن ظواهر التغيُّر في أواخر الكلمات المعربة هي معان وظيفية، يتلقاها السامع والقارئ للكلام، وتكون الحركات والسكنات والحروف والحذوف المستخدمة في ذلك دلائل على تلك المعاني. وهذا مذهب ابن السراج والفارسي والزمخشري وابن معطي، وجماعة من المغاربة والمتأخرين، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

وقد شاع ذكره كثيراً بين النحاة، وظاهرَه عدد وافر من المتأخرين والمعاصرين. وهم يعرّفون الإعراب بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.(١)

والحق أن الإعراب، كما ذكـرنا من قبل خلافاً لِما توزّع فيه النحـاة،(٢) ليس لفظيًّا صِرفاً ولا معنويًّا خالصاً، لأنه في الواقع اللغوي التعبيري محصّلة لمجموع المفهومين المذكورين. فهو صور صوتية معيّنة، لمعان سياقية ومواقع تركيبية مخصوصة، تتحقق في الأداء الكلامي أو الكتابي أو الذهني. وقد كان لها في بنية المفردات قدرات كامنة أطلقها التعبير الناجز.

ثم إن هذا المفهوم من الإعراب له صور مختلفة في التركيب.(٣) والأصل فيه أن يكون لفظيًّا تظهر علاماته في أواخر المفردات الصحيحة الآخر وشِبه الصحيحتِه، نحو: زيدٌ يتفاءلُ، والمعلمونَ يكرمونَ الناجحينَ. ثم تراه مقدراً للثقل أو التعذر، لاتظهر حركاته في أواخر كثير من غير تلك المفردات، مثل: القاضي يدعو، والفتى يرضى قولي.

---

(١) الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١: ٤٨ ـ ٤٩. وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١: ١١ ومصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة لتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٢٧ ص ٤١ ـ ٥١.

(٢) انظر الموفقي ص ١٠٦ ومشكل القرآن ص ١٤والموجز ص ٢٨ والأصول ١: ٤٤ والإيضاح ص ٧٢ والجمل للزجاجي ص٢ واللمع ص ٥٠ والواضح ص ٤ والتبصرة والتذكرة ١: ٧٦ والإيضاح العضدي ص ١١ والصاحبي ص ٤٢ و ١٦١ ومقدمة الشنتريني ص ٨ والقواعد والفوائد ص ٤٣ والمقتصد ص ٩٧ ـ ٩٩ والأنموذج ٨٣ والمصباح في علم النحو ص ٤٤ والمرتجل ص ٣٤ واللباب ١: ٥٢ ـ ٥٣ والتبيين ص ١٦٧ ـ ١٦٩وشرح اللمع ص ٧ وشرح عمدة الحافظ ص ١٠٧ والتسهيل ص ٧ وشرحه ١: ٣٤ وشرح الكافية ١: ١٨ والمقرب ص١: ٤٧ وأمالي ابن الحاجب ص ٥٢٠ والفصول الخمسون ص ١٥٤ والنكت الحسان ص ٣٤ وملحة الإعراب ص ٦ والجامع الصغير ص ١١ ومقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٦ ولباب الإعراب ص ١٥٣ ـ ١٥٤ والتهذيب الوسيط ص ٧٥ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٩ والمساعد ١: ١٩ وأوضح المسالك ١: ٥٩ وشرح شذور الذهب ص ٣٣ وشرح جمل الزجاجي ص ٩٢ وتعليق الفرائد ١: ١٢٣ والتصريح على التوضيح ١: ٥٩ ـ ٦٠ وشرح الأشموني ١: ١٩ والكلام المفيد ص ٤٤ وشرح الخلاصة ص ٩ وحدائق الدقائق ص ٤٨ ـ ٥٠ ـ والكواكب الدرية ١: ١٤ وتاريخ آداب اللغة العربية ١: ٥١ ودراسات في الإعراب ص ١١ ـ ٢٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ص ٩٤٤ وجورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان ١٩٩٠ ص ٨٩ ـ ٩١. وزاد فيه أيضا: إعراب التوهم.

وقد يكون الإعراب محليًّا اعتباريًّا. وذلك في الجمل، والمفردات المبنية الآخِرِ التي حقها الإعراب، أو موقعها موقع إعراب ـ نحو: مَن جدَّ فقد وجدَ، وهذا الذي متى جاء فأكرمه ـ أو محكيًّا في صورة المفرد أو الجملة. ومن ذلك نحو: «جاء»: فعلٌ، وترفعُ «كان»الاسمَ وتنصب الخبرَ، و «العلمُ مفيد»: جملةٌ، و «تأبّط شرًّا»: شاعرٌ جاهلي. فالمفردان «جاء» و «كان» وجملتا «العلم مفيد» و «تأبّط شرًّا» كل منها في محل رفع على الحكاية: الأول والثالث والرابع بالابتداء، والثاني بالفاعلية.

٦ ـ إعراب الصيغة:

ونعني به دلالة الصيغة في بُنية المفردات، بما تحمله من نمط وحركات وسكون، على المعاني الصرفية التي تتضمنها. فقد ذهب بعض المتقدمين من النحاة إلى أن هذه الظواهر، مع ما يشبهها من ضوابط، هي إعراب أيضاً.

فقولك «مضرب» مثلاً يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها، مع فتح الراء وكسرها. وكذلك لفظ «همزة»، بضم الهاء مع فتح الميم وسكونها، أو فتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً. وفي الأفعال يبدو هذا الاختلاف الدلالي كذلك.

فقولنا «علم» يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر في تغيُّرالمعنى، بين صيغ المعلوم والمجهول والتعجب، وكونِ العِلم للغريزة والسجية. ثم إن الفرق واضح بين «يَدق» بكسر الدال وضمها...

ولسوف نرى أن أبا الأسود الدؤلي، حين قام بإعراب القرآن الكريم وتعميم نقط المصاحف الشريفة، ضبط بذلك حركات أواخر المفردات وما أشكل من حركات بُنيتها أيضاً،[1] فكان أول من حقق معنى إعراب البنية كما بسطناه. ولـمّا استبدل الخليل بن أحمد الحركات بتنقيط أبي الأسود جعلها شاملة لـلبُنى وللأواخر أيضاً، فكان ذلك تأكيداً لـما ذهبنا إليه.

وهذا قلّ من تنبه إليه،[2] من الدارسين المعاصرين، إذ توهم جمهورهم أن ذلك الإعراب خاص بأواخر الكلمات، مع أن دلالته واضحة في أذهان القدماء وألسنتهم، بدليل الروايات التي حملت أبا الأسود على إنجازه.

---

(١) المنجد صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي، دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٧٢ ص ٦٥ و ٦٧ و ٧٢.
(٢) ينظر أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

والنحاة مدركون لهذه الحقيقة العلمية، وهي حاضرة في أذهانهم عندما يبحثون أو يقررون. هذا أستاذ الكوفة أبو زكرياء الفرّاء (ت ٢٠٧)، تراه يقف عند الآية الكريمة[١]: ﴿وإنْ تَلْوُوا أو تُعرِضُوا فإنَّ اللهَ كانَ بِما تَعمَلُونَ خَبيراً﴾، فيعلق عليها بأنّ الذين قرؤوا «تَلُوا» أرادوا «تَلْؤُوا». فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فيتحول إعراب الهمزة إلى اللام، فتسقط الهمزة.[٢]

لقد جعل حركة الهمزةِ ـ أي: عينِ الفعل، إعراباً كما ترى، وهي ليست مما يُسمَّى كذلك في عُرف المعاصرين لنا، ثم عبّر عنها بالاسم نفسه، مع أنها أصبحت لفاء الكلمة وكانت من قبل لعينها. وقريب من هذا ماتجده في تعليقه على «مَعُونة»، حيث يذكر أن العرب نقلوا إعراب الواو ـ وهو ضمة ـ إلى العين، وهي فاء الفعل.[٣]

وأوضح منه، في الدلالة على ما ذهبنا إليه، نصّ أبي جعفر النحاس(ت ٣٣٨): «وقال أهل الإعراب: الحِجّة: السَّنة. والحَجّة: الفَعْلةُ من الحج».[٤] فقد كان صريحاً أن اختلاف حركة الفاء هو من الإعراب.

وكذلك ما أورده أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠) عن الزجّاج، وهو أن «مِن» إعرابها الوقف، ولكنها تُفتح لالتقاء الساكنين. وأما إعراب «عنِ الناس» فلا يجوز فيه إلاّ الكسر.[٥] ومثل هذا التعبير، وما مضى قبله، بعيدان جدًّا عما يتداوله الناس بين المتأخرين والمعاصرين، من مفهوم الإعراب. إلاّ أنهما ـ بلا شك ـ ذوا دلالة معنوية أو صوتية أحياناً لايُستهان بها.

ثم إنك واجد ما هو أبعد وأدق من هذا، في البيان عما نزعمه من إلحاح النحاة على إعراب البُنية. أعني ما تقف عليه لدى أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، من عنوان

---

(١) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

(٢) الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٣، ١: ٢٩١.

(٣) الخطيب التبريزي يحيى بن علي، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ببيروت ١٩٩٩ ص ٣٠٤.

(٤) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية ببغداد١٩٧٣ ص ٣٠٣.

(٥) الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤، ٣: ٣١٧.

عقده[١] لـ «الإعراب»، ثم عرض تحته ما استغرق تسع صفحات،في بحث الصيغة الصرفية للفعل «آمَن». فهي تحتمل في الظاهر أن تكون على وزن: أفعَلَ، أو فاعَلَ. ولكل منهما دلالة معنوية خاصة بها، إذ هي في الأول بمعنى: صدّق وانقاد. هذا على حين أن المعنى للوزن الثاني هو: شاركَ غيرَه في الأمن.

وكي يحدد الصيغة الحقيقية، لهذا الفعل في الآية الكريمة الـمَـعْـنِـيّـة، لجأ إلى السبر والتقسيم، فوضع الافتراضات المحتملة، واستعان بضوابط الإعلال والإبدال، في نحو: آدم وآوَى وآتَـى وآجَـرَ، ثم استدل بالمضارع: يُـؤمنُ، مهموزاً أو ممدوداً بالواو، وجوازِ الهمز وغيره في مثل: بؤس ومؤسَى وائـتَـمَـنَ ورُؤيا ومُـؤهَـب، وما يكون من صور مختلفة من الإعلال والإدغام والإظهار والإمالة. ومن ثَـمّ انتهى، بعد تلك الجولات التصريفية المتطاولة، إلى أن الفعل «آمَـن» وزنه: أفـعَـلَ، لـيتحمل معنى التصديق والانقياد.

وقد أكـّد حضورَ هذا المعنى الإعرابي في أذهان النحاة تلميذُه ابن جنّي(ت ٣٩٢)، حين بحث الـموضوعات الصرفية الخالصة، لـلصيـغ والبُـنَـى والتحولات الصوتية، في كتاب كامل ضخم، جعل عنوانه «سرّ صناعة الإعراب».

٧ ـ الإعراب التحليلي:

اعتاد أكثر النحاة، وهم يضعون القواعد النظرية للإعراب، أن يقدموا نماذج من التراكيب، يبيّنون فيها وجوه الإعراب وانطباق القواعد عليها، لتوضيح النظريات وتحقيق المقال بالمثال العملي. وقد استقر هذا في التاريخ النحوي، واتسعت مقاصده وصوره وأساليب التعبيرعنها، حتى عصرنا الحاضر. وكان لي، بعون الله تعالى، أن أكتشف أبعاده فيما وصل إلينا من الإجراءات العملية التطبيقية، وأعرّفه بأنه «تمييزُ العناصر اللفظية للعبارة، وتحديدُ وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكرُ الأدلة على ذلك بالنّسق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاًّ».[٢]

---

(١) الفارسي أبو علي الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون بدمشق ١٩٨٤، ١: ٢٣٥ ـ ٢٤٣. والتصحيف والتحريف كثيران فيه. وانظر منه ص ٣٢٤ ـ ٣٢٩.

(٢) قباوة فخر الدين، المورد النحوي الكبير، دار طلاس بدمشق ١٩٩٨، ص ٨ ـ ١٢. وانظر التحليل النحوي: أصوله وأدلته وأساليبه ص١١ ـ ٥٠.

وهذا الضرب من الإعراب يتناول عناصر التركيب بالتحليل، فيبيّن وظائفها فيما حولها من الكلام، ومعانيها السياقية، وعلاقات بعضها ببعض، من تأثر وتأثير، وإعراب ظاهري أو محلي أو مقدر أو محكي، مع دراسة تحليلية للصيغ الظاهرة والمقدرة وما جرى فيها من التصرف، وما تحتمله ضمن التعبير، وللدلالات الصرفية، ولمعاني الأدوات وعملها في العناصر اللفظية.

وهو لايقتصر أيضاً على مُعرَب الكلمات، بل يضم المَبنيّات منها، ويتناول أشباه الجمل، والمصادر المؤولة، ثم يستغرق الجمل التي لها محل أو ليس له محل من الإعراب، وهي مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئاً من الرموز الإعرابية المعروفة.

وكان قد سبق جهودَ المنظّرين والباحثين من النحاة مواقف بين أبناء العربية، تحمل صوراً من هذا التحليل، شهدتها المجالس واللقاءات الجدلية، وجهود المفسرين. وأقدم ما وصل إلينا من ذلك يتصل بعهد النبوة قبل الهجرة.

فقد روي أنه، لما نزلت الآية الكريمة[1]: ﴿إنَّكُم وما تَعبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ، أنتُم لَها وارِدُونَ﴾، وتلاها النبي ﷺ في مكة، اعترضه عبد الله بن الزِّبعرَى قبل أن يسلم، محتجًّا بأنها تشمل أيضاً الأنبياءَ الذين عبدتْهم أقوامهم، والملائكةَ التي يعبدها بعض العرب، فضج المشركون بنشوة الظفر وقوة الاحتجاج، فقال له النبيﷺ: «يا غُلامُ، ما أجهَلَكَ بلُغةِ قَومِكَ! فإنِّي قُلتُ: وما تَعبُدُونَ. وهيَ لِما لا يَعقِلُ. ولَم أقُلْ: ومَن تَعبُدُونَ».[2]

ثم شاعت بوادر هذا الضرب من الإعراب، في العقود الأولى من سنِيْ الهجرة، إذ تعرض كثير من الصحابة والتابعين لتحليل مواقع بعض العناصر اللفظية، وتحديد وظائفها ومعانيها وعلاقاتها، مع بيان شيء من الأدلة الوافية.

فالصحابي الجليل عبد الله بن مسعود(ت ٣٢) كان له عدة مقولات محفوظة، منها ماذكره في التعليق، على قول الله تعالى[3]: ﴿أُولئكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ والشُّهَداءُ

---

(١) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء.

(٢) الآلوسي شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ببيروت ١٩٩٤، ١٧: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) الآية ١٩ من سورة الحديد.

عِـنـدَ رَبّـهِـم﴾، من أن «الشهداء» معطوف على «الصديقون»، والكلام متصل. يعني أن ذلك من عطف المفردات.(١)

وإنك لتقف على عبارات للإمام علي(ت٤٠)، من هذا القبيل، كالذي جاء في تفسير هاتين الآيتين(٢): ﴿كَلاّ سَوفَ تَعلَمُونَ، ثُمَّ كَلاّ سَوفَ تَعلَمُونَ﴾، إذ روي عنه أنه قال في معنى ذلك: كلاّ سوف تعلمون في القبور، ثم كلاّ سوف تعلمون في البعث. غايرَ بينهما بحسب التعلق، وتبقى «ثم» على بابها في الزمان.(٣)

أما حَبر الأمّة عبد الله بن عباس(ت ٦٨) فقد كثرت عنه مقولات الإعراب التحليلي، حتى ليتعذر على الباحث استيعابها. فهو عندما كان يفسر قول الله، عز وجل(٤): ﴿فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ﴾، سأله أحد المسلمين: لِمَ رُفِعَ الأولُ ونُصِبَ الثاني؟ فقال: أي: هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ.(٥)

وفي تفسير الآيتين الكريمتين(٦): ﴿وتَرَكْنا علَيهِ في الآخِرينَ. سَلامٌ علَى نُوحٍ في العالَمِينَ﴾، تسمعه يقول: مفعول «تركنا» محذوف، تقديره: ثناءً حسناً جميلاً في آخر الدهر.(٧) وهو يقف أيضاً على قول الله، سبحانه: ﴿إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ - وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم - وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾،(٨) مبيِّناً سبب النصب للأرجل بعد معطوف عليه مجرور، بقوله: عاد الأمر إلى الغسل.(٩)

ثم تجد لأبي الأسود الدؤلي(ت ٦٩) شذرات من التحليل الإعرابي، تمثل الصور العملية وحدود بعضها في نصوص مختلفة، وتقرب إلينا البوادر المتوالية، وما ينبني عليها من تطور

(١) أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، تفسيرالبحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت ط ٢، ١٩٨٣، ٨: ٢٢٣.

(٢) هما الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر.

(٣) تفسيرالبحر ٨: ٥٠٨ والسمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، دار القلم بدمشق ١٩٩٣، ١١: ٩٧.

(٤) الآية ٨٤ من سورة ص.

(٥) شرح قواعد الإعراب ص ٦٣ - ٦٤. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ١٥٥ و ٢: ٤١٢.

(٦) هما الآيتان ٧٨ و ٧٩ من سورة الصافات.

(٧) تفسير البحر المحيط ٧: ٣٦٤.

(٨) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٩) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧، ١٠: ٥٥.

وغماء. فقد روي عنه أنه قال: «مِن العرب مَن يقول: لولاي لكان كذا وكذا. وقال الشاعر:[١]

وكَم مَنـزِلٍ لَـولايَ طِحـتَ، كَـما هَـوَى   بأجـرامِـهِ، مِن قُلّـةِ النّـيـقِ، مُنـهَـوِي!

وكذلك: لولا أنتم ولولا كم. ابتداء وخبره محذوف».[٢]

وروي أن الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان أرسل إليه من يسأله عن تردده بالتعبير الشرطي، فيما قال من محبته للنبيّ ﷺ وأهل البيت:[٣]

فإنْ يَـكُ حُـبُّـهُـم رُشـداً أُصِـبْـهُ   ولَـسـتُ بِـمُـخطِئٍ، إنْ كانَ غَـيّـا

فقال له المرسَل: أشككتَ ـ يا أبا الأسود ـ في حبهم أرشدٌ هو أم غَيّ؟

فأجابه أبو الأسود: قل له [أي: لمعاوية]: ما كنتُ أحبُّ ألاّ تعلم أنّي متحقق متيقن في حبهم أنه رشد. فإنّ الله ـ عز وجل ـ قال[٤]: ﴿ وإنّـا أو إيّـاكُـم لَـعَـلَـى هُـدًى، أو في ضَلالٍ مُـبـينٍ﴾. أفيُـرَى معاويةُ اللهَ ـ عز وجل ـ شكَّ في ضلالهم؟ ولكنّـه حققه بهذا عليهم.

وقد كان لأبي الأسود جهود تعليمية، في موضوعات مختلفة من النحو، حتى إن عمر ابن الخطاب طلب، من أبي موسى الأشعري والي البصرة، أن يقوم أبو الأسود هذا بتعليم الأعاجم والموالي فيها ما يوجّه ألسنتهم إلى فصاحة العربية.[٥]

وقد مارس تلك الـمُهمّـة زمناً، ثم تصدر لتحليل النصوص القرآنية، لغة ودلالة وإعراباً. وحقق ذلك فيما عمَّمه من تنقيط الإعراب، حيث ضبط مفردات القرآن الكريم، بما ييسر لفظهاالمتقن، ويبين الصيغ والعلاقات والوظائف النحوية.

وهذا «حرّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ، سمع أبا الأسود، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة».[٦] و لـو كان ذلك الطلب مقصوراً، على مجرد النقط الإعرابي

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم. القالي أبو علي إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالي، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦، ١: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) ابن عبد ربه الأندلسي أبو عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٦٥، ٢: ٤٨٥.

(٣) اليغموري أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ، كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودلف زلهايم، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤ ص ٩ ـ ١٠.

(٤) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٥) القفطي أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠، ١: ١٦.

(٦) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٤، ١: ٤٩٣.

المشهور، لـما احتاج عالم نحوي قارئ إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه. فلابد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان، لبعض الوظائف والمعاني والعلاقات، مع ذكر الأدلة المناسبة يومذاك.

ولقد شارك أصحاب ابن عباس وأبي الأسود، ومَن أخذ عنهم أيضاً، في توسعة هذا الميدان، فكان لهم تحليلات إعرابية غفيرة للنصوص. فأبو مالك(ت ١٠٨) ـ وهو من تلاميذ ابن عباس ـ يحلل «لـولا» من قـول الله، تعالى[١]: ﴿ويَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا: لَولا نُزِّلَتْ سُورةٌ﴾، فيذكر أن «لا» زائدة، والتقدير: لو نُزّلت.[٢] وهذا يعني أن «لـو» للتمني، وزيادة «لا» للتوكيد والمبالغة في المعنى.

وقتادة بن دِعامة (ت ١١٧) ـ وهو من تلاميذ أبي الأسود ـ رُوي عنه، في الآية الكريمة: ﴿فإنَّها مُحَرَّمةٌ عليهِم أربَعِينَ سَنةً يَتيهُونَ في الأرضِ﴾،[٣] أن الظرف متعلق بـ «يتيهون»، فيكون التّيه مؤقتاً والتحريم مطلقاً.[٤]

أما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(٣٠ ـ ١١٧) فقد كان، على رغم قدمه، من أصحاب تلاميذ أبي الأسود، وكثُر عنه التحدث في المشكلات الإعرابية، ولاسيما ما كان بينه وبين الشعراء. فهو يسأل الفرزدق عن إنشاد هذا البيت:[٥]

وعَينانِ، قالَ اللهُ: كُونا، فكانَتا فَعُولانِ، في الألبابِ، ما تَفعَلُ الخَمرُ

فيقول له الفرزدق: كذا أُنشِدُه. أي: «فَعُولان».

قال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلتَ: فَعُولَينِ؟ فأجاب الفرزدق[٦]: «لو شئتُ أن أُسبِّحَ لسبَّحتُ»، وانصرف من المجلس، فلم يعرف أحد ما أراد. قال ابن أبي إسحاق: لو قال «فعولَين» لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما. ولكنه أراد: هما فعولانِ

---

(١) الآية ٢٠ من سورة محمد.

(٢) تفسير البحر المحيط ٨: ٨١.

(٣) الآية ٢٦ من سورة المائدة.

(٤) روح المعاني ٦: ١٦١.

(٥) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة. ديوان شعر ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كلية كامبريج ١٩١٩، ص ٢١٣.

(٦) الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، التراث العربي بالكويت ١٩٦٢، ص ٨٥ ـ ٨٦ والخصائص لابن جني ٣: ٣٠٢. وروي أن الفرزدق قال: «لو شئتَ أن تسبّحَ لسبّحتَ». فهو يوجه إرادة التسبيح إلى الحضرمي.

بالألباب ما تفعل الخمر. وهذا يعني أن الرفعَ بالخبرية لمبتدأ محذوف و «كان» فعل تامّ، والنصبَ بالخبرية لـ «كان» على أنه فعل ناقص.

والظاهر من هذا كله أن بعض مصطلحات الإعراب كانت متداولة، بين رجالات العلم والمعرفة، في تلك الآونة، حتى رأيناها تُطرح في مجالس البحث، ضمن عبارات السؤال والإجابة، ويتقبلها جمهور السامعين، على ما فيها من مفاهيم علمية خالصة، وإن كانت عبارة الفرزدق في شيء من الإلغاز والخفاء.

ولقد ورد شيء من ذلك الاصطلاح في مجالات بعيدة جدًّا عن ميدان النحاة، كالذي روي عن إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦) - وهو من الحُفّاظ والقُرّاء والفقهاء المجتهدين في الكوفة - أنه قال: «التكبيرُ جزمٌ، والتسليمُ جزمٌ». يعني أنهما لايُمَدّان ولاتُعرب أواخر حروفهما، ولكن تُسكّن فيقال: اللهُ أكبَرْ، والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهْ.(١)

ثم أصبح للتحليل النحوي مجالس خاصة، في المؤسسات العلمية. فهذا ابن أبي إسحاق الحضرمي، كان له في المسجد الجامع بالبصرة حلقة طلاب، إلى جانب حلقة محمد بن سيرين الفقيه المشهور (ت١١٠)، الذي يبغض النحويين ويذمهم. وكأنه حصل بينهما من الأحداث ماحمل ابنَ سيرين، على التصريح بالقول: «لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجدَ».

ثم بلغ ابنَ أبي إسحاق أنّ ابن سيرين يعيب عليه مايلقيه من تفسير الشعر، ويقول: «ما عِلمه بإرادة الشاعر»؟ فقال: «إنّ الفتوى في الشعر لاتُحِلّ حراماً، ولا تُحرّم حلالاً. وإنّما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه، بفتوَى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا. فإن زلَلْنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرةُ فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعتْ عليه الأئمة من سُنّة الوُضوء، وكرهتْه الجماعة من الاعتداء في الطّهور».(٢)

---

(١) ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ٢٧٠ والزمخشري جار الله محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ١: ٢١٢. وانظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ط ٥، دار الفكر بدمشق ١٩٩٥ ص ٢٢٦ وكشف الخفاء ١: ٣٧٤ وحاشية الجمل على المنهج ١: ٣٠٤ والتلخيص للحافظ ١: ٢٢٥ وحاشية ابن عابدين ١: ٣٨٦.

(٢) إنباه الرواة ٢: ١٠٦ - ١٠٧.

ولما بلغ ذلك القولُ ابنَ سيرين أقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء، وأصبح إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول: «هاتِ حتى أظنّ لك». وصار ابن أبي إسحاق، بعد أن بلغته مقولة ابن سيرين، يقول: «أظنّ الشاعر أراد كذا، واللغةُ توجب كذا». ولا شك أن ذكر الإعراب في هذه الحادثة يعني التحليل الذي نبسط بيانه الآن، وإن كان حينئذ في صور بسيطة مختزلة، وعبارات هلامية فضفاضة غير موحّدة.

ويفسر هذا الجانب ماورد بعدُ في المصادر التراثية، عن تحليل النصوص القرآنية وغيرها، تحليلاً فيه لمسات من الإعراب الذي نحن بصدده. فقد روى الهيثم بن عدي[1] أن زهيراً الفُرقُبي (ت١٥٠) - و هو نحوي كوفي أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ويلقب بالكسائيّ - كان يجتمع عليه الناس، ويسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقوله بأشعار العرب. فهذه النصوص المتكاثرة مهما كان فيها، من المبالغة والتزيد، تحمل أدلة قطعة فيما قد ذكرنا من التحليل.

والمفضل الضبي (ت ١٧٧) راوي الكوفة وعالمها في اللغة والشعر، يتأثر خطوات شيوخه ومعاصريه من رجال المدينتين، فيعرض لبعض النصوص محلّلاً معرباً. فقد أنشد قول قيس بن زهير، في ذكر الحرب:[2]

وإن شَمَّرَتْ لَكَ، عَن ساقِها، فَوَيهاً، رَبِيعُ، فلا تَسأَمِ

ثم قال: إذا نصبتَ «ربيع» أراد الترخيم: ياربيعة. فلما حذف الهاء للترخيم ترك العين مفتوحة. ومن رفع ذهب به مذهب الاسم التام المفرد، وإن كان مرخّماً، كقول ذي الرُّمة: فيامَيُّ، مايُدرِيكِ؟

ثم لايخفى ما كان عصرئذ لدى أمثال: عيسى بن عمر (ت ١٤٩)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) والخليل بن أحمد (ت ١٧٥) وسيبويه (ت ١٨٠) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢)، والكسائي (ت ١٨٩) والفراء (ت ٢٠٧)، والذين عاصروهم أو خلفوا بعدهم، في متابعة التحليل الإعرابي، بين ثنايا المصنفات الغفيرة والمجالس والمناظرات العلمية والأدبية.

---

(١) المصدر نفسه ٢: ١٨.

(٢) أمثال العرب ص ٣٩ ـ ٤٠.

فالنحاة كانوا، عندما يعرضون الضوابط والقواعد، يفسرونها بأمثلة تحليلية توضح المقاصد وتنير السبيل للدارسين، والمفسرون للقرآن الكريم يبسطون كثيراً من التحليلات الإعرابية، لبيان وجوه القراءات ومضامين الآيات، والشارحون للأشعار والخطب والأمثال والحكم يعرضون بعض المسائل، من التحليل للنصوص التي بين أيديهم.

والمعربون للآيات والأحاديث والأشعار يلتزمون الوقوف عند كل مشكلة تعبيرية، يوجّهون مسالكها ويبينون العلاقات والوظائف الإعرابية ومعاني الأدوات الواردة فيها. وحسبك أن تطلع على كتاب «مجالس العلماء» لأبي القاسم الزجّاجي(ت ٣٤٠)، لترى مدى ماكان يتداوله الناس ويختلفون فيه، من مسائل في الإعراب التحليلي.

٨ ـ الإعراب الصوتي:

وهو «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»، كما قال ابن جني،[١] أي: تلوينُ أواخر الكلمات الـمُعرَبة بما يناسب التركيب، من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغييرُ هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمتطلّبات التعبير. وقد اختلف النحويون، في هذا اللون الإعرابي: ألفظيٌّ هو أم معنويٌّ؟ وعندي أنه يضم الجانبين، كما ذكرت غير مرة،لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي.

ولا شك أن العرب كانوا يُجْرونه في كلامهم شعراً ونثراً، وفي كتاباتهم قبل الإسلام، خلافاً لـما يدّعيه بعض المستشرقين والمستغربين، ثم نزل القرآن الكريم فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً. حتى إنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعرِبُوا القُرآنَ، والتَمِسُوا غَرائبَهُ».[٢]

---

(١) الخصائص ١: ٣٥. وانظر دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٣.

(٢)الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين في الحديث، تحقيق هاشم الندوي وزميليه، مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٩٢٣، ٢: ٤٣٩. وقال الحاكم فيه: «هذا حديث صحيح الإسناد، على مذهب جماعة من أئمتنا». ورواه البيهقي في شعب الإيمان وابن أبي شيبة في مصنفه. وزاد في آخره بعض الرواة: «فإنَّ اللهَ يُحِبُّ أن يُعرَبَ أيُ القُرآنِ». الورقة ٢٢٣ من المنخل في إعراب شواهد المفصل. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ١٥ ـ ١٦ وتنبيه الألباب ص ٧٥ وفيض القدير ١: ٥٥٨. وقيل: إن الحديث موضوع لا أصل له. الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥، ٢: ١٠٣.

وقد قيل: إنّ الإعراب هنا هو تعرُّف بدائع القرآن ودقائقه، أو معرفة معاني الألفاظ.[١] وهذا تفسير بعيد جدًّا عن معنى السياق للحديث، ودلالةِ الأمر بالإعراب. ويؤيد ما ذكرنا أنه قد روي حديث آخر مع ذاك، جاء فيه: «أعرِبُوا الكَلامَ، كَي تُعرِبُوا القُرآنَ»، ثم قيل في تفسير الجملة الثانية منه: لتنطقوا به سليماً من اللحن.[٢]

والدليل على هذا أيضاً ما روي عن أبي بكر الصديق، من قوله[٣]: «لَتَعلّمُ إعراب القرآن أحبُّ إليَّ من تعلّم حروفه»، وعن عمر بن الخطاب أيضاً أنه قال[٤]: «تعلّموا إعراب القرآن، كما تتعلّمون حفظه». فالمراد أن يكون التعلم للحفظ مقروناً بالضبط السليم، بعيداً عن اللحن والاضطراب.

ثم تتبعَ أبو الأسود الدؤلي مظاهر هذا الإعراب، في ممارساته التدريسية والتعليمية خلال عشرات السنوات، ورصدَ صورها وأشكالها المختلفة، وشرعَ يثبتها في المصحف الشريف، بمدينة البصرة على عهد واليها زياد بن أبيه(٤٥ ـ ٥٣). قال[٥]: «رأيتُ أن أبدأ بالقرآن».

ولتحقيق ذلك اختار مَن يثق به مِن بني عبد القيس، وأمره بقوله: «خُذِ المصحف وصِبغاً يخالف لون المِداد. فإذا فتحتُ شفتَيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غُنّةً فانقط نقطين». فابتدأ بالمصحف من أوله، حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنف كتابه الذي سُمّي «المختصر»، يبسط فيه الأصول والفروع التي تبدت له من تنفيذ ذلك العمل الكريم.

---

(١) مصطفى محمد عمارة، مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي، دار عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ١: ٧٥ والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٧، ١: ١١٣ و ٢: ١٧٥.

(٢) الجامع الصغير ١: ٧٥ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢. (٣) تنبيه الألباب ص ٧٦. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٠ و٢٣.

(٤) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ١٩٨٥، ١: ١٦٦. وقد أورد النحاس هذا القول على أن المراد به التحليل الإعرابي. والظاهر خلاف ذلك.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١، والداني أبو عمرو عثمان بن سعيد، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد بدمشق ١٩٦٠ ص ٧ و٤٢ـ ٤٣ . والزعم بأن هذا النقط أخذه العرب عن السريان هو ادعاء باطل عاجز عن البرهان، وتقوّل مردود بإجماع الروايات المتواترة والأخبار الصحيحة الموثقة، لأن الباحثين مجمعون على خلو كتابة السريانية عن الضبط حتى القرن الثامن. انظر محاضرات أدبيات الجغرافية والتاريخ واللغة عند العرب للمستشرق جويدي ص٨٣ ـ ٨٤ واللمعة الشهية في نحو السريانية ص١٦٢ ـ ١٦٣ وفقه اللغة للوافي ص٥٩ و٦٦ و١٧٤ والأبجدية ص ٧٤ ـ ٧٥ وملامح في فقه اللهجات ص ٢٩٣ ومدخل إلى فقه اللغة العربية ص ٣٠ وقصة الكتابة العربية ص٢٩ و٤٩ ـ ٥٠ . وكان أبو الأسود يعلّم تلاميذه بعض ذلك منذ عشرينات القرن الهجري الأول، كما مر بنا في ذكر الحر بن عبد الرحمن النحوي قبل قليل.

ولابد من الإشارة ههنا إلى أن الإعراب الذي عمَّمه أبو الأسود، في المصحف الشريف، لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المُعـرَبة، كما يقرّر كثير من الدارسين للنحو في العصر الحديث، بما صرحوا في كتب ومقالات ومحاضرات ومؤتمرات وندوات، تقليداً لشيخهم في مقاصد تهديم النحو.[١] وإنما شمل جمهور الحروف المكوِّنة للكلمات، من دون تمييز بين معرَب ومبني، فضبطها كما قال، وكان فيه أيضاً تحقيق لـما ذكرنا في إعراب الصيغة قبل.

وهذا ما تنبهتُ إليه، بفضل الله ـ جل وعلا ـ وقلّ من ذكره من النحاة القدماء والمعاصرين، مع أن أصحاب علوم القرآن كانوا على إدراك له صريح، وبيان لأبعاده بدقة ووضوح. فأبو عمـرٍو الداني (ت ٤٤٤) مثلاً، حين عرض لنقط أبي الأسود، قال: «فإذا ضبطـتَ قوله، عز وجل: ﴿الحمد لله﴾ جعلتَ الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء، وجعلت الضمة نقطة بالحمراء أمام الدال، وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء تحت اللام وتحت الهاء. وكذلك تفعل بسائر الحروف المتحركة بالحركات الثلاث».[٢]

وقد انتقلت هذه الظاهرة الإعرابية إلى مصاحف ذلك العهد، بصور مختلفة من الاستيعاب، فكان بعض النُّسّاخ يتخففون في النقط، وآخرون يتوسطون، كما ترى في النماذج الثلاثة المصورة هنا. وربما أغفل ذلك بعض آخر، لأنه لم يكن ثمة لدى الجميع إقرار كامل لورود النقط في نصوص القرآن الكريم. فقد «كان الحسن البصري وابن سيرين يكرهان أن ينقط المصحف بالنحو»،[٣] ويشيعان بين الناس ذلك.

وروي عن الإمام مالك أنه أجاز نقط مايكتب في غير الأمهات، وكان بعض العلماء يقتصر على حركات أواخر الكلمات وما أشكل من الصيغ.[٤] وأنت ترى أن تلك العملية الضابطة عُـبِّـرَ عنها بالنحو، مما يُشعر أنه لما يكن التمييز بين إعراب وتصريف، وأن النحو هو المتداول على الألسنة والأقلام، ويشمل جميع أحوال الكلام.

---

(١) إحياء النحو ص٢١.

(٢) المحكم في نقط المصاحف ص ١٠.

(٣) الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمدأحمد دهمان، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣ ص ١٢٦. والصواب أن هذا الكتاب فيه مصنفان: الهجاء في المصاحف، والنقط. وكلاهما لهما عنوان واحد هو المقنع. انظر ص ١٣ من مقدمته و ص ١٢٢ ـ ١٢٥ منه.

(٤) المحكم ص١١ و١٣ و١٧ و٢١٠.

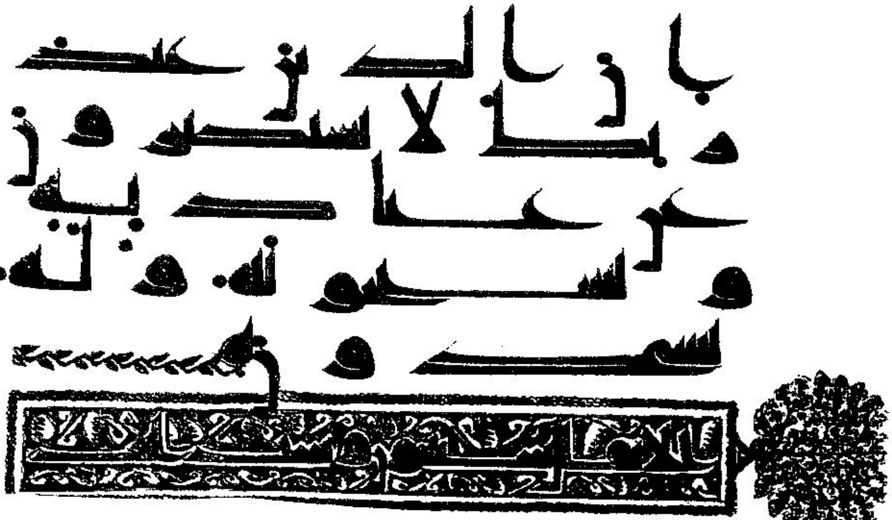
غير أن من خلَفوا بعد ذلك، من النحاة واللغويين، استطاعوا تمييز ذلك النوع المخصوص من الإعراب، حين اكتشفوا من الألفاظ ما يلزم آخره صورة واحدة من الضبط، مهما تغيرت وظائفه في التركيب التعبيري. ولذلك أصبح لديهم في المفردات ما هو مُعرَبٌ، أي: متعدد أوجه الضبط بحسب مواقعه في السياق، وما هو مبنيّ، أي: محتفظ بصورته دائماً أو غالباً حيثما وقع من التعبير.

ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهذب أسلوب الدؤلي في الضبط، بوضع الحركات المتعارفة الآن، مع زيادة صور للسكون والهمز والتضعيف والتخفيف والمد والروم والإشمام[١]... وقد بالغ في الدقة والبيان، حين رسم كل حركة جزءاً صغيراً جدًّا، مما يناسبه في أحرف المد. وبذلك أشعر أن الفتحة جزء صغير جدًّا من الألف، والضمة من الواو كذلك، والكسرة من الياء أيضاً. وهذ خلاف مايتصوره الدارسون المعاصرون، من أن الحركات أنصاف أحرف المدّ في التصويت.

* * *

تلك هي الأنواع المختلفة لمصطلح الإعراب، في مفاهيمه العلمية، عرفها القدماء والمتأخرون، وتداولوها في المجالس والكتب والرسائل، يعبرون بها عن المقاصد الوظيفية المناسبة، بيسر ودقة وطلاقة وأمانة. ثم غابت تلك المعالم لدى بعض المعاصرين، فكان اختلاط في الفهم والتعبير والتوظيف والنقد والتوجيه.

(١) المحكم ص٦.



آخر سورة الأعراف، بخط كوفي مشكول على طريقة أبي الأسود:

إنَّ الذينَ عندَ

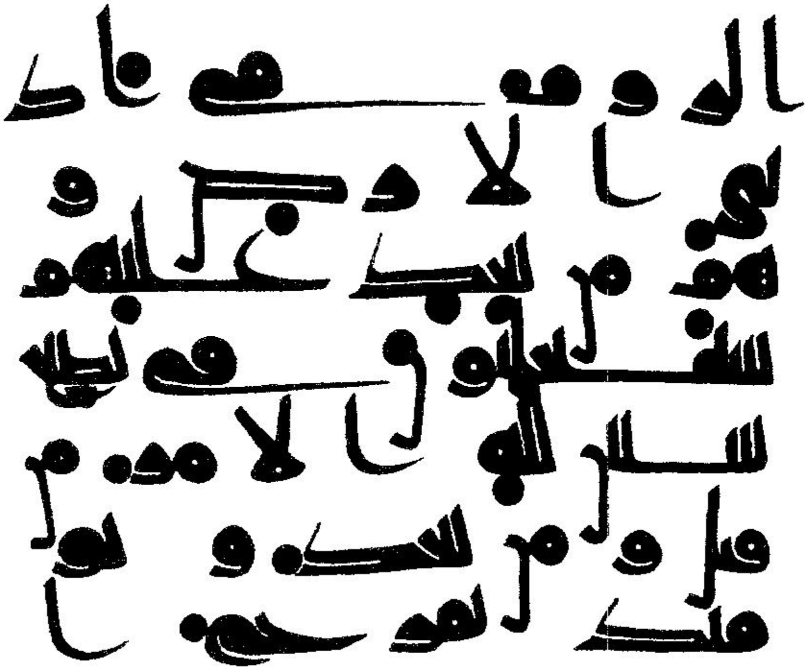
ربِكَ لا يستكبرونَ

عن عبادتِهِ،

ويسبحونَهُ وَ لَـهُ

يسجدونَ.

(وفي الذيل توطئة لسورة الأنفال وأولها).



صفحة من القرآن الكريم، بالخط الكوفي المشكول على طريقة أبي الأسود:

الرومُ في أَد

نَى الأرضِ، و

هم من بعدِ غَلَبِهم

سَيغلِبُونَ، في بضعِ

سنين. للهِ الأمرُ من

قبلُ ومن بعدُ. ويو

مئذ يفرحُ ا.



صفحة رق غزال من المصحف المنسوب إلى الإمام عليّ، في خزانة الروضة الحيدرية بالنجف، وفيها بالخط الكوفي المشكول بنقط أبي الأسود:

بسمِ اللهِ الر

حمنِ الرحيمِ.

والسماءِ ذا

ت البروجِ.

واليومِ الـمَو

عودِ. وشاهدٍ.

المصادر والمراجع

الآلوسي شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ببيروت ١٩٩٤.

ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣.

الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤.

ابن الأنباري محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١.

التهانوي محمد بن علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ببيروت.

الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٢.

ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد الأندلسي، بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، تصحيح إسماعيل الصاوي وصاحبيه، مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة ١٩٣٠.

ابن جني أبو الفتح عثمان:

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب الوطنية بالقاهرة ١٩٥٢.

سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ١٩٨٥.

جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٦٨.

جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان ١٩٩٠.

الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين في الحديث، تحقيق هاشم الندوي وزميليه، مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٩٢٣.

أبوحيان الأندلسي محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي بالقاهرة ١٩٨٦.

تفسيرالبحر المحيط، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع ببيروت ط ٢.

الخطيب التبريزي يحيى بن علي، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ببيروت ١٩٩٩.

الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد:

المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد بدمشق ١٩٦٠.

المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمدأحمد دهمان، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣.

الدجني فتحي عبد اللطيف، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، مكتبة وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٤.

دروزة محمد عزة، تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار الأمصار، المكتبة العصرية بصيدا وبيروت.

الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥.

ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلي:

البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٨٦.

الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق علي بن سلطان الحكمي ١٩٥٨.

ذو الرمة غيلان بن عقبة، ديوان شعر ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كلية كامبريج ١٩١٩.

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩.

مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، التراث العربي بالكويت ١٩٦٢.

الزمخشري جار الله محمود بن عمر:

الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

المفصل في النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩.

ابن السراج أبو بكر محمد بن السري،الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف ١٧٩١.

السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، دار القلم بدمشق ١٩٩٣.

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق بالقاهرة١٩٠٠.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٧.

الأشباه والنظائرفي النحو، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٥٩ ط ٢.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٤.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة بالقاهرة ٣٢٨.

الشنتريني محمد بن عبد الملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق معيض بن مساعد العوفي، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٩.

الشوكاني محمد بن علي، فتح القدير، تحقيق سيد بن إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٣.

الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياءالكتب العربية بالقاهرة.

الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧.

ابن عبد ربه الأندلسي أبو عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، تحقيق أحمدأمين وصاحبيه، دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٦٥. عمارة مصطفى محمد، مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي، دار عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض ١٩٨١.

ابن فارس أحمد أبو الحسين:

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٤.

معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٩.

الفارسي أبو علي الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون بدمشق ١٩٨٤.

الفاكهي عبد الله بن أحمد المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨.

فايس، «الإعراب»، دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة الشعب ١٩٣٣.

الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٣.

الفراهيدي الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ط ٥، دار الفكر بدمشق ١٩٩٥.

القالي أبو علي إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالي، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦.

قباوة فخر الدين:

ابن عصفوروالتصريف، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢.

المورد النحوي الكبير، دار طلاس بدمشق ١٩٩٨.

القفطي أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠.

القلقشندي أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٣.

الكافيجي محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس بدمشق ط ٢، ١٩٩٣.

ابن كثير عماد الدين إسماعيل الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٨.

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٣.

المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة ببغداد ١٩٥٥.

مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٢٧.

المنجد صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي،دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٧٢.

ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٩٨٨.

النجار عبد الوهاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثالثة.

النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد:

إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ١٩٨٥.

شرح القصائد التسع، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية ببغداد١٩٧٣.

ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق، كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١.

الهمذاني الحسن بن أحمد اليمني،الإكليل في أنساب حمير وملوكها، تحقيق ملر، ليبسيغ ١٨٧٩.

ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل،إدارة الطباعة المنيرية.

اليغموري أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ، كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودلف زلهايم، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤.

الفصل الثاني

المصدر والإعراب التحليليّ

لقد تبين لنا، في الفصل الأول من هذا الباب، أن للتحليل النحوي تاريخاً قديماً في التراث العربي، ظهرت بوادره في عصر النبوة، وتابع الصحابة الكرام غرساته المباركة حتى عمَّم أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩) نقط الإعراب للمصحف الشريف. فقد استطاع، بمساعدة أحد طلابه النجباء،[١] أن يثبت ذلك عمليًّا في النص القرآني، ثم علّم بقيةَ تلاميذة الصور الإجرائية له، حتى قيل: إن حُرَّ بن عبد الرحمن النحوي أخذ عنه إعراب القرآن، في أربعين سنة.[٢]

وتوالت بعده شذرات متكاثرة من ذلك في مجالس العلم، والمصنفات اللغوية والنحوية القديمة، اتسعت أبعادها وتعمقت جذورها وتطورت نماذجها، فإذا هي اليوم علم يشغل الجانب الكبير، من ميادين النحو والنحاة، دراسة وتدريساً وتصنيفاً.

وقد تسنى لي بعون من الله ـ تعالى ـ أن أتتبع تلك الرحلة التاريخية، في مصادرها ومراجعها، وأنفُذ إلى ما تتضمنه من جهود ومقاصد، وما تجريه من تحليلات في الإعراب والصرف والأدوات، وأضع لها هذا المصطلح المذكور: التحليل النحوي.

وذلك بعد أن واصلت العمل، في عدة عقود، لدراسة موضوعات النحو وتدريسها والبحث فيها، تحقيقاً وتأليفاً. ومن ثَمّ حددت مقاصد هذا العلم، في أصول وأدلة وأساليب، جعلتها في كتاب خاص عنوانه «التحليل النحوي أصوله وأدلته»، وصار بين أيدي الدارسين والباحثين، بمشيئة الله عز وجل.

أما «المصدر» النحوي، وهو اسم كسائر الأسماء المتصرفة، فيشغل من حيز النصوص العربية قدراً كبيراً، ويتمثل في أشكال مختلفة ووظائف كثيرة، بالنسبة إلى ما يؤثر فيه

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ والمحكم في نقط المصاحف ص ٧ ومراتب النحويين ص ١٠.

(٢) بغية الوعاة ١: ٤٩٣

ويتأثر به. ففي قول النبي ﷺ: «حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ»،[١] ترى مصدرين صريحين: أولهما هو «حب» مصدر الفعل: حَبَّ يَحِبُّ، يشغل وظيفة المبتدأ، والثاني هو «الشيء» مصدر: شاءَ يَشاءُ، وارداً في موقع المفعولية. وهو هنا يدل على المَشِيء، أي: ماكان موجوداً أو محتمل الوجود أو متخيَّلاً.

وهذا يعني أنه يشمل أسماء الذوات وأسماء المعاني أيضاً، أي: المصادر، إذ المحبة تقع على الذوات والمعاني. ولذا جاز لنا أن نذكر «الشيء» هنا في وظيفته المصدرية. والغريب أن تجد المصدر «حب» عاملاً فيما هو في الأصل من جنسه «الشيء»، الأمر الذي لايكون في الأفعال، ولا في حروف المعاني، و لكنه كثيراً ما يرد في الأسماء: المصادر والمشتقات. ثم إن في الحديث الشريف نفسه مصادر مضمنة. فالفعل «يُعمي» معناه: يُحدِثُ العمى. والفعل «يُصِمّ» معناه: يُحدِثُ الصَّمم. و«أل» التي في «الشيء» تعني الجنسية لتعريف الحقيقة.

وكذلك الحال في القول المأثور: «العِلمُ في الصِّغَرِ كالنّقرِ في الحَجَرِ»، يشغل المصدر أكبر حيز منه. فـ «العلم» يتصدر العبارة متمثلاً في صورة المبتدأ، ويستوعب الزمان الذي دل عليه الجار والمجرور «في الصغر»، فيكونان متعلقين به لما فيه من معنى الحدث. و«الصغر» مصدر أيضاً يقع موقع المجرور بالحرف، ويرتبط ارتباطاً وظيفيًّا بـ «العلم».

ثم ترى «النقر» قد أضيفت إليه الكاف ليحدد مقصَد التشبه، وفي الوقت نفسه يستوعب المكان الذي دل عليه الجار والمجرور «في الحجر»، فيتعلقان به معنى وإعراباً. أضف إلى هذا ما تتضمنه «في» من معنى الظرفية الزمانية، والكاف من معنى التشبيه، و «أل» في المواضع الأربعة من الدلالة على المصدرية أيضاً.

أما قول جميل بثينة:[٢]

فلَرُبَّ عارِضةٍ، علَينا، وَصلَها ... بالجِدِّ، تَخلِطُهُ بِقَولِ الهازِلِ

فقد نال المصدر «وصل» موقع المفعول به لاسم الفاعل «عارضة»، وتلا «الجد» حرف

(١) مسند أحمد ٥: ١٩٤ و ٦: ٤٥٠ والجامع الصغير ١: ٢٥١ و جمهرة الأمثال ١: ٣٥٦.

(٢) ديوانه ص ١٧٩.

الجر فكان مجروراً ذا علاقة بالحال المحذوفة عن الضمير المستتر في «عارضة» . ثم ترى معنى التوكيد في اللام، والتكثير في «رُبَّ»، والعرض في: عارضة، والاستعلاء في «على»، والخلط في: تخلط، والمصاحبة والإلصاق في الباء، والهزل في: الهازل، ومعنى المصدرية في «أل» مرتين.

ولو تتبعت مواقع المصادر في قول أبي تمام:[1]

السَّيفُ أصدَقُ أنباءً مِنَ الكُتُبِ في حَدِّهِ الحَدُّ، بَينَ الجِدِّ واللَّعِبِ

لرأيتها جمعاً: «أنباء» يميّز ماأُبهم في التفضيل، ومجروراً: «حدِّ» عُبِّرَ به عن اسم الذات المنقول إلى اسم الفاعل، ومبتدأ: «الحدُّ» يشمل القوة الفاصلة بين شيئين، ومضافاً إليه الظرفُ ليبين أحد المتباينين: «الجِدِّ»، ومعطوفاً ليتمم مقصَد البينيّة: اللعب. وذلك عدا ما في: أل وأصدق ومن وفي والواو، من المضامين المصدرية.

هذا فيما ظهر لفظُه أو تضمَّنُ معناه من المصادر، فكان حاضراً في التعبير مادة و معنى و وظيفة. ولربما غاب المصدر عن موقعه، وهو ذو حضور في المعنى والوظيفة والعلاقات. ومن ذلك قول النبي ﷺ:[2] «المرءُ مَجزيٌّ بِعَمَلِهِ، إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ»، حيث كان التقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان العمل شرًّا فجزاؤه شرّ.

وقد تبدى ماغاب من المصادر بمعنى اسم الذات، وهو اسم لـ «كان» أو مبتدأ للخبر حاضراً، كما رأيت، بالإضافة إلى المصادر الصريحة مكررة: خير وشرّ، وما في «إن» من الشرط مرتين، والفاء من معنى الجواب وتوكيد الترتيب والتعقيب والسببية، و«مجزي» من معنى الجزاء.

وكثيراً ما يختفي معنى المصدر ضمن الكلمات، فيظن الدارس افتقاده إياه، لِما ألف من التعبير المجازي، أداء وسماعاً وكتابة وقراءة. ففي الحديث الشريف المذكور أولاً، يتضمن الفعلان كما بيّنّا قبلُ معنى المصدر، إذ مضمون «يُعمي»: يُحدِثُ العَمَى، ومضمون «يُصِمُّ»: يُحدِثُ الصَّمَم. ولفظ «الشيء» منه ترى فيه أن «أل»: لتعريف حقيقة الجنس، والتعريف والحقيقة مصدران أيضاً.

---

(١) ديوانه ١: ٤٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧١. وهو بلفظ آخر في الدرر المنتثرة في الأحاديث المنتشرة ص ١٩٧. وانظر الكتاب ١: ١٣٠ وشرح الكافية ١: ٢٥٢.

وكذلك الشأن في الشواهد الباقية، كما ذكرنا أيضاً. فـ «أل»، في كل من «العلم والصغر والنقر والحجر، والجد والهازل، والسيف والكتب والحد والجد واللعب، والمرء»، تحمل معنى مصدريًّا أو أكثر مضمَّناً. و«في» تشغل في المواضع الثلاثة معنى الظرفية، والكاف تفيد معنى التشبيه، واللام تقدم معنى التوكيد، و«رُبَّ» هي للتكثير، وعلى: للاستعلاء، والباء الأولى: للمصاحبة، والثانية: للإلصاق، والثالثة: للمقابلة، ومن: لابتداء غاية التفضيل، والواو: للعطف في الموضعين، وإن: للشرط، والفاء: لجواب الشرط في الموضعين أيضاً.

والحجَر: مبالغة اسم الفاعل من الـحَجْر، عُـبِّرَ بها عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. وعارضة أي: امرأة أحدثت عَـرْضًا، وتخلط: تُحدث الخلط، والهازل: من يقوم بالهزل، وأصدق: أكثر صدقاً، ومجزيٌّ: يقع عليه الجزاء.

ثم إنه قد انتقل المصدر «قول» إلى معنى اسم المفعول فاسم الذات، أي: «مايقال»، توكيداً للمبالغة. والسيف: مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة فعله: سافَ يَسِيف، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. والكتب: جمع كتاب. وهو ماكان فيه كتابة، على وزن: فِعال،مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعله: كـُتِـب، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة.

وحد: مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. ومثله «بين» هو في الأصل مصدر: بانَ يَبينُ، بمعنى اسم الفاعل منقولاً إلى اسم الذات. والمرء: الإنسان. وأصله صفة مشبهة تفيد المبالغة من مصدر: مَـرُؤَ يَـمرُؤُ. إذ هو الـمُبالِـغ في المروءة، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. وعمَل: مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعله: عُمِـلَ يُعـمَـلُ، عبر به عن اسم الذات أيضاً لتوكيد المبالغة أيضاً.

ومن هذا ترى أن المصدر، ملفوظاً أو مقدراً أو مفهوماً وبمعنى حقيقي أو مجازي، قد ملأ الحيز الأكبر من مفردات التركيب في الشعر والنثر، وشغل الوظائف النحوية المختلفة في الإعراب والصرف، ثم استباح حرمات الأفعال والحروف، حتى إنه ليكاد يأخذ بجامع الكلم والوظائف.

فقد حلّ في الغالبية العظمى من الخانات التركيبية، وبالدلالات المتعددة المعجمية والصرفية، ولم يستعص عليه غير الضمائر. ذلك لأن «الضمير» غالباً مايدل على

الذات الخالصة، فيكون ذا حرمة لاتسمح بتدخل أو اهتضام، كما اعتاد العربي القديم في حياته دائماً، ثم جاء الإسلام ليحفظ له حرمته أبداً. غير أنه إذا خرج الضمير عن هذه الذاتية المغلقة، وانصهر في بوتقة الأحداث، ليحتوي دلالة معنوية صِرفاً، اجترأ المصدر على التقحم فيه وحيازته وتحميله وظيفته.

وعلى هذا فإن ماذكره سيبويه[1] من التمكن، أي: الخفة والقوة وديمومة الوجود في الكلام، هي للمصدر وحده أولاً دون سائر الأسماء، ثم يجود بها على غيره. إنه هو المسيطر على الساحة التعبيرية، يحوز منها نصيب الأسد:

مُستَبِدٌّ، كأنَّهُ الفارِسُ المُعلِـ ـمُ، يَبدُو مُعارِضَ الفُرسانِ

فلا غرو أن تكون للمصدر الأصالة اللغوية والتعبيرية والعمل، في الاشتقاق والدلالة والتركيب ووظائف التأثير الإعرابي. ولقد رأيتَ بعض ذلك مفصلاً قبل، ولسوف ترى بعضه الآخر مع المظاهر المختلفة التي يتمثل فيها، إن شاء الله عز وجل.

الوظيفة المركزية للمصدر

المشهور المتفق عليه بين العلماء أن المصدر اسم يدل على الحَدَث المجرد. وهو بهذه الدلالة يستقطب مفردات مادته، من حيث المعنى، فترتبط به ارتباطاً وظيفيًّا، لتشكل معه أسرة واحدة متميزة، في الحقل المعجمي. إنه البؤرة النشطة المتفتحة التي يتشعب منها عدد غفير من الكلمات، يشترك في أصل دلالي موحَّد، فبعضه يشتق من المصدر مباشرة على صيغ محددة، كالأفعال ومشتقات الأسماء، والآخر ينقل منه أو من مشتقاته مجازاً، أو يبنى منه على قلة أو ندارة، ارتجالاً في أبنية مختلفة، كبعض أسماء الذوات من إنسان وحيوان ونبات وجماد.

أصالة مصدر المجرّد:

وعلى هذا، فإن المصدر «عَمْر» اشتُق منه نحو: عَمَرَ يَعمُرُ اعمُرْ، وعُمِرَ يُعمَر، وعامِرٌ ومَعمورٌ وعَمّارٌ وعَمورٌ ومَعمَرٌ ومِعمار... ونقل منه ومن مشتقاته مثل:[2]

(١) انظر الكتاب ١: ٣ ـ ٧ وتحليل النص النحوي ص ٦٢ ـ ٦٦.

(٢) انظر اللسان والتاج والمعجم الوسيط ومتن اللغة (عمر).

عَمار للريحان، وعُمارة لأُجرة البنّاء، وعَمَر لمنديل رأس الحرة، وعَمْرة للشذرة من الخرز، وعَمْرَى لضرب من التمر، وعُمرَى لما يمنح طول العمر من منفعة، وعَمارة للعِمامة والقَلَنسُوة والتاج، وعِمارة لما هو أصغر من القبيلة، وعَمير للثوب الصفيق النسج، وعَميرة لكوّارة النحل، وعُمْر وعُمُر وعَمْر لمدة الحياة، وعَمْرة وعُمَير وعُمَيرة للعظم في أسفل اللسان، وعامِر لولد الضبع، وعامِرة للحيّة تكون في البيت، ويَعمور للجدي، ويَعمورة لضرب من الشجر...

ثم تُشتق منه المصادر الفرعية، ومصادر الأفعال المزيدة لتُشتق منها الأفعالُ مع المزيد من مشتقاتها، وهي كثيرة تربو على الحصر.

أما العَمار والعَمَر والعَمارة والعِمارة والعَمْر فهي مصادر، بمعنى اسم الفاعل أو المفعول للمبالغة في المعنى، نقلت إلى الدلالة على أسماء الذوات توكيداً للمبالغة. وأما العَمْرة فمصدر المرة جرى فيه مثل ذلك، وعُمارة وعَمير وعَميرة وعُمْر وعُمُر انتقلت من مشتقات بمعنى اسم المفعول، وعَمْرَى وعامِر وعامِرة ويَعمُور ويَعمُورة من مشتقات بمعنى اسم الفاعل، وعُمرَى من اسم التفضيل المؤنث، وعُمَير وعُمَيرة تصغيران من المصدر، فيما يبدو.

هذا هو بعض أبعاد الأفق المصدري الذي يستقطب عوالم أسماء الذوات الخالصة. أما المشتقات فإنها تتضمن دلالة المصدر كاملة، بالإضافة إلى مقاصد صيغها التي صبت فيها، من زمان ووصف وذوات. وأما المرتجلات من الأسماء فهي مفردات نادرة، بنيت بالوضع أو نقلت بالمجاز، للدلالة على ذوات معينة، تشارك المصدر في بعض معناه. وكل من الزمرتين يشترك والمصدرَ في الأحرف الأصلية، بنسقها المحدد، مع خلاف في الزيادة والنقصان لحروف معنوية وحركات وسكنات.

ولذلك فإن ورود عنصر من هذه المجموعة بزمرتيها يذكّر، بالمعنى العام المشترك بين سائر الأفراد. ويكون هذا العنصر المشترك واضحاً جدًّا، كما في الزمرة الأولى، ثم تجده خفيًّا أوغائماً في الزمرة الثانية، لأنه تخطى مراحل مجازية أو فنية أوتاريخية مختلفة، حتى وصل إلى موقعه الحالي من الاستعمال التعبيري.

وهذا هو الذي حمل علماء اللغة، على وصف المجموعة كلها بالاشتقاق، حتى صرنا نراهم يختلفون مثلاً، في اشتقاق الاسم من السمو أو الوسم، والإنسان من الأُنس أو النسيان، ويجدون للفظ إلـٰه أكثر من ثلاثين وجهاً يُحمل عليها.

ولن نعرض هنا للخلاف بين العلماء، في كون المفردات كلها جامدة أو مشتقة، وفي أحقية الأصالة الاشتقاقية، أللمصدر هي أم للفعل الماضي أم للجذر الحرفي الغُفل أم لغير ذلك من المقولات؟ إذ كنا قد أشبعنا ذلك بحثاً في أول فصل من الباب الأول في هذا الكتاب، وانتهينا إلى ثبوت الاشتقاق في العربية، وتحقيق حيازة المصدر تلك الأصالة، لأسباب لغوية وتاريخية وواقعية.[١]

وقد تبدى لنا أن صاحب تلك الشخصية المتميزة هو المصدر الأصلي، للفعل المجرد من الثلاثي أو الرباعي، نحو: وعدٌ وحمد وفهم وقول ومدّ، وحُسن وبؤس ونبل وقرب، وزُرقة وحمرة وصفرة وسمرة، وبُطولة وسهولة ونعومة وخشونة، وفَصاحة وشجاعة وصلابة وسماحة، وقُعود وقدوم ولصوق وصعود، وسُعال ودوار وزحار وصداع، وصَهيل وهدير وزفير ونعيق، وغَربلة ودحرجة وقهقهة وصلصلة وطُمأنة.

أما المصادرُ غير الأصلية،[٢] ومصادرُالأفعال المزيدة، والأفعالُ المبنية للمعلوم أو المجهول مجردة ومزيدة، ومشتقاتُ الأسماء، فكلها تتضمن المعنى المصدري الخالص، مع دلالات نوعية وتوجهات تخص الصيغة التي تحملها. فمصدر المرة مثلاً هو اسم مشتق من الأصلي، لتضمن حدوث الفعل مرة واحدة، نحو: نَظرة ودفعة ولمسة وبسمة. ومصدر النوع مشتق كذلك، للدلالة على صفة الحَدَث عند وقوعه، نحو: جِلسة وعيشة ومشية وذِبحة.

والمصدر الميمي غالباً مايحمل معنى الأصلي أيضاً، أي: الحَدَث، مع اسم الذات الملتبس به.[٣] فالمَساق مثلاً لايطابق السَّوق، لأنه يتضمن مع السوق ذاتاً تُساق: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾.[٤] والمَصير لايطابق الصيرورة الخالصة، بل يدل على صيرورة

(١) انظر ص ١٣ - ٧١.

(٢) تصريف الأسماء والأفعال ص ١٤٢ ـ ١٤٨.

(٣) معاني الأبنية في الأفعال ص ٣٤ ـ ٣٧.

(٤) الآية ٣٠ من سورة القيامة.

شيء ما: ﴿هوإلَـيَّ المَصِيرُ﴾.[١] وكذلك شأن نحو: الـمَحيا والـمَـمـات والـمَعاش...

بل قد يـكون للدلالـة على تمـام الفعل وكـماله، نحو: ﴿علَـيهِ تَوَكَّـلتُ وإلَـيـهِ مَتابِ﴾،[٢] أو على نهاية الأمر نحو: مَصير الخشب رماد. وربما دل على سبب الفعل، كقول أبي العتاهية:[٣]

أنَّ الـشَّـبـابَ، والـفَـراغَ، والـجِـدَهْ مَـفـسَـدةٌ، لِـلمَـرءِ، أيُّ مَـفـسَـدَهْ!

ومن ذلك ماروي، عن النبي ﷺ، أنه جاءه الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ وهما صغيران يستبقان إليه، فضمهما إليه وقال: «إنَّ الوَلَـدَ مَـبـخَـلـةٌ مَـجـبَـنـةٌ»،[٤] أي: قد يحمل الولد أبويه على البخل والجبن، ويدعوهما إلى ذلك، فيبخلان بالمال ويجبنان عن الإقدام لأجله. وفي هذا تحذير من الاستجابةِ إلى العاطفة، والركونِ إلى ما تزيِّنه وتغري به. وقريب من هذا في الدلالة السببية نحو: تَهلُـكة وتَذكِـرة وتَبصِرة.

والمصدر الصناعي هو اسم مشتق، بزيادة ياء مشددة وتاء في آخره، للدلالة على الحدث المُبالَـغ فيه، إذ زيادة المبنى تقتضي زيادة للمعنى.[٥] فالخصوصيّـةُ مثلاً تزيد على الخصوص، بالدلالة على معنى الصفة مع المبالغة في ذلك. ومثل هذا ماتراه في نحو: الحيويّة والعموميّة والفروسيّة والرجوليّة والرجعيّة والوصوليّة.

وكذلك شأن أسماء المصادرالمزيد فيها أصوات لمعنى مُبالَغ فيه، من أمثال: غُفران ورِضوان ونَعماء وسرّاء وعُسرَى ويُسرَى وخَفَـقان وحَـيَوان، وغُـلُـبَّى وغِـلِبّـاء وكِبرياء وصـارورواء وكـراهـيـة، ورَحَـمـوت ومَـلَـكـوت ورَهَـبـوتَـى وجَـبَـروتَـى وخِـصِّـيصَـى وخِـصِّـيصـاء، وحَيلولة وسَيرورة وأُكذوبة وأُعجوبة وبُـلَـهْـنِـيـة.

واسم المصدر قد يختزل منه بنقص فيه، للدلالة على المبالغة في الحدث، كالوضوء من التوضؤ، والصلاة من التصلية، والزكاة من التزكية، والزواج من التزويج، والطلاق من

---

(١) الآية ٤٨ من سورة الحج.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الرعد.

(٣) ديوانه ص ٤٨٨. والجدة: كثرة المال وسعة العيش. وروي «أي» بالرفع والنصب. فالأول لوصف «مفسدة»، والثاني للمفعولية المطلقة نيابة عن المصدر. وفي كليهما معنى التعجب والتعظيم، وإن كان بعض الدارسين يجهل ذلك.

(٤) مسند أحمد ٤: ١٧٢ والحديث ٣٦٦٦ من سنن ابن ماجه.

(٥) مسالك القول في النقد اللغوي ص ٣٢٥ ـ ٢٣٦.

التطليق، والنفقة من الإنفاق، والمتعة من التمتع، والتقوى من الاتقاء، والنجوى من التناجي، والغُسل من الاغتسال، والعِبرة من الاعتبار، والعذاب من التعذيب، والنعمة من الإنعام، والقُبلة من التقبيل، والكلام من التكلم، والعطاء من الإعطاء، والعون من الإعانة.

وأما عَلَم المصدر فمعرفة مخصَّص، يعيِّن معناه من المصادر، مثل: سُبحان للتسبيح، وكَيسان للغدر، وبرّة للمبرّة، وفَجارِ للفَجرة، وحَمادِ للمَحمدة، ولبّيك للتلبية المكررة المؤكدة. وكذلك الحال في مثل: سعديك وحنانيك...

وأما المشتقات[1]، من الأفعال والأسماء، فكل منها يتضمن معنى المصدر أيضا، مع الزيادة التي تقتضيها صيغته. فالفعل يضم إلى الحَدَث مقصَد الزمان المحصّل، للماضي أو الحاضر أوالمستقبل، مع تعيين صفة لفاعل، واقتضاء لمكان وسببية وحالية ومعية أحياناً، نحو: جلسَ وعربد وزعزع، ويكتبُ ويبعثر ويزلزل، واسمعْ وبرهن وقرقر. وقد يزيد على ذلك كله معنى التعجب أو المغالبة، نحو: عَلُمَ وقَرُؤَ، وكَرَمتُه وفَخَرتُه، أو المجهولية للمسند إليه، نحو: سُئِلَ وسُربل ويُبعثَرُ ويُطمْأَنُ.

واسم الفاعل يدل على من قام بالفعل، أي الحَدَث، أومن نُسب إليه ذلك. واسم المفعول يقدّم من وقع عليه الفعل. ومبالغة اسم الفاعل تتضمن بيان الذات التي كثر منها وقوع الفعل. والصفة المشبهة تدل على المبالغة في ثبوت الصفة بالفعل في صاحبها. واسم التفضيل غالباً ما يعني زيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل المشترَك بينهما. واسما الزمان والمكان يفيدان الدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه. واسم الآلة يمثل الأداة التي يقع بها الفعل.

ثم إن مصادر الأفعالِ المزيدةِ تضيف، إلى معنى الحدث المجرد، لمحات من التوجهات الذاتية المتميزة. فالإخراج والإحياء والتحذير والتذليل مثلاً تدل على الجعل أو التعدية أو عليهما معاً، والإثمار والإفلاس والتحنف والتشيع والتدمشق والتفرنس تقدم معنى الانتساب، والتصفيق والتقطيع والتكسير والتشقيق تتضمن معنى التكثير، والانسحاب والانطواء والتدحرج والتقلقل والاطمئنان والافرنقاع والاستقامة والاستحكام فيها مقصَد المطاوعة والاستجابة للأثر، والمجادلة والمصارعة والمشادّة

---

(١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٨٥ ـ ١٧٥.

والتسابق والتهاجي والتحابّ تقتضي المشاركة بين طرفين، والإحساس والإحراق والمراقبة والمجاوزة والتعطّف والتشكّي والتعالي والاحتقار والاكتساب والاستغناء والاستقرار يتضح فيها مدى المبالغة في وقوع الفعل.

وبالاشتقاق من تلك المصادر تصاغ الأفعال المزيدة، وما يكون من مشتقات الأسماء، للدلالة على تلك المعاني المركبة، نحو: أخرجَ ويُحذِّرُ وأثمرَ وتَفَرنَسَ ويُقطّعُ وانسحبَ ويتدحرجُ واستقامَ ويُجادلُ وشادَّ ويُحِسُّ وتعالــى ويستغني، وذَلّــلْ وتحنَّف وصفّق واطمئنَّ، وافرنقعَ وتصارع وجاوز واكتسب واستقرَّ، ويُحيَى وكُسِّرَ وتُسُوبِقَ ويُتحابُّ ورُوقِبَ ويُحتقَرُ واكتُسِبَ، ومُخرج ومتشيّع ومتدمشق ومصفّق ومنطوٍ، ومتقلقَل ومستقام ومستجاب ومُشادّ ومتعطّف ومستقَرّ.

هذا إذا كان لمصادر الأفعال المزيدة مصادر مجردة مستعملة، تشاركها في أصل المعنى. أما إذا كان المزيد لمعنى خاص، مشارك لمجرد غيرِ معروف، فهو إما مرتجل صيغ لهذا المعنى، دون سابق أصل مستعمل، وإما ذو أصل مجرد مهمل، وإما منقول بمراحل مجازية فُقدت بينها العلاقات الضابطة.

ومن ذلك نحو: إدراك وإطراق وإقامة وإجابة، والتجريب والتعويل والتغيير والتمنّي، والمعاقبة والمعافاة والمبالاة، والتكلم والتصدي والتأبط، والتمادي والتثاؤب، والارتجال والالتماس والاستلام، والاستطاعة والاستبداد والاستقلال، والاسحنفار والاسلنطاح، والاضمحلال والاشمئزاز.

أما الأسماء ذات الأصول الخماسية فهي، في الظاهر، ليس لها مصدر أو فعل من لفظها. وهذا يعني أحد أمرين: إما أن تكون منحوتة من كلمتين أو أكثر، نحو: صَهصَلِق من «صَهْل وصَلِق»، وشَقَحطَب من «شِقّ حَطَب»، وشَفْعَنَفيّ من «شافِعيّ وحَنَفيّ».[1] وإما أن تكون مرتجلة مما لاأصل مستعملاً له، لعدم وجوده في العربية، أو أن يكون له أصل، ثم أهمل لعدم الحاجة إليه، نحو: سفرجل وفرزدق وجَحْمَرِش وخُزَعْبِل وقِرْطَعب وعَندَليب ويَستَعور وعَضْرَفُوط.

---

(١) المزهر ١: ٤٨٢ ـ ٤٨٥.

وإنما ذكرنا احتمال أن يكون لبعض الخماسي أصل، أهمل مع الزمن، لاعتقادنا أن اللغة بعد نشوئها واكتمال حاجاتها منذ عشرات آلاف السنوات والعشرات، قد تطورت نحو الاختزال،[١] فأسقطت كثيراً من الاستطالات اللفظية، والمفردات العسيرة أو المطولة، وبقيت آثار منها هي مَـنبَهَةٌ على ذلك.

وهذا خلاف ماعليه كثير من الباحثين المستشرقين والمستغربين، إذ يزعمون العكس، أي: التطور نحو التطويل والتمديد والتعقيد، بإلصاق أو إدماج أو مزج أو تركيب أو نحت، لاعتمادهم على قليل من الأمثلة، مقابل الكثير الكثير من نماذج الاختزال.

وإنك لتجد الآن بعض الصفات الخماسية الأصول مازال حاضراً في الحقل اللغوي، كالجَحْمَرِش والشَّمَردَل والهَمَرجَل والسِّرطراط والقَبَعثَرَى والقُذَعمِلة والجِردَحل والقِرطَبُوس. ومثل هذه المفردات لاتحمل معنى الوصف، إلاّ إذا كان لها نسب اشتقاقي قديم.

وقد نص ابن جنّي على هذه الحقيقة اللغوية، حين ذكر أن أبا علي الفارسي قال له في الشام: «إذا صحّتِ الصفةُ فالفعلُ في الكف»،[٢] أي: لابد أن يكون لها استخدام فعلي، ولابد للفعل أيضاً من أصل مصدري، لأن ورود الفعل يقتضي وجود المصدر وجوباً.[٣]

وعلى هذا يحمل ماكان جامداً أو مشتقًّا، وذا أصول ثلاثية أو رباعية، من مثل: قَونَس ودِرْحاية وصِيَهْم وعِظيَوط، وقَلفَع وقَفَندَر[٤] وحَقَلّد وعَدَبّس وعَبَنقَس وجَلَفزيز وطِرِمّاح وهُراكل وجِعِنبار. فهذه الأسماء وردت في كلام العرب، ولم يصل إلينا من موادها مصدر اشتقاقي، أو فعل مستعمل أيضاً. وحري بها أن يكون حكمها حكم الخماسيات المذكورات قبل.

وإذا كان لكل، من الأفعال والمشتقات ومصادر غير الثلاثي المجرد، صيغ محدودة تختص بما هو لها، ويتعذر الخروج عليها، فإنك لترى للفعل الثلاثي المجرد أحياناً عدداً وافراً، من المصادر، قد يتجاوز العشرة. ومثال ذلك قولنا: لقيَ لِقاء ولِقاءة ولِقاية

---

(١) انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص ٢١ ـ ٢٣.

(٢) الخصائص ١: ١٢١.

(٣) الأصول لابن السراج ٣: ٨٥.

(٤) مقاييس اللغة ٥: ١١٦ ـ ١١٧.

ولِـقِيًّا ولِـقْياناً ولِـقِيانة ولُـقْياناً ولُـقِـيًّـا ولَـقْـياً ولَـقْية ولُـقْية ولَـقًى ولُـقًّـى وتِـلقاء ولَـقاة. ومثل هذا التعدد يمكن أن يرتد إلى موردين:

أولهما اختلاف لغات العرب. فقد كانت القبائل العربية بعضها متواصل متجاور، وبعضها الآخر موزع في بقاع متباعدة من أرض الجزيرة، وكثيراً مايرتجل أبناء قبيلة ما لايكون في غيـرها، كالـذي نـراه في جـمـوع التـكسيـر للمـفردات، وفي الدلالة على أسماء الذوات. وهذا الخلاف نفسه واقع في المصادر أيضاً، جمَعه علماء اللغة من مواقعه المتباينة، فغاب كثير من معالم مرجعيّته فيما وصل إلينا. على أن بعض اللغويين والنحاة احتفظوا بنصوص، تؤيد ماذهبنا إليه.

فالحَرام[١] مثلاً هو من لغة قريش، والحِرْم من لغة هذيل. والقَرْح بلغة أهل الحجاز، والقـُرْح بلغة بني تميم. ومصدر قَبُح: قَـباحة. وبعض العرب يقول: قُـبُوحة. وكذلك مصدر وَسُم: وَسامة. وهو في لغة بعض القبائل: وَسام، كما قيل: السَّقام والسَّقامة. ومصدر بَخِـل: البُخْـل. وبعضهم يقول: البَخْـل، وآخرون يقولون: البَخَـل.[٢]

وثاني مورد لتعدد مصادر الفعل الواحد هو اختلاف الدلالة اللغوية بين الألفاظ. والأمر هنا قريب، مما ذكرنا في اختلاف اللهجات، من حيث توزع الصيغ على معان مخصوصة، في قديم الكلام العربي، وغياب كثير من معالم ذلك فيما لدينا الآن، حتى أصبحنا نستعمل بعض تلك الصيغ المختلفة المخصوصة، لمعنى واحد أحياناً دون تمييز. ولكن آثاراً من ذلك التميُّز بقيت مَنْـبَـهةً على ماندعيه.

فالفعل «بَطَـلَ يَبطُـل» ترى له مصادر منها: البُطل للفساد والضياع، والبُطولة للشجاعة والإقدام، والبِـطالة للخلو من العمل، والبَطالة للهزل والعبث.[٣] وقولك: «بَغَى يَـبغِـي» سُمع له مصادر أيضاً، فكانت البُغْية لطلب الشيء والنظر إليه، والبَغْـي للظلم والعدوان، والبِـغاء للفجور والعَـهْر.

وعلى ذلك ترى أن الصـِّغَـر يستعمل للدلالة على الحجم، والصـَّغار للدلالة على

(١) اللغات في القرآن ص ٣٥ و٢١.

(٢) الكتاب ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٥. وانظر معاني الأبنية في العربية ص ١٨ ـ ٢٢.

(٣) القاموس والمصباح المنير (بطل).

هوان القدر، كما أن الرُّقود يكون في الليل، والرُّقاد يكون في كل وقت، والكُدرة يعبر بها عن اللون، والكُدورة تخص الماء والعيش، والكَدَر يعم كل شيء.[1] ثم إن الرُّؤيةَ للعين، والرأي للتدبر والظن والمذهب، والرُّؤيا للحُلم.[2]

ومازلنا نذكر حتى الآن، من مصادر وَجَد، أربعة يختص كل منها بدلالة معينة: فللغضب مَوجِدة، وللحزن وَجْد، وللرؤية وِجْدان، وللاستغناء وُجد.[3] وإذا أردت المنع قلت: صَدٌّ، وإذا أردت الإعراض قلت: صُدُودٌ.

وكذلك تجد الفرق بين السَّقْي الذي لتقديم الماء، والسِّقاية التي للمهنة والولاية، وبين البُكَى الذي يكون بالدموع فقط، والبُكاء الذي يكون بالصوت. حتى إن الفُعال كثيراً ما يدل على مُنكر أو مكروه، نحو: سُكوت وسُكات، وصُفرة وصُفار، ودَور ودُوار.[4]

بل إن بعض صيغ المصادر تكاد تنحصر، في جهة واحدة من المعنى، كالفِعال للامتناع نحو: شِراد ونِفار، والفَعَلان للاضطراب والحركة نحو: غَلَيان وفَيَضان وحَيَوان، والتَّفعال للمبالغة والتكثير، نحو: تَجْوال وتَسْيار، والفِعَل للحَجم، نحو: غِلَظ وعِظَم وكِبَر.[5]

ولو رجعت إلى القرآن الكريم[6] لرأيت أن الكُفر يَرِدُ مراراً فيما يخص الدِّين، والكُفْران يرد لجحود النعم، في حين أن الصَّوم يعبر به عن الصمت، والصِّيام للعبادة المعروفة.

وبناء على هذا يمكننا أن نرى، للمصادر المتعددة التي أوردناها للفعل «لقي»، تفسيراً ييسره لنا الموردان المتقدمان. فما كان منها ثلاثيًّا مجرداً ينسب اختلافه إلى اللهجات القبلية، والمزيد فيه غير التاء يجوز حمله على المبالغة والتوكيد باسم المصدر، وما كان مزيداً بالتاء يحتمل أنه للدلالة على العدد أو النوع. نعم إنه ليس لدينا دليل قاطع، على ماادعيناه، ولكنه افتراض ظني يعتمد أصولاً مرعية، في كثير من مفردات اللغة.

---

(١) المخصص ١٣: ٦٨ و ٥: ١٠٣ و ٩: ١٤٠.

(٢) المصباح المنير (رأي).

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٧ وأدب الكاتب ص ٣٤٤ والفصيح ٢٩ والصاحبي ص ١٩١ والمزهر ١: ٣٣٠.

(٤) التفسير الكبير ٢٩: ١٨٣.

(٥) الكتاب ٢: ٢١٧ و٢٤٥. وانظر معاني أبنية الأفعال ص ١٩ ـ ٢٢.

(٦) انظر الآيات: ٩٤ من سورة الأنبياء و ٢٦ من سورة مريم و ١٨٣ من سورة البقرة.

ولاننس أن المشتقات أحياناً تنتقل إلى معنى المصدرية، فتعبر عن الحَدَث المجرد. ومن ذلك اسم الفاعل: نائل وفالج وعافية ودالّة وعاقبة ولائمة، واسم المفعول: مرجوع وموعود ومكروهة وفضيحة وجريمة، والصفة المشبهة: نعماء وسرّاء وفحشاء وبغضاء، واسم التفضيل: أشأم وعُسرى ويُسرى. والكثير من هذا ما يدخل عليه «أل» الكمالية، نحو: أنت العالِم والبطل والصديق، أي: العِلم الكامل والبطولة البالغة والصداقة المثالية.[١]

ومما جاء مصدراً على صيغة اسم الفاعل قوله تعالى: ﴿لَيسَ لِوَقعَتِها كاذِبةٌ﴾،[٢] أي: تكذيب. والمراد: ليس لها رجعة ولا ارتداد.[٣] وعلى هذا، كما ذكر ابن فارس، قول امرأة من العرب ترقص ابنها:[٤]

قُمْ قائماً، قُمْ قائما إنَّكَ لا تَرجِعُ إلاّ سالِما

تريد: قم قياماً قم قياما.

الأنماط النحوية للمصدر

رأينا في مطلع الفصل نماذج من بعض وظائف المصدر، حين يدخل في التركيب والتعبير. وسنحاول مع الصفحات التالية أن نحدد الصور المختلفة له، في وظائف نحوية متعددة.

١

المصدر الصريح

يراد بالصريح ماكان لفظه ظاهراً في الكلام، من نحو: جلوس وتعليم وإجماع ونداء وصُراخ وعَويل وفَصاحة وحِماية و صِلة وعِدة وتربية وإعادة وانطلاق واحتقار واستفهام ومجادَلة وجَلسة ومِشية ومَمات ومصير واحرنجام واطمئنان وزخرفة وتدحرُج وأُلوهية وعبقرية. ومثل هذه الألفاظ قد يفقد معناه المصدري، وينقل للدلالة على اسم ذات أو عَلَم، كما يسمى بعض الناس بفضل وجمال وجهاد وسعادة وعِزّة.

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٢) الآية ٢ من سورة الواقعة.

(٣) الكشاف ٤: ٥١.

(٤) الصاحبي ص ٢٣٧. وانظر الدرر ١: ١٦٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٠.

وربما انتقل المصدر نفسه إلى معنى المشتق للمبالغة في الوصف، فكان خبراً أوصفة أوحالاً، نحو قولنا في الإعراب: تمييز وجمع، أي: مميِّز ومجموع. ومن هذا قولهم: القاضي عَدْل، وهذا دمٌ كذِب، وجاء الأطفال ركضاً، وذلك عملُـك، وأنت حكَمٌ رضاً، وأخذتُ الحديث سماعاً. والتقدير: عادل وكاذب وراكضين ومعمولك ومرضيّ ومسموعاً.

فإذا لازم المصدر دلالته الصرفية المعروفة كان له ما مَنَحَ فعلَه، من اللزوم والتعدية والعمل الإعرابي، مع جواز زيادة اللام أو الباء في مفعوله، فاقتضى الفاعل والمفاعيل والمتعلّقات، سواء كان مصدراً أصليًّا، أو اسم مصدر، أو ميميًّا أوصناعيًّا، أو للعدد أو النوع. وقد رأينا نماذج من بعض ذلك، في مستهل هذا الفصل، ونضيف إليها هنا مايعزز ويتمم.

ترى ذلك في مثل قول الله، عز وجل: ﴿ فاذكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آباءكُم ﴾،[1] حيث نصب المصدر «ذكر» مفعولاً به: آباء. وكذلك ما في قول المجنون[2]:

نَذَرتُ، إذا لاقَيتُ لَيلَى بِخِفْيةٍ، زِيارةَ بَيتِ الله، رَجلانَ حافِيا

والآياتِ الكريمة[3]: ﴿أو إطعامٌ في يَومٍ ذِي مَسغَبةٍ يَتيماً ذا مَترَبةٍ﴾، ﴿وإنَّهُ لَذُو عِلمٍ لِما عَلَّمْناهُ﴾،[4] ﴿فاقطَعُوا أيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللهِ﴾،[5] ﴿ولَولا دَفعُ اللهِ النّاسَ بَعضَهُم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرضُ﴾،[6] ﴿فإنَّ جَهَنَّمَ جَزاؤُكُم جَزاءً مَوفُوراً﴾،[7] ﴿فما ظَنُّكُم بِرَبِّ العالَمينَ﴾؟[8] وقولِ مالك بن زُغبة:[9]

لَقَد عَلِمَت أُولَى المُغيرةِ أنَّني لَحِقتُ، فلَم أَنكِلْ عَنِ الضَّربِ مِسمَعا

فـ«زيارة» نصب الحال مرتين: رجلانَ حافيا، والإطعام تعلق به الجار والمجرور ونصب: يتيماً، والعِلم مفعوله «ما» في محل جر لفظاً بلام التقوية، و «جزاء» نصب المفعول لأجله

(١) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة.
(٢) ديوانه ص ٣٠٦ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨. ورجلان أي: ماشياً.
(٣) الآيتان ١٤ و ١٥ من سورة البلد.
(٤) الآية ٦٨ من سورة يوسف.
(٥) الآية ٣٨ من سورة المائدة.
(٦) الآية ٢٥١ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون ٢: ٥٣٤.
(٧) الآية٦٣ من سورة الإسراء.
(٨) الآية ٨٧ من سورة الصافات.
(٩) الخزانة ٣: ٤٣٦.

«نكالاً»، والدفع أضيف إلى فاعله في المعنى ونصب «الناس» وتعلقت به الباء، و«جزاءُ» نصب المفعول المطلق المؤكِّد والـمُبيّن للنوع «جزاءً»، والظن مضاف إلى فاعله في المعنى أيضاً، ومفعولاه مقدران: الأول ضمير يعود على «ما»، والثاني متعلَّق الجار والمجرور. والتقدير: أيُّ شيءٍ ظننتموه كائناً برب العلمين؟ والضرب مفعوله «مِسمعا».

وفي قول الحارث بن حِلِّزة:(١)

آذَنَتْنا بِبَيْنِها، ثُمَّ ولَّتْ ‏ ‏ ‏ لَيتَ شِعري: مَتَى يَكُونُ اللِّقاءُ؟

وقعت الجملة الاستفهامية في محل نصب، وسدت مسد مفعولَيِ المصدر: شِعر، لأنه بمعنى العِلم. وقريبة منها الجملة الأخيرة في بيت بَشامة النهشلي:(٢)

إنّي لَمِن مَعشَرٍ، أفنَى أوائلَهُم ‏ ‏ ‏ قَولُ الكُماةِ: ألا أينَ المُحامُونا؟

لأنها في محل نصب مفعول به للمصدر: قول.

أما المصدر «ترك»، من قول زفر بن الحارث:(٣)

ولَم تُرَ مِنّي، نَبْوةٌ غَيرَ هذِهِ: ‏ ‏ ‏ فِرارِي، و تَركِي صاحِبَيَّ وَرائِيا

فقد نصب مفعولين: أولهما المثنى: صاحبيْ، والثاني محذوف هو متعلَّق الظرف: وراء.

والفعل الناقص يعمل عملَه مصدرُه المضمن والمانح له قدرةً على العمل. فالكون في قول الشاعر:(٤)

بِبَذلٍ وحِلمٍ، سادَ في قَومِهِ الفَتَى ‏ ‏ ‏ وكَونُكَ إيّاهُ، علَيكَ، يَسِيرُ

أضيف إلى ضمير هو اسمه في المعنى، ووقع «إياه» في محل نصب خبراً له. ومصدر الفعل المبني للمجهول يكون مثله أيضاً فيما منح ومكّن.فـ «قهراً» في قول الشاعر:(٥)

إنَّ قَهراً ذَوُو الضَّلالةِ، والبا ‏ ‏ ‏ طِلِ، عِزٌّ لِكُلِّ عَبدٍ، مُحِقّ

هو للفعل «قُهِر». ولذلك وقع بعده «ذوو» نائب فاعل مرفوعاً بالواو.

---

(١) شرح القصائد العشر ص ٣٧٠.

(٢) شرح الحماسة ص ١٠٧.

(٣) نقائض جرير والأخطل ص ٢٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٥.

(٥) شرح عمدة الحافظ ص ١٨٤.

وعلى مثل هذا، حمل بعض العلماء قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿لايُحِبُّ اللهُ الجَهرَ بالسُّوءِ، مِنَ القَولِ، إلاّ مَن ظُلِمَ﴾،(١) فجعل التقدير: لايحب الله أن يُجهَر بالسوء. فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.(٢)

واسم المصدر له من الفاعلية ما للفعل المتضمِّنه أيضاً. فهو في بيت الأعشى يضاف إلى فاعله في المعنى وينصب مفعولين، كما سنرى بعد. وفي قول حسان بن ثابت:(٣)

فإنَّ ثَوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنانٌ، مِنَ الفِردَوسِ، فِيها مُخَلَّدُ

ترى أن «ثواب»، وهو اسم مصدر للفعل: أثاب يُثيب إثابة، مضاف إلى فاعله أيضاً وناصب للمفعول به: كل.

شروط عمل المصدر:

وقد ذكر جمهور النحاة، في شروط عمل المصدر، أن يكون أصليًّا - يعني مجرداً من العدد والنوع، وغير صناعي أو ميمي -(٤) وجعلوا ماجاء خلاف ذلك شاذًّا لايقاس عليه. والظاهر أنهم يريدون بعمله هنا التعدي إلى المفعول به، لأن نصبه لأشباه الجمل من دون هذه الشروط كثير جدًّا، يتعذر حصره، وليس من الجائز حمله على الشذوذ.

فمن ذلك ما جاء في الحديث الشريف: «لَغَدْوةٌ في سَبِيلِ اللهِ، أو رَوحةٌ، خَيرٌ مِنَ الدُّنيا وما فِيها»،(٥) إذ ترى «غدوة وروحة» تنازعتا في نيابة الجار والمجرور عن فاعل لهما، أي: لأن يُغدَى مرةً أو يُراحَ لإعلاء كلمة الله.

وروي أن أنس بن النضر - رضي الله عنه - كان قد غاب عن غزوة بدر، وأقسم أن يكفّر ذنبه في الجهاد بعد. فلما انكشف المسلمون في غزوة أُحد اندفع نحو المشركين، يعتذر مما صنع أصحابه، ويبرأ مما عليه المشركون، وهو يطلب الشهادة ويقول: «الجَنّةَ

---

(١) الآية ١٤٧ من سورة النساء.

(٢) الدر المصون ٤: ١٣٤.

(٣) ديوانه ص ٣٣٩ وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤ وشذور الذهب ص ٥٢٩ والدرر ٢: ١٢٨.

(٤) ذكر المصدر الميمي هنا يقتضيه شرطهم أصلية المصدر. وبعضهم جعل الميمي أصليًّا أيضاً. وانظر شرح التسهيل ٣: ١٠٨ - ١١٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٠١١ - ١٠١٦ والتصريح على التوضيح ٢: ٦٢ - ٦٤.

(٥) الأحاديث ٢٦٣٩ و ٢٦٤٣ و ٢٦٦٢ في البخاري و ١٨٨٠ في مسلم.

ورَبِّ النَّضرِ. إنّي لأجِدُ رِيحَها مِن دُونِ أُحُدٍ»، حتى قَتل من المشركين ما قتل واستُشهد. ثم وجدوا فيه «بِضعاً وثَمانِينَ: ضَربةً بالسّيف، أو طَعنةً برمح، أو رَميةً بِسَهم».[١] وفيما وجدوا هنا ثلاثة مصادر للعدد، تتعلق بكل منها باء الاستعانة.

ومن هذين النصين ترى أن مصدر المرة كان له عمل ظاهر كفعله الذي يتضمنه، في أشباه الجمل. وقوله تعالى[٢]: ﴿تَخافُونَهُم كَخِيفَتِكُم أنفُسَكُم﴾ وقع فيه مصدر النوع «خيفة» مضافاً إلى فاعله في المعنى، وناصباً للمفعول به «أنفس».

وأنت تقول: مِشيةُ الجندي أمام قائده مَرْضية، وجِلسة المريض في السرير مؤذية، وذُبِحَ الشّهيدُ ذِبحة النّعاجِ في الولائم، والعبودية لغير الله شرك، ومسؤليتنا عن الواجب حق مقدس، وقال الله جل وعلا: ﴿ومِن آياتِهِ مَنامُكُم باللّيلِ والنّهارِ﴾،[٣] وقال الأخطل:[٤]

أُولئكَ عَينُ الماءِ فِيهِم، وعِندَهُم مِنَ الخِيفةِ المَنجاةُ، والمُتَحَوَّلُ
لَقَد أوقَعَ الجَحّافُ، بالبِشرِ، وَقعةً إلَى اللهِ مِنها المُشتَكَى، والمُعَوَّلُ
فإلاّ تُغَيِّرْها قُرَيشٌ، بِمُلكِها، يَكُنْ عَن قُرَيشٍ مُستَمازٌ، و مَزحَلُ

فتجد للمصادر النوعية والصناعية والميمية تعدياً، إلى أشباه الجمل أيضاً، مع إضافة بعضها إلى الفاعل أو نائبه في المعنى.

بل أن بعض تلك المصادر الأربعة المذكورة قد يكون له تعدٍّ، إلى المفعول الصريح، كما رأينا في «خِيفة». وهو قليل في كلام العرب، يجوز القياس عليه، وليس من الشاذ. قال الشاعر، في وصف مسافر معه ماء، تيمّم بالتراب ليحيي الماءُ نفسَه ونفس زميله في السفر:[٥]

يُحايِي بِها الجَلدُ الّذِي هُوَ حازِمٌ، بِضَربةِ كَفَّيهِ المَلا، نَفسَ راكِبِ

فأضاف مصدر المرة «ضربة» إلى فاعله في المعنى، وجعل له مفعولاً به هو: الملا.

---

(١) الأحاديث ٢٦٥١ و ٣٨٢٢ و ٤٥٠٥ في البخاري و ١٩٠٣ في مسلم.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الروم. وحمل «خِيفة» على النوع صحيح هنا.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الروم.

(٤) ديوانه ص ٢٩ ـ ٣٣.

(٥) الدرر اللوامع ٢: ١٢٢. والجلد: الرجل الحازم. وبها أي: في الفلاة المذكورة قبل. والملا: التراب.

ومثل ذلك قولُ الحارث بن خالد:[١]

أظُلَيمُ، إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً، أهدَى السَّلامَ تَحِيَّةً، ظُلْمُ

وتعديةُ جرير المصدر الميمي إلى القوافي:[٢]

ألَم تَعلَم مُسَرَّحِيَ القَوافِي؟ فلا عِيًّا بِهِنَّ، ولا اجتِلابا

وقد يعدَّى المصدر مجموعاً إلى المفعول ضميراً منفصلاً، كما في قول الأعشى:[٣]

إن عِداتِكَ إيّانا لآتِيَةٌ حَقًّا، وطَيِّبَةٌ ما نَفسُ مَوعُودِ

وقد روي عن العرب قولهم: «تَركتُه بَملاحِسِ البقرِ أولادَها»،[٤] و فيه ناصبيّةُ جمع المصدرِ الميمي مفعولاً ظاهراً، كما جاء في قول الشمّاخ:[٥]

أواعَدْتَنِي ما لا أُحاوِلُ نَفعَهُ، مَواعِيدَ عُرقُوبٍ أخاهُ، بِيَثرِبِ؟

ومن هذا ترى أن ما شذذه جمهور النحاة وارد بشكل وافر، يجوز القياس عليه. فالشروط المذكورة فيها نظر، وكذلك شأن سائر الشروط في هذا الموضوع. أما القاصر حقًّا عن التعدية فهو المصدر الذي يكون للاسمية، مجرداً من الدلالة على حدث يقتضي معمولات.

وذلك في نحو قوله ﷺ: «جُعِلَ رِزقِي تَحتَ ظِلِّ رُمحِي، وجُعِلَ الذِّلَّةُ والصَّغارُ علَى مَن خالَفَ أمرِي».[٦] فالرزق والذلة والصغار هنا أسماء خالصة، أي: لاتدل على أحداث عاملة، ولا تتحمل ضمائر فاعلين أيضاً.

ومن هذا قول المعري:[٧]

ألا، فِي سَبِيلِ المَجدِ ما أنا فاعِلُ عَفافٌ وإقدامٌ، وحَزمٌ ونائِلُ

تُعَدُّ ذُنُوبِي، عِندَ قَومٍ، كَثِيرةً ولا ذَنبَ لِي إلاّ العُلا، والفَضائلُ

---

(١) ديوانه ص ٩١. وبعض النحاة يجعلون المصدر الميمي اسم مصدر.

(٢) ديوانه ص ٢٩٠. وسكن ياء القوافي للتخفيف.

(٣) ديوانه ص ٢٧١.

(٤) مجمع الأمثال ١: ١٣٥. وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٠١٥ ـ ١٠١٦.

(٥) ديوانه ص ٤٣٠ ـ ٤٣٢. وعرقوب رجل من الأوس. ويثرب: المدينة المنورة.

(٦) صحيح البخاري ص ١٠٦٧. وتحت ظل رمحي أي: في حماية سلاحي لي من كل عدوان. وخالف أمري أي: في إعداد القوة وردع من يريد الاعتداء.

(٧) الإيضاح في شرح سقط الزند ص ٣٠٧.

وقولنا: العلم مفيد، والتواضع كرم، حيث وردت مفردات بضعة مصادر قاصرة عن العمل.

وكذلك حكم ما كان عَلَماً للمصدر ـ أعني نحو: «سُبحان» بمعنى التسبيح، و«يَسار» بمعنى اليسر، و«حماد» بمعنى المَحمَدة ـ أو صار اسماً عَلَما، كالفضل ورضا وجمال وسعادة وصفاء وجهاد وسعد وعِزّة، أسماء لبعض الناس. وكذلك مايسمَّى به غير الناس.

وربما عدّى بعض العرب اسم الذات، بتضمينه معنى الحدث المصدري. وهذا نادر في التعبير، كقولهم: عجبتُ من طعامك طعاماً، ومن دُهنكَ لِحيتَك، إذ أضيف اسم الذات «طعام» و «دُهن» إلى فاعله في المعنى، ونصب المفعول به «طعاماً» و «لحية».[1]

وقد جاء من ذلك قول لبيد، وهو يفتخر بشرب الخمر مراراً قبل الصباح:[2]

باكَرتُ حاجتَها الدَّجاجَ، بِسُحرةٍ لأعُلَّ مِنها، حِينَ هَبَّ نِيامُها

إذ مراده: باكرتُ حاجتي إلى الخمر. فأضاف اسم الذات إلى مفعوله في المعنى، كما يضاف المصدر.[3]

والمعيار الوحيد في عمل المصدر، بصوره المختلفة، أن يقع موقعاً يقدَّر فيه بفعله بعد حرف مصدري،[4] هو «أن» غالباً. وقد يكون «أنَّ» مع اسمها، وأقل منه «ما» مع الكاف، إن احتاج الأمر. فقول جميل بثينة:[5]

وَدِدتُ، علَى حُبِّي الحَياةَ، لَوَ انَّها يُزادُ لَها، في عُمرِها، مِن حَياتِيا

يعني: على ما أحب الحياة. وبعد ذلك التقدير عامة، تجرى المطابقة في الجنس والعدد والزمان، بما يناسب.

أما المعيار الثاني الذي ذكره النحاة ـ وهو أن يكون عوضاً من فعله ـ ففيه نظر أيضاً. ذلك لأن المصدر الذي يغني عن ذكر فعله، نحو: عجباً وشكراً وعفواً وغفراناً وحناناً

---

(١) الأصول ١: ١٣٩ و الحجة للقراء السبعة ١: ١٨٢.

(٢) ديوان لبيد ص ١٧٦ والخزانة ١: ٤٨٣ ـ ٤٨٤. وباكرت أي: سابقت في البكور. والحاجة: ما يُحتاج إليه. والدجاج هنا: الديكة. وأعل: أشرب مرة بعد أخرى. وانظر شرح الكافية ٢: ١٩٨.

(٣) الحجة ١: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) التسهيل ص ١٤٢ وشرحه ٣: ١٠٩ ـ ١١١.

(٥) ديوانه ص ١٢٠ وشرح التسهيل ٣: ١١١.

وسقياً ورعياً وبُعداً وسُحقاً وتبّاً وويحاً وتعساً، إنما يصرح به لتوكيد المصدر المضمن في الفعل وتحقيقه، وليس له التعدية إلى ما يَـرِدُ معه، إذ هي للفعل المحذوف.[١]

فقوله تعالى: ﴿فإمّـا مَـنّـاً بـعدُ﴾[٢] يعلق الظرف فيه بالفعل، لأن التقدير: فإمّا أن تمنّـوا. ومن هذا القبيل قول قطري بن الفُجاءة:[٣]

فـصَـبراً، فـي مَـجالِ الـمَوتِ، صَبـراً   فمـا نَـيـلُ الـخُـلـُودِ بِـمُـسْتـَطاعِ

يتعلق منه «في مجال» بالفعل المقدر أيضاً.

وكذلك الحكم في قولك: حفظاً حقَّ الغير، ودفعاً العدوانَ، وضرباً زيداً. كل هذا يكون فيه نصب المفعول به للفعل المحذوف، الذي هو عامل في المصدر نفسه، لأن المصدر وارد فيه للتوكيد كما ذكرت، والمعمولات جاءت لتقييد ذلك الفعل.

ويدل على صحة ما ادعيناه أمران:

أحدهما: أن مثل قوله تعالى: ﴿فسُبحانَ اللهِ حِينَ تُـمسُـونَ﴾،[٤] و﴿سُبحانَ اللهِ عَـمّـا يَصِـفُـونَ﴾،[٥] لايجوز أن تعلق فيه شبه الجملة بـ «سبحان»، لأنه عَـلَـم مصدر كما ذكرنا قبل. فلا بد من التعلق بالفعل المقدر: سبِّحوا، وأُسبِّح.

والآخر أن نحو قول القطامي:[٦]

أكُـفراً، بَـعـدَ رَدِّ الـمَـوتِ عَـنِّـي،   وبَـعـدَ عَـطـائـكَ الـمِـائَـةَ الـرِّتـاعا؟

لو علق فيه الظرف «بعد»، بالمصدر «كفراً»، لصار المفعول المطلق هذا لبيان النوع، مع أنه إنما حل محل فعله للمبالغة في التوكيد. وإذا علق الظرف بالفعل المحذوف بقي المفعول المطلق لوظيفته المقصودة.

ثم تراهُم يشترطون، في هذا العمل للمصدر، ألاّ يكون مؤخراً عن المعمول، بخلاف

---

(١) شرح الكافية ٢: ١٩٧.

(٢) الآية ٤ من سورة محمد.

(٣) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٩٦.

(٤) الآية ١٧ من سورة الروم.

(٥) الآية ٩١ من سورة المؤمنون.

(٦) ديوانه ص ٣٧. وفي الشطر الثاني عمل اسم المصدر «عطاء» في المفعول الثاني «المائة»، ومفعوله الأول محذوف تقديره: إياي. وانظر شرح الكافية ٢: ١٩٢ ـ ١٩٥.

مانُسب الى ابن السراج (ت ٣١٦). وذلك بدعوى أنه أضعف من الفعل لفرعيته أوتقديره بـ «أن»، فلايعمل فيما تقدم عليه. ولذا تجدهم مثلاً يمنعون تعلق الجار والمجرور «للناس»، من الآية الكريمة[١]: ﴿أكانَ لِلنّاسِ عَجَباً أن أوحَينا إلَى رَجُلٍ مِنهُم﴾؟ بالمصدر «عجباً».

والحق أنهم ينسون أصالة المصدر في العمل، وأن الفعل محمول عليه في ذلك لتضمنه معنى المصدرية، ويتجاهلون ما يقررونه، من أنه يُتسع في شبه الجملة ما لا يُتسع في غيرها. فالجار والمجرور متعلقان بـ «عجباً»، ولا حاجة إلى الحظر والإبعاد في التقدير.[٢]

وكذلك حال «إذا» الظرفية غير الشرطية، في قوله تعالى[٣]: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ المَوتُ إن تَرَكَ خَيراً، الوَصِيَّةُ لِلوالِدَينِ والأقرَبِينَ﴾، يجوز أن تتعلق باسم المصدر «الوصية»، والتقدير: أن يوصي للوالدين والأقربين حين تحضره أسباب الموت. والجار والمجرور «إلى رب» يعلقان أيضاً باسم المصدر «الوسيلة»، في قوله عز وجل: ﴿يَبتَغُونَ إلى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ﴾.[٤]

وفي الشعر كثيراً ما يرد مثل هذا. فقول المعري:[٥]

وَيَصُدُّها قِصَرُ العِنانِ، فما لَها يَومَ الرِّهانِ، إلَى الأميرِ، وُصولُ

وقوله:

وخَشِيتُ، بَعدَ رَجاءِ أسْوِرةٍ، يَومَ القِيامةِ، حَملَ أغلالِي

وقوله:

علَى آسانِ آباءٍ، كِرامٍ لَهُم، عَن كُلِّ مَكرُمةٍ، نِضالُ

تتعلق فيه «إلى» بـ «وصول»، و«بعد» بـ «حمل»، و «عن» بـ «نضال».

وكذلك الشأن، يصح التعليق بالمتأخر من المصادر، في نحو قوله عز وجل[٦]:

---

(١) الآية ٢ من سورة يونس. وانظر المغني ص ٤٨٨ وحاشية الدسوقي عليه ٢: ٩٠ وشرح الكافية ٢: ١٩٢ و١٩٥و ١٩٧ والبحر ٥: ١٢٢والدر المصون ٢: ٢٥٩، والهمع ٢: ٩٣ والأصول لابن السراج ٢: ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٢) انظر المغني ص ٧٧٣ ـ ٧٧٥ والبحر ٢: ١٩والدر المصون ٦: ١٤٤ وتفسير الآلوسي ١١: ٨٧.

(٣) الآية ١٨٠ من سورة البقرة. والجار والمجرور «للوالدين»: متعلقان أيضا بـ «الوصية». تفسير الآلوسي ٢: ٨٠.

(٤) الآية ٥٧ من سورة الإسراء.

(٥) الإيضاح في شرح سقط الزند ص ٤٩١ و٤٩٥ و ٨٦٤.

(٦) الآيتان ٢ من سورة النور و ١٠٢ من سورة النازعات.

﴿ولا تأخُذْكُم بِهِما رأفةٌ﴾، و﴿ بَلَغَ مَعَهُ السَّعيَ﴾، وقول الإمام علي[١]: «قَلّتْ عنكم نَبْوتُه»، وقولك: اللّهمّ ارزقني من عدوّك البراءة، وإليك الفِرار. وتعدي مثل هذا إلى المفعول المقدم وارد، إلا أنه قليل.

وقد اشترطوا أيضاً أن يكون المصدر غير موصوف[٢] وألّا يكون صاحبَ حال، قبل تمام عمله، بدعوى أنه فرع على الفعل، والصفة والحالية تخرجانه عن الشّبه بما هو أصل في العمل. ولذا أوجبوا أن تكون الصفة أو الحال بعد معمول المصدر، فلا تقول: حبُّك الشديدُ المالَ بلاء. وإنما تقول: حبُّك المالَ الشديدُ بلاء، كما قال الشاعر:[٣]

إنّ وَجدِي بِكَ الشّديدَ أرانِي عاذِراً مَن عَهِدتُ، فِيكَ، عَذُولا

ومثل ذلك عندهم شأن العطف، نحو: عجبتُ من شربك وأكلك اللبنَ. والمعروف أن مثل هذا التركيب يكون فيه تنازع بين المصدرين.

فشرطهم هذا مردود كذلك، ويصح تعلق «في جنة» بـ«عيشة» من قول الله، سبحانه وتعالى[٤]: ﴿فهُوَ في عِيشةٍ راضِيةٍ، في جَنّةٍ عالِيةٍ﴾، رغم أنه مصدر وصف بـ«راضية». ولابد أن يعلق الظرف «يوم» باسم المصدر «عذاباً» برغم وصفه، في الآية الكريمة: ﴿إنّا أنذَرْناكُم عَذاباً قَريباً، يَومَ يَنظُرُ المَرءُ ما قَدَّمَتْ يَداهُ﴾.[٥]

وكذلك تجد أن «من» في قول الحطيئة:[٦]

أزمَعتُ يأساً مُبِيناً، مِن نَوالِكُمُ ولَن تَرَى طارِداً، لِلهَمِّ، كاليأسِ

تتعلق بالمصدر «يأساً» الموصوف، إذ أشباه الجمل أيضاً لها في العربية من الأحكام ما لايسوغ في غيرها.

---

(١) شرح الكافية ٢: ١٩٥.

(٢) عمم بعض المتأخرين هذا الشرط، فجعله يشمل التوابع كلها: الوصف والبدل والتوكيد أيضاً. التوضيح على التصريح مع حاشية الشيخ يس ٢: ٦٣ وشرح الأشموني ٢: ٢٨٦ وشرح الكافية ٢: ١٩٧ والهمع ٢: ٩٣.

(٣) قطر الندى ٢٦٤ والتصريح على التوضيح ٢: ٢٧ والمقاصد النحوية ٣: ٣٦٦ والهمع ٢: ٤٨ و٩٣ والدرر ٢: ٩ و ١٢٤.

(٤) الآيتان ٢١ و٢٢ من سورة الحاقة.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النبأ.

(٦) ديوانه ص ٢٨٣ ـ ٢٨٨ وحاشية الشيخ يس ٢: ٦٣.

ولقد اشترطوا كذلك ألاّ يُفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، كما ورد في قول الله تعالى[١]: ﴿كُتِبَ عليكُمُ الصِّيامُ، كما كُتِبَ على الَّذينَ مِن قبلِكُم ـ لعلَّكُم تتَّقُونَ ـ أيّاماً معدُودات﴾، إذ يقدرون فعلاً محذوفاً يتعلق به الظرف «أياماً».

والراجح أن التعلق بالمصدر «الصيام» نفسه، كما قال الزمخشري، ولا حاجة إلى التقدير. ومثل ذلك قال في الظرف «يوم» من ﴿إنَّهُ على رَجعِهِ لَقادِرٌ، يَومَ تُبلَى السَّرائرُ﴾،[٢] إذ جعله متعلِّقاً بالمصدر «رجع»، رغم فصل «لقادر» بينه وبين المتعلَّق. ومثل هذا مغتفر في أشباه الجمل أيضاً. بل هو وارد على ذلك في مجالات أُخرى من عمل المصادر.

وكذلك حال ما اشترطوا، من عدم التصغير وعدم الإضمار وعدم الحذف. فقد منعوا أن يعمل المصدر المصغر، نحو: بُغَيضُنا الباطلَ حسنةٌ، وطُلَيبُك الخيرَ بعضُ صلاح، وأغضبني ضُرَيبُك الطفلَ. وهو صحيح وإن لم يرد مثله في الكلام، إذ قد جاز تصغير فعل التعجب، مع جموده وضعفه، في مثل: أُمَيلِحَ وأُحَيلَى وأُحَيسِنَ، والمصدر يجوز فيه ذلك من باب الأولى.

وعندي أنهم وضعوا تلك الشروط المتعددة، لعمل المصدر، لاعتقادهم أن الفعل هو بلفظه أصل في العمل، والمصدر محمول عليه. فهو في فرعيته هذه كان أضعف من الفعل، فليس له العمل إذا فقد ما اشترطوا. وقد غفلوا عن حقيقة نحوية، هي من الأصول المقررة. وهي أن لفظ الفعل نحو «ضَرَبَ» ليس هو العامل، وإنما فيه حَدَثٌ مضمَّن دلت عليه الصيغة مع اللفظ، أي: مصدرٌ. وهو العامل الحقيقي،[٣] أي: أصل في العمل. وماكان كذلك فهو غني عن الشروط.

أما إضمار المصدر العامل، من نحو: إكرامُك المحسنَ محمود، وهو الـمُسيءَ قبيحٌ، فسوف تراه فيما يلي بعد، حين نعرض للنوع الخامس من المصادر.[٤] وأما حذف المصدر

---

(١) الآيتان ١٨٣ و١٨٤ من سورة البقرة. وانظر المغني ص ٥٩٥ وشرح الكافية ٢: ١٩٥ و الدر المصون ٢: ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٢) الآيتان ٨ و ٩ من سورة الطارق. وانظر الكشاف ٤: ٧٣٥ والخصائص ٣: ٢٥٥ ـ ٢٥٦ والمغني ص ٥٩٥ والدر المصون ١٠: ٧٥٥.

(٣) انظر الخصائص ٢: ٢٧٧ ومشكلة العامل ص١٤٦.

(٤) انظر الخزانة ٣: ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

العامل فهو معروف في مثل ﴿بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ﴾، إذ قد أجاز أهل البصرة[١]، كما ذكر السمين الحلبي، تعلق الجار والمجرور منه بمصدر محذوف، هو مبتدأ لخبر مقدر أيضاً، أي: باسم الله ابتدائي كائن، أو قراءتي باسم الله كائنة.

ويرجح هذا الوجهَ أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والديمومة - وهي هنا أولى من الفعلية -[٢] وما جاء في قوله تعالى: ﴿باسمِ اللهِ مَجراها ومُرساها﴾.[٣] ويجوز أن يحمل على هذا أيضاً نحو قول العرب: بالرِّفاء والبنين، و به لا بظبي أعفر، وبيدِي لا بيدِ عمرٍو.

وأوضح من ذلك، في الدلالة على عمل المصدر المحذوف، ما ذكر في توجيه قراءة بعض الصحابة[٤]: ﴿هَل تَستَطِيعُ رَبَّكَ أن يُنَزِّلَ علَينا مائدةً مِنَ السَّماءِ﴾؟ إذ التقدير فيها: هل تستطيع أن تسأل ربَّك؟ أي: هل تسطيع سؤالاً ربَّك؟ وهذا يعني أن المصدر «سؤالاً» قد نصب مفعولين هما «رب»، والمصدر المؤول من «أن ينزل» أي: تنزيلَ مائدة.

والحق أن النحاة، ولاسيما الكوفيون منهم، يضيّقون الخناق على المصدر في قدراته العامليّة، ويفترضون تقدير فعل من لفظه، ليقوم بالعمل في كثير مما ذكرنا من معمولات مختلفة. وسبب ذلك لدى الكوفيين ومَن ظاهرهم أيضاً هو اعتقادهم عدمَ أصالة المصدر في الحَدَثية، ولدى البصريين هو أنه واقع موقع «أن» والفعل. فهو بفرعيته هذه إما قاصر لابد له من وصي، يساعده ويقوم عنه بالعمل، وإما حكمه حكم مايؤوَّل به، فعمله مشروط بشروط لضعفه.

هذا هو المشهور والوارد في كثير من المصنفات، مع أننا قد أثبتنا له الأصالة في العمل، والمركزية المستقطبة لكل معنى حَدَثي، في دائرته اللغوية، حتى إن الأفعالَ لتستمد منه معناها وقدراتها، والأدواتِ العاملةَ يصح لها ذلك بتضمنها معناه. فلا غرو أن يكون له الاستقلال بالقدرة الكاملة، والتسلط على المعمولات المختلفة، بل أن يكون أقدر من الأفعال الحقيقية وغيرها من العوامل.

---

(١) الدر المصون ١: ٢٢.

(٢) إعراب القرآن الكريم وبيانه ١: ٩.

(٣) الآية ٤١ من سورة هود. وانظر الدر المصون ٦: ٣٢٦.

(٤) الآية ١١٢ من سورة المائدة و إعراب القرآن للنحاس ٢: ٥٠ وفتح القدير ٢: ١٣٣. و انظر الحجة للقراء السبعة ٣: ٢٧٣ - ٢٧٤ والهمع ٢: ٩٣.

الشرط الحقيقي لعمل المصدر:

والظاهر أن المعيار الأول مما ذكرنا، أي: إمكانية التأويل بحرف مصدري مع الفعل، هو الكاشف الوحيد في موضوعنا المذكور، من عمل المصدر. وليس ذلك لتصحيح هذا العمل، بل لبيان وقوعه وتوضيح معناه الحَدَثيّ في التركيب.

غير أنه نسب إلى الرضي (ت ٦٤٦) استبعاد هذا المعيار أيضاً، وزعم ابن مالك (ت ٦٧٢) أنه غالبيّ لا معيار لازم،[١] مستدلاً بقول العرب: «سَمعُ أُذني زيداً يقول ذاك»،[٢] وقول الأعرابي: «اللّهمّ، إنّ استغفاري إيّاكَ مع كثرة ذنوبي لَلؤم، وإنّ تركي الاستغفارَ مع علمي بسَعة عفوك لَغَيّ»، ثم انتهى إلى أن نحو «له بكاءٌ بكاءَ داهية» ليس في حاجة أن يقدر فيه فعل، يكون له نصب المفعول المطلق، لأن المصدر قبله يغني عن ذلك.

والصواب أن ما ذهبا إليه ضعيف، وما احتج به ابن مالك ليس دليلاً على ماقال. ولذلك رد مقولته أبو حيان، ومنع اعتمادها في التقعيد.[٣] فقول العرب يسوغ تقدير المصدر بـ«أن سمعت»، وليست لازمة دلالة «أن» على المستقبل، لأنها قد تكون لتحقق الفعل في الماضي أو الحاضر.

وعلى هذا، يحمل أيضاً نصب «بكاءَ» بالمصدر «بكاءٌ»، دون إرادة للاستقبال.[٤] وامتناع مباشرة «أن» لـ«إنّ»،[٥] في قول الأعرابي عارض، والتقدير سائغ ولايلزم النطق بما هو غير مرْضي، أو يكون مع ضمير الشأن المحذوف، أو يكون التقدير لـ«ما» المصدرية وحدها مع الفعل.

ومن هذا القبيل في التقدير كثير في كلام العرب،[٦] حيث تسد الحال مسد الخبر

---

(١) شرح التسهيل ٣: ١١١ - ١١٢ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢: ٢٨٥. وانظر تفسير الآلوسي ٢: ٨٠ و شرح الكافية ٢: ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) الكتاب ١: ٩٨.

(٣) حاشية الصبان ٢: ٢٨٥ - ٢٨٦ والهمع ٢: ٩٣.

(٤) حاشية يس على التصريح ١: ٣٣٣ - ٣٣٤. وامتناع التقدير لفظاً وجوازه سواء، لأنه تقدير صناعي لاينبغي استعماله في الكلام، وإنما هو بيان لما كان عليه التعبير، قبل أن يصير إليه في الظاهر. وهذا كامتناع قولنا «بَيَعَ و عَوَدَ و بَوَبٌ و نَيَب، وموزان ومُيقن، واصتَبَرَ و رَدَدَ و أواول و وُولى»، في نحو: باعَ و عادَ و بابٌ و ناب، وميزان وموقن، و اصطَبرَ و ردَّ وأوائل و أُولى.

(٥) ومن ذلك قولهم: إنّ إكرامك زيداً حسن، وكان تعظيمك بكراً نافعاً، ولا إعراضاً عن أحد. فتعذّرُ تقدير «أن» وارد فيه، بعد «إن» و «كان» و «لا» غير المكررة. ولكنه سائغ أيضاً.

(٦) تذكرة النحاة ص ٦٤١ - ٦٥٧ وشرح المفصل ١: ٩٦ - ٩٨.

المحذوف للمصدر المبتدأ. نحو: شُربي الماءَ بارداً، وأكلي التفاحةَ ناضجة، وقيامُك محسناً، وركوبُك إن بادرت، ومجيئُك إن أسرعت.

وكذلك قول عنترة:(١)

عَهدِي بِهِ، شَدَّ النَّهارِ، كأنَّما خَضِبَ اللَّبانُ، ورأسُهُ، بالعِظْلِمِ

إذ ترى فيه تعديَ المبتدأ المصدر «عهد» إلى شبهَي الجملة: به وشد، والجملة الحالية «كأنما خضب اللبان» سادة مسد الخبر المحذوف للمبتدأ. والتقدير: أنْ عهدتُه حاصل إذ كان على هذه الحال. وكان: فعل تام في مثل هذا التركيب.

وعليه أيضاً قولُ رؤبة:(٢)

ورأيُ عَينَيَّ الفَتَى، أباكا، يُعطِي الجَزِيلَ، فعَلَيكَ ذاكا

والتقدير فيه: أن رأت عينيّ الفتى إذ كان معطياً الجزيل. وقولُ كعب بن سعد:(٣)

وإنِّي، و تأمِيلِي لِقاءَ مُؤَمَّلٍ، وقَد شَعَبَتهُ، عَن لِقايَ، شَعُوبُ

كَداعِي هَدِيلٍ، لا يَزالُ مُكَلَّفاً، ولَيسَ لَهُ، حَتَّى المَماتِ، مُجِيبُ

حذف فيه خبر المبتدأ «تأميل»، لأن الجملة الحالية «شعبته شعوب» سدت مسده. والتقدير: أن أُؤَمِّلَ حاصلٌ إذ كان المؤمَّل على هذه الحال.

٢

المصدر المؤوَّل

هو اسم يدل على حدث، ويُسبك من حرف مصدري ظاهر أو مقدر مع مشتق صريح أو مقدر أيضاً، ويُلحظ فيه الزمن من السياق الأصلي للعبارة. وهذا المصدر يكون له في التركيب النحوي مواقع الأسماء، إلاّ أنه لايقتضي معمولاً، لأن الحدث فيه مؤول لاصريح، ولا يكون صفة أو موصوفاً أو حالاً أو مفعولاً مطلقاً.

فقول النبيﷺ: «لأن يَهدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً واحِداً خَيرٌ لَكَ، مِن أن يَكُونَ لَكَ

(١) ديوانه ص ٢١٣.

(٢) ديوانه ص ١٨١.

(٣) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣.

حُمرُ النَّعَم»[١] فيه مصدران مسبوكان: هداية وكون. والتأويل: لَهدايةُ الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من كونِ حمرِ النعم لك. والأول منهما في محل رفع مبتدأ، والثاني في محل جر بـ «من». أما المصدر المسبوك، في قوله عليه السلام: «الإحسانُ أن تَعبُدَ اللهَ كأنكَ تَراهُ»،[٢] فهو في محل رفع خبر للمبتدأ قبله، أي: الإحسان عبادتُك الله...

وقد يكون المصدر المؤول في محل رفع فاعلاً، نحو قول قتيلة بنت النضر:[٣]

ما كانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنتَ، ورُبَّما مَنَّ الفَتَى، وهْوَ المَغيظُ المُحنَقُ؟

فقد تنازع الفعلان «كان وضر»، فيما يؤوَّل من «لو مننت»، أي: المنُّ. وهو فاعلٌ للقريب منه، واسم «كان» ضمير يعود عليه، وإن تأخر. والتقدير: أيَّ ضرر كان ضرَّك المنُّ؟

وهو أيضاً في محل رفع فاعل لفعل التعجب، من بيت العباس بن مرداس:[٤]

وقالَ نَبيُّ المُسلِمينَ: تَقَدَّمُوا، وأحبِبْ إلَينا أن نَكُونَ المُقَدَّما!

وكذلك المصدر المؤول الثاني، في قول أوس بن حجر:[٥]

أُقيمُ بِدارِ الحَزمِ، مادامَ حَزمُها، وأحْرِ، إذا حالَت، بِأن أتَحَوَّلا!

غير أنه هنا أيضاً في محل جر لفظاً بالباء الزائدة.

أما المصدر المسبوك من «مادام» فهو في محل نصب نائب عن ظرف الزمان متعلق بـ «أقيم»، أي: مدةَ دوامه، حذف المضاف فحل المضاف إليه محله. وفي نحو الآية[٦]: ﴿أُوحِيَ إلَيَّ أنَّهُ استَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجِنِّ﴾، أي: استماعُهم، يكون المصدر المؤول في محل رفع نائب فاعل، للفعل المبني للمجهول.

وفي مثل قوله تعالى: ﴿لَيسَ لِلإنسانِ إلاّ ما سَعَى﴾،[٧] وعلى لسان عيسى

---

(١) الأحاديث ٢٤٠٦ في مسلم و٢٧٨٣ و٢٨٤٧ في البخاري.

(٢) الأحاديث ٤٤٩٩ في البخاري و ٨ ـ ١٠ في مسلم.

(٣) الجنى الداني ص ٢٨٨. وانظر الارتشاف ٢: ٩٥ و الهمع ١: ١٢٠ و شرح أبيات المغني ٥: ٥١ وحاشية يس ٢: ٢٥٥ وحاشية الصبان ٤: ٣٤.

(٤) ديوانه ص ١٠٢.

(٥) ديوانه ص ٨٣.

(٦) الآية ١ من سورة الجن.

(٧) الآية ٣٩ من سورة النجم.

ﷺ: ﴿مايكونُ لِي أن أقولَ ما ليسَ لِي بِحَقٍّ﴾،[١] و﴿إنَّ لكَ ألاّ تَجُوعَ فِيها ولا تَعرَى﴾،[٢] وقول الشاعر:[٣]

ورُبَّما فاتَ قوماً جُلُّ أمرِهِمُ، مِنَ التّأنّي، وكانَ الحَزمُ لَو عَجِلُوا

وقع المصدر المؤول في محل رفع اسم «ليس»، ورفع اسم «يكون»، ونصب اسم «إنَّ»، ونصب خبر «كان»، أي: سعيُه، وقولي، وعدمَ جوعك، وعَجَلتَهم.

ويقع أيضاً في محل نصب مفعولاً به، كما في قوله تعالى: ونُريدُ أن نَمُنَّ علَى الّذِينَ استُضعِفُوا في الأرضِ﴾،[٤] و﴿يَوَدُّ أحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ألفَ سَنةٍ﴾،[٥] و﴿نَخشَى أن تُصِيبَنا دائرةٌ﴾.[٦] والتأويل: المنَّ وتعميرَه وإصابتَنا.

ولكون «أنَّ» تنسخ ما أصله المبتدأ والخبر، جاز أن يكون المصدر المؤول منها سادًّا مسد معمولين. ففي مثل قول جميل بثينة:[٧]

ويَحسَبُ نِسوانٌ مِنَ الجَهلِ أنَّنِي، إذا جِئتُ، إيّاهُنَّ كُنتُ أُرِيدُ

سدت مع معموليها مسد مفعولي «يحسب». وفي قول جرير:[٨]

ألا لَيتَ أنَّ الظّاعِنِينَ، بِذِي الغَضَى، أقامُوا، وأنَّ الآخَرِينَ تَحَمَّلُوا

حل المصدر الأول «إقامتَهم» محل اسم «ليت» وخبرِه، معطوفاً عليه الثاني: تحمُّلَهم.

وقد يكون في محل نصب مفعولاً لأجله، كما في قول عمرو بن كلثوم:[٩]

نَزَلتُم مَنزِلَ الأضيافِ، مِنّا، فعَجَّلْنا القِرَى، أن تَشتِمُونا

إذ التأويل: خوفَ شتمِكم لنا. فحذف المضاف وحل المضاف إليه محله.

وربما كان النصب لتمييز ما أُبهم، كقوله ﷺ: «ما مِن يَومٍ أكثَرَ، مِن أن يُعتِقَ اللهُ

---

(١) الآية ١١٦ من سورة المائدة. والحرف المصدري فيها: أن.

(٢) الآية ١١٨ من سورة طه.

(٣) شرح أبيات المغني ٥: ٥٧.

(٤) الآية ٥ من سورة القصص.

(٥) الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٧) ديوانه ص ٦٦.

(٨) ديوانه ص ١٤٠.

(٩) شرح القصائد العشر ص ٣٦١.

فِـيـهِ عَـبـداً مِنَ النَّـارِ، مِن يَـوم عَـرَفَـةَ».[١] والتقدير: مايومٌ أكثرَ إعتاقاً. وزيدت «من» قبل التمييز للتوكيد، وقبل اسم «ما» للتنصيص على عموم النفي.

وقد يكون النصب بنزع الخافض، أي حرف الجر، نحو: ﴿ويُبَـشِّرُ الـمُؤمِـنِـينَ الَّـذِينَ يَعمَـلُـونَ الـصَّالِـحاتِ أنَّ لَـهُم أجراً حَـسَناً﴾،[٢] أي: بأنّ لهم، و﴿بَـل عَـجِـبُـوا أن جاءَهُـم مُـنـذِرٌ مِـنـهُم﴾،[٣] أي: مـن أن جـاءهـم، و﴿فَـرَدَدنـاهُ إلَـى أُمِّـهِ كَـي تَـقَـرَّ عَـيـنُـهـا﴾،[٤] أي: لقُـرورِ عينها. ولما حذف حرف الجر صار المصدر المؤول في محل نصب.

وإذا أضيف إليه حرف جر، أو اسمٌ، كان المصدر المؤول في محل جر بالإضافة، نحو الآيات الكريمة[٥]: ﴿وضـاقَـتْ عـلـيـكُـمُ الأرضُ بِـمـا رَحُـبَـتْ﴾ ، و[٦]﴿أرسَـلَ رَسُولَـه، بالهُدَى ودِيـنِ الـحَقِّ، لِـيُـظـهِـرَهُ علَـى الـدِّين كُـلِّـهِ﴾، و﴿لَـن تَـنـالُـوا الـبِـرَّ، حَـتَّـى تُـنـفِـقُـوا مِمّـا تُـحِبُّـونَ﴾،[٧] ﴿فأثـابَـكُـم غَمّاً بِـغَـمٍّ، لِكَـيـلا تَحزَنُـوا علَـى ما فاتَـكُـم﴾،[٨] و﴿أُوذِيـنـا مِن قَـبـلِ أن تأتِـيَـنـا، ومِـن بَـعـدِ ما جِـئـتَـنـا﴾.[٩] والمراد: بِرُحبِها ولإظهاره، وحتى إنفاقِكم، ولعدم حزنِكم، ومن قبل إتيانِك ومن بعد مجيئِك.

أما قول امرئ القيس:[١٠]

تَـجاوَزتُ أحراسـاً إلَـيها، ومَـعشَـراً، عـلَـيَّ حِـراصاً، لَـو يُـسِـرُّونَ مَـقـتَـلِـي

فالمصدر المؤول فيه، من «لو يسرون»، في محل جر بدلٌ من ضمير المتكلم في «عليَّ»، إذ المراد: حراصاً على إسرار مقتلي. وليس يريد أنهم حريصون عليه نفسه. وإلاّ كان في البيت إحالة وتناقض.

---

(١) الحديثان ١٣٤٨ في مسلم و ٣٠١٤ في سنن ابن ماجه. وانظر ٥: ٢٥١ من سنن النسائي.

(٢) الآية ٢ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢ من سورة ق.

(٤) الآية ١٣ من سورة القصص.

(٥) الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٦) الآية ٩ من سورة الصف.

(٧) الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

(٨) الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.

(٩) الآية ١٢٩ من سورة الأعراف.

(١٠) شرح القصائد العشر ص ٥٠.

الأحرف المصدرية:

ومن كل ما مضى، تبين لك أن الأحرف السابكة للمصدر خمسة. وهي: أنْ و أنّ و ما و كي و لو. فإذا ولي أحدَها فعل متصرف صيغ المصدر من لفظه، على غرار ما مضى في: الهداية والعبادة والسعي والمنّ والشتم والقرور والإعتاق والإظهار والإسرار.

وقد يحذف الفعل بعد «لو» فيجب تقديره لبيان المصدر المؤول، نحو قوله سبحانه[1]: ﴿وما عَمِلَت، من سُوءٍ، تَودُّ لَو أنَّ بَينَها وبَينَهُ أمَداً بَعِيداً. والتقدير: لو ثَبَتَ. فالمصدر المؤول من هذا المحذوف هو «ثُبوت»، وبعده مصدر مؤول آخر من «أنَّ» هو «كونُ»، أي: ثبوتَ كونِ أمدٍ بعيد بينهما.

والأفعال ترد بعد الأحرف المذكورة، ما عدا «أن» و «ما» إذ الفعل قد يكون في الخبر. فإذا كان ما في الخبر مشتقًّا، أو فعلاً متصرفاً، صيغ المصدر منه أيضاً. فمن الأول ما ترى في نحو: ﴿اشهَدُوا بِأنّا مُسلِمُونَ﴾،[2] و﴿اشهَدُوا أنّي بَريءٌ مِمّا تُشرِكُونَ﴾،[3] و﴿أنَّ اللهَ شَديدُ العِقابِ﴾[4] - والتأويل: إسلامنا وبراءتي وشدة عقابه.

ومن الثاني ما تجد في قول أمية بن أبي الصلت:[5]

فلَيتَكَ، إذ لَم تَرعَ حَقَّ أُبُوَّتِي، فَعَلتَ كَما الجارُ المُجاوِرُ يَفعَلُ

أي: كفعله، وقول العرجي:[6]

أُرَى مُستَقِيمَ الطَّرفِ، ما الطَّرفُ أمَّكُم وإن أمَّ طَرفِي غَيرَكُم فهْوَ أحوَلُ

أي: مدةَ أمِّه. وكذلك ما مضى في: استماعهم وإقامتهم وتحملهم.

فإن ورد الخبر اسماً جامداً موصوفاً، أو اسماً صاحب حال، سبك المصدر من لفظ الصفة أو الحال. وذلك في مثل قوله، سبحانه وتعالى: ﴿ذلِكَ بأنَّهُم قَومٌ

---

(١) الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٦٤ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٥٤ من سورة هود.

(٤) الآية ١٦٥ من سورة البقرة.

(٥) ديوانه ص ٤٣١.

(٦) إعراب الجمل ص ١٢٥.

لايَعلَمُونَ﴾،[١] و﴿ذلِكَ بأنَّهُم قومٌ لايَعقِلُونَ﴾،[٢] ويُوحَى إلَيَّ أنَّما إلـٰهُكُم إلـٰهٌ واحِدٌ،[٣] و﴿نَبِّئْ عِبادِي... وأنَّ عَذابِي هُوَ العَذابُ الألِيمُ﴾،[٤] ﴿وأنَّ هذا صِراطِي مُستَقِيماً. فاتَّبِعُوهُ﴾.[٥] والتقدير: ذلك كائن بعدم علمهم وعدم عقلهم، ويوحَى وحدانيتُه، ونَبِّئهم إيلامَ عذابي، ولاستقامةِ صراطي. وإنما وجب ذكر العدم، في الأولين، لبيان معنى النفي.

وإن ورد الخبر كوناً عامًّا، أو اسماً جامداً وحده، أو جملة اسمية أو فعلُها جامد، سبك مصدر الكون العامّ.قال تعالى:والخامِسةُ أنَّ لَعنةَ اللهِ علَيهِ﴾،[٦] و﴿اعلَمُوا أنَّما الحَياةُ الدُّنيا لَعِبٌ﴾،[٧]﴿وأنّا مِنّا الصّالِحُونَ﴾،[٨] و﴿لاجَرَمَ أنَّ ماتَدعُونَنِي إلَيهِ لَيسَ لَهُ دَعوةٌ﴾ [٩]، وقال النبي ﷺ بعد ذكره المسيحَ الدّجّال: «فاعلَمُوا أنّ رَبَّكُم لَيسَ بأعوَرَ»،[١٠] وقال أحد الشعراء:

ألَيسَ أمِيرِي، في الأُمُورِ، بأنتُما ... بِما لَستُما أهلَ الخِيانةِ والغَدرِ؟

والمعنى: كونُ اللعنة عليه، وكونَ الحياة لعباً، وكونهم منّا، وكونُه لادعوة له، وكونُه غيرَ أعور، وكونِكما غيرَ أهل الخيانة.

أما إذا كان الخبر جملة شرطية فالمصدر يصاغ من الجواب، بحسب ماذكرنا في التأويلات المتقدمة. وعلى هذا يؤوّل من عجز قول امرئ القيس:[١١]

أغَرَّكِ، مِنّي، أنَّ حُبَّكِ قاتِلِي ... وأنَّكِ مَهما تأمُرِي القَلبَ يَفعَلِ؟

---

(١) الآية ٦من سورة التوبة.

(٢) الآية ١٤من سورة الحشر.

(٣) الآية ١٠٨من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٥٠ من سورة الحجر.

(٥) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ٧ من سورة النور.

(٧) الآية ٢٠ من سورة الحديد.

(٨) الآية ١١ من سورة الجن.

(٩) الآية ٤٣ من سورة غافر.

(١٠) الحديث ٤٣٢٠ في سنن إبي داود.

(١١) ديوانه ص ١٣.

المصدر معطوفاً على الفاعل: قتلي وفعلُ القلبِ ماتأمرين. ويـؤوّل مـن الآية الكريمـة ﴿وأنْ لَـوِ استَقـامُـوا علَـى الـطَّـرِيـقـةِ لأسقَـينـاهُـم ماءً غَـدَقاً﴾[1]: إسقاؤنا إياهم.

ويقدر في الشرط الثاني من قول كثيِّر:[2]

فـيا عَـزَّ، إن واشٍ وَشَى بِيَ عِـنـدَكُـم فلا تُكـرمِـيـهِ، أن تَـقـُولِـي لَـهُ: أهلا

كَـما لَـو وَشَـى واشٍ، بـوُدِّكِ عِـندَنـا، لَـقـُلـنا: تَزَحزَحْ، لاقَـريباً، ولا سَهلا

مصدرٌ من جوابه مع الكاف، أي: كقولنا. وإذا جعلت جملة «آمنّا»، في: ﴿وأنـّا لَـمّا سَمِعنا الـهُدَى آمَنّا بِـهِ﴾،[3] جواباً للشرط أو خبراً لـ «أن»، فالتأويل من فعلها أيضاً: إيماننا.

وأما المصدر المسبوك، في قوله تعالى[4]: ﴿كَـتَـبَ رَبُّـكُـم علَـى نَـفسِـهِ الـرَّحـمـةَ، أنَّـهُ مَن عَـمِلَ مَـنكُـم سُوءاً بِجَـهـالـةٍ، ثُمَّ تـابَ مِـن بَـعـدِهِ و أصـلَـحَ، فأنَّهُ غَـفـُـورٌ رَحِـيـمٌ﴾، فهو من الجواب المحذوف، ومابعد الفاء سبب له، إذ التقدير: يَغفرْ له لكونه غفوراً رحيماً. والفاء هذه جوابية للتعليل، وبعدها مصدر مؤول آخر، في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، أي: كائن.

ومع هذا كله، فإن ما هو مصدر مؤول قد يراد به مشتق، يناسب المعنى والتركيب بقصد التوكيد والمبالغة. فقول الله، عز وجل[5]: ﴿ومـا كـانَ هذا الـقـُرآنُ أن يُـفـتـَرَى﴾ يؤَوَّل فيه مصدر «افتراءً»، ويحول إلى اسم مفعول، ليصير التركيب: وما كان هذا القرآن مُفترًى، أي: مختلَـقاً مكذوباً على الله.

وقـد يـكون المشـتق المراد اسـم فاعل، كما تقول: إن التقدير في الآيـة الـكريمة[6] ﴿ولَـستُـم بـآخِـذِيـهِ إلاّ أن تُـغـمِـضُوا فِيهِ﴾: إلاّ مُـغـمِـضِينَ فيه. فهو في محل نصب حال من الضمير المستتر في «آخذي». وقريب من هذا أن نحو[7] ﴿عَـسَى اللهُ أن يَـعـفُـوَ عَـنـكُـم﴾ يصير المصدر المؤول فيه: عافياً. وهو في محل نصب خبر «عسى».

---

(١) الآية ١٦ من سورة الجن.

(٢) ديوانه ص ٣٨٢.

(٣) الآية ١٣ من سورة الجن.

(٤) الآية ٥٤ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٦) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٧) الآية ٩٩ من سورة النساء.

وكذلك تجد قول لبيد:[١]

أَلا كُلُّ شَيءٍ، ما خَلا اللهَ، باطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ، لامَحالةَ، زائِلُ

يكون المصدر «خلاء» في محل جر صفة لـ «شيء»، بمعنى: خالٍ. وإنما جاز تقدير المصدر، من الفعل الجامد «خلا»، لأنه آيلٌ إلى اسم فاعل، وهو سائغ فيه.

ومما يكون اسمَ مفعولٍ المصدرُ المؤول في قول زهير:[٢]

لَعَلَّكِ، يَوماً، أن تُراعِي بِفاجِعٍ كَما راعَنِي، يَومَ النُّتاءَةِ، سالِمُ

إذ يقدر «مَرُوعةٌ» في محل رفع خبر «لعل». وكذلك الشأن في آخر قول الشاعر:

إذا جَهِلَ الشَّقِيُّ، ولَم يُقَدِّرْ، بِبَعضِ الأمرِ، أوشَكَ أن يُصابا

لأن التقدير: أوشك مُصاباً.

وتلك الأحرف الخمسة المذكورة يقال لها: الأحرف المصدرية. وذلك لما تقوم به، من وظيفة في التركيب النحوي، كما ذكرنا. وكل من هذه الأحرف يحتاج في التعبير إلى جملة بعده، هي أكثر ما تكون فعلية ماضَوية أو مضارعية، وقد تكون اسمية أو شرطية أو أمرية. والحرف قبلها يؤوَّل معها بمصدر، يكون له الوظيفة الإعرابية التي يقتضيها موقعه من الكلام. وبهذا توضِّح الجملة معنى ما دخل عليها، فتكون صلة للحرف المصدري لا محل لها من الإعراب.

وهذا الحكم متحقق في جميع ماذكرنا، إلاّ إذا كانت «أنَّ» مجردة من «ما» الكافة. ذلك لأن الجمل التي تدخل عليها «أنْ وما وكي ولو» تحتفظ بشخصيتها التركيبية،[٣] من حيث الإسناد، فيبقى للمسند والمسند إليه تميزهما، في الوظيفة لفظاً ومعنى وعلاقة، على الرغم من التأوّل ضمناً بالمصدرية.

أما «أنَّ» فهي من النواسخ، كالأفعال الناقصة وأفعال القلوب والتصيير، تدخل على الجملة الاسمية، فتنسخ المبتدأ والخبر، وتجعل لهما وظيفتين جديدتين. وبذلك تصير هي كالعُمْدة، وهما من الفضلات لينحلاّ معها في تكوين المصدر المؤول.[٤] فإذا

---

(١) ديوانه ص ٢٥٦.

(٢) ديوانه ص ٢٧١.

(٣) انظر إعراب الجمل ص ١٩ و ١١٨ ـ ١٢٠.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٥ ـ ٩.

اتصلت «أنّ» بـ «ما» الكافة فقدت وظيفتها في النسخ والعُمْدية، وبقي للجملة الاسمية بعدها التميز النحوي الكامل، لتكون صلة للحرف المصدري أيضاً.

أما إذا توجهتَ مع الكوفيين، في جعل الخبر بعد «أنّ» المجردة مرفوعاً بما كان له قبل دخولها عليه،[١] فلك أن تدعي بقاء الجملة بعدها متميزة، لتكون صلة لها كذلك. على أن في هذا ما هو إحالة، يتعذر بيان وجهه في الواقع الإعرابي. فالاسم الذي نُصب زال عن وظيفة العمدية، والخبر المرفوع باق فيها، ومحال التوفيق بين وظيفتين متدافعتين في تكوين جملة تامة.

ومع هذا، فإنك واجد في عبارة سيبويه ما يكاد يناصر مذهب الكوفيين، في كون ما عملت «أنّ» فيه هو «صلة لها، كما أن الفعل صلة لـ(أن) الخفيفة ». هذه عبارته يتلوها قوله: «فـ(أنّ) الأسماءُ التي تعمل فيها صلةٌ لها، كما أن (أن) الأفعالُ التي تعمل فيها صلة لها».[٢] وفي هذه المقولة لدى البصريين استشكال، إذا أُخذت بحرفيتها. بيد أن الظاهر إرادته بها كون الاسم والخبر بعد «أنّ» كالجزء منها، وهما المتممان لمعناها الاسمي المصدري، كما يتمم الفعل المضارع بعد «أن» معنى الاسمية المصدرية.[٣]

فالتشبيه هنا، كما ترى، هو من حيث الإتمام التركيبي، لامن حيث الموصولية الاصطلاحية. وقد صرح بهذا في عبارته[٤]: «وتقول: أيُّـها تشاءُ لك، فـ(تشاء) صلة لـ(أيُّـها) حتى كَـمل اسماً»، و حين تحدث عن نحو «أعطيته ما إنّ شرّه خير من جيّد ما معك»، بقوله: «فـ(إنّ) صلة لـ(ما)، كأنك قلت: ما والله إنّ شرّه خير من جيّد ما معك».[٥]

ولعله أقام ذلك التشبيه المتقدم بين «أنّ» و «أن»، لكونهما عاملتين فيما بعدهما، كما أقامه بين «أنّما» و «الذي» في الحديث عن «أنّما»، بقوله[٦]: «وما ابتدئ بعدها صلةٌ لها،

(١) شرح ابن عقيل ١: ٢٩٦ ـ ٢٩٧ والارتشاف ٢: ١٢٨.

(٢) الكتاب ١: ٤٦١ و ٤١٠. وقد تضاعف الإشكال بقوله «أما(أن) فهي اسم». غير أنه أزال هذا الإشكال الثاني بذكره أنها «وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد». وقد فسر السيرافي ذلك بما يحقق المراد. وانظر قول سيبويه والمبرد عن «ما» في الكتاب ١: ٣٧٧ والمقتضب ٣: ٢٠٠ ـ ٢٠١ و ٤: ٤٢٧.

(٣) إعراب الجمل ص ١١٦ والمنصف للشمني ٢: ١٣٢.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٥) المصدر السابق ١: ٤٧٣.

(٦) نفس المصدر ١: ٤٦٥.

كما أن الذي ابتدئ بعد(الذي) صلةٌ له .ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لايكون (الذي) عاملاً فيما بعده».

والدليل على صحة ما زعمناه، من مقصَد سيبويه لذلك المعنى التشبيهي، أن الفعل المذكور هناك ليس هو وحده في الحقيقة صلة «أن» ـ وهذا كثيراً مايرد في كلام النحاة ـ وإنما صلته هي الجملة المكونة من المسند والمسند إليه. إذ لابد من التركيب الإسنادي، ليكون لدينا جملة تقوم بوظيفة الصلة للموصول، اسماً كان أوحرفاً.

وهذا ماتراه في جميع الشواهد والأمثلة التي ذكرناها، من قبل، في المواطن المختلفة. وإذا كان في عبارات سيبويه ما يوهم خلاف ذلك،[١] من جعله أحياناً شبه الجملة صلة، فذلك تعبير بالتسمح، على تقدير متعلَّق فعلي، جملته هي الصلة حقيقة.

والمعروف عند جمهور النحويين أن جملة الصلة، سواء أكان حرفاً الموصول أم اسماً، هي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وقد كان بعض المعربين يدعي أن الموصول الاسمي وصلته هما في الموقع الإعرابي المخصوصُ،[٢] وبعض النحاة يزعم أن صلة الموصول تعرب إعراب الموصول قبلها، شأن الصفة والموصوف.[٣]

الهمزة وأل وما:

ومهما يكن من أمر فإن الأحرف الخمسة، التي ذكرناها قبل، هي الأحرف المصدرية التي كل منهامع الجملة بعده يؤوَّل بمصدر، وما أوهم من غيرها أنه حرف مصدري فهو مردود، لايصح ذلك فيه. فلقد توهم بعض الباحثين أن همزة التسوية حرف مصدري، لأنه يُسبك مصدر مما بعدها.[٤] والحق أنها حرف استفهام أُشرب معنى التسوية، ولا علاقة له بالمصادر المؤوَّلة، وسوف نعرض له بعد في «المصدر المقدر».

وكذلك شأن «أل» الحرفية الموصولة. فقد جعل الدماميني لها صلةً،[٥] هي الاسم

(١) المصدر نفسه ١: ٤٠٠.

(٢) انظر المغني ص ٤٥٧ وتفسير الجلالين الميسر ص٤١١.

(٣) شرح الكافية ٢: ٣٩ والمنصف للشمني ٢: ١٣٢. وانظر إعراب الجمل ص ١١٦.

(٤) حاشية الشيخ يس ٢: ١٤٢ وجامع الدروس العربية ٣: ٢٦٣ وإعراب الجمل ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٥) المنصف ٢: ١٣٢ والارتشاف ١: ٥٣١ وحاشية الدسوقي ٢: ٦٥ والتصريح على التوضيح ١: ١٤٢ وإعراب الجمل ص ١١٦ ـ ١١٧.

الداخلة عليه، في مثل: أنا السائل، وأنت المصيب، وهو المخطئ. وفي هذا إشكالان: إقحام «أل» في الأحرف المصدرية، وجواز أن تكون الصلة اسماً مفرداً.

والحق أن «أل» هنا حرف جيء به لتحلية الاسم بعده، وهو لا يحتاج إلى ما تحتاجه الأحرف المصدرية من الصلات. ثم إن الاسم المفرد مجرداً أو مضافاً لايكون صلة، خلافاً لما جاء عن الكوفيين والبغداديين،[(١)] وهو معرب بحسب موقعه من التركيب.

أضف إلى هذا أن الأخفش الأوسط وابن السراج، وبعض الكوفيين، جعلوا «ما» المصدرية اسماً موصولا، فإذا قلت: أعجبني ما قمتَ، كان التقدير: أعجبني القيامُ الذي قمتَه. فكان في الكلام حذف للموصوف والضمير العائد غير اللازم. وقد أشكل عليهم خلو الجملة بعده من الضمير العائد، ولا سيما إذا كان فعلها لازماً كما جاء في المثال المتقدم، فاضطربوا في التقدير والتخريج، وصاروا إلى تكلف لا حاجة إليه.[(٢)]

وزعم المالَقي(ت ٧٠٢) أن «ما» المصدرية الزمانية يُتسامح فيها فتعرب ظرفاً، لأنها قامت مقامه. والصواب أن المصدر المؤول هو في محل نصب نائبٌ عن ظرف الزمان، وأن «ما» حرف لا محل له من الإعراب، والجملة بعده صلة له لا محل لها من الإعراب أيضاً.

وقد تفقد «ما» الزمانية معنى الظرفية، فتكون للوقت. وذلك حين تقع مع ما بعدها في تأويل مصدر محله الجر بالإضافة، كما رأينا في بعض النماذج قبل، وكما هي في قوله، تعالى[(٣)]: ﴿كُلَّما أضاءَ لَهُم مَشَوا فِيهِ﴾، إذ المعنى: يمشون فيه كلَّ وقتِ إضاءتِه لهم.

وقد تكون الظرفية في «أن» أيضا، فينوب المصدر المؤول منها ومما بعدها عن ظرف الزمان، خلافاً لمن منع ذلك.[(٤)] فقول الله، عز وجل ﴿ومَن قَتَلَ مُؤمِناً خَطأً فتَحريرُ رَقَبةٍ مُؤمِنةٍ، ودِيةٌ مُسَلَّمةٌ إلَى أهلِهِ، إلاّ أن يَصَّدَّقُوا﴾ يكون المعنى فيه: إلاّ حينَ يتصدقون عليه.[(٥)] وإلاّ: حرف استثناء ملغًى. والمصدر في محل نصب بدل من

---

(١) انظر الارتشاف ١: ٥٢٣ ـ ٥٢٥ والهمع ١: ٨٦ وإعراب الجمل ص ١١٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٦٧ و ٤١٠ والمقتضب ٣: ٢٠٠ والأصول ١: ١٦١ ورصف المباني ٣١٥ والتسهيل ص ٣٨ وشرحه ١: ٢٢٣ والجنى الداني ص ٣٣٢ وارتشاف الضرب ١: ٥١٩. ونسب إلى المبرد القول بالاسمية أيضاً. انظر شرح الكافية ٢: ٤٢ والهمع ١: ٨١ والمقتضب ٤: ٤٢٦ ـ ٤٢٧ وإعراب الجمل ص ١١٥.

(٣) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٢٦ والبحر ٢: ٢٨٧ والمغني ص ٣٣٨ والدر المصون ٢: ٥٥١ والهمع ١: ٨٢.

(٥) الكشاف ١: ٥٥٠ والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ٣١٧.

ظرف زمان مقدر قبل، أي: كلَّ وقت، إلاّ وقتَ تصدُّقهم. حذف المضاف، فحل المضاف إليه محله.

وكذلك ترى آخر قول ساعدة بن جؤية:[١]

وتـالله مـا إن شَـهـلـةٌ، أُمُّ واحِـدٍ، بـأوجَدَ مِـنِّـي، أن يُـهـانَ صَـغِـيـرُها

مراداً به: وقتَ إهانةِ صغيرها. وقد حقق هذا المعنى إذ عطف «حين» في قوله:

رأتْـهُ، علَـى يأسٍ وقَد شابَ رأسُـها، وحِـينَ تَصَـدَّى، لِـلهَـوان، عَـشِـيرُهـا

فالمصدر المؤول في محل نصب نائب عن ظرف الزمان، وحينَ: منصوب بالعطف.

وأوجب بعض النحاة ومنهم السهيلي(ت ٥٨١)، في «ما» المصدرية، أن يكون الفعل بعدها عامًّا بمضمونه لاخاصًّا. فلا تقول: أرضى ما تخرج أو ما تأكل، أي: خروجَك أو أكلَك. ويجوز أن تقول: أرضى ماتصنع أو ما تعمل، أي: صنعتَك أو عملَك. إذ الخروج والأكل من خواصّ الأفعال، والصنع والعمل من عوامّها المبهمة.[٢] وهذا الذي ذهبوا إليه مدفوع بالشواهد الكثيرة، كما ذكر أبوحيان.

وزعم بعضهم أن «ما» لا تكون مصدرية إلاّ إذا صح وقوع الموصولة مكانها. وهو قول مردود أيضاً.[٣] وأبعد من هذا وذاك ما تراه لدى بعض النحاة والمعربين، حين يعبرون عن المصدر المؤول بأنه جملة. ففي قولهم هذا تسمح في التعبير، يجب أن التنبه إليه، إذ الفرق كبير بين «الجملة» و «المصدر المؤول» في المفاهيم الاصطلاحية.

ثم لاننسَ أنه كثيراً ما يحذف الحرف المصدري. وهذا خاص بـ «أن» وحدها، فيكون إضمارها واجباً أو جائزاً، كما هو معروف بعد «حتى» ولامَيِ التعليل والجحود واللام الزائدة، وبعد الواو والفاء وأو بالشروط المعيّنة. ولكل من تلك المصادر المؤولة موقع إعرابي يناسب السياق الذي هو فيه، كالجر بالحرف والنصب بالمفعولية أو الخبرية للكون الناقص، والتبعية لاسم ظاهر أو منتزع. وسوف نعرض لبعض هذا، إن شاء الله، ضمن النوع التالي من المصادر.

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١١٧٥ ـ ١١٧٨ والمغني ص ٣٣٨ وشرح أبياته ٥: ٢٤٤. والشهلة: المرأة المسنة.

(٢) نتائج الفكر ص ١٨٩ ـ ١٩٠ والارتشاف ١: ٥١٩ والهمع ١: ٨١.

(٣) الارتشاف ١: ٥٢٠ والهمع ١: ٨١.

٣

المصدر المنتزع

اسم يدل على الحدث، يقال له أيضاً: المصدر المتصيَّد. وهو يصاغ بدون حرف مصدري، من فعل قبلَ: واو المعية وفاء السببية وأو، ويقع في محل رفع فاعلاً، لفعل كونٍ تام محذوف يناسب السياق، معطوفاً عليه مصدرٌ مؤول من «أن» مضمرة وما بعدها. وهذا يعني أنه لابد أن يكون في العبارة أكثر من فعل، حتى يتسنى للمصدر المنتزع حضوره ووظيفته، وعلاقته بما حوله.

فمن شواهد واو المعية قول الكافرين، في يوم القيامة: ﴿ياليتنا نُرَدُّ، ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا﴾،[1] إذ يكون التقدير فيه بانتزاع مصدر «نرد»، ليُعطف عليه المصدر المؤول من «أن» المضمرة مع «نكذب»، أي: ليته يكون لنا ردٌّ وعدمُ تكذيبٍ بآيات ربِّنا. وعلى ذلك أمثال قولك: لاتشربْ وتضحكَ، وهل تقرأُ وتأكلَ؟ ومتى نلتقي ونتحاورَ؟ والتقدير: لايكن منك شربٌ وضحكٌ، وهل يكون منك قراءةٌ وأكلٌ؟ ومتى يكون لقاؤنا وتحاورُنا؟

وفي قول جابر بن حُنيّ:[2]

ألا تَستَحِي مِنّا مُلُوكٌ، وتَتَّقِي مَحارِمَنا؟ لايَبُؤ الدَّمُ بالدَّمِ

سُكِّن «تتقي» تخفيفاً، ومحله النصب بـ «أن» مضمرة بعد واو المعية. والتقدير: ألا يكون استحياءُ ملوك منا واتقاءُ محارمنا.

وفاء السببية تكون في نحو قوله، تعالى: ﴿لاتَفتَرُوا علَى اللهِ كَذِباً، فيُسحِتَكُم بِعَذابٍ﴾،[3] أي: لايكن منكم افتراءٌ على الله كذباً، فإسحاتُ الله إياكم بعذاب.

وكذلك قول عمرو بن كلثوم:[4]

ألا، لا يَجهَلَنْ أحَدٌ علَينا، فنَجهَلَ فَوقَ جَهلِ الجاهِلِينا

إذ المعنى: لايكن جهلُ أحد علينا، فجهلٌ منّا فوق جهل الجاهلين.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٢) شرح اختيارات المفضل ص ٩٥١. ويبوء به أي: يكافئه ويعادله.

(٣) الآية ٦١ من سورة طه.

(٤) ديوانه ص ١٠١.

ومن هذا الآياتُ الكريمة: ﴿رَبَّنا اطمِسْ على أموالِهِم، واشدُدْ على قُلُوبِهِم، فلا يُؤمِنُوا حَتَّى يَرَوُا العَذابَ الأليمَ﴾،[1] و﴿مَن ذا الَّذي يُقرِضُ اللهَ قَرضاً حَسَناً، فيُضاعِفَهُ لَهُ﴾؟[2] و﴿يا لَيتَني كُنتُ مَعَهُم، فأفُوزَ فَوزاً عَظِيماً﴾،[3] و﴿لَولا أخَّرتَني إلى أجَلٍ قَرِيبٍ، فأصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصّالِحِين﴾،[4] و﴿لَعَلّي أبلُغُ الأسبابَ، أسبابَ السَّماواتِ، فأطَّلِعَ إلى إلهِ مُوسَى﴾،[5] و﴿لا يُقضَى عليهِم فيَمُوتُوا﴾.[6]

وكذلك قولُ النبيﷺ: لأسماءَ: «لاتُحصِي فيُحصِيَ اللهُ عليكِ»،[7] وقوله للمصلّين: «ولاتَختَلِفوا فتَختَلِفَ قُلُوبُكُم»،[8] وقولُ العرب: «لاتَسخَرْ من شيء، فيَحُورَ بِكَ»،[9] و «لاتكُنْ مُرّاً فتُعقَى، ولا حُلواً فتُزدَرَدَ»،[10] وقول الفرزدق:[11]

وما قامَ مِنّا قائمٌ، في نَدِيِّنا، فيَنطِقَ إلاّ بالَّتي هِيَ أعرَفُ

وحين تكون «أو» لأحد الشيئين، أو بمعنى «إلى» أو «إلاّ»، فقد تضمر بعدها «أن»، ويصير قبلها أيضاً مصدر منتزع. فمن الأول نحو القراءة: ﴿سَتُدعَونَ إلى قَومٍ أُولِي بأسٍ شَديدٍ، تُقاتِلُونَهُم أو يُسلِمُوا﴾،[12] يعني: يكون قتالُهم أو إسلامُهم، أي: أحدُ هذين. وعلى هذا جاء قول الأخطل:[13]

ونَعرُرْ أُناساً عَرَّةً، يَكرَهُونَها، ونَحيا كِراماً، أو نَمُوتَ، فنُقتَلُ

إذ المراد: ويكون حياةٌ لنا كراماً أو موتٌ. فنحن نُقتل قتلاً.

(١) الآية ٨٨ من سورة يونس.
(٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء.
(٤) الآية ١٠ من سورة المنافقون.
(٥) الآية ٣٧ من سورة غافر.
(٦) الآية ٣٦ من سورة فاطر.
(٧) فتح الباري ٣: ٣٨٢.
(٨) المصدر نفسة ١: ٧٤٥.
(٩) جمهرة الأمثال ٢: ٤٠٠.
(١٠) نفس المصدر ٢: ٤٠٠.
(١١) ديوانه ص ٢: ٢٩.
(١٢) الآية ١٦ من سورة الفتح. وانظر البحر ٨: ٩٤.
(١٣) ديوانه ص ٣٣. والعرة: الوقعة المنكرة.

ومن الثاني قولُك: لأنتظرنّه أو يَحضرَ، أي: ليكوننَّ مني انتظارُه إلى أن يحضر، والتقدير: انتظارُه أو حضورُه، وقولُ الشاعر:[١]

لأستَسهِلَنَّ الصَّعبَ، أوأُدرِكَ المُنَى   فما انقادَتِ الآمالُ، إلاّ لِصابِرِ

ومن الثالث قول الآخر:[٢]

لأُجَدِّلَنَّكَ، أو تُمَلَّكَ فتيتِي،   بِيَدَي صَغارٍ، طارِفاً وتَلِيدا

وقول امرئ القيس:[٣]

فقُلتُ لَه: لاتَبكِ عَينُك، إنَّما   نُحاولُ مُلكاً، أو نَمُوتَ، فنُعذَرا

والتقدير: ليكونَنَّ منّي تجديلُكَ أو تمليكُك لفتيتي، ويكون منا محاولةٌ للملك أو الموتُ.

أما نحو[٤]: ﴿لَيسَ لَكَ مِنَ الأمرِ شَيءٌ، أو يَتُوبَ علَيهِم﴾، ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحياً، أو مِن وَراءِ حِجابٍ، أو يُرسِلَ رَسُولاً﴾،[٥] و﴿فلَو أنَّ لَنا كَرَّةً، فنَكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾،[٦] و﴿فهَل لَنا مِن شُفَعاءَ، فيَشفَعُوا لَنا﴾؟[٧] وقول ميسون:[٨]

ولُبسُ عَباءةٍ، و تَقَرَّ عَينِي،   أحَبُّ إلَيَّ، مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

وقول ذي الرمة:[٩]

حَراجِيجُ، ما تَنفَكُّ إلاّ مُناخةً،   علَى الخَسفِ، أو نَرمِي بِها بَلَداً قَفرا

على تقدير «أن» قبل «نرمي»، والتسكين تخفيفاً، فلاحاجة إلى انتزاع مصدر في ذلك كله، لأن المصادر المؤولة فيه هي معطوفة بالترتيب على: الأمر، ووحياً، وكرة، وشفعاء، ولبس، ومناخة. وهي مصدر أو اسم صريح .

---

(١) العيني ٤: ٣٨٤.

(٢) نفس المصدر ٤: ٣٨٥. وتملّك: تصير مملوكاً. والفتية: الغلمان والخدم، جمع فتى.

(٣) ديوانه ص ٦٦.

(٤) الآية ١٠٠ من سورة النساء.

(٥) الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٦) الآية ١٠٢ من سورة الشعراء والدر المصون ٨: ٥٣٦.

(٧) الآية ٥٣ من سورة الأعراف والدر المصون ٥: ٣٣٧.

(٨) الكتاب ١: ٤٢٦ والخزانة ٣: ٥٩٢. والعباءة: الجبة من الصوف. وتقر: تستقر بالسرور والرضا. والشفوف: جمع شِف. وهو الثوب الرقيق الشفاف الناعم.

(٩) ديوانه ص ١٧٣.

٤

المصدر المقدَّر

قد تخلو الجملة أيضاً من حرف مصدري، وتكون في موطن يقتضي تقديرها بمصدر، له وظيفة الأسماء في التحليل الإعرابي. وذلك إذا وقعت في موقع المبتدأ والفاعلِ والمستثنى والمضاف إليه، أو في بعض مواقع المفعول به والخبر، والتبعيةِ لمفرد أو جملة لها محل إعرابي.[١]

فقوله تعالى: ﴿سَواءٌ عـلَـيكُـم أدَعَـوتُـمُوهُـم أم أنـتُـم صامِـتُونَ﴾،[٢] تقديره: دعوتُـكم لهم وصمتُـكم سواء. وهمزة التسوية ليست من الأحرف المصدرية، خلافاً لمن زعم ذلك.[٣] وعلى هذا يكون قول زهير:[٤]

سَـواءٌ عـلـَيـهِ أيَّ حِيـنٍ أتَـيـتَـهُ، أسـاعـةَ نَـحسٍ، تُـتَّقَى، أم بأسعُدِ

تـقدير شطره الأول: إتيانُـكَ كلَّ حين سواءٌ عليه.

ومن تقدير المصدر فاعلاً نحو قوله، سبحانه: ﴿وتَـبَـيَّـنَ لَـكُـم كَـيفَ فَـعَـلْـنا بِـهِـمْ﴾ ؟[٥] و﴿أفـلَـم يَـهـدِ لَـهُـم كَـم أهـلَـكْـنا قَـبـلَـهُـم﴾ ؟[٦] وقول الفرزدق:[٧]

ماضَـرَّ تَـغْـلِـبَ وائـلٍ أهَـجَـوتَـها، أم بُـلـتَ، حَيـثُ تَـناطَحَ البَحـرانِ

أي: كيفيّةُ فعلنا بهم، وكمّيّةُ إهلاكنا قبلهم، وهجاؤك إياها وبولُـك. ويحمل على ذلك قول بشر بن أبي خازم:[٨]

نَـزَعـتُ بأسـبابِ الأمُـورِ، وقَد بَـدا، لِـذِي اللُّـبِّ مِنها، أيُّ أمـرَيهِ أصوَبُ؟

(١) إعراب الجمل ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) الآية ١٩٣ من سورة الأعراف.

(٣) إعراب الجمل ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

(٤) ديوانه ص ١٨٧.

(٥) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم.

(٦) الآية ١٢٨ من سورة طه.

(٧) ديوانه ص ٨٨٢. والبحران: نهرا دجلة والفرات.

(٨) ديوانه ص ٨. ونزعت بأسباب الأمور أي: كففت عن الأمور بعد أن نظرت في أسبابها.

ومن تقدير المصدر مستثنًى الآياتُ الكريمة: ﴿لَستَ علَيهم بِمُسَيطِرٍ. إلاّ مَن تَوَلَّى وكَفَرَ فيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذابَ الأكبَرَ﴾،(١) إذ المعنى: غيرَ أن من تولى وكفر يعذبُه الله. والتقدير: ألاّ تعذيبَ الله من تولى وكفر.

وكذلك تكون الجملة بعد «إلاّ»، في نحو قوله ﷺ: «ما لِلشّياطِينِ مِن سِلاحٍ أبلَغَ في الصّالِحِينَ مِنَ النِّساءِ. إلاّ المُتَزَوِّجُونَ أولئكَ المُطَهَّرُونَ المُبَرَّؤُونَ مِنَ الخَنا»،(٢) و«كُلُّ أُمّتِي مُعافًى إلاّ المُجاهِرُونَ»،(٣) أي: لكنِ المجاهرون غيرُ معافَين. ومن هذا ترى أن الجملة المستثناة تكون في استثناء منقطع، بعد «إلاّ» التي معناها الاستثناء والاستدراك والتحقيق.

أما المصدر المقدر، من الجملة الواقعة في موقع الإضافة، فمثاله ماجاء على لسان عيسى ﷺ: ﴿والسَّلامُ علَيَّ يَومَ وُلِدتُ، ويَومَ أمُوتُ، ويَومَ أُبعَثُ حَيًّا﴾،(٤) إذ التقدير: يوم ولادتي، ويوم موتي، ويوم بعثي حيًّا.

وهو كثير جدًّا في الكلام، يكون بعد الأسماء المبهمة، من الزمان، نحو: إذ وإذا وبينا ولمّا ومنذ وحين ولدن، ومتى وأيان الشرطيتين، أو من المكان نحو: حيث، وحيثما وأينما وأنّى الشرطية، أو غيرهما مثل: ريث وذو وآية وعِلم وعالِم. كقولنا: المنطق علمُ كيف نفكر؟ والنحو علمُ كيف نتكلم؟ ولستَ عالمَ كيف يكون الصواب؟(٥)

وأما ماذُكر، من إضافة نحو:(٦) «قول وقائل ومبحث وسؤال وجواب وحديث وسائل ومضمون ومفعول»، فهو من الإضافة إلى الجملة على الحكاية، لا إلى مصدر مقدر. فـ «قولُ» في:(٧)

قَولُ: يالَلرِّجالِ، يُنهِضُ مِنّا، مُسرِعِينَ، الكُهُولَ والشُّبّانا

(١) الآيات ٢٢ ـ ٢٤ من سورة الغاشية.

(٢) المسند ٥: ١٦٤.

(٣) حاشية الدسوقي ٢: ٨١.

(٤) الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٥) إعراب الجمل ص ١٩٩ ـ ٢٣٠.

(٦) المغني ص ٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٧) الهمع ١: ١٥٧ والدرر ١: ١٣٩.

و «قائلَ» في:[١]

وأجَبتُ قائلَ: كَيفَ أنتَ؟ بِصالحٍ، حَتَّى مَلِلتُ، ومَلَّنِي عُوّادِي

كل منهما مضاف إلى الجملة محكية، أي: إلى مفرد محذوف بعده. والتقدير: قولُ الجملةِ ياللرجال، وقائلَ الجملةِ كيف أنت؟

وتقدير المصدر من الجمل، في موقع المفعول به والخبر والتبعية، مثل:[٢] نَشدتُكَ باللهِ لمّا صدقتَ، وأسألكُ بيدِي عندك إلاّ ألحقتَني بالقوم، وسواءٌ عليّ رضيتَ أو غضبتَ، و﴿سَواءٌ عليهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم﴾؟[٣] وقولِ علي بن الطفيل:[٤]

وأهلَكَنِي، لَكُم، في كُلِّ يَومٍ تَعَوُّجُكُم علَيَّ، وأستَقِيمُ

و﴿أمَرَ رَبِّي بالقِسطِ، وأقِيمُوا وُجُوهَكُم عِندَ كُلِّ مَسجِدٍ، وادعُوهُ مخلِصِينَ﴾،[٥] و﴿ألَم تَرَ أنَّ اللهَ أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً، فتُصبِحُ الأرضُ مُخضَرّةً﴾؟[٦]

والتقدير: مانشدتك إلاّ الصدق، وماأسألك إلاّ إلحاقي بالقوم، وسواء عليّ رضاك وغضبُك، وسواء عليهم إنذارُكَ إياهم وعدمُ إنذارك، وأهلكني تعوجُكم واستقامتي، وأمرَ بالقسطِ وإقامةِ وجوهكم عند كل مسجد ودعوتِهِ مخلصين، وألم تر إنزالَ اللهَ الماء فإصباحَ الأرض مخضرةً؟ وتقدير المصدر كان، كما ترى، من الأفعال الماضية والمضارعة كثيراً، ومن الأمرية نادراً.

٥

المصدر المضمر

كثيراً مايكون المصدر مضمراً، يعود على مصدر صريح، أو ما تضمنه فعل سابق، وقد يكون محذوفاً في التركيب. وذلك نحو الضمير المتصل الأخير، في قوله تعالى[٧]:

(١) شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٩.
(٢) إعراب الجمل ص ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٣) الآية ٦ من سورة البقرة.
(٤) الخزانة ٣: ٦٢٤.
(٥) الآية ٢٩ من سورة الأنعام .والدر المصون ٥: ٢٩٥ ـ ٢٩٧.
(٦) الآية ٦٣ من سورة الحج.
(٧) الآية ١١٥ من سورة المائدة.

﴿فَمَن كَفَرَ بَعدُ مِنكُم فإنِّي أُعَذِّبُهُ عَذاباً، لاأُعَذِّبُهُ أحَداً مِنَ العالَمِينَ﴾، و الضميرين المتصلين في قول خالد لأبي ذؤيب:[1]

فلا تَجزَعَنْ مِن سِيرةٍ، أنتَ سِرتَها   فأوَّلُ راضي سِيرةٍ مَن يَسيرُها

فكل من هذه الضمائر الثلاثة في محل نصب مفعول مطلق للفعل قبله، نائب عن المصدر. والتقدير: لاأُعذبُ العذابَ أحداً، وأنت سرتَ السيرةَ، ويسير السيرةَ. وهذا يعني أنه ضمير يعود في المعنى على المصدر الصريح قبله.

وقد لايكون الضمير في موقع المفعولية المطلقة، نحو ضمير الغائب في: ﴿ولَو أنّا كَتَبْنا علَيهِم أنِ اقتُلُوا أنفُسَكم، أوِ اخرُجُوا مِن دِيارِكُم، ما فَعَلُوهُ إلاّ قَليلٌ مِنهُم﴾،[2] أي: مافعلوا القتلَ أو الخروج. فالضمير يعود على مصدرين متعاطفين مضمنين في الفعلين السابقين: اقتل واخرج، وهو في محل نصب مفعول به.

وقد يكون الضمير منفصلاً، كما في: ﴿ فمَن تَصَدَّقَ بِهِ فهُوَ خَيرٌ لَهُ﴾،[3] و﴿اعدِلُوا. هُوَ أقرَبُ لِلتَّقوى﴾،[4] يعني: فالتصدقُ والعدل، وفي قول زهير:[5]

وما الحَربُ إلاّ ما عَلِمتُم، وذُقتُمُ   وما هُوَ عَنها بالحَدِيثِ، المُرَجَّمِ

حيث أعاد الضمير «هو» على المصدرين المضمّنين في «علمتم وذقتم»، أي: وما العلمُ والذوق. ولذا فإن الجار والمجرور «عنها» متعلقان بهذا الضمير نفسه، لدلالته على معنى الحدثين معاً، و«عن» بمعنى الباء. وجازت الباء هنا لاقتضاء العلم إياها.

ومن هذا القبيل ما في قوله، عز وجل: ﴿ويُتِمُّ نِعْمتَهُ علَيكَ، وعلَى آلِ يَعقُوبَ، كَما أتَمَّها علَى أبَوَيكَ مِن قَبلُ﴾،[6] حيث ترى أن «على أبوي» يتعلقان بالضمير «ها»، وهو يعود إلى اسم المصدر: نعمة.

وقد يكون الضمير مستتراً، كقولهم: من صدق كان خيراً له، ومن كذب كان شرًّا

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٢١٣ وعيون الأخبار ٣: ٨٧.

(٢) الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٣) الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٤) الآية ٨ من سورة المائدة.

(٥) شرح شعره ص ١٨وشرح القصائد التسع ٣٢٨ والخزانة ٣: ٤٣٦.

(٦) الآية ٦ من سورة يوسف. وانظر المفصل في تفسير القرآن العظيم ص ٨٥٠.

له. والتقدير: كان الصدق، وكان الكذب.(١) وكذلك نائب الفاعل في قول ابن مقبل:(٢)

مايُصِبِ السَّيفُ ساقَهُ فحُقَّ لَـهُ   وما تَدَعْ ضَربتِي لايُنجِهِ حَذَري

وهو ضمير يعود على مصدر: يصب، أي: فحُق له الإصابةُ.

واسم المصدر أيضاً قد يعود عليه ضمير مستتر، يكون له عمل إعرابي أحياناً. نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ فَضلَهُ كانَ علَيكَ كَبيراً﴾،(٣) إذ يتعلق فيه الجار والمجرور «عليك» باسم «كان» المضمر، وهو يعود على اسم المصدر: فضل.

وربما قُدِّر المصدر من الفعل العامل فيه نفسه، كما هو في القراءة المعروفة(٤): ﴿قُلْ لِلَّذينَ آمَنُوا، يَغفِرُوا لِلَّذِينَ لايَرجُونَ أيّامَ اللهِ، لِيُجزَى قَوماً بِما كانُوا يَعمَلُونَ﴾. فنائب فاعل «يجزى» هو ضمير «الجزاء»، أي: ليُجزى الجزاءُ قوماً. ومراد به الثواب للغافرين والعقاب لغير الراجين، أي: الغفرانُ وعدمُ الرجاء أي: الضميران العائدان على ما تضمنه: يغفروا ولا يرجون.

وكذلك نائبا فاعل «يُغدى» و «يُراح»، في قول المجنون:(٥)

كأنَّ القَلبَ، لَيلةَ قِيلَ: يُغدَى   بِلَيلَى العامِرِيّةِ، أو يُراحُ

إذا لم تجعل الجار والمجرور «بليلى» في محل رفع نائب فاعل، وفاعلُ «يرضي» في قول سوار بن المضرَّب:(٦)

فإن كانَ لايُرضِيكَ، حتَّى تَرُدَّنِي   إلَى قَطَرِيٍّ، لا إخالُكَ راضِيا

ومفعولُ «أريد» في قول كثير عزة:(٧)

أُرِيد، لأنسَى ذِكرَها، فكأنَّما   تَمَثَّلُ لِي لَيلَى، بِكُلِّ سَبِيلِ

---

(١) الخصائص ٣: ٤٧.

(٢) ديوانه ص ٧٩.

(٣) الآية ٨٧ من سورة الإسراء. وانظر المفصل في تفسير القرآن العظيم ص١٠٦٦.

(٤) الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٥) ديوانه ص ٩٠.

(٦) الخصائص ٢: ٤٣٣ والعيني ٢: ٤٥١. وهذا وارد إذا لم تجعل «حتى» استئنائية للاستدراك والتحقيق، والمصدر المؤول بعدها في محل رفع فاعلاً، أو تجعل الفاعل اسماً عامًّا، أي «شيء»، والجار والمجرور في محل نصب مستثنى. و اسم «كان» على كل حال: ضمير الشأن والموضوع. والفاء الرابطة للجواب محذوفة مع مبتدأ جوازاً، لأن فعل الشرط ماض. والتقدير: فأنا. انظر إعراب الجمل ص٣٧ و١٠٤ ـ ١٠٥ و٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٧) ديوانه ص ١٠٨ وذلك إذا لم تجعل اللام حرف جر زائداً، والمصدر المؤول في محل جر لفظاً ونصب على أنه المفعول به.

ونائب فاعل «مأسوف» في قول أبي نواس:[١]

غَـيـرُ مـأسُـوفٍ، عـلـى زمَـنِ   يَـنـقـضـي، بـالـهـمِّ والـحَـزَنِ

إذ التقدير: الغدوُّ والرواح، والإرضاء، والإرادةَ، والأسفُ. وقد سد المصدر الأخير مسد الخبر للمبتدأ: غير.

ونادراً ما يكون المصدر مضمراً بحذف لفظه، من دون فعل سابق يدل عليه، كما قيل في ﴿بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ﴾: إنّ التقدير: ابتدائي باسم الله كائن. فالخبر محذوف هو كون عام، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر المحذوف أيضاً: ابتداء.[٢] ومثل هذا من التقدير قد يقال في نحو: بيدِ ي لا بيدِ عمرٍو، وبه لا بظبيٍ أعفر.

٦

المصدر المضمَّن

ماذكرناه حتى الآن من أنواع للمصادر، في التحليل النحوي، ينحصر في وظائفه وعلاقاته الإعرابية بما حوله من التركيب. ونحن، عندما تعرضنا لمدلول ذلك التحليل ومقاصده، رأينا مَلاحظ صرفية تتردد فيه. ذلك لأن المعاني الإعرابية والصرفية تتعاون، في تحقيق الإجراء العملي للتحليل المذكور، وإن كان لكل منها خصائص ومميزات.

وتحقيقاً لبيان أثر المعاني الصرفية في الإعراب، نتذكر هنا أن المفردات اللغوية المشتقة تتضمن، إذا اشتركت في اللفظ الأصلي والمعنى، دلالة مصدرها. وعلى هذا، يكون المصدر متضمَّناً في جميع المشتقات، من الأفعال والأسماء الصادرة عنه، الأمر الذي يولد مظاهر متميزة، في العلاقات والوظائف الإعرابية عامة، ويقيم تفاعلاً خاصًّا بين المفردات في التعبير، ويجعل المصدر قاسماً مشتركاً بيَّن زمرته الخاصة.

وقد عبر عن هذه الحقيقة أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤)، حين بيَّن أننا نقول:[٣] ضَرَبَ بمعنى: كان منه ضرب، واضرِبْ بمعنى: ليكن منك ضرب، وضاربٌ بمعنى: فاعلٌ

(١) تذكرة النحاة ص ١٧١ وشرح أبيات المغني ٤: ٣.

(٢) انظر الدر المصون ١: ٢٢.

(٣) الجزء الخامس من شرح كتاب سيبويه للرماني، نسخة خطية تحت الرقم ١٩٨٧ في مكتبة فيض الله بإستانبول.

للضرب، ومضروبٌ بمعنى: مفعولٌ به الضرب، وضَروبٌ بمعنى: كثيرُ الضرب، وأضرِب: لإخبار المتكلم عن نفسه بالضرب، ونضرِب: لإخباره عن نفسه مع غيره بالضرب...

ومن هذا، ترى حضور المصدر فيما ذكرنا. إنه الجدّ الودود والولود، وقمة الهرم فوق المشتقات، يزودها بالمادة اللفظية والدلالة المعنوية اللتين يكون لهما حق الربط بين عناصر التركيب، وأن توزِّعا بينها علاقات ووظائف نحوية، تكشفها عمليات التحليل وإجراءاته. ولذلك يكون للفعل وأكثر المشتقات الاسمية فاعل أو نائب عنه، ومنصوبات مختلفة متعددة الوجوه.

وإذا تجاوزنا المصادر والمشتقات، وتطلعنا إلى الأدوات من هذه الزاوية، في عملية التحليل النحوي، وقفنا عند وظائفها ومعانيها وعلاقاتها بما حولها، وتلمسنا فيها تضمُّناً لكثير من المصدرية، بحسب المقاصد التي وُضعت لها. وهذا التضمن في الأداة الواحدة حقيقي أصلي، أو مجازي بالاقتراض من شقيقاتها، مع غياب لمعناها الذاتي أو احتفاظ بشيء منه. بل ربما كانت «على» مثلاً من العَلْي، و «رُبَّ» من التربيب، و«لعل» من التعليل، و«إلى» من الألْي...[1]

ثم إن الهمزة مثلاً، في نحو: أفاطمةُ وأبثينةُ وأبُنيَّ، تتضمن معنى تنبيه القريب وندائه. وهي ترد للاستفهام الحقيقي طلباً للتصديق أو للتعيين، ثم تُشرَب معنى التسوية والنفي والإنكار والتوجع والتقرير والتحقيق والتهكم والأمر والتعجب... وبعض هذا يكون لأدوات الاستفهام: هل ومَن وما وكيف ومتى وأيّ؟

وإذا: تكون للشرط والظرفية، وللمفاجأة والحال. وإذ: للظرفية وللمفاجأة أيضاً. وإن: للشرط وللنفي. وأو: للعطف والشك والإبهام والتخيير والإباحة. والباء: للإلصاق والتعدية والاستعانة والسببية والبدل والمقابلة والقسم. وبل: للإضراب الانتقالي والإبطالي، وللاستئناف والعطف والتقرير والتحقيق. والفاء: للعطف مع الترتيب والتعقيب والسببية، وللاستئناف والاعتراض والجوابية. واللام: للاستحقاق والاختصاص والملك والتعليل والتبليغ والاستغاثة، والأمر والجواب والتوكيد، والتوطئة مع الاعتراض...

---

(١) انظر التحليل النحوي أصوله وأدلته وأساليبه ص٢٢٥ ـ ٢٣٠.

ثم يضاف إلى هذا معاني مصادرَ مقترضة، للأداة من عدة أدوات. فالباء مثلاً تستعير التعليل والمصاحبة والمجاوزة والظرفية وانتهاء الغاية والتبعيض. وتستعير «على» معاني الظرفية والمصاحبة والسببية والتعليل والاستدراك والتحقيق والمقابلة. وتقترض «في» مقاصد التعليل والسببية والاستعلاء والمصاحبة والبدل. وتتلبس «مِن» مرامي التبعيض والتبيين والسببية والمجاوزة والاستعانة والمصاحبة والبعدية.

والحق أن المصادر التي تحتوي عليها الأدوات غالباً ما تكون مضامين أفعال، مسندة إلى المتكلم، وأقل من ذلك أن تكون لغيره. فالتنبيه يعني: أُنبّه، والاستفهام: أستفهم، والتسوية: يَستوي، والتوجع: أتوجع، والتهكم: أتهكم، والأمر: آمُر، والشرط: أشترط، والظرفية: يستقر، والعطف: أعطف، والسببية: يسبب، والاستئناف: أستأنف، والاعتراض: يعترض، والاستحقاق: يستحق، والاختصاص: يخص، والمصاحبة: يصاحب، والاستدراك: أستدرك، والمجاوزة: يجاوزُ ...

ومثل هذه المعاني المصدرية المضمنة، أصلاً أو استعارة، يقتضي أن للأداة معنى «إخطارياً» كالأسماء والأفعال، أي: صورة ذهنية من الأحداث، كما أن للفعل أو الاسم مفهومه الخاص في الحدث والذات. فلحرف الجر «في» مثلاً صورة ذهنية، هي مفهوم التحيُّز أو الاستقرار الخاص الواقع بين «زيد» و «الدار»، إذا قلت: زيدٌ في الدار.

والفرق الوحيد بين الحرف وقسيمية هنا هو أن مفهوم «في» مثلاً لايخطر في الذهن إلاّ مع خطور متعلّقَيه، إذ هو صورة الربط الخاص بينهما، على حين أن قسيميه لكل منهما مفهومه الخاص، يخطر في الذهن بصورة مستقلة.[1]

ولأن للأدوات مثل هذه المعاني الإخطارية، والدلالات المصدرية المضمَّنة، ترى نحو قول الله، تعالى[2]: ﴿حَتَّى إذا جاءَنا قالَ: يا لَيتَ بَينِي وبَينَكَ بُعدَ المَشرِقَينِ. فبِئسَ القَرِينُ! ولَن يَنفَعَكُم اليَومَ، إذ ظَلَمتُم، أنَّكُم في العَذابِ

---

(١) بدائع الأفكار(تقريرات العراقي) ١: ٤٣ و ٧٦. وهذا غير مايراه بعض العلماء، من أن للأدوات معاني إيجادية. انظر المشتقات للتبريزي ص ١٢ والبحث النحوي عند الأصوليين ص ٧٠ - ٧١.

(٢) الآيتان ٣٨ و٣٩ من سورة الزخرف.

مُشتَـرِكُونَ﴾، تراه يذكر فيه النحاة احتمال أن يكون فاعل «ينفع»: ضميراً يعود على ما تضمنته «ليت» من المصدر، أي: تمنِّي مُباعدةِ القرين والتبرُّؤُ منه.(١)

ولذا أيضاً كان الحرف، أو ما يشبهه من الأدوات، يلازم القيام بوظائف الربط بين المفردات للعبارة، وقد يكون له عمل نحوي في الإعراب كذلك. فحرف النداء ينصب المنادى، وحروف الجر تخفض الأسماء وتعلقها بالأحداث للتقييد، وحروف النصب والجزم تتلعب بالأفعال المضارعة، وأدوات الشرط تربط بين جملتين برباط السببية وقد تجزم فعلين، وحروف العطف تربط بين المفردات أو الجمل، والحروف المشبهة بالفعل تقوم بعمل الأفعال نصباً ورفعاً، لما فيها من معاني: أؤكِّدُ وأشبِّهُ وأستدركُ وأتمنى وأترجّى وأنفي. وهذا كله من ملاحظ المصدرية المضمنة فيها، دون شك.(٢)

٧

المصدر المعنوي

وفي المجال الصرفي، يقف المحلل للعبارة إزاء أسماء الذوات، مما يدل على إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد. وقد رأينا، حين تحدثنا عن الوظيفة المركزية للمصدر، أن هذه الأسماء غالباً ما تكون منقولة من المصادر أو المشتقات، فتشترك وإياها في أصل دلالي موحد، يعود إلى الدلالة الحَدَثية في المصدر. ولهذا توجه علماء اللغة إلى أنها مشتقات أيضاً، وجعلوا صياغتها ضرباً من الاشتقاق الصغير، الذي هو: إنشاء فرع من أصل يدل عليه.(٣)

والحق أن تلك الأسماء جامدة لا اشتقاق فيها، من الناحية الصرفية، ولكنها تحمل في طياتها معنى المصدر المطلق، أي: الحَدَث، الذي تنتمي إليه هي، وتدل عليه مادتها اللغوية. وإذا كان ذلك لايظهر أحياناً في بعضها فلضياع حلقات مرحلية، مع الزمن، لو وصلت إلينا لظهر مايفسر الاتصال، والتولد المعنوي المطلوب. وإنك لتلحظ كثيراً من ذلك، فيما لدينا من أسماء الذوات.

(١) البحر ٨: ١٧ والدر المصون ٩: ٥٩٠ والفتوحات الإلـٰهية ٤: ٩٣ وتفسير الألوسي ٢٥: ١٢٧.

(٢) انظر الخصائص ٢: ٢٧٤ ـ ٢٧٧.

(٣) الممتع ص ٤١.

ولعلك متلمس ما في الوجوهِ من معنى المواجهة، و الرؤوسِ من الرئاسة، والقلوبِ من التقلب، والأنف من التأنف، والخد من التخدد، والرُّكبة من الركوب، والحاجب من الحجب، والسماواتِ والأسماءِ من السمو، والإنسانِ من الأُنس، والمرءِ والمرأةِ من المروءة، والحِصانِ من الحَصانة، والجملِ من الجمال، والناقةِ من التنوق، والصباحِ من الصباحة، والظَّهرِ من الظهور، والجبالِ من التجبل، والسهولِ من السهولة، والهواءِ من الهويّ، والأشجارِ من التشاجر.

وكذلك الأسماء الأعلام من نحو: محمّد والحجّاج والفضل والقاهرة والعاصي والفرات والقدس والرباط والحجاز واليمن وداحس والغبراء والمقطّم.

بل إن بعض أسماء الأجناس الذاتية هو منقول، عن المصادر أو المشتقات، كالزرع والرزق والعمل والأمر، والغارب والكاهل والفارس والقارب، والساقية والجارية والقاطرة والحافلة، والرصيف والطريق والعميل والرعيل، والمعجم والمصحف، والمرسوم والمضمون والمحصول والمعجون، والأجدل والأرقم والأفكل والأنسى، والحديقة والنقيعة والبسيطة والسقيفة...

وربما ارتدّ الاسم الجامد إلى أصله مشتقًّا، فكان له تطلب لمرفوع أومنصوب أومتعلقات، كقول تعالى: ﴿وهُوَ الّذي في السَّماءِ إلـهٌ، وفي الأرضِ إلـهٌ﴾،[1]، لأن الإلـه جاء هنا بمعنى المعبود، إذ هو على وزن: فِعال، بمعنى اسم المفعول من مصدر: أُلِـه، أي: عُبِـد، فتعلق به الجار والمجرور في الموضعين.

وذكر ابن جنّي أن الظرف «حقبة»، في قول الهذلي:[2]

نَفاني، وكُنتُ ابنَهُ حِقْبةً، إلَيهِ أؤُولُ، إذا أُنسَبُ

يتعلق بما في «ابن» من معنى البنوة، لأنه في الأصل «بَنَيٌ» على وزن: فَعَل، بمعنى اسم المفعول أيضاً من مصدر: بُنِي، كما يتعلق «بعيد» بـ «ثلج» لما فيه من معنى البرد، في قول جرير:[3]

تَرَكتِ بِنا لَوحاً، ولَو شِئتِ جادَنا بُعَيدَ الكَرَى ثَلجٌ، بِكَرمانَ، ناصِحُ

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنعام.

(٢) التمام ص ١٦٣.

(٣) الخزانة ٢ : ٤٠٠ ـ ٤٠١ وشرح أبيات المغني ٧ : ١٥٣.

إذ هو على وزن: فَعْـل، بمعنى الصفة المشبهة من مصدر: ثَـلِـج، أي: بَـرَدَ وجمد. وأنت ترى أن قول عنترة:(١)

أسَدٌ عـلَـيَّ، وفي الـحُـرُوبِ نَعامـةٌ، هـذا، لَـعَـمـرُكَ، فِـعلُ مَـولَـى الأشـأمِ

جُعل فيه الأسد بمعنى الشديد القوي المستأسد، والـنـعـامة بمعنى الضعيف الجبان لنعومة بدنه وقدراته، فتعلق بكل منهما جار ومجرور.

وقريب من هذا قولهم: فلانٌ حاتِمٌ في قومه،(٢) إذيعلق الجار والمجرور بـ «حاتم» لما فيه من معنى الجود، وقولك: أنا أخوكَ أُخوّةَ الإيمان، و(٣)مررت برجلٍ أسدٍ أبوه وخَـزٍّ صُفَّـتُـه، وبإنسانٍ رَجلٍ أبوه، وبقومٍ عربٍ أجمعون، وبصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها، وبقاعٍ عرفجٍ كلُّـه، ولبست ثوباً حريراً ملمسُـه، وشربت ماءً عسلاً طعمُـه، وهذا حبل ثمانون ذراعاً.(٤) بـلـهَ مايصير لمثل هذه الأسماء من توظُّف نحوي، حين ينسب إليها. وهو كثير جدًّا لا يحتاج إلى تمثيل.

* * *

وبذلك يكون لأسماء الذوات أيضاً حضور في التحليل النحوي، واشتراك في المصدرية التي هي أصل الاشتقاق والارتجال، ونكون قد لمسنا ما لمفردات اللغة، من تشرب لمعنى المصدرية. فهي عامّـةً تتلبس ذلك المعنى الذي في مصادر ألفاظها، وما هو منـهـا وليس له مصـدر لـفـظـي مـعـروف، كأسـمـاء الأصـوات وبعض أسـمـاء الأفـعـال والأدوات، يقتنص معناه من مصدر لفظ آخر مشارك له في الدلالة.

وهذا يعني أن المصدر الـحَـدَثي الصِّرف هو الجدّ الأول الودود الولود، لجماهير الألفاظ التي تنتسب إلى حوزته في الأصوات والمعاني. إنه آدَمُها والينبوع المركزي المُشِعّ المنجب، ترجع إليه في نسبها اللغوي الحيوي، فتستمد منه القوتين اللفظية والمعنوية، وترث عنه مقومات الحياة الخاصة بها، في صيغها ودلالاتها وعلاقاتها ووظائفها التركيبية.

---

(١) ديوانه ص ٢٢٢ .

(٢) المغني ص ٤٨٦ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣ : ٣١٥ والارتشاف ٢ : ٥٨٨ .

إنه قمة الهرم، تتشعب منها وجوه كثيرة مباشرة، وقد تولـّد تلك الوجوهُ فروعاً، يكون عنها فروع أيضاً. والمرجع الأول هو ذلك اللفظ الحيوي المنجب. إنّه العنصر الأصيل في الفعّاليّة العامليّة، يتسلط على المفردات والجمل وأشباهها، بما يحمله من معنى الحَدَث.

وهو حاضر بمعناه وقدراته العاملية، في جميع الأفعال والأسماء والأدوات النشِطة العاملة، فيكون له فضل الرفع والنصب والجر والجزم. وإذا افتقدتْه لفظة في مضمونها كانت عاطلة مهملة لا أثر لها من مظاهر العمل النحوي، كالذي نعرفه في الفعل الزائد: كان وأصبح...وفي الأفعال والأسماء والأدوات المكررة للتوكيد اللفظي.

وحسبنا أنّ بحْثنا، في هذا الفصل، قد استوفى الصور المختلفة لأحوال المصدر، ظاهراً ومؤولاً ومنتزعاً ومقدراً ومضمراً ومضمناً ومعنويًّا. والحمد لله رب العالمين.

المحتوى

هذا الكتاب

بحث جديد عن الجذور الأصلية للمصدر، في اللسان العربي، يبين ما غفل عنه كثير من النحاة واللغويين والدارسين، وألقوا فيه أحكاما متناقضة متضاربة، رسخت معالمها في الأذهان والألسنة والأقلام، وصارت مجال حوار وجـدال واحتجـاج، على مدى القرون والأجيال.

وقد عالجنا موضوعه خلال ثلاثين سنة، نتتبع جزئياته وشوارده وموارده، ونحاضر طلاب الدراسات العليا شرقا وغربا، في نتائج البحث، مع تحرير المسائل وترميم الثُغرات وتقويم الحصائل، حتى استقام كما هو الآن بين يديك.

بدأنا بالإعراض عن المقولات التعميمية المشهورة المتداولة، في الموضوع، واعتمدنا أساليب الدرس الإحصائي المنهجي، فظهر لنا في مستهل البحث ومطاويه نشاط حيوي للمصدر، يشغل أكثر ميادين اللغة والصرف والإعراب. وقد تبدى هذا باستقراء عملي لعينات عشوائية وضابطة، شملت العديد من مصنفات عروبة اللسان، فكانت النتائج علمية موثقة، بالأدلة الموضوعية الوافية.

ففي ميدان اللغة، تصدر المصدر بؤرة الأسر المعجمية المتشعبة، خلال صور التعبير والبيان، وفي الحقل الصرفي تملك الكفاية الاشتقاقية، تبعا لاعتقاد قدماء العرب، مع رفض نظريات الجذر الثنائية والنحت، وفي عالم الإعراب رأيناه يحوز قمة هرم العمل النحوي، خلافا للنظرية الفعلية عند النحاة، ويوزع وظائفه على سائر العناصر المشاركة فيه حتى الأدوات، ويسيطر على مفاهيم التأثر والتأثير بقبضة فولاذية. ثم شارك في السياقات الإعرابية المختلفة، بأنماط تركيبية خطيرة، يجهل أكثرها الدارسون.

وقد تيسر لنا جمعُ ذلك كله، وتصنيفه وتحليل ظواهره وتفريعاتها، بالأمثلة والتفسير والبيان، وتقديمه لفائدتك. أيها القارئ العزيز.

6210711131151

دار القلم العربي

دار الرفاعي للطباعة والنشر